ليندا شيلشر

دمشق

في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر

ترجمة

عمرو الملاح   دينا الملاح

مراجعة

عطاف ماريني

دمشق

في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر

الطبعة الأولى

1419 هـ ـ 1998 م

التنضيد الضوئي والإخراج الفني: أيمن نشواتي ـ عبير رستم

تصميم المشجرات: محمد العطار

الإشراف العام: أحمد نبيل ضيا

تصميم الغلاف: جون العليا

الخطوط: محمد قنوع

المطبعة: دار الجمهورية ـ بيتموني وشركاه

دمشق ـ سورية ـ هاتف 2223556

1000 نسخة

فهرس الكتاب

توطئة

يعد كتاب «دمشق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر» للمؤرخة الأمريكية ليندا شيلشر، مرجعاً هاماً في تاريخ سورية الحديث، ومازال يحتل مكانة فريدة بين الكتب التي تبحث في التاريخ الحديث لبلاد الشام.

يرصد ويحلل هذا الكتاب تاريخ دمشق وتأثيرها في المنطقة بأسلوب يجمع بين منهج البحث العلمي الرصين وتدفق الرواية ومتعتها، انطلاقاً من القرن التاسع عشر الحافل بالاضطرابات والصراعات الإقليمية والدولية، وهو القرن الذي يرسم تشكل المجتمع والاقتصاد السياسي في المدينة والولاية. ويتناول عدداً واسعاً من الموضوعات والظروف والحوادث التي مازالت تمارس تأثيرها على الحياة العامة في المنطقة.

إن ما يتميز به هذا المرجع تجاوزه المفاهيم السائدة في مناهج العلوم السياسية عند تناول موضوعات التاريخ العربي في العصر الحديث، مثل «المحسوبية» و «العشائرية» و «سياسة الأعيان» بوضع الاقتصاد السياسي للمدينة في إطار التاريخ والبنى الاجتماعية التي تتجاوز حالة النخب.

ويرسم الكتاب صورة حية للمدينة بجغرافيتها الطبيعية والبشرية بالرواية والخرائط، وهو وصف ضروري لفهم ديناميات المجتمع السوري قبيل فترة التحديث السريع وأثناء هذه المرحلة العاصفة. ويلبي الحاجة لفهم هذه الفترة من تاريخ سورية في العهد العثماني والتي اعتورها الإهمال بالرغم من أهميتها البالغة.

وهو ينهج في جانبه النظري نهجاً خاصاً ليس بالتجريبي ولا بالنظري الخالص، وإنما يفيد من المساهمات المتنوعة التي قدمها المؤرخون من أمثال ألبرت حوراني وروجر أوين وآيرا لابيدوس وأندريه ريمون وجاك جودي وفردينان بروديل، ويعتمد على العديد من مؤرخي دمشق كالمرادي والبيطار والشطي والحصني.

يقدم العمل تحليلاً شاملاً ومفصلاً للتغيير الاجتماعي الذي استغرق ما يزيد عن مئتي عام، وينسج من التحولات الطارئة على البنى الاجتماعية للمدينة (الأحياء وطوائف الحرف والجماعات شبه العسكرية والأسر والشرائح) والمؤسسات الدينية (المذاهب والإفتاء والقضاء والطرق الصوفية والأشراف والعلماء والجمعيات الخيرية) وتصوير علاقتها بالحكومة المركزية العثمانية. ويعرض لوطأة التغلغل الاقتصادي الأوروبي وإمبريالية السوق الحرة، وحركات العامة، والحكم المصري، والتنظيمات، والكوارث الطبيعية والأوبئة، وحوادث 1860 ونتائجها، والانتفاضات الفلاحية، وضغوط السوق العالمية قبيل الحروب النابليونية، والحركة الوهابية؛ ومركزية الحكم؛ والتحول إلى مجتمع النخبة عن طريق تدعيم أسر الأعيان والعُصَبِيَّة؛ والعلاقات بين الريف والمدينة، وصعود النزعة القومية وإحباطات الأعيان.

يعتمد الكتاب على بحوث مستفيضة في سجلات المحاكم الشرعية والإجازات وكتب التراجم العربية ومشجرات الأسر، فضلاً عن الوثائق العثمانية المنشورة (السالنامات) وتقارير الرحالة والقناصل والتواريخ العربية. ويحتوي على تراجم مفصلة للشخصيات ذات الشأن في تلك الحقبة، بالإضافة إلى تواريخ خمسة وعشرين أسرة ومشجراتها لبيان حجم وطبيعة نمو هذه الأسر على مدى الزمن، لتشمل التراجم والأنساب لعدة آلاف من الأشخاص.

ونظراً لما لهذا الكتاب من أهمية علمية فقد وقع اختيارنا عليه، وآثرنا أن تعكس الطبعة العربية ذلك. فتوخينا الدقة في الترجمة وأن يأتي العمل في بيان عربي سليم. وتم الرجوع خلال ذلك إلى المصادر العربية التي اعتمدت المؤلفة عليها ونقلت عنها. وقمنا بضبط الأسماء، وصُححت مباشرة بالمتن فقط الأسماء التي لم

يتأت للمؤلفة أن ترسمها على الوجه السليم، ومن ذلك ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ وضعنا كلمة الشهابي بدلاً من الشهاب وفماغوستا بدلاً من الماغوصة وجوبان بدلاً من جومان. أما المعالم التي أخطأت المؤلفة سهواً في أسمائها التاريخية أو في تحديد مواقعها بدقة، فقد تركناها على حالها ووضعنا الوجه الصحيح إما مباشرة بالمتن ضمن حاصرتين [ ] حرصاً منا على عدم إثقال النص بالهوامش ومن ذلك مثلاً ـ لا حصراً ـ الزاوية الخاتونية [الخانقاه الخاتونية]، المدرسة البادرائية (F/3,1) [G/3,2]. أو نبهنا إلى ذلك في الحواشي حيثما اقتضى الأمر ذلك متوخين الإيجاز والاختصار مع ذكر المصادر مذيلة بعبارة (المترجم ع.م) تمييزاً لها عن حواشي المؤلفة.

كذلك فقد تمت الاستعانة بالعديد من المصادر التاريخية التي لم تكن متاحة للمؤلفة حينما كان البحث في هذا الكتاب جارياً. وعُنينا بالتحقق من التواريخ والحوادث ومقاطعة الروايات التاريخية وبينا الأوهام التي وقعت فيها المؤلفة متبعين في ذلك الخطة الآنفة الذكر.

وكانت المؤلفة قد اعتمدت في وضع مخططاتها للمدينة على كتاب دمشق *Damaskus* للباحثين الألمانيين ولتسينجر وواتسينجر. وقد استعنا بالترجمة العربية التي قام بها الأستاذ قاسم طوير وتعليقات الأستاذ الدكتور عبد القادر الريحاوي عليه، وبعدد من المراجع الهامة الأخرى وقاطعنا المعلومات التي بين أيدينا وكانت النتيجة أن قمنا بتصويب الإحصاء الأثري للمدينة وتمت الإشارة إلى ذلك مع ذكر المصادر في موقعه من الكتاب. كذلك تم تصحيح المشجرات واستكمال ما فيها من نواقص بالرجوع إلى كتب التراجم العربية وما وصل إلينا من مشجرات مخطوطة تفضلت بعض الأسر بإطلاعنا عليها.

ولا يسعنا هنا إلا أن نقدم شكرنا وامتناننا وعرفاننا بالجميل إلى كل من كان لنا عوناً في إنجاز هذا العمل وإخراجه إلى الناس.

وإننا مدينون بالدرجة الأولى لوالدنا عبد الإله الملاّح الذي أفدنا من خبرته وملاحظاته القيمة ودعمه وتشجيعه فكان لنا أكبر عون.

ونتقدم بخالص شكرنا لكل من الباحث الاقتصادي الأستاذ محمد برمدا الذي رجعنا إليه في الكثير مما يتصل بالاقتصاد فلقينا منه أصدق العون. والسيدتين فدوى زريق وأمل دوماني اللتين تفضلتا بترجمة النصوص الفرنسية التي استشهدت المؤلفة بها في الكتاب. والسادة تميم مردم بك والدكتور أسعد الأسطواني وسميح تقي الدين والدكتور صبيح المهايني وصهيب الكيلاني لتفضلهم بإطلاعنا على مشجرات أسرهم.

وختاماً، نتوجه بالشكر الجزيل للسيد عبد الله بيتموني صاحب مطبعة دار الجمهورية والعاملين فيها لما بذلوه من جهود في طباعة الكتاب وتنفيذ جميع الأعمال الفنية المتصلة به، ليخرج بهذا الشكل الجميل المتميز.

صيف 1998 الروضة، دمشق

عمرو الملاّح دينا الملاّح

تقديــم

كان تاريخ المدن الموضوع الأثير لدى مؤرخي الشرق الأوسط خلال نصف قرن مضى. فقد قاموا بنقد جذري لنظريات أقدم، واستناداً إلى نقدهم هذا اعتـبروا البنية الاجتماعية والشكل المادي للمدن «الإسلامية» تعبيراً عن التصـور الإسـلامي لما ينبغي أن تكون عليه الحياة الجماعية، وشددوا على ضرورة القيام بدراسة مفصلة ومتأنية لمدن محددة في فترات تاريخية معينة، تمخضت عنها نتـائج مدعـاة للاهتمـام. ولربما كان كتاب جان ســوفاجيه *Alep* المطبـوع في عـام 1941 أول تـاريخ مديـني منهجي. كما ظهرت في العقدين الماضيين أعمـال هامـة أخرى مثـل كتـاب آيـرا لابيدوس: *Muslim Cities in the Later Middle Ages*، وهو دراسة للمدن الرئيسـة في الدولة المملوكية، يحاول فيها تحديد نظام العلاقات التي تمكننـا مـن فهـم حـوادث معينة: كالعلاقات بين عنــاصر مختلفـة مـن «الأعيـان» (التجـار والعلمـاء وشيوخ الحرف)، وبين «الأعيان» و «العامة»، وبين المدينيـين والحكـام. وتتقصـى جـانيت أبولغد في كتابها *Cairo: 1001 Years of the City Victorious* التطـور المـادي لمدينـة القـاهرة بتأثير التغيـيرات السياسية والاقتصاديـة والنمـو السـكاني، وتبـين كيـف توسعت مدينـة القـاهرة الحديثـة خـارج الحـدود الـتي كـانت عليهـا في العصـــور الوسطى. أما كتاب أندريـه ريمـون *Artisans et Commerçants au Caire au VIIIe siècle* فهو دراسة موثقة توثيقاً جيداً للعلاقة بين الثروة والسلطة: والطرق التي نشـأ فيها الثراء المديني ومحاولة أصحاب السلطة الحصول على نصيبهم منه.

وفي هذا الكتاب جمعت د. ليندا شاتكوفسكي شيلشر تلك الموضوعات وموضوعات أخرى في مسح شامل لمدينة دمشق خلال القرنين الماضيين، وبينت أن السيطرة السياسية لفئة محلية حاكمة ـ هي أسرة العظم وأتباعها ـ أدت إلى خلق عصبة قوية عمرت طويلاً، وارتبطت بالحكومة العثمانية، وكانت قاعدتها الاقتصادية في التجارة الخارجية، فكانت لها السيطرة على مواقع السلطة في الإدارة المحلية والمجتمع. وقد وقفت في مواجهتها عصبة أخرى اعتمدت أساساً على الإنتاج والتجارة الداخلية، متخذة جزءاً آخر من المدينة مركزاً لقوتها. وفي أواسط القرن التاسع عشر، اهتزت سلطة العصبة المهيمنة إثر عمليتين هما: محاولة الحكومة المركزية العثمانية فرض سيطرتها المباشرة على المدينة والولاية، وتغلغل البضائع الأوروبية التي أعاقت الأنماط التقليدية للإنتاج والتجارة. وقد أدى تضافر هاتين العمليتين إلى فقدان النظام والسلام الاجتماعي مؤقتاً ـ عام 1860 ـ انبثقت عنه المدينة أخيراً بتحالف جديد أكثر متانة بين أصحاب المصالح المسيطرة انصهرت فيه كلتا العصبيتين. لكن الثمن كان تراجع دورها وخضوعها للحكم السلطاني.

إن كتاب د. شيلشر حافل بالأفكار والمقترحات المحرضة على التفكير والتأمل، ولعل لاثنتين منها أهمية خاصة إذ توفران أساساً لنقطة انطلاق بحث أوسع. فتحليلها لوطأة توسع الاقتصاد الأوروبي على الاقتصاد المحلي والمجتمع بشكل إسهاماً أساسياً في معرفتنا بالتاريخ الاقتصادي خلال فترة التغيير هذه، وأما دراستها لسطوع نجم الأسر البارزة وتماسكها وتحالفها وسلطتها فمثال على ذلك الضرب من البحث المفصل والجهد اللازم، إذا كان لنا أن نتجاوز التعميمات الفضفاضة، لبلوغ معرفة حقة بالتاريخ الاجتماعي للشرق الأوسط واستيعابه على الوجه السليم.

ألبرت حوراني

أوكسفورد

مقدمة

لو شاء المرء أن يحدد بداية تاريخ سورية الحديث، لكانت الستينات من القرن السابع عشر حين عززت حفنة من الزعماء الذين اشتهروا باسم آل العظم مواقعهم في وسط سورية حول مدينة حماة. إلا أن هناك تواريخ هامة أخرى أيضاً مثل عام 1725 عندما تبوأ أول أفراد هذه الأسرة ولاية دمشق، أو عام 1746 عندما انتصروا على المعارضة المحلية، وعززوا مواقعهم العُصَبِيّة في تلك المدينة. والنتيجة الهامة التي يمكن أن نستخلصها من اعتماد هذا التقسيم الزمني أن التطور الاجتماعي - السياسي الحديث لهذه المنطقة المركزية في الشرق الأوسط كان موازياً للتطور الاجتماعي - السياسي في أوروبا، وليس مجرد رد فعل ناجم عنه أو نتيجة له.

ولعل هذا النهج هو ما نحتاجه للبراء من الاضطراب والتشويه اللذين ألحقهما النزاع الغربي - الشرقي بكتابة تاريخ الشرق الأوسط. ولقد لبيت دعوة مؤرخي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر العرب لدراسة تاريخهم بالاعتماد على عدد كبير من التراجم، ودعمت هذه المصادر المحلية إلى حد بعيد بمعلومات سجلها مراقبون غربيون. ثم عمدت إلى ترتيب التراجم في مواقعها من تاريخ أسر أصحابها وصنفت الأسر بحسب ما يستفاد مع تطور دراستنا للبنية الاجتماعية. أما الفصل السادس الذي يتضمن النتائج فيمكن قراءته أولاً، أو اعتباره ملحقاً قائماً بذاته أو داعماً للفصول الأولى الموضوعة على النحو المألوف في البحث والمتعلقة بالجغرافيا والسياسة والاقتصاد والمجتمع.

ولعلي أغتنم هذه المناسبة للإعـراب عـن عميـق امتنـاني لاثنـين مـن أسـاتذة الجامعات ساهما، بما لهما من واسع الصبر وطيب الخاطر، في إنجاز هـذه الدراسـة. فلقد قام ألبرت حوراني بالإشراف على البحث والأطروحة اللذين نشأ عنهما هذا الكتاب. وكان لفريتز شتيبات بعدئذ المبادرة بتحويل الأطروحـة إلى كتـاب، وهـو الذي أشرف عليه. ولقد عرضت لي فترات من الانقطاع واعترضتني شتى الظروف مما زاد في صعوبة مهمتهما، ولولا دعمهما وتشجيعهما لكان الأمر أشق وأضنى.

كذلك أجدني مدينة بالشكر لروجر أوين، ومايكل كوك، وبطرس أبو منة، وولف هوتيروث، ويوجين فيرث، ومايكلماينكه، وهانس روبرت رومر لقراءتهم مخطوط الكتاب والتعليق عليه في مختلف مراحل العمل.

وأقدم جزيل الشكر لكل العـاملين في مركـز دراسـات الشـرق الأوسـط في كلية سانت أنتوني بجامعة أوكسفورد، والمكتبـة الوطنيـة، والمعهـد الوطـني للغـات والحضارات الشرقية في باريس، والمعهـد الفرنسـي للدراسـات العربيـة في دمشـق، والجامعة الأمريكية في بيروت، والمعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت، ومعهد دراسات التاريخ الأوروبي في ماينز، ومكتبة البحوث في جامعة كاليفورنيا في لوس أنجليس. وأتقدم بخالص شكري للعاملين في دائرة الوثائق بلنـدن، ووزارة الخارجيـة بباريس، وديانا غريموود ـ جونس، وجوني غيرني، وباتريشياكرون، وآنا بانيسكا، وجان ثيودوريس، وديريك هوبـوود، وكـلاوس شـارف، وهوغـو لاتشـر، وبـول تشيفادن، ودونينغ ويلسون.

وإني لأقر بالعرفان لشتيفان فيلد، ويوسف أيبش، وعبد الكريم رافق، ودعد حكيم، وأندريه ريمون، وعلي أرمنازي، وأبو الفرج العش، وشفيق الإمـام، وظـافر القاسمي، وعدنان مردم بـك، وأديـب نقطـة، وعدنـان الخطيـب، وأسـامة الغـزي. لتفضلهم بالإشارة إلى الوثائق ومصادر المعلومات في الشرق الأوسط وحيث تتوفر. وهناك ـ بعد ـ العديد ممن أفدت منهم بالاطلاع على تواريخ أسرهم. وقد أشـرت إلى هؤلاء حيثما كان ذلك ممكناً وفي مواقع الحديث عن تلك الأسر، على أنني لـن أهمل الإشارة بالامتنان لأولئك الذين فتحـوا لي أبـواب بيوتهـم في سـورية ولبنـان ووفروا لي أسباب المساعدة مما جعل من إقامتي في الشرق الأوسط ممتعة ومجدية.

كذلك أسجل امتناني للمساعدة المالية التي توفرت لي من الجامعة الأمريكية في بيروت، وبرنامج الزمالة لبحوث المناطق الأجنبية في نيويورك، ومعهد دراسات التاريخ الأوروبي في ماينتز. ولابد لي ـ بعد ـ من تسجيل امتناني خاصة للصندوق الألماني لدعم البحوث العلمية لتلك المنحة السخية التي وفرها لطباعة هذا العمل على هذا الشكل الذي جاء عليه.

ل. شاتكوفسكي شيلشر

جورجنبورن

الفصل الأول

الجغـرافيـا

دمشق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر

دمشق واحدة من أقدم المستوطنات المدينية المأهولة في العالم. تاريخيـاً، كـان تركيبها الخاص من عناصر الجغرافيا والبيئة والإنسان موفقاً. تقع المدينـة في السـهل الجنوبي الشرقي لسلسلة جبال لبنان الشرقية على الحافة الغربية للبادية السورية التي تمتد من أطرافها إلى شبه الجزيرة العربية وبلاد مابين النهرين. ولايمكن لمجمع مديـني كبير في هذا الموقع أن يستمر في الوجود إلا بتوفر موارد مائية غنية. وقـد عوضـت المياه الجوفية ومياه الجداول التي تنبع من جبال لبنان الشرقية عـن كميـات الأمطـار غير المنتظمة والشحيحة. وقامت المدينة على ضفاف أكبر هذه الجـداول ـ بـردى، أو «أبانا» كما كـان يسـمى في التـاريخ القديـم. وبوسـاطة نظـام الأقنيـة الرئيسـة والفرعية الذي وجـد منـذ مـاقبل التـاريخ، كـانت الميـاه تصـل إلى حدائـق المدينـة وآبارها من مصادرها في المرتفعات. وعندما ترافق ذلك مع تطبيق أساليب الزراعـة المكثفة أوجد هذا النظام واحة منتجـة كـانت توفـر الغـذاء للسكان والمواد الخـام للصناعة.

ومع بداية العصر الحديث اجتذبـت المدينـة التجـارة وعززتهـا عـبر مسـالك الصحراء وكانت موزعاً لها مع نقاط على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسـط وآسيا الصغرى وأوروبا وشمـال أفريقيـا. وجعلـت طـرق الاتصـال الخارجيـة هـذه دمشق واحدة من أهم المحاور في شبكة التجارة العالميـة. وزاد في الأمـر أن تعـززت أهميتها الاقتصادية بروابطها السياسية والثقافية البعيدة المدى في دار الإسلام. فمنـذ

القرن السابع أضحت دمشق عاصمة للإمبراطورية الأموية وغدت مركزاً لأهل العلم والصلاح الذين كانوا يقصدونها من مختلف بقاع دار الإسلام في آسيا وأفريقيا وأوروبا ليأخذوا العلم في جوامعها ومدارسها. كما أنها كانت إحدى أهم نقاط التجمع السنوي للحج إلى مكة، وأفادت من التجارة التي ولدها الحج والمهام العسكرية والإدارية واللوجستية المتعلقة به، والتي كان يقوم بها أفراد وجماعات من المدينة نفسها.

ولم تعتمد المدينة على ما تنتجه واحتها من الحبوب والفاكهة والخضار فحسب، بل كانت في متناولها أيضاً مناطق زراعة مكثفة للحبوب والبقول والإنتاج الحيواني. وبذلك شكلت واحتها «حلقة الإمداد الداخلي»، بينما كانت السهول البعلية بالقرب من حمص وحماة في الشمال، وسهول البقاع شبه المروية التي تقع بين سلسلتي جبال لبنان الشرقية والغربية في الغرب، ووادي العجم والجولان في الجنوب الغربي، وحوران في الجنوب والجنوب الشرقي، وسهوب البادية في الشرق، تشكل «حلقة الإمداد الخارجي». وإذ كانت للمدينة السيطرة على هذه المناطق غدت قادرة على تأمين الغذاء الوفير لجموع السكان الذين كانوا لا يمارسون الزراعة بل يعملون في الإنتاج الصناعي والتجارة، فضلاً عن عملهم في السياسة والثقافة وتوفير الخدمات.

منذ مطلع القرن السادس عشر أصبحت دمشق مركز إحدى ولايات الإمبراطورية العثمانية. وتكمن أهميتها الجيوسياسية لدى العثمانيين في كونها آخر مستوطنة مدينية تقع على طريق الحج إلى مكة، قبل دخول الصحراء.

السكان

من المستحيل ذكر حجم أو معدل زيادة سكان دمشق بأي قدر من الدقة في الفترة الممتدة بين أواخر القرن الثامن عشر والتاسع عشر. أما الأرقام المتناثرة التي بين أيدينا فلا تساعدنا إلا في تكوين انطباع وحسب عن حال السكان. وذهب الرحالة الفرنسي فولني إلى تقدير عدد سكان المدينة بـ 40,000 نسمة[1] عام

1783 – 1784 بينما قدرت قوات الحملة الفرنسية في عام 1799 عددهم بـ 90,000 نسمة[2]. في حين يبدو أن عدداً من التقديرات التي تعود إلى حوالى أواسط القرن التاسع عشر أقرب إلى الواقع (إذ ذكر باورينغ في تقريره أن عدد السكان كان يبلغ 100,000 نسمة في الثلاثينات[3]، وحصل الكولونيل لينش على تقدير بلغ 110,000 نسمة في أواخر الأربعينات[4]، كما قدر كريمر العدد بـ 110,000 نسمة في أواخر الخمسينات[5]). وفي منتصف القرن قدر بورتر عددهم بـ 150,000 نسمة. ويبدو أن التقدير الأخير أكثر قبولاً لأن بورتر أقام في سورية لفترات أطول من سابقيه، ولأنه استطاع أن يحدد الأجزاء المكونة لهذا العدد[6].

تظهر طبوغرافية المدينة توسع رقعتها بين القرن السادس عشر وأواسط القرن التاسع عشر (الشكل 2). إلا أنه لا يمكن أن نحدد بدقة متى تحقق هذا التوسع وما هو معدله، أو ما هي علاقته بنمو السكان. ولئن ذهب أحد المراقبين في أواسط القرن التاسع عشر إلى أن تزايد عدد سكان المدينة يرجع إلى هجرة الفلاحين من الريف المحاصر بالجيوش يومذاك، فإننا لا نملك المعطيات لنستخلص ما إذا كانت هذه الهجرة قد شكلت في المدينة أزمة حادة أو كان ذلك وضعاً مستمراً، ولا متى حصلت هذه الهجرة أو أن هجرة مضادة أعقبتها. وقد ذكر المراقب نفسه ما كان للقاح الجدري من تأثير إيجابي على معدلات الوفيات، إلا أنه لم يدعم ملاحظته هذه بالأرقام[7].

ومع نهاية القرن تزايدت المعطيات الإحصائية، إلا أنها بقيت متناقضة. واستناداً إلى الإحصاءات الرسمية العثمانية بلغ عدد السكان 138,211 نسمة عام 1897 و 234,796 نسمة عام 1917. ولكن هذا العدد الأخير يتناقض مع ما ذكره الدبلوماسي الألماني غروبا الذي حدد عدد سكان دمشق في فترة الحرب بأكثر من ذلك 300,000 نسمة[8]، أما العلاف فيذكر أن عدد السكان قد بلغ 300,000 نسمة مع مطلع القرن العشرين[9].

إذا افترضنا أن بعض الأعداد المذكورة آنفاً تدل بوضوح على حجم السكان، فإنها توحي بأن المدينة كانت تنمو بشكل كبير خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، وأن هذا النمو ـ بالرغم من أنه لم يكن بالضرورة ثابتاً أو

مطرداً ـ قد استمر في النصف الثاني من القرن، وتمخض عن مدينة تضاعف عدد سكانها ست مرات في نهاية الفترة موضوع البحث عما كان عليه الأمر في بدايتها. وإذ تتوضح قصة دمشق في هذه الفترة، فإن العديد من العوامل الاقتصادية والثقافية والسياسية التي أثرت في حجم وتغيرات السكان سوف تنجلي.

الطبوغرافيا

يُحال القارئ إلى أربع خرائط للمدينة تتعلق بما سنعرض له لاحقاً وتتصل بملامحها الطبوغرافية كما تظهر في بقية الكتاب. ويمثل الشكل (3) عرضاً تخطيطياً للمدينة، يبين سورها وقلعتها وجامعها الكبير وطرقها العامة ونقاط التجمع الرئيسة فيها مثل الأحياء والأسواق. كما يدل على بعض ملامحها الطبوغرافية ذات الأهمية السياسية ـ الاجتماعية والتي سوف نفصل القول فيها في النص. ويظهر الشكل (4) خارطة تفصيلية لشوارع المدينة ومشيداتها ومؤسساتها ذات الأهمية الاجتماعية والسياسية والعسكرية والثقافية. ويمثل الشكل (5) حي الميدان، امتداد المدينة جنوباً بكامل رقعته (وقد قدم على حدة لتعذر نشره مع الشكل 4). وأخيراً، يمثل الشكل (6) خارطة دمشق التي وضعها كريمر في منتصف القرن التاسع عشر، وهي أقدم الخرائط المتوفرة لدمشق في الفترة موضوع البحث، ولكل من هذه الأشكال رموزه الخاصة به.

الحدود والتخوم

احتفظت المدينة في القرن التاسع عشر بأجزاء كبيرة من سورها ذي الشكل البيضوي والذي يرجع إلى العصور الوسطى. مع أنها توسعت متجاوزة حدوده منذ أمد بعيد. ولقد قام كل من سوفاجيه وديتمان بدراسة توسع المدينة في مراحل متعددة من تاريخها. وتظهر نتائج دراسة ديتمان في الشكل (2)، وفيه نرى أن المستوطنات امتدت إلى ما وراء السور في نقاط معينة. ففي الشمال توسعت قرية

العقيبة باتجاه المدينة واتصلت بها بتوسع منطقة مكتظة بالسكان تدعى العمارة البرانية المتصلة بالعمارة الجوانية الواقعة داخل السور. وكذلك كان شأن الشاغور البراني الذي توسع خارج السور الجنوبي للمدينة.

تم الاستيطان إلى الغرب والجنوب الغربي على طول الطرق التجارية الرئيسة: في حي سوق أو (باب) السريجة على الطريق المؤدي إلى ساحل فلسطين ومصر، ومحلتي السويقة والميدان على طريق شبه الجزيرة العربية. وباتجاه الشرق والجنوب الشرقي امتدت بعض الأبنية خارج السور. وربما كان ذلك بسبب ندرة المياه العذبة في هذه المنطقة التي ينتهي عندها نظام الأقنية، أو لأن قاطنيها كانوا من أقليات مدينية قديمة فآثروا ـ لسبب من الأسباب ـ البقاء ضمن سور المدينة. أما الأراضي الواقعة خارج السور فلم تكن مخصصة للبناء بل للحدائق وبساتين الفاكهة والمقابر، حتى أن الحدائق على امتداد أجزاء كبيرة من السور الجنوبي قد تغلغلت إلى داخله موحية بنمو الواحة على حساب المدينة. وإضافة إلى المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية غير المأهولة، ظلت هناك منطقة صغيرة غرب محيط المدينة بين الامتداد الشمالي والجنوبي الغربي خالية من البناء المديني. وربما تم الاحتفاظ بها لتقيم عليها القوات العثمانية استعراضاتها العسكرية ومعسكراتها.

ولا يمكن هنا تقصي تاريخ وأسباب تهدم سور المدينة على طول أساساته الغربية والغربية الجنوبية، إذ لم يبق منه إلا بقايا محدودة في المربعين D/5-6. وفيما يتعلق بالقرن التاسع عشر يمكن التبين بأن السور ظل عنصراً هاماً في طبوغرافية المدينة، وإن اعتوره التصدع أو التهدم. ومع أنه لم يعد حائلاً دون الغزاة من الخارج، أو حتى فاصلاً عما يحيط به في الفترة موضوع البحث. إلا أنه ظل يؤثر في أنماط الاستيطان الداخلي في المدينة. كان السور واحداً من المعالم القليلة الملازمة لطبوغرافية المدينة إذ إنه وفر أساساً حجرياً راسخاً نسبياً أقامت عليه المدينة أبنيتها الهشة والبسيطة من الطين والخشب. وكان يشكل في جانب منه أو جانبين أحياناً عازلاً يحجز في داخله مجموعة من المباني. أما أن السور كان يضطلع بوظيفة الحاجز، فيتجلى ذلك في عدة نقاط مبينة في الشكل 4 (مثلاً المربعات (H/2, G/7, L/3 وكانت البيوت تظهر في بعض الحالات أكثر انفتاحاً إلى خارج

المدينة منها إلى داخلها، وذلك بتوسيع نوافذ الطوابق العليا والشرفات لتتجاوز سور المدينة.

كان للسور سمة أخرى مدعاة للاهتمام وهي الطريقة التي شكل فيها نهاية لعدة شوارع. فأصبحت الحارات المغلقة إحدى الأشكال السكنية الأكثر شيوعاً منذ العصور الوسطى. والأمثلة على اعتماد البناء المحصور واضحة في كافة أنحاء المدينة الداخلية في الفترة موضوع البحث (الشكل 4 المربع G/6 أو H/4). ومع أنه جرت عدة محاولات في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لإعادة افتتاح العديد من الشوارع وتوسيعها وجعلها أكثر استقامة، إلا أن تلك المحاولات لم تصادف إلا نجاحاً محدوداً في ما سعت إليه، وكان النجاح في ما تحقق يقتصر على الطرق التجارية الرئيسة. وظلت المدينة في معظمها متاهة من الأزقة غير المتصلة والحارات المغلقة حتى عهد متأخر من القرن العشرين.

ولئن جرى خرق السور في قرون سابقة، إلا أنه على ما يبدو أمكن له أن يضع حداً حقيقياً للتوسع العمراني في هذا العصر الذي نحن بصدده. وهذا واضح على وجه الخصوص في القسم الشرقي من المدينة. ويمكن أن يؤدي تزايد السكان في المناطق التي تقع خلف السور إلى خلق توترات داخلها ــ كما حدث في حي باب السلام أو باب توما وباب شرقي. إذ يمكن أن يؤدي ذلك إلى تنافس على حيازة العقارات على طول حدود أحياء المدينة الداخلية، كما هو الأمر بين باب توما والقيمرية في منتصف القرن التاسع عشر؛ أو أن يؤدي إلى تشكيل ملحقات لمستوطنة مدينية بديلة على مسافة ما من المدينة، كما هو الحال في محلتي سوق ساروجة والميدان التحتاني أي الشمالي؛ أو في توسع الأحياء التوائم خارج السور مباشرة، كشأن الشاغور والعمارة بقسميهما البراني والجواني.

ولعل السور حدد على الأقل المعيار المعتمد ـ إن لم يكن المعيار الإداري أو القانوني ـ في التمييز بين سكان المدينة الداخلية وسكان الضواحي أو الأرياف. ولئن يتعذر بحث هذا الجانب باستفاضة هنا (لندرة الأدلة أساساً)، فإنه يمكن على الأقل تقديم مثالين لهما دلالتهما في هذا المجال. فيلوح أن سكان المدينة الداخلية

كانوا يختلفون عن أولئك الذين يسكنون خارج السور في أن هؤلاء يتميزون عن أولئك بالتسلح بالأسلحة وامتطاء الجياد في تنقلهم. وكان مؤدى ذلك أنه ربما كان السور في ذلك الحين الخط الذي رسم كأمر واقع حدود المنطقة المنزوعة السلاح. ويبدو أن مقاهي المدينة تحددت بالمناطق خارج السور.

ويبدو أن السور عجز من ناحية أخرى عن أن يحول دون تأثير عوامل أخرى سوى الداخلية في توسع المدينة. ويظهر ذلك جلياً في التوسع الكبير الذي طرأ في القرن التاسع عشر في منطقة الميدان الفوقاني (الجنوبي) ويبدو أن العوامل الريفية كانت الباعث على هذا التوسع. وليس استيطان وجوه الريف وبناء مستودعات الحبوب والأسواق دليلاً على قوة الروابط بين المدينة ومناطق حلقة الإمداد الخارجي فحسب، بل وعلى أهمية التنمية الريفية في توسع المدينة أيضاً. فلقد أدت التحولات والاضطرابات والأزمات التي مرت بها حوران في أواسط القرن إلى حدوث هجرات عديدة كان من شأنها أن أفضت ـ من جملة أمور أخرى ـ إلى تعزيز تمدن حلقة الإمداد الخارجي للمدينة. ولقد توسع الميدان لا ليناسب ويستفيد من الاقتصاد الريفي المزدهر فحسب، بل ليكون ملاذاً لمن ينتقل إليه من المناطق الريفية أيضاً.

استمر توسع المدينة خارج السور إلى ما بعد الفترة موضوع البحث. وكانت ضاحية الصالحية إلى الشمال الغربي من المدينة على سفح جبل قاسيون منطقة التوسع السكني السريع التالية. إذ هاجرت إليها واستقرت فيها مجموعات من اللاجئين أغلبهم من فلاحي المناطق المسلمة في شمال أفريقيا والبلقان وحوض البحر الأبيض المتوسط وأواسط آسيا التي وقعت تحت سيطرة دول أجنبية. مما أدى إلى توسع الصالحية على نحو ملحوظ خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر موفرة التوازن مع توسع الميدان.

الشوارع والطرق العامة

إن مخطط دمشق الداخلية في القرن التاسع عشر هو في واقعه تحوير قسري لنمط الزاوية القائمة الكلاسيكية من العصر الروماني. وقد تم بفضل أعمال كل من سوفاجيه وأليسييف وديتمان العثور على العديد من آثار العصر الروماني في مخططات المدينة الحديثة (الشكل 7). وعلى كل حال يصعب على المرء أن يلاحظ نمط الزاوية القائمة الكلاسيكية حينما يشاهد المدينة من مستوى الأرض في القرن التاسع عشر. ولقد أشار وصف أنموذجي لدمشق قام به رحالة أوروبيون إلى شوارعها الضيقة المسدودة وجدرانها الملساء الخالية من النوافذ وطينها وأسرارها. ولئن تكن بعض هذه الوصوفات قد تعمدت إضفاء طابع شرقي على المدينة ليسر بها الرومانسيون في أوروبا، فإنه مما لا ريب فيه أن دمشق لم تكن تتكلف إلا القليل لإصلاح الطرق وأعمال التنظيف أو تنظيم حركة النقل مما ألفه هؤلاء الأوروبيون في مدنهم. بل الأرجح أن الأموال كانت تخصص لصيانة القنوات وإصلاح الجدران الطينية وتوفير أسباب الأمن في المدينة.

ومما هو جدير بالذكر أن العربات ذات العجلات لم تكن مستخدمة في دمشق في ذلك الحين. ولم تكن حركة المرور تستدعي السعة أو الاستقامة أو حتى وجود الأرصفة. ويستطيع ركاب الجمال والبغال والمشاة وفرق الفرسان التحرك عبر أبواب المدينة وعلى طول طرقها العامة وأزقتها لبلوغ وجهتهم مباشرة وإن كانت في قلب المدينة. في حين أن حركة المرور عبر المدينة يمكن أن تتخذ شكلاً دائرياً، فإن حركة المرور داخلها اتبعت طرقاً معينة ومستقيمة نسبياً وظيفتها أن تكون الطرق التجارية الرئيسة للمدينة.

ومن المرجح أن أهالي دمشق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كانوا يطلقون على الطريق الشرقي - الغربي (من D إلى L/5) اسم« الدرب الشرقي»، وهو الذي يطلق عليه الغربيون اسم «الشارع المستقيم» (العهد الجديد، أعمال الرسل، الفصل التاسع، 11). وقد كان هذا الطريق امتداداً لطريق القوافل الشرقي إلى بغداد، والذي يشق طريقه عبر الواحة الشرقية بعد أن يفضي إلى خارج المدينة

من باب شرقي (L/5). وفي داخل المدينة يستمر هذا الطريق من باب شرقي إلى سوق البزورية (F/ 4-5) حيث يشكل نهاية سوق تشتمل على عدة مخازن. ولم يتم توسيع الشارع المستقيم وجعله مستقيماً إلى ما وراء (أي غربي) سوق البزورية حتى السبعينات من القرن التاسع عشر. وقد عرف بعدها باسم سوق مدحت باشا تكريماً للوالي العثماني الذي أعاد بناءه[10]. ولذلك فمن المستبعد أن يكون الشارع المستقيم بأكمله - في الفترة موضوع البحث - طريقاً رئيساً كما يشير إلى ذلك مخطط يعود إلى مطلع القرن العشرين.

أما طريق التجارة الشمالي من حلب والأناضول واستانبول فيدخل المدينة عند باب توما (K/2) ويستمر جنوباً حتى يلتقي الطريق الشرقي. وربما بسبب من أهمية تقاطع هذين الطريقين في (K/5) أنشأت الحكومة العثمانية مركزاً عسكرياً هناك. وربما كان ذلك أيضاً بسبب وقوع هذا التقاطع عند مدخل الحي المسيحي في المدينة، وبحكم النزاع المدني في أواسط القرن التاسع عشر، كان الوجود العسكري هنا ضرورياً لحفظ الأمن. وكان يصل بين طريقي التجارة الشمالي والشرقي طريق بديل (يخترق بشكل مائل باب توما عبر I/4, I/3) إلى الغرب قليلاً من الطريق الشمالي. وكانت نقطة التقاء كافة الطرق الشرقية والشمالية في المنطقة المجاورة لباب الكنيسة وحي الخراب (G-H/5) وتستمر غرباً على طول الشارع المستقيم إلى مركز المدينة مما جعل هذه المنطقة شديدة الاكتظاظ. وبدلاً من ذلك تستطيع حركة المرور أن تدور حول سور المدينة، آخذة طريقاً شمالياً موازياً لنهر بردى ويدخل المدينة عند باب السلام (H/2) أو الطريق الجنوبي الأطول الذي يدخل المدينة عند باب الصغير (F/7).

يسير طريق التجارة الغربي الآتي من البقاع وجبال لبنان وساحل البحر الأبيض المتوسط على طول ضفاف نهر بردى حتى يبلغ مكاناً يشبه المرج يطلق عليه اسم المرجة (B/3). ومن هناك يتفرع إلى أربعة شوارع رئيسة تصل إلى مواقع عديدة. يمر أحدها قرب جامع السنجقدار (C/3) ويفضي إلى قلب المدينة. وعلى طول هذا الطريق بنيت السوق الجديدة (D/4) في نفس موقع السوق التي كان قد أنشأها محمد باشا العظم عام 1781 [11]. وتم إجراء تحسينات متتابعة عليها بدأت

إبان الحكم المصري في الثلاثينات من القرن التاسع عشر، ثم تلى ذلك ما قام به آل مردم بك في الخمسينات، والسلطات العثمانية في الثمانينات، والتي أطلقت عليه اسمه الحالي «سوق الحميدية» تخليداً للسلطان العثماني عبد الحميد الثاني آنذاك.

ويضيف مصدر يعود إلى مطلع القرن العشرين ثلاثة شوارع إضافية تنطلق من المرجة[12]. كان هناك شارع يبدأ كشأن الطريق الذي فرغنا من وصفه، ولكنه ظل خارج أسوار المدينة، ماراً عبر المنطقة التي تعرف باسم الدرويشية (C/4) ومستمراً جنوباً إلى الميدان، أما الشارع الثاني فينطلق من المرجة باتجاه الشرق، ماراً بموازاة نهر بردى ولكنه يبقى إلى الشمال منه قليلاً. ويمر هذا الطريق عبر حي سوق ساروجة وعدد من الأسواق ومراكز تجمع الصناعات، وينتهي عند باب توما حيث يدخل الطريق الشمالي للمدينة. بيد أن شارعاً ثالثاً يمر من المرجة إلى الصالحية، ولكن ـ لأنه ظل خارج المدينة خلال الفترة موضوع البحث ـ لا يمكن اعتباره أحد شوارعها.

يمر الطريق الجنوبي الغربي الآتي من الجولان وفلسطين ومصر عبر باب السريجة (B/6) ويلتقي بالطريق الجنوبي قبل سور المدينة بقليل قرب باب الجابية (D/5). أما الطريق الجنوبي الآتي من حوران والأردن وشبه الجزيرة العربية فيمر بشكل رئيس عبر الميدان. وبالإضافة إلى الحركة الدائمة للقوافل المحملة بالمواد الغذائية كان هذا الطريق مشهداً لموكب قافلة الحج.

إن نقطة التقاء معظم طرق الإمداد والتجارة الجنوبية والغربية على طول الجادة الممتدة من القلعة (C-D/3) إلى جامع السنانية (D/5) بمسار يجعل المدينة تأخذ شكلاً شبه دائري ـ بالرغم من أن السور الأصلي ليس دائرياً عند الزاوية الشمالية الغربية ـ جعلت هذا الطريق أحد الطرق الأكثر ازدحاماً في المدينة. ولكن من الممكن تفادي هذا الازدحام بأخذ حلقة الطرق الجنوبية أو الشمالية. ويتاخم هذه الحلقة الجنوبية الطويلة التي طوقت سور المدينة في القسم الشرقي حدائق وبساتين وفي النهاية مقبرة هامة. ومما هو مدعاة للاهتمام، أن أحد الرحالة الأوروبيين في أواسط القرن التاسع عشر قد أطلق عليه اسم طريق القوافل في حين أن اسمه الأصلي كان (درب القرويين)[13].

مناطق التجمع السكاني

المستطيل المركزي:

بالرغم من الطابع «الشرقي» للمدينة، بقي هناك مستطيل شبه كامل من الشوارع ضمن سورها، التي وإن لم تكن واسعة، إلا أنها كانت مستقيمة ومتوازية. ويتحدد هذا المستطيل بأربع نقاط تقريباً هي: القلعة (D/3) بالرغم من أن بناءها - كما سنرى - ينتمي إلى المنطقة الواقعة خارج السور، وباب الجابية (D/5) وباب السلام (H/2) وجامع الكنيسة (H/5). وقد شكلت هذه المنطقة في أواسط القرن كياناً متميزاً واضح المعالم. وذكر بورتر أثناء سيره على الشارع المستقيم باتجاه الغرب وبلوغه القناطر (G/5) مايلي: «وهكذا كان القسم الشمالي الغربي من المدينة حافلاً (بالمتاجر) تتخللها هنا وهناك الجوامع وبيوتات الأعيان». [14]

كان القسم الأكبر من المعاهد الدينية يقع ضمن هذا المستطيل. وللجامع الأموي (F/3) الذي يهيمن على المنطقة بأسرها أهمية خلاصة بلاريب، ففيه كان الوالي يؤدي صلاة الجمعة، ويشيد الخطيب ـ وهو عالم محلي ـ بشرعية الحكم العثماني للمدينة. وفيه كانت تعقد حلقات العلم طوال أيام الأسبوع. وكان من شأن الجامع الأموي أن يدعم المدارس العديدة المجاورة له ويرفدها بما يسمح لها بالنهوض بوظائفها الدينية والتعليمية. في حين أنه يمكن الوقوف على معظم هذه المدارس في الشكل (4) بمساعدة الرموز الخاصة به، فإنه يجدر التنبيه إلى المدارس الخمس التي كان يمكن للطلاب أن يجاوروا فيها. على أنه بحلول منتصف القرن التاسع عشر لم يعد هناك من هذا النمط من المدارس سوى هذه المدارس الخمس: البادرائية (F/3,1)* والسميساطية (F/3,15) والسليمانية (E/4,1) وعبد الله باشا

---

* البناء المذكور في المربع (F/3,1) هو المدرسة المرادية الكبرى الجوانية. أما المدرسة البادرائية فتقع في المربع (G/3,2). تعليق الريحاوي على الآثار الإسلامية، 119. (المترجم ع.م)

(F/4) والخياطين (أسعد باشا)* (E/5,4)[15]. ومما يسترعي الانتباه أنه في الوقت الذي كانت فيه للمناطق الواقعة خارج المستطيل المركزي والسور مدارسها ومساجدها الخاصة بها، لم تكن الزوايا الصوفية تتواجد إلا خارج المستطيل المركزي.

كان المستطيل المركزي قلب المدينة التجاري أيضاً. ويتجلى ذلك في عدد المخازن والخانات الموجودة فيه. فمن مجموع خانات المدينة الثمانية والعشرين كان يوجد فيه واحد وعشرون خاناً. وفضلاً عن ذلك كان لأسواقه طابعاً أكثر ديمومة من أسواق المناطق الأخرى. وكانت المخازن فيه إلى حد كبير أحسن بناءً والعناية بها أفضل. وبينما كانت الأسواق خارج السور تتعامل إما بتجارة الخرداوات أو الدواب أو منتجات السوق، فإن أسواق المستطيل المركزي كانت تتعامل بالبضائع المصنعة والكماليات بشكل أساسي. ومما هو جدير بالذكر أنه باستثناء المعادن الثمينة والنسيج، فإن جميع البضائع الأساسية (أي مكونات الإنتاج والأدوات والأسلحة والدواب وربما العبيد) كان يتم الإتجار بها خارج المستطيل المركزي.

وأخيراً، كان المستطيل المركزي مقراً لدور الكثير من الأسر الدمشقية المسلمة البارزة. إذ كان يوجد فيه تسعة عشر داراً من أصل الدور الثمانية والعشرين الهامة التي يمكن تحديدها (الشكل 4). وكانت هذه الدور واسعة ومبنية من الحجر عادة، وتصل المياه إلى داخلها، وتشتمل على حدائق واسعة وباحات سماوية وإسطبلات وغرف للمؤونة وغرف صيفية وأخرى شتوية وقاعات للحرملك وأخرى للسلاملك. وتجاور الأسواق، مما يسهل الوصول إليها. وبما أن المستطيل المركزي لم يكن منطقة سكنية أصلاً، فإن في تجمع هذه الدور فيه مايوحي بوجود صلة وظيفية بينها وبين النشاطات الاقتصادية التي كانت تجري في تلك المنطقة، شأنها في ذلك شأن «البيوتات» التجارية في المدن الأوروبية في ذلك الحين، وإن لم يكن من الواضح أن بعض تلك الدور، إنما قامت هناك بسبب من المجاورة في المدارس الدينية.

---

* ذكر ولتسينجر وواتسينجر أن مدرسة الخياطين هي مدرسة أسعد باشا وعنهما نقلت المؤلفة. والصحيح أنها مدرسة والده إسماعيل باشا العظم (1141هـ/1728م). أما أسعد باشا فينسب إليه بناء طابقها العلوي، كذلك فقد أوقف عليها مكتبة قيمة. المصدر السابق، 160. (المترجم ع.م)

المنطقة العثمانية

وعلى النقيض من هذا التجمع من العناصر الدينية والثقافية والتجارية وربما المالية داخل السور، فإن العناصر المسلحة في المدينة وقدر كبير من الإنتاج المعد للاستهلاك المحلي كانت تتواجد في المنطقة خارج السور. فالقوات النظامية وشبه العسكرية في هذه الفترة والبنى التحتية التي تدعمها كانت تتركز إلى الشمال الغربي والجنوب الغربي من المدينة الداخلية. ويصدق هذا على العناصر المسلحة كافة سواء كانت قوات الحكومة العثمانية، أو غيرها، أو عصب المدينة شبه العسكرية.

ويمكن أن نحدد، على وجه التقريب، منطقة تجمع سلطاني كثيف في المنطقة شمال وغرب القلعة (A/D 2-3)، ولذلك سنطلق عليها اسم المنطقة العثمانية. والتي كانت تتوضع فيها دور الحكومة (دار الوزارة والسرايا)، والقلعة، ومساحات مناسبة للمعسكرات ومواقع للاستعراضات العسكرية، وعدد كبير من الفعاليات التجارية والثقافية، مما كان من الضرورات للقوات العسكرية. كان الحاكم العثماني (الوالي) ـ الذي يمكن أن يعين قائداً للقوات العسكرية (السرعسكر، أو المشير) أيضاً، وكان دائماً يحمل لقب «باشا» ورتبة الوزير عادة ـ يرسل بأوامر من استانبول إلى دمشق حيث يقيم مع حريمه وحاشيته في دار الحكومة (السرايا) تحت حماية حرسه الخاص. وفي أواخر القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر كانت هناك ثلاثة مبان رسمية تستخدم دوراً للحكومة، وفي الفترة القصيرة من الحكم المصري اتخذ أبو الذهب عام 1773 دار الوزارة (D/2) مقراً له[16]، أما السرايا العثمانية (C/4) وسرايا أخرى بناها إبراهيم باشا في الموقع ذاته تقريباً في الثلاثينات فقد اتخذها ولاة آخرون من بعده مقراً لهم. وشيدت المشيرية الجديدة قبل مطلع القرن (C/4)، وهي اليوم مقر القصر العدلي. وكانت القوات السلطانية التي تدعى «قابي قول» وتخضع لإمرة الوالي أو المشير ـ عندما تم الفصل بين هذين المنصبين ـ تعسكر شمال غرب المدينة قرب السرايا وأحياناً في القلعة.

كانت السرايا والقلعة تمثلان لوالي دمشق في الفترة موضوع البحث، ماكانت تمثله القلعة والقصر لحكام المدن الأوروبية في العصور الوسطى. ولقد

غدت القلعة في أوقات الاضطراب السياسي الملجأ لحاكم المدينة وحاشيته. وعلاوة على ذلك، كانت القلعة حصناً له وترسانة لأسلحته. ففيها كانت تخزن البنادق والبارود والأسلحة الأخرى، وتنصب المدافع على أسوارها باتجاه المدينة. وكذلك كانت فيها دار ضرب العملة التابعة للحاكم وربما خزينته. وفي الداخل جامع وزاوية صوفية. ومن ناحية أخرى فإن وجود الحمّام والسوق والمطحنة جعل من القلعة «مدينة صغيرة مكتفية ذاتياً» موازية للمدينة التي يحكمها[17].

كان للمنطقة العثمانية مساجدها ومدارسها وتكاياها الخاصة بها، ولعل أهمها التكية [السليمانية] لأتباع الطريقتين المولوية والنقشبندية (خارج الشكل 4 غرب A/2). وكانت هناك، مؤسسات أخرى هامة غير تلك، منها جامع ومدرسة لأتباع الطريقة المولوية [التكية المولوية] (A/3)، والزاوية الخاتونية [الخانقاه الخاتونية] لأتباع الطريقة الخلوتية (B/3)، والزاوية الشابكلية* لأتباع الطريقة النقشبندية (B/4,1). وتشير الأسماء التركية التي تحملها الجوامع والمدارس الرئيسة فيها ــ يلبغا (B/2)، والدرجية [الورمشية] (C/2)، وتنكز (B/3)، والسنجقدار (C/3)، والقجماسية (C/3) [D/4,4] ـ إلى الطابع غير المحلي لهذه المنطقة. وكانت تجارة الدواب والمؤن والأواني مما تحتاجه القوات العسكرية هي المسيطرة على أسواق هذه المنطقة. فعلى سبيل المثال كانت هناك أسواق لسروج الخيل (C/3 و D/2) والخيام (D/3) والجمال (C/2) والبغال (C/2) والأواني النحاسية (D/2) [الشكل 3، C/3,11].

تميزت المنطقة العثمانية بكثرة المتنزهات وأماكن التسلية. فكانت الجبهة (C/3) ـ مثلاً ـ في منتصف القرن التاسع عشر منطقة يقصدها الناس للترويح عن النفس. وهي أرض مستطيلة الشكل بعضها مسقوف وتحيط بها الأشجار والأحراج، وتصلها المياه من جوانبها الأربعة بفضل وقوعها بين نهري القنوات وبانياس. وتتوسط ساحتها النوافير التي تنتشر حولها الكراسي المقشّشة ليستريح عليها روادها. وكانت فيها دكاكين لبيع المرطبات والحصر والبطانيات والعباءات.

---

* ليست زاوية بل مدرسة تعرف بالمدرسة الشاذبكية أو الشابكلية. العلبي، 122 ـ 23. (المترجم ع.م)

وثمة منطقة أخرى مشابهة لها هي «بين النهرين» تقع شمال القلعة ضمن المنطقة العثمانية، على امتداد ضفتي نهر بردى بين شجرة دلب ضخمة تدعى «شجرة إبراهيم الخليل» (D/2) ومقهى المناخلية (E/2). وكان هناك جسر يعلو قناة النهر ويصل إلى جزيرة صغيرة، وبجوارها نواعير تدور بقوة جريان مياه نهر بردى، فتصدر أصواتاً رتيبة، وكان بوسع المرء أن يجد الباعة الجوالين يبيعون الحلويات والمرطبات والفاكهة واللحم المشوي والجبن واللبن. ويقال أن هذه المنطقة كانت المتنزه المفضل لشبان دمشق في أواسط القرن التاسع عشر[18].

من بين دور الأعيان التي تقع في المنطقة العثمانية (الشكل 4)، ثمة دار واحدة هي دار آل اليوسف (D/1,1)، لم تكن قائمة حتى القرن التاسع عشر، حينما أقام هناك الآغا الكردي شمدين عام 1830. واستناداً إلى مصادر الأسرة فإن داراً أخرى (D/2) قد بنيت في القرن التاسع عشر أو حتى بعد هذا التاريخ. والحق أن داراً ثالثة (D/1,3) كانت مبنية في وقت سابق. إذ شيد محمد باشا العظم داره عند نهاية القرن الثامن عشر، لتكون أول دور الأعيان المسلمين المبنية خارج سور المدينة في المنطقة العثمانية. كما شيدت دار هامة أخرى في هذه المنطقة عند نهاية القرن الثامن عشر، كانت تعود إلى المتصوف الشيخ مراد البخاري، شيخ الطريقة النقشبندية ومؤسس أسرة المرادي، ولكن لايمكن تحديد موقع هذه الدار بدقة* .

المنطقة المحلية:

كانت دمشق مركز ولاية هامة من ولايات الإمبراطورية العثمانية المترامية الأطراف. ولقد قامت صلاتها بالإمبراطورية على عدة خطوط عبر مؤسسات عسكرية وإدارية ومالية وثقافية. وفي الوقت نفسه كان يقوم في المدينة وحولها مباشرة قطاع من الفعاليات الاجتماعية ـ الاقتصادية كان يشغل القسم الأعظم من سكانها ومواردها. وكانت هذه الروابط ذات طبيعة جذرية، لعلاقتها بالإنتاج المحلي والروابط الاجتماعية المحلية والتراث الشعبي المحلي. ولكنه من الصعوبة بمكان عزل عناصر الحياة اليومية والتراث الشعبي في دمشق، بسبب طبيعتها،

* دار الشيخ مراد البخاري، سوق ساروجة ـ حارة الورد ـ بنى فيها المذكور المدرسة المرادية البرانية التي تعرف اليوم بجامع البخاري. المصدر السابق 267 ـ 68. (المترجم ع.م)

وإعراض المؤرخين من معاصري الأحداث عن تدوين ماكان يبدو بدهياً أو حتى تافهاً.

ولابد أن الروابط المحلية قد اضطلعت بدور في جميع أرجاء المدينة، ولكن يمكن استثناء المستطيل المركزي من بقية المدينة بسبب نأيه عن العُصبية المحلية وتوجهه نحو التجارة الخارجية والثقافية الإسلامية «الرفيعة». كذلك فإن المنطقة العثمانية قد تجاوزت نطاق القطاع المحلي. فالتمركز الشديد للموظفين غير الدمشقيين والقوات الطارئة وكون القسم الأكبر من سكانها من الشبان اليافعين غير المتجانسين أعطاها سمة مؤقتة وغريبة. وعلى العكس من ذلك، كان للقسمين الجنوبي والجنوبي الغربي من المدينة سمة محلية قوية بل وعدوانية في الأغلب. ومثلت أحياء الدرويشية والسويقة وقصر الحجاج والميدان الفوقاني والتحتاني المصالح المحلية الخالصة وعبرت عن طبيعة المدينة. وقد أهلتها صلاتها الوثيقة بمناطق إنتاج الحبوب واللحوم المجاورة، أن تضطلع بدور الوسيط في قطاع التبادل المديني الريفي من الاقتصاد. كما أنها لم تزود المدينة بالمواد الخام فحسب بل استوعبت المهاجرين في هذا القطاع من الاقتصاد المحلي أيضاً.

عندما يقرر أفراد من قوات الولاية الاستقرار في دمشق بشكل دائم، فإنهم كانوا عادة يؤسسون روابطهم العائلية في المنطقة المحلية أولاً، حيث كان من السهل عليهم إيجاد عمل وسكن رخيص وإقامة الصلات اللازمة للاندماج في المجتمع المحلي. وحول هذه العناصر العارضة و/أو شبه العسكرية يمكن أن تتبلور حاجات السكان ومتطلباتهم مشكلة عُصبة كانت في أغلب الأحيان تعارض قوات المنطقة العثمانية المسلحة ومصالح المستطيل المركزي.

ومن الناحية الاقتصادية، كانت المنطقة المحلية في صراع كامن على الأقل مع المستطيل المركزي. وكان منتجو وتجار الأغذية، والسلع الاستهلاكية الأساسية ومكونات الإنتاج المتمركزون في هذه المنطقة يجنون الأرباح عندما تكون تجارتهم في هذه المواد بمنأى عن تدخل الحكومة والطلب عليها مرتفعاً. وكان سكان المستطيل المركزي والذين يعملون بصورة عامة في التجارة أو قطاع الخدمات للمؤسسات الإدارية والدينية والثقافية، وباعتبارهم مستهلكين وتجار تجزئة

ومصدرين كان من مصلحتهم الإبقاء على أسعار المواد الخام ومكونات الإنتاج منخفضة وأن تسيطر الحكومة على إمداداتهم منها كلما كان ذلك ممكناً. وبناءً عليه، كان صراع المصالح الاقتصادية عاملاً ذا شأن عند نشوب نزاع بين المناطق المحلية والمركزية.

وإذا أمعنا النظر في المنطقة المحلية (الشكل 4، C-D/ 5-8 والشكل 5)، نراها تشتمل على أربعة وعشرين جامعاً، وست مدارس وخمس زوايا صوفية، بالإضافة إلى عدد كبير من الحمامات وخمسة قصور على الأقل. وبالرغم من أن جميع وصوفات هذه المنطقة أتت على ذكر مخازن الحبوب فيها، ولكن من المؤسف أنه لم يتم تحديد مواقعها بدقة على الإطلاق. ولعلها كانت أبنية مؤقتة لا تتميز بعمارة ملفتة للنظر فلم يعرها الرحالة الأوروبيون إلا نظرة عابرة. ويصدق ذلك أيضاً على مقاهي المنطقة الكثيرة. إن تنوع الفعاليات والبنى التحتية المتطورة نسبياً واتساع رقعة حي الميدان جعلت منه تجمعاً سكنياً له من الأهمية ما للمستطيل المركزي تقريباً. وبالرغم من أنه لايمكن اعتباره بأي معيار منطقة متخلفة أو فقيرة، إلا أن كبر حجم نشاطه التجاري وطبيعته، والعدد الكبير من الفلاحين والبدو الذين كانوا يرتادون متاجره ومخازنه ومقاهيه وحماماته والعناصر شبه العسكرية التي تفتقر إلى الانضباط نسبياً أوجدت جواً من الشغب والاضطراب.

وقد كانت جميع المؤسسات العامة في المنطقة المحلية ـ باستثناء بعضها ـ تحمل أسماء عربية. وفي الوقت نفسه، تجدر الإشارة إلى أن أياً من المدارس لم تقم بوظيفة التكية، ولم تبرز أي منها أو أي من جوامع المنطقة في تدريب العلماء المعروفين أثناء الفترة موضوع البحث. ونجد بالمقابل، أن التواجد الصوفي الراسخ كان ذا شأن، وأنماط الطرق الصوفية الموجودة هنا ذات أهمية خاصة. وفي حين اقتصر تواجد الزوايا الصوفية المولوية والخلوتية على المنطقة العثمانية، فقد اختصت المنطقة المحلية بالطريقتين الرفاعية والسعدية. وربما كانت الطريقتان النقشبندية والشاذلية الوحيدتين المتواجدتين في كلتا المنطقتين، رغم أن أتباع الطريقة النقشبندية كانوا أكثر نشاطاً في المنطقة العثمانية، بينما كان اتباع الطريقة الشاذلية أكثر نشاطاً في المنطقة المحلية.

ثمة ظاهرة طبوغرافيـة أخـرى جديـرة بـالذكر لما لها مـن أهميـة اجتماعيـة وسياسية وهي أن عدداً من المؤسسات الدينية هنا قد اقـترنت أسماؤهـا بالأشـراف، الذين سنعرض لهم لاحقاً. فكان هناك ثلاثة من الجوامع في الميدان التحتـاني تحمـل أسماء سادة أشراف: جامع سيدي عمر (D/9)* وجـامع سـيدي جوبـان [مسـجد جوبان] (D/10) وجامع سيدي صهيب (D/11). وبالإضافة إلى ذلك، فإن الزاوية الرفاعية (D/13) كانت ترتبط بأسرة العجلاني، وهي واحـدة مـن أسـر الأشـراف البارزة في هذه الحقبة. ولئن كان المرء يصادف مؤسسات دينيـة في منـاطق أخـرى من المدينة ارتبطت أسماؤها بالأشراف. فمما هو جدير بالذكر أن المنطقـة العثمانيـة قد خلت منها تماماً. ويمكن ربط قصر واحد فحسب من قصور الأعيـان الموجـودة في المنطقة العثمانية بالأشراف كـان يعـود إلى آل المـرادي. في حـين بنـى باشـوات عثمانيون ثلاثة قصور في المنطقة المحلية، وفي كل حالة من هذه الحالات كان هؤلاء شخصيات محلية نالت أرفع الرتب العثمانيـة في النصـف الثـاني مـن القـرن التاسـع عشر وكان أسلافهم من زعماء القوات المحلية شبه العسكرية.

وأخيراً، في منتصف القرن، قامت منطقة اختصت بصناعـة النسـيج واضحـة المعالم في الحقلة (D/15) ضمن المنطقة المحلية. ولما كان من الصعوبـة بمكـان تحديـد مناطق صناعة النسيج، فإننا سنعير هذه المنطقة اهتماماً خاصاً.

الصناعة

إن تحديد المؤسسات الصناعية في المدينة ليس بسهولة تحديد المراكـز الثقافيـة والتجارية. فكان من الممكن ـ مثلاً ـ تحديد ثلاث طواحين كبيرة فحسب ولابد أن الطاحون التي كانت في القلعة (D/3) قد أنشئت لتلبي احتياجات القوات العسكرية وكبار المسؤولين. أما الطاحونتـان الأخريـان، الأولى في المسـتطيل المركـزي (E/2) والثانية في الشاغور (E/6) فقد استخدمتا على الأرجح لتلبية احتياجـات السـكان.

* ليس المذكور جامعاً بل جسراً يعرف بجسر سيدي عمر. الآثار الإسلامية، 204. (المترجم ع.م)

ولما كانت ثلاث طواحين تبدو قليلة لمدينة يربو عدد سكانها على أربعين ألف نسمة، فلابد أنه كان هناك مايفوق هذا العدد، ربما في حي الميدان بجوار مستودعات الحبوب. ولعل بعض الدور البالغة السعة كانت تقوم بطحن ماتحتاج إليه من الدقيق.

وهناك صناعات أخرى تتطلب إمدادات مائية وفيرة مثل الدباغة، فالدباغون كانوا يتجمعون في باب السلام (H/2)، أما الجزارون فقرب قناة القنوات (B-C/ 4-5) وفي الطريق إلى الميدان (D/7)[19].

يشير اسم المنطقة «مسبك» في الحي المسيحي (L/3) إلى وجود منشآت كانت تعمل بالمعادن. وكان هناك عمال معادن آخرون في العقيبة والدحداح وعلى طول الطريق من الدحداح إلى باب توما.

كانت صناعة النسيج ـ على كل حال ـ أهم الصناعات في المدينة. فنحن نعرف عدداً من المواقع ـ سوى منطقة الحقلة في الميدان ـ كانت تجري فيها أنشطة تتصل بهذا المجمع الصناعي. وكانت جميع هذه المنشآت تقع على تخوم المستطيل المركزي أو خارجه. وقد صادف كريمر في منتصف القرن عدداً كبيراً من النساجين في القيمرية (H/3) والشاغور البراني (D-E-F/6) فضلاً عن الحقلة. كذلك صادف البصمجية في سوق القطن (D/5) والصباغين في خان الدكة (E/5)[20].

إن كل ماتقدم ليجد سنده في ملاحظة ديتمان بأن الحرف التقليدية دُفعت إلى خارج الأسواق المركزية في المدينة خلال القرن التاسع عشر لتفسح المجال أمام تجارة السلع المصنعة بالجملة والمفرق التي أخذت في الشيوع[21]. ولقد وجد رافق في دراسته حول التنظيمات الحرفية والتجارية الدمشقية في النصف الأول من القرن الثامن عشر، أن عمال غزل الحرير كانوا يتواجدون عادة في المخازن، إلا أن أعمال الغزل ذاتها كانت تتوزع في كافة أنحاء المدينة[22]. ولعل صناعة النسيج كانت ماتزال قائمة، في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، ضمن المستطيل المركزي، أو على الأقل داخل سور المدينة، وعلى الأرجح في المنطقة الواقعة بين مخازن الحرير والصوف (F/4) وسوق القطن (D-E/5) الممتدة حتى

الشاغور. أما مركز النسيج الذي صادفه كريمر في الحقلة فلعله كان حديث العهد إذ يعود بناؤه ـ شأنه شأن الجامع ودور المنطقة ـ إلى حوالى منتصف القرن[23].

المقابر

كان المعلم الطبوغرافي الذي ثبتت أهمية لدراستنا هو عوامل الجذب في مناطق المقابر المختلفة في المدينة. فالمواقع التي وقع الاختيار عليها لتكون المثوى الأخير للموتى كانت انعكاساً للتقسيمات ضمن المدينة على نحو ملفت للنظر. استخدم المسلمون خمس مقابر، كانت أكبرها الدحداح التي تقع في الشمال (F-G/1) وباب الصغير في الجنوب الغربي (D-E/7). وبالإضافة إليهما كانت هناك مقبرة الرسلانية (أو الشيخ أرسلان) إلى الشرق (M/2)، وباب الله جنوب الميدان، وقاسيون على سفح جبل قاسيون شمال غرب المدينة.

ونستطيع الاستدلال بصورة تقريبية على المواقع السكنية لعدد كبير من الأسر المسلمة في المدينة بملاحظة المقابر التي كانوا يدفنون فيها موتاهم. فمقبرة باب الله كان يختص بها الميدان بشكل واضح. ويدل على ذلك وجود قبور عدة أسر شهيرة من الميدان مثل آل العابد والبيطار والجباوي. كما اختصت قاسيون بالصالحية حيث كان يدفن فيها موتى أسر الصالحية الشهيرة مثل آل النابلسي والسقطي والصلاحي والكناني. ويبدو أن الدحداح وباب الصغير اختصتا بعدة مناطق من المدينة. ففي الدحداح نجد قبور آل التغلبي من العمارة، والشطي والعطار من باب السلام، والحسيبي من العقيبة. ولنا أن نذهب إلى الافتراض بأن هذه المقبرة كانت تختص بها أسر من القطاعات الشمالية من المدينة بما في ذلك المستطيل المركزي والمنطقة العثمانية. وبالمثل نستطيع أن نستنتج أن مقبرة باب الصغير كانت تختص بالقطاعات الجنوبية من داخل السور بما في ذلك معظم المنطقة المحلية، ففيها توجد قبور آل الحصني من مأذنة الشحم والكزبري من الشاغور. وبما أن مقبرة الرسلانية لم تعد تستخدم بشكل واسع في تلك الفترة، فقد توزعت قبور أسر القيمرية على عدة مقابر. فبعضها مثل آل التاجي كانت تستخدم باب الصغير

وبعضها الآخر كآل الجعفري والسفرجلاني كـانت تستخدم كـلا المقـبرتين. أمـا أبناء الأقليات الدينية فقد كانوا يدفنون موتاهم في المقـابر الخاصـة بهـم والـتي تقـع جنوب شرق المدينة.

الأقليات

نظراً للعدد الكبير من الجماعات الإثنية (القومية واللغوية والدينية) التي تقيـم في دمشق وتنوعها، يطيب للمرء أن يرى المدينـة لوحـة فسيفسـاء شرقية، ولـو أن هذه النظرة على الأرجح مضللة. أولاً، لأن الأغلبية الساحقة من السكان كانوا من العرب السوريين والمسلمين السنة ولذلـك فقـد كـانت التقسيمات ضمـن الكتلـة الكبيرة من السكان تتحدد تبعاً لمعايـير غـير إثنيـة. ثانيـاً، نـادراً ماكـانت الأقليـات الإثنية معزولة عن الأغلبية فقد كان المستطيل المركزي وحده حكراً على الأغلبيـة، في حين كانت المناطق الأخرى من المدينة تحتوي عناصر من هـذه الأقليـة أو تلـك، وأحياناً كانت تتواجد عدة أقليات إلى جانب الأغلبية.

ولكـن مـن الحـري القيـام بمزيـد مـن البحـث في العلاقـات الشـخصية قبـل الاسـتنتاج بـأن الاعتبـارات الإثنيـة كـانت تحـدد في المقـام الأول التفـاعلات الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، تشير الأدلـة المتوفـرة حتـى الآن في مجـال العلاقـات التجارية ـ في بداية الفترة موضوع البحث على الأقل ـ إلى أن أنماط العلاقة كـانت تتحـدد غالبـاً بالمحسـوبية والانتمـاء العُصبي والقطـاع الاقتصـادي، وفي كثير مـن الأحيان وفقاً لاعتبارات السوق أكثر مما كانت تحددها الاعتبارات الإثنيـة. ولكـن بمرور الزمن أظهرت أقليتان إثنيتان هما الكاثوليك في حـي بـاب تومـا واليهـود في حارة اليهود نزعـة متنامية للعزلـة، في حـين يبـدو أن المسيحيين الآخريـن وجميـع الأقليات الإثنية المسلمة كانت تزيد من مدى اندماجها.

وإذ فرغنا من دراسة المستطيل المركزي والمنطقتين العثمانية والمحليـة ومنـاطق الأقليات والمقابر، فإن المرء لينزع إلى الاعتقـاد بـأن المنـاطق المتبقيـة مثـل الشـاغور الجواني والقيمرية والعمارة البرانية اتجهت إلى الاندماج مع المناطق المهيمنة المجـاورة

لها. ولكن في جميع الحالات الثلاث هذه كانت هناك مناطق مجاورة هامة على كلا الطرفين. ولعل هذا كان سبباً أساسياً للتوترات إذ إن الضغوط المتزايدة للاستجابة لمقتضيات هذه المنطقة أو تلك من المناطق الأكبر قد قسمت الولاءات ضمن الأحياء الأصغر. ومما هو مدعاة للاهتمام أن هذه المناطق بالتحديد قد اضطلعت بدور هام في الثورات الشعبية ذات الشأن في هذه المرحلة. ففي النصف الأول من القرن الثامن عشر كان الشاغور الجواني ـ الواقع بين المستطيل المركزي والمنطقة المحلية قاعدة لثورة شعبية إلى حد بعيد على الوالي العثماني. وفي عام 1831 اندلعت الثورة على الوالي العثماني آنذاك في العمارة البرانية أولاً والتي تقع بين المنطقة العثمانية والمستطيل المركزي. ولربما كان الباعث على مهاجمة حي باب توما في عام 1860 ـ على الأقل ـ الاستياء السائد في حي القيمرية الواقع بين الحي المسيحي والمستطيل المركزي.

ولسوف تشكل هذه الحوادث ومثيلاتها، والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تمخضت عنها، الموضوعات الأساسية لدراستنا هذه. ولامحيص من أن ننهي محاولة إعادة بناء السمات المكانية الرئيسة للمدينة ـــ خلال الفترة موضوع البحث ـــ بتنبيه وتحذير. فالطبوغرافيا بالضرورة وصف مركب زمنياً، محمل بتشوهات تاريخية يؤسف لها ولكن لامفر منها. ولقد تمت الإشارة إلى التغييرات التي حدثت في هذه الفترة حيثما كان ذلك ممكناً، ولكننا اضطررنا على العموم للاعتماد على دراسات ترجع إلى أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين لتحديد طبوغرافية العقود السابقة. وفي عدة مناسبات، تم الرجوع إلى دراسات طبوغرافية تعود إلى قرون سابقة لتساعدنا على التحقق من صحة التسميات ومواقع المؤسسات الدينية التي وردت أسماؤها في نصوص القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ولكن لم يحددها الطبوغرافيون في تلك الحقبة. ولاريب في أن باحثين آخرين سيأتون لاحقاً ليقوموا بتصويب أجزاء عديدة من هذا المسح الطبوغرافي. على أن المرء ليشعر بالثقة بأن النواحي الطبوغرافية المتعلقة بدراستنا هذه ـ والمؤيدة بالشواهد الموثوقة ـ تبرر تقديم المسح الطبوغرافي على هذا النحو المفصل.

الفصل الثاني

السياسة

العُصَبِيَّة في عهد آل العظم ومن تلاهم

كانت دمشق مركز إحدى ولايات الإمبراطورية العثمانية. وجرياً على نظام الإدارة العثمانية تم تقسيم سورية الطبيعية إلى مناطق (سناجق أو ألوية) وفقاً لاعتبارات جغرافية واستراتيجية وإثنية وسياسية[1]. ثم نظمت هذه المناطق في ثلاث أو أربع مقاطعات (إيالات أو باشويات أصبحت تسمى لاحقاً ولايات)، وإن لم يكن هذا التنظيم ثابتاً على الدوام ولا تظل المدينة ذاتها مركزاً للولاية. وقد يتفق أحياناً أن تمنح منطقة معينة - كما هو الحال في جبل لبنان أو القدس - وضعاً استثنائياً أو تحظى باعتبار خاص لدى الباب العالي.

وفي أعقاب الفتح العثماني في مطلع القرن السادس عشر نظمت سورية الطبيعية أولاً في ثلاث ولايات هي: ولاية ساحلية ومركزها طرابلس؛ وولاية شمالية ومركزها حلب؛ وولاية داخلية ومركزها دمشق. وفي عام 1660 أحدثت ولاية رابعة ضمت لبنان والمناطق الساحلية الجنوبية ومركزها صيدا. أما ولاية دمشق فتعرضت لعدة تعديلات في ملحقاتها، خلال الفترة موضوع البحث. إلا أن هذه التبدلات لاتتصل بدراستنا، إذ ظلت دمشق مركزاً للولاية على الدوام. وفضلاً عن ذلك، لم تؤثر الحدود الإدارية في علاقات دمشق بالمناطق المجاورة لها.

كان لموقع دمشق باعتبارها آخر مستوطنة مدينية على طريق الحج إلى مكة أهمية بالغة في الجغرافيا السياسية للإمبراطورية العثمانية. وكانت الدولة العثمانية - إذا أرادت أن تظل الوريث الشرعي للإمبراطورية الإسلامية - ملزمة بضمان سلامة

الحج ونجاحه. ولما كانت دمشق الملتقى السنوي للحجاج من مختلف بقاع دار الإسلام، فقد أخذت تضطلع بدور في استراتيجية وإدارة واقتصاد الحج العثماني بشكل خاص والإمبراطورية العثمانية بشكل عام.

قام نظام الولايات العثمانية على مفهوم التكليف بالولاية. ومن حيث المبدأ، يتم تعيين الوالي أو الباشا في منصبه مزوداً بالأوامر السلطانية والدعم المالي والعسكري اللازمين لتنفيذها. على أن هذه المبادئ لم تكن تراعى دائماً، وإنما كانت تختلف اختلافاً بيناً باختلاف مدى سلطة الحكومة المركزية. ويخضع الوالي لقيود متضمنة في النظام ذاته ومتوضعة في التعيينات السلطانية الأخرى للوظائف العسكرية والمالية والقضائية. وتتوقف المدة التي يقضيها هؤلاء المسؤولون في وظائفهم على الإرادة السنية. وبسبب هذه المتغيرات كان للدعم الذي يلقاه الوالي من استانبول أهمية حاسمة لنجاحه في ولايته تضارع سيطرته على الوضع الداخلي فيها. ولما كان النظام الإداري بمجمله يتسم بالمرونة والطواعية، فإنه كان كذلك عرضة لتأثير تطورات لا تتصل بالولاية نفسها. وغالباً ما استحالت هذه الطواعية والمرونة إلى غموض واضطراب.

وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت الإمبراطورية العثمانية قد بلغت ذروة توسعها. وقامت سلطتها في الولايات على مؤسسات إدارية محلية وقضائية وعسكرية شبه إقطاعية. وكثيراً ما برزت النزعة المحلية والنزعات المناهضة للعثمانيين كلما عجزت الحكومة المركزية عن إقناع سكان إحدى الولايات بشرعية سلطتها، أو أخفقت في إقناع العُصب المتنافسة بقدرتها على فرض سلطتها هذه[2].

مع نهاية القرن الثامن عشر وطوال الفترة موضوع البحث، تفاقمت مشكلة الإمبراطورية العثمانية في السيطرة على سكان الولايات واستفحلت تحت وطأة الضغوط الخارجية على حدودها كافة، فضلاً عن تغلغل المصالح الأجنبية الاقتصادية والسياسية والثقافية إلى جميع مناطقها. ولقد تقرر مصير العديد من المواجهات في تلك الفترة بمجرد أن تحقق لبعض الدول سبق في الصناعة (وتطبيق تقنياتها في الحرب) على العثمانيين، وأخذت تلك الدول السباقة تسعى من ثم إلى

تحقيق مكاسب استراتيجية واقتصادية وإقليمية على حسابهم. وبحلول القرن التاسع عشر غدت الإمبراطورية العثمانية حلبة تتصارع فيها القوى «العظمى» الصاعدة في سعيها إلى الهيمنة على العالم.

يرمي هذا الفصل إلى تتبع الحوادث في دمشق ـ إحدى مدن الولايات ذات الأهمية المركزية في الإمبراطورية العثمانية ـ خلال هذه الفترة الحرجة من تاريخها الحديث وما قبله.

عهد آل العظم

خبرت الحكومة المركزية العثمانية في النصف الأول من القرن الثامن عشر فترة وجيزة من الإحياء. فكانت هناك محاولة لإعادة الإمبراطورية إلى مبادئ الحكم التي أرسيت في القرن السادس عشر عندما كانت الدولة في أوجها. ومع أن النجاح لم يحالف هذه المحاولات إلا على نحو مؤقت، ولم يقيض لها أن تتكرر إلا بعد قرن من الزمن، فقد طبقت في ولاية دمشق عدة إجراءات في ذلك الحين كان لها الأثر الحاسم في تاريخ المدينة[3].

إذ عمد العثمانيون إلى استرضاء أسرة العظم ذات القاعدة المحلية ويسروا لها أسباب النهوض اقتصادياً، آملين الإفادة من قوتها في أن تكون قاعدة للإحياء العثماني. وقد نهض آل العظم في معظم الأحيان بهذه المهمة. وقاموا بإرساء النظام في المنطقة وأخضعوا العديد من العناصر المحلية المتمردة. فعادت العوائد إلى جريانها وتم الحفاظ على سلامة الحج إلى مكة وأمنه. وكان من أبرز نتائج ذلك إقامة العديد من عناصر النخبة المحلية علاقات مع مؤسسة الحكم العثماني المركزي أو تدعيم صلاتهم بها.

سطع نجم آل العظم في القرن السابع عشر حينما تحقق لجدهم الأعلى إبراهيم تسلم زمام موقع عسكري في منطقة المعرة على التخوم الشمالية لولاية دمشق. ويمكن عزو صعود أسرة ذات قاعدة محلية إلى السلطة في الدولة العثمانية

عموماً إلى مقدرتها على التأثير على الباب العالي وتمكنها من السيطرة على الوضع القائم يومذاك في سورية. وكان آل العظم، شأنهم شأن جميع من ارتقوا إلى مواقع السلطة في الولايات، بحاجة إلى الثروة ووكيل مخلص نافذ الكلمة في استانبول لرعاية مصالحهم. وأن يكونوا - من جهة أخرى - قادرين على المحافظة على قدر من مظاهر الحكم العثماني في المنطقة في ظروف بالغة الصعوبة. ولقد أصاب آل العظم نجاحاً ملحوظاً في تحقيق هذه الشروط. فتسلموا مقاليد الحكم في كافة الولايات السورية في وقت واحد في الفترات الوجيزة قبيل عام 1730 ثم في عام 1755 / 56. وكانت لهم الولاية في دمشق وحدها تسع مرات بين عامي 1725 و 1808. ولئن فقدت الأسرة في السنوات الفاصلة — على نحو مؤقت — خطوتها وعانى الولاة من آل العظم الهوان ومصادرة الأملاك، بل وكان الإعدام من نصيب بعضهم، وهو مصير الولاة العثمانيين المغضوب عليهم، فإنها تدبرت أمر استعادة ولاياتها بين الحين والآخر حتى بعد حلول القرن التاسع عشر.

كان عبد الله باشا آخر ولاة دمشق من آل العظم، قد تقلد ولايته الأولى عام 1795 بالرغم من انحسار نفوذ الأسرة في استانبول. وخلال عهده هذا ثارت القوات السلطانية شبه العسكرية المتواجدة في الأحياء الشمالية الغربية من المدينة، التي كانت تدعم حكم آل العظم سابقاً، وتحصنت في القلعة. ومع أن عبد الله باشا أفلح في إحكام الحصار على القلعة، وأعدم آغا القوات المتمردة، إلا أن هذه الواقعة تشير إلى أن آل العظم لم تعد لهم السيطرة التامة على القوات شبه العسكرية بخلاف ما كان عليه الأمر في القرن الثامن عشر. كذلك أخفق آل العظم في منع انتشار النفوذ السياسي من الساحل إلى سورية الداخلية. ونجح أحمد باشا الجزار في إخماد ذكر آل العظم من حيث أنهم يشكلون عامل سلطة محلية في التسعينات من القرن الثامن عشر. إذ اعتمد العثمانيون على أحمد باشا الجزار في التصدي للفرنسيين حينما تقدم نابليون في عام 1799 براً من مصر لغزو سورية، فولوه دمشق وقيادة القوات العثمانية لمواجهة هذا الغزو. ومع أن عبد الله باشا العظم غدا تحت إمرة الجزار فإنه كان نشطاً في هذا الصراع. ولكن حيثما حقق الجزار نجاحاً (بمساعدة من الأسطول البريطاني) فشل عبد الله باشا ولحقت به الهزيمة ثم وقع أسيراً في أيدي الفرنسيين. لكنه ما لبث أن عاد - بعد انسحاب الفرنسيين —

ليتولى دمشق ثانية عام 1805، وكان ذلك آخر عهد آل العظم بالحكم. إذ تم عزله حينما قصر عن بلوغ مكة بقافلة الحج في عام 1807. وكانت هذه الهزيمة من تدبير آل سعود أتباع المذهب الوهابي، وهؤلاء بعض من الجماعات العديدة التي كانت تتصدى للهيمنة العثمانية على سورية في أوائل القرن.

وهناك نصوح باشا العظم المعاصر لعبد الله باشا الذي ولى هارباً من سورية إلى مصر بعيد وفاة أبيه في أواخر القرن، ودخل في خدمة مراد بك المملوك، الذي كانت له السيطرة في مصر آنذاك. وبالرغم من تردي العلاقة بين نصوح باشا والعثمانيين، فقد عهدوا إليه بولاية مصر. وكان نصوح باشا - شأنه شأن عبد الله باشا — نشطاً في محاولات المماليك والعثمانيين رد نابليون عن مصر. فلما تم للفرنسيين احتلال مصر في تموز 1798، فر نصوح باشا إلى سورية. ثم عاد إلى مصر مع الجيوش العثمانية في آذار 1800، ليشهد اندحارها في معركة هليوبوليس. وتذهب الروايات إلى أنه هرب بعد المعركة إلى القاهرة لينظم انتفاضات شعبية في وجه الفرنسيين، إلا أنها باءت بالفشل[4].

لقد توفي عبد الله باشا ونصوح باشا عام 1808 / 1809. ويلوح أن آل العظم فقدوا كل ما كان لهم تقريباً من نفوذ في استانبول، إذ لم نعد نصادف لهم ذكراً بين أصحاب المناصب التي ألفوا تقلدها طوال العقدين اللاحقين من الزمن. فكان عجز عبد الله باشا عن الحيلولة دون صعود الجزار أو حماية سورية من الفرنسيين أو تأمين قافلة الحج من هجمات الوهابيين، وفشل نصوح باشا في صد الفرنسيين عن مصر، إيذاناً بنهاية الإفادة من آل العظم في السياق السياسي للإمبراطورية. ومع ذلك، ظلت الأسرة تتمتع بثراء طائل ونفوذ واسع في مصر وسورية على حد سواء، وقيض لها أن تضطلع بدور مركزي في التاريخ السياسي لدمشق وسواها من المدن السورية - على الأقل — حتى منتصف القرن العشرين.

يمكن اعتبار آل العظم أسرة أغوات سلطانية (أي زعماء قوات شبه عسكرية) تمكنت عندما تقلد أبناؤها رتبة (الباشوية) من أن تعيد لدمشق ما كان لها من مركز قوة ودور محوري في المنطقة كلها. ولربما كان هدفهم من وراء ذلك

أن يكون لهم في سورية ما كان للبكوات المماليك في مصر من مكانة، إلا أنهم اتبعوا في ذلك استراتيجية مغايرة، وفي النهاية كانت أكثر فاعلية. وما إن استقروا في المدن السورية وربطوا مصائرهم بمصائر جماعات محلية معينة، حتى أصبحوا النواة لنخبة مدينية سورية. ففي دمشق تمت حماية المصالح التجارية على طول طرق التجارة الداخلية والخارجية مع استانبول ومصر وبغداد ومكة. وراجت الصناعات الدمشقية الكمالية وأصبحت لها أسواق واسعة جديدة وازداد الانتاج. وكان من نتائج ذلك، ازدياد الأرباح وتراكم الثروات لتستثمر في التجارة من جديد، أو تحبس في الأوقاف الذرية، أو توقف على المؤسسات الدينية، أو اقتناء الأراضي وبناء الدارات فيها والتمتع بنمط الحياة المرفهة. وقد تم لآل العظم ذلك كله بفضل ما توفر لهم من الوسائل العسكرية والإدارية والمالية في إطار النظام العثماني. فلم يحدث أن كان هناك ما ينال طوال حكم آل العظم في القرن الثامن عشر من سيادة الدولة أو هيمنة السلطان على سورية. وإلى ذلك فقد كان آل العظم دعاة للعثمانيين وخدماً للدولة وحماة لها.

أدى اعتماد آل العظم على قاعدة محلية لبلوغ سطوة في إطار الإمبراطورية العثمانية في القرن الثامن عشر إلى اندماجهم في مؤسسة الولاية. وقد سعى كل والٍ من آل العظم على نطاق أوسع مما سعى إليه الولاة الآخرون للفوز بالعصب المحلية إلى جانبه. وكان ذلك مسعى لم ينقطعوا عنه طوال القرن.

إن إسماعيل باشا، أول ولاة دمشق من آل العظم - مثلاً - قد تسلم زمام الأمور في أعقاب ثورة محلية قادها كبير قضاة دمشق المفتي خليل البكري، على الوالي العثماني عثمان باشا أبو طوق، الذي كان مكروهاً من أهالي المدينة. فعمد إسماعيل باشا إلى المصالحة بين علماء دمشق وأتباع الطرق الصوفية باستدعاء الشيوخ من منفاهم بعدما نزل بهم العسف، وبناء المدارس، ودعم الطرق الصوفية. ومن أجل الصالح العام، قام ببناء عدد من الحمامات العامة وافتتح مقهى شعبياً وأنشأ بعض المحال التجارية. كما تحالف مع آل السفرجلاني - شيوخ الطريقة الخلوتية - ذوي النفوذ الواسع بين أهالي دمشق، ولعله شاركهم في بعض الأنشطة

التجارية واحتكار بعض تجارة السوق. وتزوج من إحدى بنات السيد الحراكي، فأمكن له بهذه المصاهرة أن يمد الصلة بالأشراف.

أما ثاني ولاة دمشق من آل العظم، فهو سليمان باشا شقيق إسماعيل، الذي سعى إلى أن يصبح في عداد أعيان المدينة. فبنى في دمشق قصراً ليقيم فيه وأهله. وتزوج من ابنة الشيخ يونس الكيلاني الذي كان من الشخصيات الدينية الدمشقية البارزة وشيوخ الطريقة القادرية. كذلك شكل مجلساً (ديوان) من أعيان دمشق برئاسة علي المرادي. كما أنشأ مدرسة عرفت باسمه (الشكل 4، E/4).

ولقد خلف سليمان باشا في الولاية ابن أخيه أسعد باشا ابن إسماعيل باشا. الذي شيد بناءين من أجمل ما احتوت عليه المدينة من العمارات الخاصة، هما خان أسعد باشا الشهير (F/5) وقصر العظم (F/4). كذلك أنفق أسعد باشا الأموال في توسيع بناء المدرسة التي شيدها والده وأوقف الأوقاف على قراء القرآن وعمر جامعاً بجوار تلك المدرسة. كما زاد من صندوق الأوقاف لتزيين الجامع الأموي، وإصلاح طريق الحج عبر جنوب حي الميدان وبناء سور حول مقام السيدة زينب.

و لم يكن لأسعد باشا أن يصيب ذلك الثراء الواسع لولا أعمال الاحتكار والمضاربة والكسب من منصبه. فتذمر الفقراء والضعفاء في دمشق من تجاوزاته وتجاوزات مؤيديه. ولقد واجه آل العظم تحدياً محلياً خطيراً تمثل بقيام أحد مسؤولي الخزينة السلطانية من أصل سوري ويدعى السيد فتحي الفلاقنسي بتأسيس عصبة سياسية مناهضة لهم[5]. وكان الفلاقنسي قد أفلح في إرساء نفوذ لأسرته في إطار الإدارة المالية للولاية. إذ كان يشغل منصب الدفتردار، مما مكنه من تقييد سلطة الوالي بما له من صلاحيات إدارية ومالية. ولعل السيد فتحي الذي ينتهي نسبه إلى النبي أصاب قدراً من النفوذ السياسي بفضل انتمائه إلى الأشراف، إلا أنه وسع من سطوته باعتماده على قاعدة من أبناء الطبقتين الوسطى والدنيا، مثل عناصر القوات شبه العسكرية والحرفيين وأغوات الأحياء الجنوبية.

انتهت أزمة السلطة التي نشبت في الأربعينات بين الفلاقنسي وأسعد باشا بانتصار أسعد باشا وقمع فتحي الفلاقنسي وعصبته ومطاردتهم بلا هوادة. فاجتاحت قوات أسعد باشا معاقل الجماعات المسلحة في الأحياء الجنوبية وأحرقت

مئات البيوت وعملت فيها نهباً. كما تم اعتقال الكثير من المناوئين وقتلهم، أما فتحي نفسه فقد أعدم؛ ونزل الخراب بأسرة الفلاقنسي.

إن القمع الذي تعرضت له العصبة الجنوبية أفسح المجال لإحداث المزيد من التغييرات في النظام الاقتصادي السياسي السائد في المدينة. أولاً، أفلح آل العظم في تعديل توجه أهل المدينة نحو الشمال والغرب حيث تتوضع مصالحهم ومصالح شركائهم. فقد كانت أراضي آل العظم (وحلفائهم آل الكيلاني) تقع في حماة. أما أراضي الأعيان من مناصري آل العظم فكانت تقع ضمن حلقة الإمداد الداخلي للمدينة في الواحة نفسها أو إلى الغرب والشمال الغربي في البقاع ووادي العجم وعند سفوح جبال لبنان الشرقية ووادي التيم. وكانت الحبوب التي تنتجها مناطق حلقة الإمداد الداخلي دون جودة الحبوب التي تنتجها المناطق الواقعة جنوب دمشق (وخاصة حوران)، وأكثر كلفة منها، ولا تقوى على منافستها في الأسواق. وبناء على ذلك، كان من مصلحة الأعيان ذوي الصلة بآل العظم الحيلولة دون وصول حبوب أراضي الجنوب إلى أسواق دمشق. ولقد أفلح أسعد باشا في ذلك بدليل ما تحقق له من أرباح طائلة من بيع الحبوب بعد قمع ثورة 1746 التي قام بها الفلاقنسي وأهالي الميدان الذين كانت لهم السيطرة على إمدادات الحبوب من المناطق الجنوبية. ولم تكن دمشق في القرن الثامن عشر تتزود بالحبوب من الميدان فحسب، بل كانت هناك أيضاً سوق أخرى تورد الحبوب إليها، وتقع في منطقة خان العظم (سوق البزورية، F/4) وتسمى سوق القمح. وفضلاً عن ذلك، أفاد آل العظم من موقعهم ولاة لدمشق وقادة لقافلة الحج في آن واحد، في الحلول محل أغوات الميدان في تجارة الحبوب الواردة من الجنوب أو حملهم على الانصياع لإرادتهم. ذلك أن إمارة الحج الشامي وفرت لهم السلطة والأموال اللازمة لتحديد الأسعار والحصول على المقادير الضخمة من حبوب الجنوب بالشروط التي تناسبهم.

وكان للتغيير الثاني الذي طرأ على الاقتصاد السياسي للمدينة في عهد آل العظم آثار أبعد مدى. ويمكن فهم هذا التغيير في إطار التجمعات السكنية في

المدينة. لقد شاء آل العظم ــ لأسباب غير واضحة تماماً ــ أن يكون ارتباطهم الأقوى بمصالح أهالي المستطيل المركزي، وهو المنطقة الواقعة داخل السور والتي تُعنى بتجارة استيراد وتصدير الكماليات والبضائع غير الغذائية وأنشطة قطاع «الخدمات» للمؤسسات الدينية والتعليمية. وكما سبق العرض في الفصل الأول، فإن الأحياء الجنوبية كانت بحكم اشتغالها بالمنتجات الغذائية وتربية المواشي ومكونات الإنتاج وسواها من المواد للاستهلاك المحلي، في موقع النزاع والصراع الطبقي مع المستطيل المركزي. إذ كان من مصلحة الحرفيين والمنتجين في هذه المناطق أن ترتفع أسعار المواد الغذائية ومكونات الإنتاج، بينما كان سكان المدينة الداخلية معنيين، باعتبارهم مستهلكين أو يعملون في تجارة المفرق أو التصدير، بالحفاظ على أسعارها متدنية، فعمد آل العظم وعصبتهم عند توليهم الأمور إلى قمع مصالح القطاع الاقتصادي الجنوبي المحلي التوجه لصالح قطاع الاستيراد والتصدير. وكان لهذا التطور عواقب ذات شأن حينما ازدادت التجارة الأوروبية تغلغلاً في مطلع القرن التاسع عشر.

وفي عهد محمد باشا ـ رابع ولاة دمشق من آل العظم وثاني أبناء عمومة أسعد باشا ـ كان آل العظم وأنصارهم المحليون قد أرسوا قواعدهم في المدينة على أفضل وجه. ولئن أخذت دمشق تفقد سيطرتها على المناطق التابعة لها في الجنوب والغرب، بسبب صعود نجم أحمد باشا الجزار في عكا، فإن المؤسسة الدمشقية ظلت تتمتع في عهد محمد باشا بالرخاء. بل ولم يواجه حكمه أية معارضة تذكر من القطاعات الأخرى من سكان المدينة.

أثار آل العظم في المدينة طوال قرابة قرن من الحكم ــ رغم انقطاعه بين الحين والآخر ـ شعوراً جديداً بالانتماء والزهو وأرسوا نمطاً من الحياة باتت سمة للدمشقيين. وإن وجهة نظر محض مادية لتكشف عن أن المدينة لم تفد من إصلاح البنى التحتية وإعادة بنائها في عهد آل العظم فحسب، بل أصبحت تتمتع بتراث من العمارة الفذة تذكر بعظمة المدينة في عهودها الإسلامية الأولى والقروسطية. ومما له أهمية لدراستنا هذه، أن آل العظم قد أشاعوا بأسلوب أسرتهم العريقة في الحياة ودعمهم للعلماء. نزعة عالية لا عهد لدمشق بها من قبل سارت عليها

العديد من أسر النخبة التي برزت فيما بعد وأثّرت في القرنين التاسع عشر والعشرين.

تكمن الدلالة التاريخية لحكم آل العظم في نجاحهم في بعث مصالح وموقع نخبة مدينية معينة ورعايتها وحمايتها. ولقد ضمت عصبة الأعيان المتصلين بهم أغوات القوات السلطانية (القابيقول) والقوات شبه العسكرية الخاصة المتمركزة في الأحياء الشمالية خارج السور، كما قاموا برعاية مصالح المستطيل المركزي في تجارة الاستيراد والتصدير ومناطق الإمداد الشمالية والغربية. وأدى تضامن هذه العصبة وتلك المجموعة من المصالح في نطاق الاقتصاد السياسي للمدينة إلى قمع أغوات الأحياء الجنوبية وخاصة الميدان الذين تم اقصاؤهم عن وظيفتهم وهي مرافقة قافلة الحج وحيل دون دخول المواد الغذائية ومكونات الإنتاج التي يتاجرون بها ما دام آل العظم في السلطة.

وكانت تعني أيضاً إهمال القطاع المحلي في الاقتصاد أو قمعه والذي كان يقوم على إنتاج البضائع والسلع المعدة لتلبية الحاجات اليومية المحلية. وبذلك أثار آل العظم معارضة محلية قوامها أغوات الأحياء الجنوبية والحرفيون الناقمون والفلاحون الفقراء والتجار المحليون. وكان من الممكن قمع هذه المعارضة أو استرضاء بعض أطرافها بخصهم بحصة من المغانم الاقتصادية أو منحهم مكانة دينية واجتماعية مرموقة، طوال استمرار آل العظم في السلطة وازدهار مصالحهم. كذلك قامت المدارس والطرق الصوفية التي عمل آل العظم على رعايتها بامتصاص نقمة العامة باجتذابهم إلى التضامن الذي قوامه الدين والتصوف. وكان للمصاهرات دور ذو شأن.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن الفئة المناهضة لآل العظم استمرت عبر المؤسسات والهيئات الاجتماعية المشابهة، ثم دعمت مكانتها في العقود الأولى من القرن التاسع عشر حينما أخذ آل العظم بالانحدار. والحق أن ابنعاث النخبة المناهضة لهم كان السمة الغالبة في تاريخ دمشق السياسي في القرن التاسع عشر.

أحمد باشا الجزار

حينما أخذت المصاعب تتفاقم في استانبول، والضغوط تشتد على حدود الإمبراطورية، وانصرفت الدولة عن الاهتمام بسورية، وفقد آل العظم مكانتهم المرموقة في العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر، غدت دمشق وولايتها مجالاً تتنازع عليه عدة مراكز سياسية صاعدة[6]. وجاءت إحدى المحاولات المبكرة للسيطرة عليها من تحالف بين أمير مصر علي بك وشيخ عشيرة فلسطينية يدعى ضاهر العمر. اللذين استغلا فرصة انشغال العثمانيين في حربهم مع روسيا، فحاولا تدعيم مكانتهما بالاستعانة بروسيا وأسطولها الحربي. إلا أن العثمانيين عمدوا إلى استرضاء المصريين بتلبية بعض مطامحهم وتبديد البعض الآخر. وحين وضعت الحرب أوزارها تفرغ العثمانيون للتصدي لثورة ضاهر العمر في فلسطين وتمكنوا من سحقها بسهولة. وولوا أحمد باشا الجزار مكانه، وهو رجل قوي من أصل بوسني، كان في خدمة العثمانيين، وقيض له أن يبسط سلطته على سورية بدءاً من عام 1775.

بدأ الجزار حياته العملية في استانبول ونال رتبة (البكوية) إبان خدمته في مصر. وكان العثمانيون يأملون منه أن يعيد للإمبراطورية سيطرتها على مناطق الساحل السوري كما كان شأن آل العظم في سورية الداخلية. فنفذ الجزار هذه المهمة وتحقق له أن يحكم فلسطين طوال ثلاثين عاماً (1775 ــ 1804) من موقعه حاكماً لصيدا. كما تقلد ولاية دمشق في أعوام (85/1784)، و (1790 ـ 1795)، و (1799 ـ 1803). ولما قام نابليون بغزو مصر واحتلالها عام 1798 ـ وكان ذلك إيذاناً بانحطاط قوة العثمانيين في المنطقة ـ وحاول التوسع في غزواته باتجاه سورية تصدى له الجزار ونجح في رد قواته عن حصنه في عكا التي كان نابليون قد أحكم حصارها في ربيع عام 1799.

لم يفلح الجزار في إرساء قواعده بالتسلح بالقوة العسكرية فحسب، بل وبالقوة الاقتصادية أيضاً. فلقد سيطر على معظم أراضي ولايته بالاستئجار مدى الحياة (مالكانة) ثم هيمن على العلاقات التجارية بين التجار الفرنسيين والساحل

السوري في عكا. وما إن حل عام 1790، حتى أصبح الجزار على قدر عظيم من السطوة بحيث تمكن من أن يطرد التجار الفرنسيين. ثم كانت له السيطرة إلى حد بعيد على تجارة القطن أولاً وانتهى بالسلع الأخرى ومنها الحبوب المنتجة في الداخل، بعدما كانت حكراً على التجار الأوروبيين وتتم عن طريق عكا وصيدا.

تقلد الجزار إبان ولايته الأولى لدمشق في عام 1784 / 1785 إمارة الحج. فجعله ذلك على صدام مباشر مع أغوات الأحياء الجنوبية الواقعة على طريق الحج وسواهم من تجار الحبوب والماشية. ولاريب في أنه رأى ما لهذه الغلال من إمكانات تجارية فشرع يزيد من تصديرها إلى الساحل. بل ولعله كان السباق في العهود الحديثة إلى تصدير القمح والمواشي من مناطق سورية الداخلية بكميات ضخمة من الساحل.

أثارت محاولات الجزار الأولى لاحتكار الفائض من حبوب حوران مقاومة شديدة في المدينة وأدت في النهاية إلى عزله من منصبه[7]. إلا أنه عاد واستأنف محاولاته في ولايته الثانية بين عامي 1790 و 1795، وحاول التدخل في العلاقات التجارية بين آل العظم ومحاسيبهم من البدو في شمال دمشق. وإذا أخذنا بقول الإخباري وجدنا أن علي بك العظم ابن محمد باشا، قد قاضى وكيل الجزار في دمشق مدعياً عليه بسرقة أملاك له، فما كان من الجزار إلا أن أرسل من يدس السم له[8].

وكان من شأن غزو نابليون لمصر أن ازداد طلب الساحل السوري على ما ينتجه الداخل من المحاصيل الزراعية. وكثيراً ما كان نابليون يرد على منتقدي حملته على سورية بأنه إنما هدف منها رفع الضيم الذي لحق بالتجار المصريين بسبب احتكار الجزار لتلك المحاصيل. والواقع أن نابليون اضطر لتموين قواته بما توفر له من الأقوات المحلية بعدما أحكم الأسطول البريطاني حصاره وقطع عليه طرق الإمداد، بينما كان البريطانيون في وضع أفضل إذ تيسر لهم الحصول على المؤن من المرافئ في شرق حوض البحر الأبيض المتوسط التي لم تكن القوات الفرنسية قد بلغتها بعد. ومع تقدم حملة نابليون نحو سورية، قام البريطانيون بقطع الطرق خلفه فعزل حتى عن مراكز تموينه في مصر. إلا أن الجنرال الفرنسي مورا استطاع أن يجد

في طبريا كميات ضخمة من الحبوب مما وفر المؤن لقوات الحملة بأكملها. كذلك وجد نابليون نفسه ثلاثة آلاف قنطار من الحبوب في مرفأ حيفا، كانت مهيأة لتموين الأسطول البريطاني[9].

عجز العثمانيون عن إيقاف الجزار الساعي إلى السيطرة على المنطقة بأسرها، إذ لم يكن هناك شخص آخر من ذوي الكفاءة يستطيع النهوض بهذه المهمة الصعبة في الدفاع عن سورية، وحكم دمشق وإمارة الحج. ولكن مما له دلالة أن العثمانيين قاموا بمحاولات للحد من سطوة الجزار تجلت بإحلال أحد أبناء العظم محله بين الحين والآخر. لكن الجزار ومن خلفه من الولاة ممن كانت لهم مصالح اقتصادية في الساحل عملوا على تشجيع أهالي الميدان ومواليهم للوقوف في وجه أغوات الشمال وعصبة آل العظم في المدينة الداخلية في أواخر القرن الثامن عشر والعقود الأولى من القرن التاسع عشر. ذلك أن الجزار أدرك الفائدة من كسب العصب المحلية المعارضة إلى جانبه لدعم مصالحه التجارية في الساحل وضرب منافسيه آل العظم على حد سواء.

تقدم المصادر الكثير من التفصيلات الخاصة بعلاقات الجزار بالشخصيات السياسية البارزة في المدينة. وتفيد بأنه حظي بدعم محدود من عصبة آل العظم، والحق أنه قد توصل بالضغط الفظ لقمعهم. وهناك العديد من الأمثلة التي تؤكد هذا السلوك منها شنق المفتي عبد الله بن طاهر المرادي في القلعة عام 1797/98، ونفي خلفه أسعد بن سعيد المحاسني إلى عكا، حيث قضى[10]. ثم سجن خلفه المفتي عبد الرحمن المرادي، الذي لقي حتفه في بئر القلعة عام 1803. ومن الأغوات الموالين لهذه العصبة تم إعدام أحمد آغا زعيم القابيقول أو الأغوات السلطانية، فيما أصبح التاجران أمين القباقيبي ومحمد صواف المعروفان بولائهما لآل العظم هدفاً لابتزاز الجزار[11].

وفي الوقت نفسه، تعاون بعض أغوات الميدان مع الجزار، وكانوا على اتصال بأعوانه الماليين[12]. فمثلاً، عين الجزار عدداً من أغوات الميدان ممثلين له في المدينة. وكان محمد أورفه أميني أول متسلم له عام 1770، لكن الجزار عزله وعين مكانه أحمد آغا متولي جامع السنانية أحد أكبر المساجد التي كانت تؤمها عصبة

الميدان. وفي فترة الاضطرابات، أثناء غياب الجزار عن دمشق، ظهر المدعو أبو حمزة واستولى على المدينة بمساعدة أحد تجار الميدان المدعو محمد عقيل وأزلامه. (محمد عقيل هذا كان المدبر لمقتل عبد الرحمن المرادي في القلعة، ثم انتهى ضحية للجزار). ولما أخذ الوضع في دمشق يفلت من قبضة الجزار، مما كان سببه الرئيس الخسائر الفادحة التي تكبدها في مقاتلة الفرنسيين، وتقدمه في السن ومرضه أيضاً، انفض عنه أهالي الميدان واضطر للحكم عبر عصبة كردية صغيرة قام على رأسها طه الكردي من عكا. ولما أعلنت وفاة الجزار عام 1804، انطلق خصومه في دمشق يقتلون المتعاونين معه. وتبين أسماء الضحايا التي أوردها الإخباري انتماءهم إلى حي الميدان، إضافة إلى العصبة الكردية[13].

ويبدو مما تقدم أن نمط التعاون بين بعض أهالي الميدان على الأقل وأصحاب المصالح في عكا، كان قد ترسخ في عهد الجزار، وقيض له أن يستمر بعد وفاته بفضل ما كان يجمع بينهم من مصالح مشتركة في تجارة الحبوب والماشية. ومع أنه لا يتوفر إلا القليل من المعلومات حول تنظيم تسويق المحاصيل الزراعية السورية وأساليب التحكم بها في ذلك الحين، فإنه من الواضح أن الطلب كان كبيراً على المواد الغذائية والماشية في الساحل السوري خلال الغزو الفرنسي وحصار عكا، ثم في فترة الحروب النابليونية في أوروبا، إذ عملت على تنشيط تجارة التصدير في كافة أرجاء شرقي حوض البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. وكثيراً ما أدت مشتريات أوروبا من الحبوب والماشية من سورية ومصر في المرحلة الأولى إلى ندرتها في الأسواق المحلية التقليدية. وقيض للتوترات الاجتماعية والسياسية المتصلة بتوجيه موارد الشرق الأوسط والفائض من الحبوب والماشية والتحكم بهذه التجارة الرابحة، أن تكون إحدى الأسباب الرئيسة للإرهاصات في الاقتصاد السياسي لدمشق خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر.

وفي هذا الإطار يمكن استيعاب عدد من الصدامات السياسية. فمثلاً، واجهت الهيمنة العثمانية في دمشق تهديداً خطيراً تمثل في استمرار صعود الحركة الوهابية الأصولية القوية وعلى رأسها آل سعود والتي انطلقت من منطقة نجد ثم كانت لها السيطرة على الديار المقدسة في الحجاز. وقام الوهابيون بالإغارة على

ولاية دمشق في عام 1810. وقد فرض هذا الوضع وضرورة التصدي للوهابيين على العثمانيين بادىء ذي بدء السماح لوالي دمشق كنج يوسف باشا إبداء التساهل في عدد من القضايا ذات الأهمية الرمزية. لكن سرعان ما تحول العثمانيون عن نهجهم هذا حينما أنشأ الأمير بشير الشهابي في لبنان والشيخ بشير جنبلاط في جبال لبنان الشرقية قوة عسكرية بالتعاون مع والي عكا العثماني (سليمان باشا) لفرض مطالبهم على دمشق، فوجد العثمانيون أن من مصلحتهم إبداء التنازل أمام القوات الساحلية بدلاً من الوهابيين. فقاموا بعزل كنج يوسف باشا وولوا سليمان باشا مكانه[14].

أما الوهابيون ـ الذين انسحبوا لاحقاً ـ فقد كان دافعهم إلى الإغارة على سورية في بعضه على الأقل حاجتهم إلى الحبوب وزيادة مخزونهم منها بعدما تقلصت وارداتها مع تحول نقل المحاصيل من المرافئ المصرية على البحر الأحمر والطرق البرية في حوران والبلقان إلى المرافئ على ساحل حوض البحر الأبيض المتوسط[15]. ولذلك رأى اللبنانيون وباشا عكا في الوهابيين خطراً على مؤنهم وتهديداً لمصالحهم في استمرار تجارة تصدير الحبوب إلى أوروبا.

ولقد استمر الوهابيون في قطع طريق الحج ـ في كل الأحوال ـ مما ضعضع سلطة العثمانيين وشرعيتهم. فلجأت الحكومة عندئذ إلى مصر التي كان حاكمها التاجر ـ المغامر الألباني الأصل محمد علي باشا قد وطد لنفسه فيها مركز قوة. وبفضله تم دحر الوهابيين بشكل حاسم في عام 1812 فعادت السيطرة على طريق الحج والأماكن المقدسة للعثمانيين.

وتبقى أعوام 1812 ــ 1831 فترة من تاريخ دمشق يكتنفها الغموض والاضطراب، إذ تنافست فيها مجموعة من القوى الداخلية والخارجية دون أن تفلح أية عصبة أو تحالف معين من هذه القوى في إرساء حكمه. ومع انسحاب الفرنسيين من مصر عام 1801، ووفاة الجزار عام 1804، وإرضاء المصالح اللبنانية والساحلية ودحر الوهابيين عام 1812، سلمت دمشق ولو إلى حين من هجمات القوى الخارجية. بيد أن الضغط عليها من الساحل السوري لم ينقطع بعدئذ بل زاد منه الضغط الصادر من مصر. فتضافرت هذه التأثيرات الخارجية مع محاولات

العصبتين الدمشقيتين للإبقاء على مواقعهما وتحقيق هيمنتهما. ولا ريب في أن الخسائر الفادحة التي منيت بها القوى الدمشقية في صراعها مع الفرنسيين والوباء الفتاك الذي اجتاح البلاد عام 1813 / 1814 وأتى على ربع سكانها ـ استناداً إلى الإخباري المحلي ـ كان لهما الأثر الكبير في إحباط كل طموح سياسي.

وكانت الحكومة المركزية في غضون ذلك كله منصرفة بجهودها إلى إصلاح المؤسسة العسكرية ــ مما أدى إلى نشوب نزاعات بلغت ذروتها بالقضاء على الجيش الإنكشاري في استانبول عام 1826. ولم يبق للعثمانيين خلال هذه الفترة من القوة إلا ما يكفي للحفاظ على مواقعهم في دمشق، وما كان ليتحقق لهم ذلك إلا بالمساومة، كما رأينا في حالة كل من كنج يوسف باشا والجزار. ومع نجاح الإصلاحات العسكرية في العاصمة في أواخر العشرينات، استعادت الحكومة الإحساس بالثقة بأنها تستطيع فرض مزيد من السلطة على دمشق. إلا أن هذا كان أمراً ثبت خطأه فيما بعد.

ثورة 1831

في ربيع عام 1831، حاول الوالي العثماني في دمشق عبد الرؤوف باشا فرض ضريبة، عرفت بين الناس باسم «الصليان»[16]. وهي ضريبة شخصية سنوية فرضت على المسلمين، ولعل فيها إشارة إلى تحول جذري في النظام الضريبي والاجتماعي في الولاية، فعارضها الأهالي. ونقدم هنا خلاصة ما أورده الإخباري الدمشقي عن الحوادث التي تلت صدور تلك الضريبة[17]:

أعربت المدينة عن معارضتها لدفع الضريبة بإغلاق الأسواق. وعندما تجمهر الناس في باب الجابية (D/5) بالقرب من (السرايا)، أرسل الوالي رئيس حرسه على رأس ثلة من الجنود لتفريق الجمع. وأطلق الجنود النار فسقط ما يزيد عن عشرين قتيلاً. وفي اليوم التالي، أعد الدمشقيون من كل من الميدان ــ وكانت معظم الإصابات بينهم ـ والمدينة الداخلية العدة لمنازلة الجنود العثمانيين. فطاردوهم فرداً فرداً، وكان الموت مصير البائس الذي يقع بين أيديهم. ولم تهدأ المدينة بالرغم من

سعي الوالي لاسترضاء الدمشقيين بإلغاء الضريبة الجديدة. وعادت الأسواق لتفتح من جديد، لكن قتل الجنود العثمانيين بقي مستمراً. ولما حان موعد الحج تم سحب عدد كبير من الجنود من المدينة لمرافقة محمل الحج. وتهيأ رؤوف باشا لأداء مناسك الحج، ويبدو أن ذلك قد هدأ الموقف. حتى إذا عاد الوالي إلى دمشق، كان قد بلغ مسامع استانبول فشله في تحصيل الضريبة الجديدة فتم عزله من منصبه.

أما الوالي العثماني الجديد، فقد كان سليم باشا الذي عرف عنه الدمشقيون مسؤوليته عن مذبحة القوات الإنكشارية في استانبول. وبالرغم من أن سليم باشا عين أحد الدمشقيين من زعماء القوات المحلية شبه العسكرية ويدعى محمد آغا شربجي الداراني متسلماً لحين وصوله، ظل الدمشقيون متوجسين من نواياه. فكانوا يتساءلون عما إذا كان الوالي الجديد يدبر للقضاء على القوات شبه العسكرية، كما فعل في استانبول؟ أو كان سيترتب على ذلك اضطراب الأحوال في دمشق؟ وجاء نذير الشؤم عندما تعرض شربجي الداراني بعيد ذلك لمحاولة اغتيال، بإيعاز من آغا القلعة العثماني على ما شاع يومئذ.

أعلن سليم باشا فور دخوله دمشق على رأس قوة عسكرية كبيرة قوامها خمسة آلاف رجل، عزم الحكومة على المضي في فرض الضريبة الجديدة. فعادت المدينة إلى الإضراب مجدداً. وترك شربجي الداراني الحكومة لينضم إلى أبي عربي الشملي، وهو أحد الأغوات البارزين في الميدان. فأعلن العثمانيون شربجي الداراني طريداً للعدالة، فاضطر للهرب من المدينة ولجأ إلى عكا، وهو أمر ذو مغزى.

استدعى سليم باشا (أعيان البلد) وأمرهم بأن يعقدوا اجتماعاً عاماً في دار المفتي وأن يأخذوا على أنفسهم عهداً بدعم الضريبة الجديدة والمساعدة في تحصيلها. فلجأ الأعيان إلى مصانعته ووافقوا على طلبه، فيما كانوا يدبرون أمراً آخر. وقبل ذهابهم إلى دار المفتي اجتمع حشد كبير من أهالي دمشق في بستان في إحدى ضواحي المدينة. وفي هذا الاجتماع شكل أعيان المدينة وأغواتها تحالفاً فيما بينهم، مطلقين شعارات جريئة عن تضامن بعضهم مع بعض. وأقسموا ألا يتم تحصيل الضريبة ماداموا متحدين. ثم اتجهوا إلى دار المفتي وتظاهروا بالتعهد بدعم الضريبة الجديدة.

وهكذا انطلت الحيلة على سليم باشا فأمر كاتبه أن يبدأ بتدوين مايترتب على كل حي من عائدات. وأخذ الكاتب في تنفيذ الأمر وشرع يتنقل من حي إلى آخر وأنجز مهمته في كل من حي الميدان وباب السريجة والقنوات. وفي اليوم التالي بدأ بالعمارة شمال المستطيل المركزي. ولكن ماإن حل المساء حتى هاجمه الأهالي. فاضطر للهرب عبر العقيبة إلى الصالحية، ليجد الناس يواجهونه مسلحين في كل مكان. ولم يتمكن من الإفلات والعودة سالماً إلى السرايا إلا بعد حلول الليل.

وجه سليم باشا بعض القوات لقمع سكان العمارة، ولكن هؤلاء عمدوا إلى إغلاق بوابات حيهم وشرعوا في إطلاق النار على الجنود واستمرت المعركة مع الجنود الذين تحصنوا بجامع المعلق (E/2) وخان الدالاتية (E/2) طوال الليل ونهار اليوم التالي. وفي غضون ذلك أخذ أهالي المدينة بالاستعداد للمعركة فتسلحوا ودخلوا الخانات التي كانت تستخدم حينئذ كتحصينات. وقد رُدَّت كذلك هجمات سليم باشا اللاحقة. وجرى حصر الجنود الذين وجهوا للهجوم على الميدان في سوق الدرويشية (C/ 4 - 5). وهنا أطبق الأهالي على الجنود وتغلبوا عليهم وتمكنوا من إقامة موقع حصين آخر لهم.

أرسل سليم باشا عرضاً بالمصالحة إلى أهالي القنوات، في محاولة منه لشق صفوف الأهالي وقهرهم. وانتشرت الشائعات بأن حي القنوات قبل العرض وأن الأهالي شرعوا في تسليم السلاح، وسُمع أيضاً أن سليم باشا قد ألغى الأمر بتحصيل الضريبة. وفي مساء السبت توجهت مجموعة من الجنود من السرايا إلى حي القنوات لتجريد سكانه من أسلحتهم. وفي صباح الأحد كان الجنود قد بلغوا زقاق العداس (B/4). وهنا اندلع القتال من جديد، وعمد الجنود حين أصبحت الغلبة لهم إلى أعمال السلب والنهب وخطف نساء القنوات والاعتداء عليهن.

وسرعان ماسرت أخبار هذه التطورات من القنوات إلى الميدان فالشاغور حتى عمت المدينة كلها، فاندفع الناس إلى القنوات لقتال الجنود. وأصبحت سلامة المسؤولين العثمانيين مهددة. ولم يعد بوسع الجنود الدفاع عن السرايا، واضطر سليم باشا وجماعة من المسؤولين والجنود إلى الهرب راجلين إلى القلعة، كذلك عمد مسؤولون آخرون، ومن بينهم عم الوالي، إلى الهرب إلى جامع المعلق وخان

الدالاتية في العمارة. وسقطت السرايا بأيدي الدمشقيين، فاجتاحتها الغوغاء وعملت فيها سلباً ونهباً.

وفيما بعد، سيطر الدمشقيون على خان الدالاتية بإضرام النار فيه. ففر الجنود إلى جامع المعلق. وخلال الأيام التالية من القتال سمح لبعض العثمانيين بالهرب بكفالة ابن أخ الشملي، راشد آغا. الذي كان قد أخذهم إلى دار المفتي. لكن تم قتل آخرين انتقاماً لما أقدموا عليه من أعمال ضد الأهالي. كذلك عثر أهالي الصالحية على قاسم آغا عقيلي وقتلوه. وكان هذا تاجراً من بغداد كفل جباية الضريبة الجديدة لسليم باشا.

ويكتب الإخباري أن التمرد دام في دمشق «أربعين يوماً بنهارها وليلها». ورد الوالي ومعه قوة من 1500 جندي محاصرين في القلعة بقصف المدينة بالمدفعية. وفي غضون ذلك أقام زعماء القوات المحلية شبه العسكرية في بيت أحد الأعيان البارزين في المدينة الداخلية واتخذوه مقراً لتوجيه الثورة وإصدار الأوامر. وتوقف الأهالي عن ممارسة أعمالهم الاعتيادية. فأغلقت الأسواق، واختبأ الحرفيون في بيوتهم. و لم يعد هناك مايباع ويشرى إلا الطعام، الذي كان ينقل ويباع وسط المخاطر وبأثمان باهظة.

ولما دخل حصار القلعة أسبوعه الثالث، وصل المدينة موفد هام من عكا، بعث به محمد آغا شربجي الداراني. وقد حمل الموفد أخباراً عن دعم الثوار الدمشقيين بالمال. وأنه يمكن الحصول على الدعم الموعود من المقرضين في دمشق بكفالة رجل المال اليهودي المقيم في عكا حاييم فارحي.

سقطت القلعة ـ أخيراً ـ بعد أسبوعين من الحصار. فطلب الوالي سليم باشا متضرعاً ـ وقد بلغ حالة من اليأس ـ الأمان والمغادرة. فكتب له أعيان المدينة كتاباً بذلك. ثم نقل ليلاً إلى أحد دور آل العظم حيث قدم له الطعام والشراب. أما الجنود الذين نجوا من الحصار فقد جرى توزيعهم في مجموعات صغيرة وأرسلوا إلى الميدان والشاغور والعمارة والعقيبة وسوق ساروجة، لكن زعماء التمرد عمدوا إلى نقلهم بعيد ذلك إلى معسكر في شمال المدينة بالقرب من قرية دوما.

استأنفت المدينة نشاطاتها المعتادة بينما ظل سليم باشا مقيماً في دار آل العظم ثلاثة أيام. ثم نقل إلى دار آل الكيلاني في العصرونية (E/3) حيث جرى جمع بقية المسؤولين العثمانيين هناك أيضاً. ومع أنه توفر له 500 رجل لحراسته، إلا أن هؤلاء لم يعملوا على حمايته حينما هاجمته جماعة من الدمشقيين ليلاً وقتلت كل مسؤول عثماني كان متواجداً في الدار. وتم دفن جثمان سليم باشا في القلعة.

وقد أعقب ذلك فترة طويلة حكم دمشق فيها الثوار المحليون وأنصارهم، وتولى القلعة اثنان من أغوات دمشق، هما علي آغا عرمان وأبو خليل آغا دقاق الميداني ومعهما 200 رجل. واستمر تأمين المال عبر المقرضين ممن لهم صلات بعكا، لكن تم جمع عوائد من المسيحيين أيضاً الذين كانوا مضطرين لتعويض الأغوات عن أجور الحراس القائمين على حمايتهم. كذلك استفاد الأغوات من سوق الحبوب التي نجحوا في احتكارها.

رغم تعيين عثماني هو علي باشا [علوش باشا] نائباً للوالي أو متسلماً في دمشق، إلا أنه وصل المدينة ومعه قوة ضعيفة لاتزيد عن ألف جندي فعقد صلحاً سريعاً مع الثوار. وفيما اتخذ علي باشا [علوش باشا] السرايا مقراً له، كان الثوار يحكمون من مقرهم الذي انتقلوا إليه وهو دار أحد أعيان المدينة الداخلية. وقد شكل علي باشا [علوش باشا] مجلساً يتألف من مفتي المدينة وأغوات الميدان البارزين، مثل محمد آغا شربجي الداراني وابن أخيه خليل آغا. وبعد ذلك انقطع علي باشا [علوش باشا] للعبادة والصلاة، ولم يحمل نفسه على التدخل في أعمال الثوار.

لقد كان المتمردون الظافرون في معظمهم، وفق هذه الرواية عن تمرد 1831، من عصبة الميدان. ولنا أن نستخلص ـ إذاً ـ أن المحرض على هذا التمرد لم يكن الخوف من إصلاح ينال من القوات المحلية شبه العسكرية فحسب ـ وهو بالتأكيد الأمر الذي أرسل سليم باشا من أجله ـ وإنما الخوف من استعادة عصبة آل العظم سطوتها تحت سيطرة عثمانية أشد وطأة. وكان فيما فرض الباشا من ضريبة على كل حي وأسرة غنية كانت أم فقيرة، إشارة إلى نوايا الحكومة في فرض سلطتها المباشرة وهذا من شأنه تقويض موقع أهالي الميدان وتعزيز مكانة

خصومهم. ويبدو أن ابتداء محصل الضريبة عمله في حيي الميدان وباب السريجة كان أمراً ذا دلالة.

ومع أن التمرد على الباشا العثماني قد حظي بتأييد بعض أعيان المدينة الداخلية، فلعلهم انضموا إليه مكرهين. وفي النهاية خان المتمردون الأعيان وألحقوا العار بهم حين قتلوا الوالي العثماني وسواه من كبار المسؤولين بالرغم من منحهم الأمان. وما إن نجح التمرد حتى استولى أهالي الميدان على المدينة واستلموا مقاليد السلطة فيها. وأخذوا يمدونها بالحبوب بأثمان باهظة وأغرقوا أنفسهم بالديون للأوساط المالية في عكا. والواقع أن الوضع بدا شبيهاً بثورة محلية ناجحة. بل لقد بدا العثمانيون مسلمين بالأمر الواقع، حين عينوا علي باشا [علوش باشا] ـ وهو رجل رقيق الحاشية من المتصوفة ـ والياً على دمشق. إلا أن عصبة آل العظم من الأعيان لم تكن لترضى عن هذه التطورات.

الحكم المصري

انتهى حكم الأهالي بدخول الجيوش المصرية إلى سورية. وكان إبراهيم باشا قد دخل عكا في أيار 1832، ثم تقدم باتجاه دمشق على رأس جيش قوامه 16,000 رجل[18]. ولكن المقاومة التي نظمها علي باشا [علوش باشا] في جيش بلغ تعداده 10,000 رجل، كان معظمهم من الأكراد وشبان المدينة وبعض الدروز، انهارت بعد اشتباك محدود مع المصريين. وبدا واضحاً أن لاجدوى من المقاومة، فعمد بعض المسؤولين العثمانيين بما فيهم الوالي إلى الهرب شمالاً، ولحق بهم العديد من الأعيان المحليين للانضمام إلى الجيش العثماني الذي كان يتجمع عند حمص.

كان لآل العظم المتحدرين من نصوح باشا والذين استقروا في مصر صلات وثيقة بالأسرة العلوية الحاكمة في مصر. وإذ شعروا بالوضع الحرج الذي يواجه أصدقاءهم وأقرباءهم في دمشق واحتمال نجاح مناهضيهم من عصبة الميدان في إحكام سيطرتهم على المدينة، فلعلهم التمسوا من محمد علي باشا توجيه حملة إلى سورية لإعادة «النظام» إليها. وبالطبع كان للمصريين دوافع أبعد لدخول سورية.

ولاريب في أن المصريين رأوا في تعاون عصبة دمشقية راسخة فائدة عظيمة. فلما تم للمصريين دخول سورية عينوا شريف باشا زوج حفيدة نصوح باشا حاكماً عامـاً (حكمداراً) على جميع إيالات بر الشام.

دخلـت قـوات إبراهيـم باشـا دمشـق في 14 حزيران 1832، عـبر حـي الميدان. ويبدو أن خط السير هذا كان أمراً ذا دلالة إذ كان حرياً بهذه القـوات أن تدخـل المدينـة عبر القنـوات باعتبارهـا الطريـق البري المعتـاد للقـادمين مـن مصـر. وكانت أولى طلائـع القـوات الـتي دخلـت المدينـة قـوات الأمـير بشـير الشـهابي حاكـم لبنـان الـذي كـان حليفـاً للمصريين أيضـاً. أما بقيـة القـوات فقـد عسـكرت في القابـون إلى الشـمال مـن المدينـة. وكـان تسـليم علـي آغـا عرمـان مفاتيـح القلعـة للمصريين إيذانـاً باسـتسلام المتمرديـن لهـم. وفي تمـوز تم لإبراهيـم باشـا دحـر القـوة العثمانية المعسكرة عند حمـص، ثـم تقـدم شمـالاً نحـو الأنـاضول محققاً أثناء مسير قواتـه عـدداً مـن الانتصـارات علـى العثمـانيين حتـى بـات يهـدد العاصمـة ذاتهـا. لكن محمـد علـي باشـا تدخـل هنـا وأمـر بوقـف تقـدم القـوات المصرية ولجم طموحات ابنه معولاً علـى الإفـادة مـن تلـك الانتصـارات في تحقيـق مكاسب سياسية مكافئـة لهـا. وأدى هـذا التدخـل مـن جـانب محمـد علـي باشـا، والضغوط البريطانية التي كان مبعثها الخوف مـن ازديـاد النفـوذ الروسـي في حـال تكبد العثمانيين المزيد من الهزائم، إلى عقد اتفاقيـة تقضـي بانسـحاب قـوات محمـد علي باشـا مـن الأنـاضول وبمنحه مقـابل ذلـك ولايـة أضنـة والولايـات السـورية بأكملها.

وكان من شأن التمرد الدمشـقي ــ في مواجهـة هـذه القـوة الضخمـة ــ أن انفرط عقده سريعاً. ويروي الإخباري أن عـدداً كبيراً مـن ذوي الجـاه سـارع إلى مصانعة إبراهيم باشـا، الـذي لم يعمـل علـى إحـداث أي تغيـير جـذري في الإدارة المحلية، على الأقل في هذه المرحلة الأولى. فظلت المؤسسـة الدينيـة ــ مثـلاً ــ علـى حالها القديم. أما الأغوات، فقد عمد محمد آغا شربجي الداراني إلى الهـرب، بينمـا كان رشيد الشملي، وهو أحد البارزين في التمرد على سليم باشا، في مقدمة الذين سعوا إلى زيـارة إبراهيـم باشـا[19]. كذلـك سـارع خمسـة وسبعون مـن الأغـوات

الدمشقيين لتلبية نداء إبراهيم باشا للتطوع في حملته ضد العثمانيين، فساهموا في هذه الحملة بقوة قوامها 1000 رجل.

في بداية الحكم المصري، تمركزت في القلعة قوة بلغ تعدادها أربعة آلاف عسكري، و 180 في الميدان ونحو 100 في كل من الأحياء الهامة الأخرى في المدينة. واعتمد مبدأ استبدال هذه القوات يومياً منعاً للتواطؤ بين الجنود والأهالي، و لم يصدر في تلك المرحلة مايمكن أن يسيء إلى سكان المدينة. وكانت أموال المدينة بين يدي حنا بك بحري، وهو حمصي من طائفة الروم الكاثوليك سبق له أن عمل كاتباً لدى كل من الوالي عبد الله باشا العظم وكنج يوسف باشا في دمشق، ثم انتقل للخدمة في الإدارة المصرية واكتسب هناك نفوذاً كبيراً لكفاءته في الإدارة المالية[20]. ولقد دخل بحري بك دمشق مع المصريين وأقام في حي القنوات بالقرب من السرايا. وكان بين رجال الإدارة المالية كذلك علي آغا، وهو مملوك تركي كان زوجاً لابنة نصوح باشا العظم ووالد فرلان العظم زوج شريف باشا.

أقام إبراهيم باشا في بادىء الأمر في دار آل القباقيبي في الصالحية وهناك كان يستقبل وفود أعيان المدينة. ولقد درس العلاقات بين القوى المحلية، واتخذ بناء على تقويمه هذا خطوات كان يرمي من ورائها إلى الفوز بتعاون كافة العصب. فاختار من معسكر الثائرين المحليين، رشيد آغا الشملي وعينه متسلماً في حماة، وعين دمشقياً من أسرة حمدان من حي الشاغور، متسلماً في حمص. ولعل هذه التعيينات قد أرضت عصبة الميدان. وفي دمشق، عين إبراهيم باشا أحمد آغا يوسف حاكماً مدنياً للمدينة. وكان يوسف دمشقياً يتحدر من أصل كردي وزعيماً للعصبة الشمالية وله صلات قوية بكل من الأمير بشير الشهابي وآل العظم. ثم نزل إبراهيم باشا من الصالحية، واحتل دار شربجي الداراني في القنوات، وشكل مجلساً من أعيان دمشق يشاركون عبره في شؤون الإدارة.

واستناداً إلى الإخباري فإن هذا الحكم الخالي من سفك الدماء والحازم أشاع الارتياح لدى الدمشقيين عموماً، لأنه أنهى القيود على التجارة ووضع حداً لارتفاع أسعار الحبوب الذي عرفوه تحت حكم عصبة الميدان. فأقام الدمشقيون معرضاً عظيماً في ميدان المرجة شمال غربي المدينة، حيث كانت القوات المصرية

تعسكر وأخذوا يقايضون الطعام والسلع بالذهب والفضة والمجوهرات والتحف التي حملها الجنود معهم من مصر وعكا. ومنح الجنود إجازة لعدة أسابيع لدخول المدينة للشراء والبيع، وخلت تلك الفترة من أية حادثة تعكر صفو الأمن.

بيد أن تلك العلاقة الطيبة التي قامت بين المصريين والأهالي في بادىء الأمر لم تدم طويلاً. ذلك أن المصريين بدؤوا سلسلة من الإجراءات التي لم ترق للأهالي، وكان أولها إقرار الرقابة على الأسعار. ولئن يكن هذا القرار قد أراح الأهالي عموماً، فإنه لابد من أن يقابله التجار في نهاية المطاف بالمعارضة.

ثم كان أن عمد المصريون إلى وضع المزيد من قواتهم في المدينة، والأسوأ من ذلك أنهم اتخذوا من الجوامع والمدارس مراكز لهذه القوات. ولما توقف تقدم قوات إبراهيم باشا في الشمال، وازدحمت المعسكرات حول دمشق مع حلول فصل الشتاء، بات من الضروري إيجاد مقرات أفضل لهؤلاء الجنود. فتم إيواؤهم في الجوامع (ماعدا الجامع الأموي وجامع السنانية)، واحتلال المطاحن والأفران والمقاهي والحوانيت والخانات في الميدان، من بوابة الله في أقصى الجنوب إلى جامع السنانية عند أبواب المدينة الداخلية. ويلاحظ الإخباري الدمشقي أن عدد الجنود ربما فاق عدد المدنيين في ذلك الوقت.

ولقد ضاق الدمشقيون أشد الضيق لوجود مثل هذا العدد الغفير من الجنود بين ظهرانيهم. ولما شرع المصريون في جمع الرجال في الطرقات لأعمال السخرة أو مداهمة البيوت لتجنيد الرجال في الجيش، لم يكن ثمة مجال لإبداء أية مقاومة تذكر. ولكن صدف أن وقعت حادثة حاول فيها ضباط مصريون بقوة من عشر جنود مصادرة جمالٍ في الميدان واعتقال أحد اللاجئين إلى الحي، فهرع نحو مئة رجل من أهالي الحي لمقاومتهم وأجبروهم على الهرب. فكان أن سارع المصريون إلى إرسال قوات من القلعة إلى الميدان. وهناك ارتكب الجنود أمراً مستنكراً إذ هاجموا دار المتصوف السعدي (C/16) واعتقلوا عدداً من الأشخاص واقتادوهم إلى السرايا، فأعدم بعضهم وسجن البعض الآخر ليتم نقلهم فيما بعد إلى حصن عكا[21].

وكأن هذا القمع الشديد الذي نزل بالميدان قد كشف الغطاء عما بعده، إذ اندلعت الثورات على المصريين جنوب دمشق في حوران وشرقي الأردن وشمالي فلسطين. وكان أشد الثائرين الدروز في اللجاة، وهي منطقة جبلية تقع جنوب شرق دمشق على أطراف البادية. ومع أن الضرائب التي أثقلت كاهل أبناء الريف والتجنيد كانا من الأسباب التي حملت الفلاحين على الثورة، إلا أن هناك أدلة على وجود صلة بين المكائد التي كانت تحاك في دمشق ضد المصريين والثورات في الأرياف. إذ ذهب الشيخ محمد الرفاعي ـ شيخ الطريقة الرفاعية في الميدان ـ إلى اللجاة وأجج الثورة فيها على المصريين. كذلك مضى [علي آغا] البُصيلي الميداني «كالبرق» للانضمام إلى الدروز. ولقد نمت المعارضة للمصريين مع انتصار الدروز في عدد من الاشتباكات الصغيرة.

ولربما كان المصريون محقين في ارتيابهم بأغوات الميدان كافة، إلا أنهم بالغوا في القسوة بإعدامهم زعيم القوات شبه العسكرية وكان من الميدان، وشيخاً يدعى ضبيا الهجاني بعدما تبين ضلوعهما في ثورات الدروز، كما عمدوا إلى تسريح قائد المشاة ورجاله من خدمتهم، وكانوا جميعاً من حي الميدان[22].

شاع جو من الضيق بين أعيان المدينة مع ازدياد النقمة بين الأهالي. وبات وضع الأعيان الذين تعاونوا مع المصريين، من آل العظم وبعض الأغوات في الأحياء الشمالية مثل الأسرتين الكرديتين اليوسف وشمدين بالغ الحرج. ففي بداية الحكم المصري كان آل العظم وعصبتهم من أعيان المدينة الداخلية وأغوات الأحياء الشمالية، سعداء لهرب المتمردين واستعادة نفوذهم في المدينة. بيد أن النجاح الذي حالف المصريين في تقدم قواتهم في الأناضول وماأصبحوا يشكلونه من خطر على الدولة العثمانية كان بذرة الشكوك التي راودت عقول هذه العصبة حول الحكمة من دعمهم للتدخل المصري. كذلك كان من دواعي قلقهم مصالحة إبراهيم باشا مع أغوات الميدان في بداية حكمه وإناطته بهم قيادة مناطق هامة في شمال دمشق وخاصة حماة التي كانت مقراً لآل العظم.

وزاد في الأمر، ماواجهه هؤلاء الأعيان من الحرج ـ والحكم المصري يزداد وطأة على السكان ـ في تبرير وجود المصريين أمام مناصريهم المحليين[23]. فمثلاً،

ضاق علماء دمشق الذين عرفوا بمناصرتهم لآل العظم بانتهاك تقاليد المسلمين إبان الحكم المصري. وفتح الخمارات، وعدم مراعاة حرمة النساء (مثلاً، عند البحث لتجنيد الرجال)، وسن التشريعات التي انطوت على مراعاة موقع المسيحيين الاجتماعي والسياسي.

وعلاوة على ذلك، كانت هناك أسباب اقتصادية وراء هذه النقمة. فقد فتحت الأسواق أمام المنسوجات الأوروبية المنافسة، وارتفعت أسعار المواد الغذائية من جديد بسبب الطلب الشديد عليها الذي خلقه تواجد نحو 100,000 جندي مصري في سورية. ومع ذلك، لم يكن بوسع الدمشقيين الإفادة من تجارة المنسوجات أو الحبوب نظراً لاحتكار المصريين التجارة أو التحكم بها لتفيد منها حفنة من رعاياهم فحسب.

كذلك ضاقت الطبقات الأدنى ذرعاً بالتجنيد، وفرض الضرائب وأعمال السخرة. وكان من أسباب النقمة أيضاً عدم احترام المصريين للمؤسسات الدينية المحلية وتجاوزاتهم على الطرق الصوفية. فجاءت الاشتباكات مع أهالي الميدان واندلاع الثورات الفلاحية على المصريين نذيراً بالشر لأولئك الذين بادروا إلى التعاون معهم. ولئن بدا المصريون عندئذ مسيطرين على الوضع، إلا أنه لم يكن واضحاً ما إذا كان بمقدورهم الإبقاء على سيطرتهم هذه طويلاً.

في البداية، لجأ الأعيان من عصبة آل العظم، عند علمهم بالأخبار عن مؤامرات يشارك فيها أهالي الميدان ضد المصريين إما إلى النأي بأنفسهم عن التورط فيها (شأن المفتي) أو إنباء المصريين بما كان يدبر ضدهم (كما فعل الزعيم الكردي شمدين آغا). وعلى أي حال، فإن الإخباري يروي أن آل العظم والشهابي دخلوا في النهاية طرفاً في مؤامرة عثمانية كانت ترمي إلى إخراج المصريين. واستناداً إلى هذه الرواية فإن آل العظم بلغوا نقطة التحول في موقفهم حينما أوعز الأمير سعد الدين الشهابي لابنه الأمير خليل باصطحاب فردوس العظم (وهو أحد حفدة نصوح باشا) سراً من وراء خطوط العثمانيين إلى دمشق حيث التقى بصهره شريف باشا المصري. وإذ تزامن هذا مع إعداد العثمانيين حملة لإعادة سيطرتهم على سورية، فإنه كان دليلاً على أن آل العظم باتوا مستعدين لتوحيد قواهم مع

العثمانيين لإخراج المصريين. وقد نقل خبر هذه المؤامرة إلى إبراهيم باشا ـ كما يروي إخباري مجهول ـ حنا بك البحري. وفي أعقاب اكتشاف هذا اللقاء، تم اعتقال شريف باشا وأعيد إلى مصر سجيناً. كذلك عمد إبراهيم باشا إلى إعدام المعتمد المالي المملوك علي آغا والد فردوس العظم. أما مشايع آل الشهابي أحمد آغا يوسف فنجا بنفسه بالهرب إلى بيروت لينضم إلى القوات العثمانية هناك.

وفي النهاية، أفلحت جهود البريطانيين والنمساويين في دعم العثمانيين، بما في ذلك أعمال التخريب التي قام بها اللبنانيون وقصف بيروت وإنزال القوات البريطانية والعثمانية، في حمل محمد علي باشا على استدعاء جيوشه من سورية. وكان التدخل البريطاني ـ النمساوي هذا يتصل بالتطورات في شرق حوض البحر الأبيض المتوسط برمته، وهو أمر لانملك أن نعرض له هنا بالتفصيل. وكان من بين العوامل الرئيسة في هذا التدخل الاعتقاد بأن توسع الاحتكارات التجارية في سورية في ظل محمد علي باشا سيلحق الضرر بالمصالح البريطانية. وكان هناك أيضاً الخوف من امتداد النفوذ الفرنسي في الشرق الأوسط بفضل رعاية فرنسا لمحمد علي باشا. وأخيراً، فإن الأوروبيين وخاصة روسيا، لم يرغبوا بوجود حاكم قادر في استانبول بل كانوا يؤثرون عليه العثمانيين الأضعف وبالتالي الأطوع بين أيديهم.

لم يكن الوضع السياسي في الأسابيع التي تلت انسحاب المصريين من دمشق واضحاً. فيروى أن الانسحاب استغرق ثلاثة أيام جرى فيها تسليم القلعة والسرايا إلى عبد القادر آغا وحسن بك الكحالة على التوالي وكانا من أغوات دمشق. أما العثمانيون فقد عينوا أحمد آغا يوسف متسلماً (أو حاكماً مؤقتاً) وهو دمشقي كان متعاوناً مع المصريين حتى قبيل نهاية حكمهم ثم حول ولاءه إلى العثمانيين. ولاحظ رستم أن السلطان تعهد في سياق محاولاته لكسب السوريين إلى جانبه ضد المصريين بإعادة الزعماء الإقطاعيين في لبنان إلى مواقعهم[24]. ويبدو من المنطقي الافتراض بأن العثمانيين قطعوا عهوداً مماثلة لآل العظم وعصبتهم أيضاً. ويجد هذا الافتراض تأييداً في خط التحالفات الذي ضم في حينه آل الشهابي وأحمد آغا يوسف وعصبة آل العظم.

حالما انسحب المصريون عمد يوسف إلى إقامة ديوان (مجلس) انتقى أعضاءه من أغوات المنطقة الشمالية والعلماء من المدينة الداخلية والأشراف فضلاً عن بعض التجار وممثل عن الأقلية اليهودية واثنين من المسيحيين[25]. ولكن ما إن حل الحاكم العثماني بعيد ذلك في دمشق حتى وجدت عصبة آل العظم آمالها وقد تلاشت. وكان الوالي الجديد هذا هو علي باشا [علوش باشا] ذاته الذي انقطعت ولايته لدمشق بدخول المصريين إليها. فأعاد تنظيم ديوان المدينة ليضم بين أعضائه أغوات من الميدان، ثم عمد إلى تعيين أحد أقرباء أسرة فارحي ليتولى الخزينة. واستناداً إلى الإخباري فإن علي باشا [علوش باشا] انقطع للعبادة بعد ذلك ـ كشأنه عام 1831 ـ وترك أمر المدينة لأحد معاونيه، مما أطلق يد عصبة الميدان في شؤون الولاية.

وبناء على شكاوى القنصل البريطاني[26] ـ الذي لاتبدو دوافعه إلى الشكوى واضحة بعد ـ عمدت الحكومة المركزية إلى عزل علي باشا [علوش باشا] وتعيين أحمد آغا يوسف متسلماً من جديد.

وإذ كان الأمر كذلك، بدا أن عصبة آل العظم قد ربحت الجولة في النهاية. لكن ذلك لم يكن إلا نصراً مؤقتاً. ذلك أن ماعمد إليه العثمانيون من تأكيد سطوتهم بعدئذ لم يأت بما تشتهي هذه العصبة. ففي أيار 1841 وصل الوالي الجديد محمد نجيب باشا. ومع وصوله بدأت مرحلة جديدة من الحكم العثماني في دمشق. لم يدم الحكم المصري في سورية إلا أقل من عقد من الزمن لينهار تحت وطأة المعارضة المحلية المتزايدة والضغوط التي مارسها البريطانيون والنمساويون. وقد أعاد العثمانيون سيطرتهم على سورية منذ ذلك الحين حتى انهيارهم عام 1918.

عهد التنظيمات

كان السلطان عبد المجيد قد أعلن في عام 1839 ـ قبيل استعادة العثمانيين دمشق ـ خط الإصلاحات والتنظيمات الجديدة (كلخانة). وكان هذا الإعلان إيذاناً ببدء عهد التنظيمات، وهو إصلاح فوقي في التاريخ العثماني. والجانب الأهم

في هذه السياسة المعلنة في ذلك العهد ــ فضلاً عن خط كلخانة ــ هو القانون الجزائي لعام 1840 (المعدل في 1851 ثم 1858)، والقانون التجاري لعام 1850، والخط الهمايوني لعام 1856، وقانون الأراضي لعام 1858. وقد عبرت هذه القوانين عن أهداف التنظيمات وهي: إصلاح وتنشيط النظام الحكومي للإمبراطورية بما يخدم تطوير وتحسين المستوى الاقتصادي والثقافي لرعاياها ويكفل لهم الأمن وحماية ممتلكاتهم وتطبيق العدالة. وكانت الحكومة عازمة على تنشيط أجهزتها وقدراتها واستعادة زمام الأمور في الولايات البعيدة. ولقد عملت على تحديث الجيش والقضاء على الفساد في أجهزة الدولة البيروقراطية وإقامة نظام حكم ملكي يقوم على المشورة تمهيداً لاعتماد العلمانية في التشريع.

ولئن عبرت التنظيمات عن نوايا دعاتها الصادقة والتي تؤثر ــ بلاريب ــ المصلحة العامة على الخاصة، فقد كان لخصومها حجج قوية لمقاومة تطبيقها. فمن العوائق الكبيرة التي كانت تعترض نجاحها ـ مثلاً ـ التدخل الأوروبي الواسع الذي رافقها إذ وجد فيها المراقبون والمستشارون الأوروبيون مايبرر تدخلهم في شؤون العاصمة والولايات على حد سواء حيثما وأينما اقتضت المصالح الأوروبية ذلك. ومما زاد في الأمر، أن هذه المصالح كانت كثيراً ماتفهم على نحو فضفاض لايعرف حداً أو قيداً. فالحكومة البريطانية ـ مثلاً ـ أباحت لنفسها التدخل على النحو الذي يكفل تنفيذ الإصلاح (التنظيمات) لتدعيم مقاومة العثمانيين لتوسع فرنسا والنمسا وروسيا[27]. أما العامل المزعج الآخر الذي أثار الامتعاض من التنظيمات فهو نزوع أصحاب الاتجاه الإصلاحي لإقناع القوى «المسيحية» بنية العثمانيين إنهاء الاضطهاد الظاهري أو الحقيقي الذي كانت ترزح تحته الأقليات المسيحية، للحيلولة دون المزيد من التدخل الأوروبي لحماية تلك الأقليات. وأخيراً، كان نمو المعارضة للتنظيمات موازياً لما بدا من فساد العديد من دعاتها وتفسخ أخلاقهم.

ومع وصول نجيب باشا إلى دمشق تم تطبيق عدد من الإجراءات الإصلاحية (التنظيمات) في سورية. ومما له مغزاه أن هذه الإجراءات تضمنت تقليص استقلال الولاية بإدارة شؤونها، وزيادة العائدات، ومد الحكم العثماني إلى الأرياف. وهكذا، لم تأت التنظيمات في ذلك الحين بأي جديد في النهج السياسي العثماني.

وكان الهدف من وضع الأعداد الكبيرة من القوات السلطانية في المنطقة أساساً حماية سورية من غزو مصري جديد وضمان أمن قوافل الحج من دمشق إلى مكة، وهو مابانت هيبة السلطان العثماني وشرعيته تستندان إليه أكثر من أي وقت مضى. وكانت تلك القوات إلى ذلك أداة تتوسل بها السلطات العثمانية في فرض سلطتها مباشرة. وقد أملت الحكومة من وراء نشر القوات السلطانية أن تنهض هذه القوات بمهام كانت تقوم بها عادة الجماعات المحلية شبه العسكرية وأغواتها، فتكسر بذلك شوكة العصب المحلية.

على أن هذه القوات ـ وقد بلغ تعدادها نحو 25,000 رجل في نهاية عام 1844 ـ تمركزت بادىء الأمر في شمال سورية حيث اتخذ القائد العسكري مقره. أما المنطقة المحيطة بدمشق فلم تشهد أية تجمعات عسكرية كبيرة حتى عام 1845 عندما انتقل مقر القيادة إليها. ولقد حققت القوات العسكرية بعض النجاح بين عامي 1845 و 1852 في تجنيد الشبان وتحصيل الضرائب، وتم فعلاً حل بعض الجماعات شبه العسكرية في ذلك الحين. علاوة على ذلك، أضحى القائد العسكري في عام 1853 يجمع في شخصه منصب الوالي فضلاً عن قيادة الجيش، مما زاد في غلبة السلطة المركزية على القوى المحلية بدمج الوظائف الإدارية والعسكرية. لكن اندلاع حرب القرم في مطلع ذلك العام ومافرض ذلك من سحب قوات كبيرة من سورية للانضمام إلى حملة القرم قوض تلك الخطوة. وكان من جراء ذلك أن عاد الفصل من جديد بين المناصب الإدارية والعسكرية عام 1855، ولم يتم الجمع بينها ثانية حتى عام 1859.

وقد حاولت الحكومة إضعاف الأغوات، في الوقت الذي كانت تعمل فيه على بناء القوات النظامية، متوسلة بإجراءات إدارية ومالية على حد سواء. فعمدت في أيار 1854 ـ مثلاً ـ إلى تخفيض مخصصات الأغوات لحماية تخوم الولاية في إغارات البدو من 22,000 جنيه استرليني (لإعاشة 2500 رجل) بنسبة 15٪ (لإعاشة مالا يزيد عن 1800 ـ 1900 رجل)[28]. ومما هو جدير بالذكر أن تقليص الاعتمادات امتد إلى القوات النظامية أيضاً.

وعلى العموم، عجز الجيش العثماني المرابط في المنطقة المحيطة بدمشق عن تقويض الجماعات المحلية شبه العسكرية. إذ لم يكن تواجدها دائماً ولم تكن في حالة جيدة. فمثلاً، كانت هذه القوات تستدعى للخدمة في مناطق أخرى، ولئن كانت تعود بعد انتهاء مهمتها، فإن النجاح الذي حققته في إبعاد القوات شبه العسكرية عن مواقعها، والحلول محلها اقتصر على المناطق الواقعة خارج دمشق. ثم جرى تقليص عدد القوات النظامية عام 1858 لتبلغ 8000 عسكرياً يتوزعون على كافة أرجاء سورية، وعادت السلطات عام 1858 للاعتماد على الأغوات في تجنيد قوة احتياطية لمعاونة القوات النظامية أطلق عليها اسم (العونية). وكان من المفترض أن تتقاضى رواتبها من الخزينة مباشرة، إلا أنه حينما قصرت الخزينة في ذلك لجأ العساكر إلى زعمائهم القدامى - الأغوات - ليوفروا لهم أسباب العيش[29]. وبعبارة أخرى، أخفقت محاولات العثمانيين إلى حد بعيد، في القضاء على القوات المحلية شبه العسكرية في دمشق. والحق أن هذه القوات قد استمرت وقدر لها أن تظل نشطة في ولاية دمشق لعدة عقود من الزمن.

كتب القنصل الفرنسي في دمشق المسيو برنار عام 1862، يصف حال القوات العثمانية النظامية مقارنة بالقوات المحلية، أو «الباش بوزوق» وهو الاسم الذي أخذ الأوروبيون يطلقونه عليها إبان حرب القرم وماتلاها:

«يطلق الاسم «جيش عربستان» الرنان على بعض كتائب النظام، التي لايتجاوز تعدادها ثلاثة آلاف رجل، يتوزعون بين القدس وعكا ودمشق وبيروت وطرابلس وحمص. وبما أن هذه الكتائب تنتشر بين شعب يبلغ تعداده نحو ثلاثة ملايين نسمة، فلا يمكن أن تُكلف بما يتجاوز الدفاع عن ثكناتها. ولما كان طعام أفرادها وكساؤهم ورواتبهم دون القليل، فليس يعقل منهم الامتناع عن محاولة التعويض عن هذا الحرمان والشظف. وعندما تبلغ مسامعي أنباء أعمال السلب والنهب والجرائم التي يرتكبها أولئك العساكر، الذين أصادفهم هنا يومياً وهم حفاة شبه عراة ترتسم على وجوههم علامات البؤس والشقاء، فلا أملك إلا أن أشعر بالشفقة عليهم والسخط على زعمائهم وهم أصل بلائهم هذا.
والشيء الوحيد الذي يمكن أن يذكر لصالح هؤلاء الـ «الباش بوزوق» ـ إن كان لصالحهم ـ هو أنهم على قدر من الطرافة. فهم لايجيدون القتال إلا في الخيال، ولايحاولون التعويض عن افتقارهم للنظام بشيء من الشجاعة. ونراهم في جميع المدن السورية الصغيرة التي كلفوا بحمايتها من إغارات البدو. فإذا امتنعوا عن الهرب أمام

البدو فليس ذلك إلا لأنهم اتفقوا معهم سراً على الإشتراك بأعمال السلب. وهم لايظهرون الشجاعة والبأس إلا أمام الضعفاء. فهؤلاء الجنود البغيضون ليسوا سوى أفراد شرطة، بل لعلهم أسوأ من ذلك.

أما زعماء هذه العصابات الذين يتجولون في كافة أرجاء سورية كأنهم قادة حقيقيون مستخفين بسلطة السلطان ـ وهي سلطة اسمية وحسب ـ فهم الوحيدون الذين يرهب جانبهم»[30].

ولربما حل ـ إلى حد ما ـ مزيج من ملتزمي الضرائب والقوات النظامية محل الأغوات وخاصة ضمن حلقة الإمداد الداخلي للمدينة. ففي أيار 1845 ـ مثلاً ـ تم تحقيق بعض النجاح حينما استخدمت القوات النظامية في مرافقة ملتزمي الضرائب. وتذكر التقارير أن ضريبة الميري (ضريبة الدولة على الإنتاج الريفي) في كافة أرجاء الولاية بيعت لملتزمي الضرائب بالمزاد في ذلك العام[31]. وكان جذر هذه التحولات يكمن في مسألة السيطرة على حيازة الأراضي الريفية. وكانت الحكومة تحاول كسر شوكة بعض الأغوات والعلماء بتقويض قاعدتهم الاقتصادية. وكان من شأن الإجراءات التي اتخذت في الخمسينات لإخضاع الأراضي التي يمتلكها بعض الأعيان المحليين بشكل أوقاف ومالكانات (وكانت في معظم الأحيان وراثية) لضريبة الدولة أن أثارت معارضة في دمشق. وقد بلغ الأمر مسامع القنصل البريطاني حينما اطلع على عريضة احتجاج مذيلة بتوقيع عدد من الدمشقيين وصفهم في تقريره بأنهم «أهال وأعيان وموظفون ودراويش (متصوفة) وعلماء»[32]. وإنه لأمر مؤسف أننا لانملك نسخة من هذه العريضة ولا إشارة إلى هوية موقعيها، بينما هناك إشارات إلى سريان التنظيمات في دمشق وتطبيقها على أسس عُصبية. وتبين التقارير اللاحقة ماكان لتلك الإجراءات من أثر سلبي على عصبة آل العظم بشكل خاص، بالرغم من أن وظائف الالتزام الضريبي كانت منوطة بأكراد الأحياء الشمالية[33]، مما يدل على إيثار البعض ممن كانت لهم صلة بعصبة آل العظم.

ولئن تمكن الأغوات ــ بلا ريب ــ من الاستمرار على العموم في عهد التنظيمات، فإنهم شعروا بالتهديد من هذه الإجراءات الإصلاحية وإدخال المزيد من القوات السلطانية التي حققت نتائج باهرة على نحو واضح على الأقل في أجزاء

أخرى من البلاد. ومما زاد في الأمر أن الأغوات أصبحوا مضطرين إلى التنافس فيما بينهم على إمرة القوات شبه العسكرية التي تقلصت أعدادها وتضاءلت مخصصاتها المالية. ومما لاريب فيه أن الجهود التي بذلتها الحكومة لفرض حكمها المباشر على الولاية قد شكلت الأثر الهام على طبيعة استمرار الأغوات ومكانتهم في هذه الفترة.

كذلك أقامت السلطات سياساتها في الحكم المباشر على أساس استيعاب المحليين من ذوي النفوذ السياسي في النظام الإصلاحي الجديد. ولم تكن الحكومة العثمانية - كعهدها في الماضي - لتملك خياراً سوى الاعتماد على النافذين في مناطقهم. فهي لم تتمكن من بسط سيطرتها على سورية من جديد إلا بمساعدة من الخارج وكانت بحاجة إلى نوايا الأهالي الحسنة لتستمر في سلطتها. وكما كان الأمر في القرن الثامن عشر، دأبت عوامل عديدة - مثل سرعة تنقل كبار المسؤولين العثمانيين من مناصبهم وتعيين مسؤولين غالباً ماكانوا يجهلون لغة أهل البلاد والأوضاع فيها، وانعدام الكفاءة بين العسكريين وتنقلهم بين المواقع، فضلاً عن الأزمات المالية التي كانت تعصف بالإمبراطورية - في الحد من قوة العثمانيين في مواجهة الجماعات المحلية. فكانت الحكومة تأمل من الزعامات المحلية، كشأنها في الماضي أن تتعاون مع السلطات، وتضفي الشرعية على السلطة العثمانية، وتسيطر على العناصر المتمردة وتضمن تحصيل الضرائب وتجنيد العساكر، وهي أمور كانت الحكومة في أمس الحاجة إليها.

ولقد شاء العثمانيون في عهد التنظيمات عدم الاعتماد على زعيم معين أو أسرة قوية محددة كما كان شأنهم في الماضي. بل آثروا تعيين عدد من أبناء الأسر البارزة في المدينة أعضاء في مجلس الولاية. وليس هذا بالمفهوم الطارئ في دمشق - إذ كان الولاة السابقون والمصريون يعتمدون على دواوين من الأعيان المحليين في تصريف الأمور - إلا أن المجلس في عهد التنظيمات قام على هيكل رسمي ووظائف محددة بصورة رسمية قانونية. فكان هذا المجلس يلتئم دورياً ويتولى تصريف الأمور في عدد من القضايا الإدارية والمالية والقضائية الهامة. ومخولاً بموجب أوامر سلطانية أن يقدر الضرائب الريفية ويلزمها ويحدد الرسوم الجمركية، ويشارك أيضاً في

الإشراف على الإنتاج الزراعي والتسويق وتحديد أسعار الفائض من المنتجات الزراعية. كذلك كان نظرياً الهيئة التي تقوم بتسجيل ملكية الأراضي وإدارة الأشغال العامة وتحديد مدة إقامة الزائرين الأجانب في الولاية، وتجنيد القوات العسكرية غير النظامية في حالات محددة، والتحقيق في النزاعات وحالات الشغب وإقرار تعيين الموظفين في الأقضية والنواحي. وكان المجلس يصدر قراراته هذه بشكل «مضابط» لتذاع على الناس، وتشكل المرجع القانوني للوالي. ولئن كان للوالي أن يصرف ويضيق على من يفسد عليه خططه من أعضاء المجلس، إلا أنه شكل خطوة متقدمة على حكم الولاة التعسفي، إذ إنه كان يوفر على الأقل ساحة للنقاش الصريح ومنبراً للتعبير عن المصالح المحلية والخاصة والعُصبية.

وليس من المتيسر إلى الآن تحديد الأسلوب المعتمد في صياغة سياسة المجلس أو أثرها على نحو مفصل. فلسنا نعلم كيف كان المجلس يتلقى كل فرمان يصدر من استانبول، ولا أسلوب مناقشته له والإجراءات المتبعة في التنفيذ وما وضعه الوالي من خطط أو ما إذا كانت هناك عصب معينة برزت في المجلس لتهيمن عليه. ومرد ذلك إلى أن محاضر المجلس - إن وجدت - مازالت غير متوفرة بعد للدراسة، بل وليس لدينا سجل بالمضابط التي صدرت عنه.

بيد أن كتب التراجم والتواريخ العربية وتقارير المراقبين الغربيين تتيح على الأقل معرفة عدد لابأس به من أعضاء المجلس وبالتالي وضعه ضمن إطار تاريخي. ولقد عرف من أعضاء مجلس ولاية دمشق بين عامي 1840 - 1860 مايلي:

أعضاء بحكم المنصب:

مفتو الحنفية:

1840 - 1850: حسين المرادي (ت 1850)

51/1850: علي المرادي

51/1850 - 1860: طاهر الآمدي (ت 83/1882)

النقباء:

34/1833 - 47/1846: عبد المحسن العجلاني (ت 1847)

1846/47: راغب العجلاني (ت 1846/47)

1846/47: نسيب حمزة (ت 1849)

1846/47 ـ 1860: أحمد العجلاني (ت 1861)

أعضاء بالتعيين:

عبد الله [بك أسعد باشا] العظم (حياً 1860)

عبد الله بك [المؤيد] العظم (حياً 1860)

علي العظم (ت 1879/80)

محمد بك العظمة (ت 1904/05)

عمر الغزي (ت 1861)

أبو السعود الغزي (ت 1865/66)

محمد الغزي (ت 1874/75)

عبد الهادي الفاروقي العمري (ت 1965/66)

أحمد الحسيبي (ت 1876/77)

نسيب حمزة (ت 1849) (كان عضواً أيضاً عندما لم يكن نقيباً للأشراف)

عبد القادر حمزة (ت 1862/63)

محمود حمزة (ت 1887)

حسن تقي الدين الحصني (ت 1847/48)

راغب الحصني (ت 1871/72)

صالح آغا المهايني (ت 1868/69)

سعيد الأسطواني (1822/23 ـ 1887/88)

أحمد المالكي (ت 1854)

عثمان بك مردم بك (ت 1886)

محمد الجابي (1793/94 - 1880/81)

يمكن القول، استناداً إلى هذه القائمة أن العثمانيين اعتمدوا في تشكيل مجلس الشورى على أعيان من كلتا العصبتين. فمن عصبة آل العظم ضم المجلس ثلاثة من أبناء هذه الأسرة، واثنين من آل المرادي، وثلاثة من كل من آل الغزي والعجلاني، وواحداً من كل من آل العمري والحسيبي. وأما من عصبة الميدان، فكان هناك أربعة من آل حمزة، وواحد من كل من آل العظمة والأسطواني، واثنان من آل الحصني، وواحد من آل المهايني. كذلك عين العثمانيون إضافة إلى هؤلاء عدداً من الأشخاص الذين تمت ترقيتهم ليشغلوا وظائف هامة وفقاً لنهج «التنظيمات». وقد تم تعيينهم (واحد من كل من آل مردم بك والجابي والمالكي) في الوظائف المستحدثة، وكان هؤلاء قد جنوا ثرواتهم في فترة التحول الاقتصادي في النصف الأول من القرن[34]. وهناك مجموعة رابعة ـ لاتذكرها المصادر العربية وإنما تشير إليها المصادر الأجنبية ـ وتضم ممثلين عن الأقليات كانوا ينصبون أحياناً على الأقل أعضاء في المجلس.

ويمكن القول أن إدخال المجلس باعتباره مؤسسة سياسية، شأنه شأن الإصلاحات التي أتت بها «التنظيمات» عموماً، قد وفر للعصب السياسية الدمشقية عدداً من الخيارات. فكان بوسعها أن تتحد فيما بينها لرفض التنظيمات كما فعلت حين أقامت تحالفها لإنهاء الحكم المصري، باعتبار أن هذا النهج يمثل لديها نهاية نظام سياسي كانت تؤثره أو تأمل على الأقل السيطرة عليه. ومن جهة أخرى، كان يمكن القضاء على العُصبية، كما كان يأمل العثمانيون القائمون على نهج «التنظيمات» بلا ريب بإعادة تنظيم العمل السياسي ليتواءم مع النظام الإداري الجديد. فعمد العثمانيون إلى اجتذاب الأعيان من كلتا العصبتين على نحو فردي في محاولة منهم لكسب تأييدهم للنظام الجديد. وحملت استراتيجية الحكومة ـ كما رأينا ـ تحديات لأنصار العصبتين من القوات شبه العسكرية وإجراء إصلاحات في أنظمة ملكية الأرض، على أنها من جهة أخرى كانت تستحث الدعم من الأعيان الدمشقيين بتوجيه الدعوات المنمقة للقاء المسؤولين العثمانيين في العاصمة. ووفرت لهم فرصاً لتملك الأراضي. ولقد دعمت التنظيمات قيام نخبة

محلية متحدة يمكن أن تضطلع بدور منـاصر للعثمـانيين في المدينـة في القـرن التاسـع عشر، كشأن آل العظم وعصبتهم في القرن الثامن عشر.

وتمثل الخيار الثالث المتاح في قبول سياسة «التنظيمات» على أسس عُصبيـة. وكانت المفارقـة في الأمـر أن العثمـانيين زينـوا هـذا الخيـار بـأن عمـدوا إلى تعيين الأغوات الأكراد في وظائف الالتزام الضريبي وترقية عدد من أعيـان عصبـة الميـدان إلى مراتب السلطة السياسية في المجلس. على أن تقدم مصائر أهالي الميـدان لم يكن ليقتصر على عضوية المجلـس فحسـب. بـل اعتمـد العثمـانيون عليهـم للقيام أيضاً بوظائف إدارية جديدة وإشغال المراتب العليا بـين العلمـاء، وهـي وظـائف كـانت حتى بداية عهد التنظيمات حكراً على عصبة آل العظم. ومما يثير أشد الاهتمـام أن الحكومـة غضـت الطـرف عـن ضلـوع أهـالي الميـدان في ثـورة 1831 فنجـوا مـن العقاب.

ولنا أن نذهب إلى الافتراض بأن الأزمات الاقتصادية في تلك الفـترة وفـرت الإمكانية لتحول سياسي جذري في دمشق بقدر ماكان لإجـراءات «التنظيمـات» من نصيب في ذلـك، إن لم تـزد عنهـا. فبسـبب مـن التطـورات الـتي طـرأت على الاقتصاد المحلي من أزمات أصابت الإنتاج والتجارة وماحملت حوادث الخمسينات من استنزاف احتياطي رأس المال المحلي، اضطـرت بعـض عنـاصر النخبـة السياسـية وخاصة من عصبة آل العظم للسعي إلى مصادر جديدة من الدعم المالي[35]. وماكان بوسع الدولة أو الممولين في الساحل أن ينافسوا مصادر التمويل في أوروبـا في حـل هذا المأزق.

لقد كـان الطلـب علـى عـدد مـن المـوارد الاقتصاديـة السـورية ـ كـالحرير والحبوب والماشية ـ في أوروبا كبيراً. بيد أن تصدير المـواد الغذائيـة الأساسـية مـن الداخل ظل يواجه مشكلات ذات طبيعـة اجتماعيـة وسياسية. ولئـن جـرى حقـاً تنظيم تجارة الحبوب ذات مرة لتتوافق مع احتياجـات التجـارة السـاحلية (في عهـد الجزار وخلال الحروب النابليونية)، إلا أنه لم يقيض لهذا الاتجاه أن يسـتمر طويـلاً. والحق أن تقلص موارد الحكومة العثمانيـة الماليـة واشـتداد الحاجـة للمـواد الغذائيـة لعدد متزايد من سكان المدن تضافرا معاً للحد من تصدير الحبوب والماشية. ولكـن

ما إن حل منتصف القرن، وأخذت السفن التجارية تؤم السواحل، وسنت التشريعات الضريبية لتشجيع الصادرات، إضافة إلى اندلاع حرب القرم ونشوب أزمة التجارة المحلية، حتى اشتدت الضغوط لتصدير الحبوب والماشية أبلغ الشدة.

ولقد أدت هذه العوامل متضافرة إلى ازدهار تجارة تصدير الحبوب في منتصف الخمسينات. لكنه ليس من البيِّن من المستفيد الأول من تجارة التصدير في تلك الفترة. إذ لم يكن تجار دمشق والساحل وحدهم في السعي لجني الأرباح من ازدهار تجارة المواد الغذائية والماشية والعلف في أسواق حوض البحر الأبيض المتوسط. بل أخذت يومذاك جماعات من سكان الداخل كالبدو والدروز والفلاحين أيضاً بالاحتكاك مباشرة مع المشترين الأوروبيين. وكانت حركة دروز لبنان نحو جبال حوران ـ مثلاً ـ ذات أثر خاص في تعريف أهالي الداخل بأهمية تجارة الحبوب والماشية وطرق وأساليب المشاركة فيها. بيد أن المعركة للهيمنة على الفائض من الإنتاج الريفي لم تبدأ مباشرة مع هذه المعرفة. إن نظريتنا تذهب إلى القول بأن توفر الطلب الشديد ووجود سوق واسعة للأغذية في الخمسينات. كان أمراً معروفاً وانصرف إليه أولئك الذين كانوا تقليدياً في وضع يسمح لهم بالوصول إلى مصادر الحبوب والماشية ـ عنينا أهالي الميدان على وجه الحصر ـ وهو الأمر الذي أدى إلى إحداث التحول في ميزان القوى السياسي والاقتصادي في دمشق وسورية الداخلية عموماً.

كان واضحاً أن لأغوات الميدان وتجار الحبوب وضعاً يتقدمون فيه على عصبة آل العظم. ففي الوقت الذي تلقت فيه عصبة آل العظم من تجار المدينة الداخلية الذين يعملون في الاستيراد والتصدير الضربة الأشد بسبب اختلال الميزان التجاري، كانوا أيضاً دون سواهم في القدرة على التصدير. وهنا كان من الجلي أن أهالي الميدان كانوا في وضع أفضل، نظراً لعلاقاتهم بحوران والمينائين التجاريين في صيدا وعكا. وهكذا، أخذت الأزمة الاقتصادية أبعاداً سياسية هامة على الصعيد المحلي. على أن التحول الاقتصادي أمر إنما يجري بدقة ولاتظهر آثاره جلية للتو بل إنه يقتضي اتخاذ قرارات إن على مستوى الفرد أو الأسرة، وهذه القرارات لاتتبدى على الفور ولاتكشف عن مدلول سياسي بشكل واضح.

ولسوف نعرض في الفصلين الخامس والسادس لاستمرار الأسر الدمشقية البارزة من كلتا العصبتين. وكما سنبين في هذين الفصلين، فلقد دلت حالات عديدة على أنه كان بوسع الأسرة الحفاظ على ثروتها واستمرار نفوذها، عند اتخاذ الخيارات الاقتصادية السليمة. ولنا أن نفترض بعد هذا أن ما نتج عن ذلك من انعدام الاستقرار سياسياً واضطراب الأحوال عموماً في الخمسينات، كان أمراً ضاقت به أعداد متزايدة من قواعد النخب التي سعت بلا طائل إلى تأكيد قدراتها واكتساب المؤازرة في مواجهة ما أسفرت عنه الأزمة الاقتصادية من مشكلات اجتماعية وارتفاع أسعار المواد الغذائية بما لايطاق. تلك هي الخلفية التي نشأت عنها التحولات في تاريخ دمشق السياسي في القرن التاسع عشر، فحوادث 1860 قدمت للسلطات العثمانية الذريعة التي تحتاجها لفرض سيطرة الدولة على أوسع نطاق والقضاء في النهاية على المقاومة المحلية لنهج التنظيمات.

الفصل الثالث

الاقتصاد

آثار التغلغل الاقتصادي الأوروبي

يتناول هذا الفصل القوة الرئيسة المسؤولة عن التغيير الاقتصادي خلال هذه الفترة، عنينا التغلغل الاقتصادي الأوروبي وآثاره على الاقتصاد الدمشقي. وضمن إطار اقتصادي عام، تسببت التغييرات الموصوفة هنا ـ في العلاقات التجارية الخارجية، والإنتاج الصناعي، وأنماط تسويق الحبوب، وسيطرة النظام الضريبي العثماني ـ في حدوث أزمات وأدت في آخر الأمر إلى تغيير جذري في توجه الاقتصاد السياسي للمدينة. فلقد أحدثت دمشق نظاماً اجتماعياً وسياسياً جديداً انبثق عن تبدل نمط العلاقات مع العثمانيين والمصريين والمناطق الساحلية وسورية الداخلية والعالم الخارجي على العموم. وكان من شأن النظام الجديد هذا أن أصبحت الانقسامات الاجتماعية في المجتمع المديني، وبين المدينيين والريفيين، وبين الأكثرية والأقليات، حادة.

في أواخر القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر، كانت علاقات المدينة التجارية وأوروبا «متوازنة»، مع علاقاتها ومناطق مثل بلاد ما بين النهرين وفارس ومصر وشبه الجزيرة العربية. وبسبب من الهيمنة القطاعية التي تأسست في عهد آل العظم، ازدهرت التجارة الخارجية الدمشقية في القرن الثامن عشر. ويظهر ذلك جلياً في عدد الأسواق والمشيدات التجارية المبنية من الحجر وخاصة في المستطيل المركزي والتي ترجع إلى القرن الثامن عشر، ونجاح تجار دمشقيين في تبوء مناصب (تستند إلى الثراء) ضمن

مؤسسة الحكم العثماني، وكذلك في بعث المؤسسات الدينية التي قام على رعايتها هؤلاء التجار.

لقد عمل آل العظم على تشجيع التجارة الخارجية بعدة طرق. أولاً: كان في مصلحتهم نجاح التجارة، بما لهم من صلات بمصر وشبه الجزيرة العربية، وما بنوه من خانات وأسواق لتسهيل التجارة. ولذلك عمدوا إلى حماية طرق التجارة والاتصال الكفيلة بتوسيع مصالحهم التجارية. وكان لتجارة الحج أهمية خاصة أفاد منها جميع الولاة من آل العظم بوصفهم أمراء الحج أيضاً. مثلاً، كان أسعد باشا العظم يقود قوافل الحج ويوفر الأمن لها في رواحها ومجيئها ما بين دمشق ومكة، وظل هذا دأبه طوال سنوات عديدة. وكانت تجارته في القوافل سنوية، إذ يتلقى الطلبات طوال السنة ليلبيها في السنة التالية[1].

ثانياً: دخل آل العظم في حلف ومجموعة من التجار الدمشقيين رابطين مصائرهم وإياهم، فتعاونوا معهم في التجارة الخارجية وشاركوهم أرباحها. والأدلة على ذلك في الغالب قرائن مقنعة تؤيد هذا المذهب. ومن ذلك أن عدداً من الأسر التي أثْرت خلال عهد آل العظم كانت لها صلة ما بالتجارة الخارجية، بينما كان أولئك الذين ألحق آل العظم الهزيمة بهم يمثلون مصالح الحرفيين والمناطق الداخلية.

ولقد نشب إبان انحدار آل العظم نحو مطلع القرن وما تلاه، صراع سياسي لم يحسم بين والي صيدا أحمد باشا الجزار، وكانت له مصالح تجارية واسعة في الساحل وآل العظم. وكانت نقطة النزاع الرئيسة ـــ كما رأينا ـ ما هدف إليه الجزار من السيطرة على القمح السوري وتصديره إلى الساحل. ذلك أن احتلال نابليون لمصر والحملات العثمانية والبريطانية ضده والحروب النابليونية اللاحقة في أوروبا واستنزاف الإنتاج الزراعي الأوروبي، قد أوجدت طلباً شديداً على المواد الغذائية والماشية على طول الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط.

في أعقاب حالة الركود التي شهدتها العشرينات من القرن التاسع عشر، بدأ في الثلاثينات طور جديد من العلاقات التجارية بين سورية وأوروبا، حينما طرح تجار أوروبيون في بيروت كميات ضخمة من المنسوجات المصنعة آلياً والرخيصة في

الأسواق السورية. وفي ضوء المناخ التجاري الجيد الذي وفره الحكم المصري، اكتسبت هذه البضائع مكانة راسخة في السوق السورية واستطاعت أن تحافظ عليها، وخاصة عام 1835 حينما أخذت السفن البخارية الأوروبية تؤم الساحل السوري بانتظام وما أعقب ذلك من انتظام في تسليم البضائع.

ولقد جرت تحركات دبلوماسية بادر بها البريطانيون أولاً، ثم اقتفى أثرهم ـ في آخر الأمر ـ معظم شركاء التجارة الأوروبيون إلى إبرام اتفاقات مع الإمبراطورية العثمانية هدفت إلى تخفيض التعرفة الجمركية وتسهيل تغلغلهم التجاري. وكانت باكورتها الاتفاقية التجارية الإنكليزية ـ العثمانية لعام 1838. وتم بموجب بنود هذه الاتفاقية، رفع جميع الاحتكارات التجارية، وسمح للتجار البريطانيين بشراء البضائع في أية بقعة كانت من الإمبراطورية العثمانية، وتحددت ضريبة البضائع المستوردة بـ 5٪ فقط بينما بلغت الضريبة المفروضة على الصادرات 12٪ والعابرة 3٪. وما لبثت أن انضمت إليها دول أوروبية أخرى[2]. وكان من شأن هذه المعاهدات ـ في ذلك الحين ـ أن تكون «الأداة السياسية الفاعلة في عملية دمج مناطق جديدة في الاقتصاديات (الأوروبية) الآخذة بالتوسع»، والتي وصفت بإمبريالية السوق الحرة. وقد وقعت مناطق من الإمبراطورية العثمانية مثل سورية ضمن مجال الأنشطة الاقتصادية التي تسيطر عليها أوروبا لتصبح جزءاً من امبراطورياتها «غير الرسمية» طالما اعتبر العمل السياسي الأكثر مباشرة غير مجد و/أو غير ضروري[3]. وفي الأربعينات ظهرت المؤشرات الأولى للاختلال في الميزان التجاري بين سورية وأوروبا، والذي قيض له أن يتكرر حتى نهاية القرن، منزلاً الخراب بالوسط التجاري المحلي مما أدى إلى إعادة تنظيم شامل للاقتصاد السوري[4].

يمكن تصنيف الصعوبات اللاحقة والمتصلة بهذا الطور الجديد من العلاقات التجارية بين دمشق وأوروبا في أربع مركبات:

- اختلال ميزان التجارة الخارجية وما نجم عنه من استنزاف الاحتياطي المحلي والتحول إلى رأس المال الأوروبي.
- أزمة صناعة النسيج المحلي.
- الاعتماد المتزايد على الحبوب السورية بوصفها سلعة قابلة للتصدير.

ـ الاعتماد على رأسمال «الحمايات» في تمويل الولايات العثمانية.

ولسوف نعرض لكل منها على حدة.

اختلال ميزان التجارة الخارجية وما نجم عنه من استنزاف الاحتياطي المحلي والتحول إلى رأس المال الأوروبي

في الثلاثينات احتفظ تجار الاستيراد والتصدير الدمشقيون بادىء الأمر بمواقعهم في التجارة مع أوروبا عن طريق شحن البضائع إلى جهات أبعد شرقاً وجنوباً وشمالاً، كما كانوا يفعلون على الدوام. والواقع أن تقبل هذه الأسواق للبضائع الأوروبية كان أحد الأسباب الرئيسة لنجاح تجارة الاستيراد من أوروبا. وتبين التقارير التجارية أن التجارة مع بغداد كانت مزدهرة خلال الثلاثينات. ففي عام 1833 تم تصدير بضائع من دمشق إلى بغداد تزيد قيمتها عن مليوني فرنك، واستوردت دمشق من بغداد بضائع تجاوزت قيمتها 4.5 مليون فرنك[5]. فضلاً عن ذلك، كانت تجارة دمشق مع نقاط أخرى مثل بيروت أو طرابلس أو مصر في جلها بالبضائع المستوردة من بغداد. وكانت القوافل التي تتراوح عادة ما بين 100 و 1500 جمل تقطع الصحراء عن طريق تدمر إلى بغداد مرتين أو ثلاثاً في السنة. وفي عام 1835 كانت القافلة ضخمة إذ بلغت 6000 جمل[6].

أورد باورينغ في تقريره الذي وضعه بتكليف من الحكومة البريطانية أسماء عدد من التجار المسلمين والمسيحيين مع تقدير لرأسمال كل منهم[7]. ولسوء الحظ، لم يكن نقل هذه الأسماء دقيقاً، بل وجاء مبتسراً أحياناً. ومع ذلك، يمكن التوصل إلى معرفة هؤلاء الأشخاص باعتماد أسلوب الإسقاط من بين عينة أوسع من الأسماء والتقدير المنهج. فمن التجار المسلمين كان ثمة ثمان مؤسسات تجارية يعتقد بأن رأسمالها يتجاوز مليون قرشاً. ثم يأتي على ذكر أسماء ثلاثة من أصحابها، وهم: «الحاج حسين شرتفشي» (لم أتمكن من تحديد هويته على وجه الدقة) ويذكر أن رأسماله يتراوح ما بين مليونين ومليونين وخمسمئة ألف قرش، و «عبد الرحمن هاشم» وأغلب الظن أنه هاشم بن عبد الرحمن التاجي[8]، و «محمد سعيد آغا بغدادي» ولعله محمد سعيد القوتلي[9]. واللذان قدر رأسمال كل منهما ما بين مليون وخمسمئة ألف ومليوني قرش. ومن المؤسف أنه لم يأت على ذكر أسماء

التجار المسلمين الخمسة الذين يتجاوز رأسمال كل منهم مليون قرش. على كل حال، فإنهم كانوا جميعاً إضافة إلى ما يزيد عن خمسين تاجراً مسلماً يتعاطون التجارة مع أوروبا في ذلك الحين (أي في عام 1838) - أما المؤسسات الأصغر التي كانت تعود إلى تجار مسلمين فكانت تجارتها مع الآستانة وسميرنة، بينما توجهت الأكبر للتعامل مع أوروبا وبغداد - وتعاطت مؤسسات أخرى التجارة مع مصر، وواحدة أو اثنتان مع الحجاز وشبه الجزيرة العربية وبعضها مع مدن في فلسطين. وامتدت تجارة إحدى المؤسسات الكبرى حتى الهند.

ومن التجار المسيحيين، كان ثمة تسعة وعشرين يتعاطون التجارة الخارجية. ويقال أن «حنا عنحوري»[10] كان أكثرهم ثراءً. إذ قدر رأسماله ما بين مليون وخمسمئة ألف إلى مليوني قرش. ولم يكن وحده التاجر الثري من آل «عنحوري»[11]. بل كان هناك آخرون من أبناء هذه الأسرة في عداد التجار المسيحيين الأكثر ثراء[12]. ولسوء الحظ لم يورد اسم أي من التجار المسيحيين الآخرين. وكانت هذه الأسر جميعاً تتعاطى التجارة مع أوروبا وخاصة بريطانيا العظمى. وبما أنه لم يذكر شيئاً عن تجارتهم داخل سورية أو الإمبراطورية العثمانية، فلنا أن نذهب إلى الافتراض بأنهم كانوا مستوردين بالأساس للبضائع الأوروبية التي يتولون توزيعها أو بيعها بالتجزئة في السوق المحلية.

أما من التجار اليهود في دمشق، فقد كان ثمة أربعة وعشرين يتعاطون التجارة الخارجية، وكان رأسمال تسعة منهم يتراوح ما بين مليون ومليون وخمسمئة ألف قرش. وكان لكل من مراد ونسيم فارحي رأسمال موظف في التجارة يفوق مليوناً وخمسمئة ألف قرش[13]. وكان التعامل التجاري لهؤلاء في جله مع بريطانيا العظمى. ويبدو أنهم كانوا - شأنهم شأن المسيحيين - مستوردين بشكل أساسي للبضائع للتوزيع المحلي وتجارة التجزئة.

ونظراً لافتقار دمشق إلى «المصارف» بالمفهوم الأوروبي، فمن المنطقي أن نذهب إلى الافتراض بأن هؤلاء التجار كانوا الصرافين التجاريين للمدينة. والواقع أنه كان بإمكان أي شخص يتمتع بوضع مالي جيد مزاولة العمل التجاري. وكان التعامل يتم في جميع المستويات وفق نظام السندات - التحويلات عوضاً عن الدفع

نقداً. وكانت التعاملات التجارية واسعة النطاق وطويلة الأمد تتم بين التجار في الخانات وقاعات الاستقبال (السلاملك) في البيوتات الكبيرة، والتي يقع معظمها في المستطيل المركزي ويسهل الوصول إليها من الأسواق. (الشكل 4). ففي زمن باورينغ - مثلاً - يلوح أن كبار التجار المتعاملين مع بغداد كانوا وحدهم يملكون السيولة النقدية الجاهزة للتجارة والاستثمار[14].

ولم يكن العمل التجاري في الأسواق يجري على الدوام بالدفع نقداً. وكان لكل محل تجاري زبائن تضافرت في تكوينهم عوامل عديدة مثل القرابة والجوار والتضامن الإثني، كما كان للمنافسة في انتقاء البضائع المعروضة أو جودتها أو أسعارها دور في ذلك أيضاً. وفضلاً عن هذا، كان الإقبال في حالات عديدة على أحد المحال بتزكيته للمتسوق من طرف ثالث. ففي حالة الفلاحين - مثلاً - يتم جلب المحاصيل الزراعية إلى دمشق كدفعة للدائنين. ويحول الفائض إلى رأسمال جديد أو سلع استهلاكية وسيولة نقدية في الأسواق. وكان نظام السندات - التحويلات يسهل هذه الإجراءات، وتكتسب صفتها الرسمية بوجود شاهد أو توقيع سند (كمبيالة). إن العدد المحدود من الأشخاص الذين يتقاضون أجورهم نقداً (مثل الصناع والجند الذين يتناولون أجراً يومياً يتراوح ما بين ثلاثة إلى خمسة عشر قرشاً) يعني أن ما يمكن شراؤه نقداً لا يزيد إلا قليلاً عن الحاجات الضرورية. أما المواد الأغلى ثمناً فكانت تشترى بسندات بضائع وديون مع العملاء أو المقرضين. وقد اعتمد أصحاب المحال من جانبهم على الدائنين - بائع الجملة أو المرابي أو مجيّر السندات - لجذب الزبائن. وبهذه الطريقة قام ضرب من التبادل خال من النقد بين المتسوقين وأصحاب المحال، على أن تتم تسوية الديون وحسابات الاعتماد لدى فريق ثالث.

وكان هناك طبعاً من يدعون بـ «الصرافين» الذين اختصوا بتحويل السندات المالية. وكان معظمهم من أبناء الأقليتين المسيحية واليهودية. وبالرغم من أنهم ربما كانوا يدفعون فوائد عن الأموال المودعة لديهم، إلا أنهم غالباً ما يفضلون خصم الكمبيالات على دفع الفوائد المحققة، ليصار إلى تحويلها لاحقاً. ويصعب التصور أن هؤلاء الصرافين والمرابين كانوا يحتفظون بمبالغ كبيرة من رأس

المال في محالهم بالأسواق حيث تصعب حمايتها نهاراً، ومن المستبعد أن يحملوها جيئة وذهاباً إلى محالهم كل صباح ومساء. وغالباً ما كانت عملياتهم المالية بشكل سندات قصيرة الأجل ومحدودة النطاق وسريعة الانتقال. ومن المرجح أن الوضع القائم في دمشق كان شبيهاً بذاك السائد في حلب، الذي كتب عنه المصرفي الأوروبي المستر فارلي بذلك المزيج من الدهشة والازدراء المعهودين بأوروبا:

«إن نظام الصرافة لأدعى شيء للعجب. ذلك أن نحواً من عشرة أو اثني عشرة صرافاً ـ معظمهم لا يملكون رأسمال خاص بهم ـ يمسكون بجميع نقد التجار، ويصدرون شيكات واجبة الدفع عند الاطلاع ولكن نادراً ما يتم دفعها باستثناء مبادلتها بشيكات أخرى مع صرافين آخرين، وحينما تدفع نقداً، أو حتى بعد 15 أو 20 يوماً من الاطلاع عليها، فإنهم يخصمون منها اثنين بالمئة على الأقل. وهكذا كانت لهؤلاء السيطرة على التجارة في حلب بوساطة نظام اعتماد غير مضمون وعملة غير ممثلة بضمان، بينما يقومون بجميع أنواع التجارة غير المشروعة والربا..إلخ لمصلحتهم الخاصة وبأموال تعود للتجار، الذين لا تدفع لهم فوائد ولا يقدم لهم أي ضمان. ولا أقصد بقولي هذا النيل من نظام الشيكات المصرفية ـ وهو نظام ممتاز؛ ولكن ليكن نظاماً متيناً، كالذي يؤديه المصرف العادي لما فيه فائدة أكبر له وللتجارة، فتفيد منه ويفيد منها»[15].

كان المستر فارلي يأمل طبعاً بإدخال مصرفه إلى البلاد قريباً.

ولا ريب في أن ثروات دمشق الحقيقية كانت مخبأة في أجنحة الحريم من بيوتات الأعيان المسلمين الكبيرة، وربما في أديرة المسيحيين. فليس الغرض من توظيف المدخرات ـ وفق أحكام الشريعة الإسلامية ـ مجرد جني الأرباح، وإنما توظيفها في عمل «حقيقي» نافع ومثمر. وهكذا كانت المجالات المشروعة للاستثمار في الزراعة أو الصناعة أو التجارة. وقام الصرافون بتحويل هذا الثراء، وكانوا لذلك واجهات فحسب[16].

أما ما قد يرغب صاحب دكان أو عامل في وضعه جانباً من مدخرات، فلم يكن ليودعه لدى الصراف على نحو ما يفترض بطبيعة الأحوال، بل «أمانة»[17] لدى شخص موثوق وميسور الحال يعرف عنه قيامه بمثل هذه الخدمة. ولم يكن المودع يطلب سنداً ولا شاهداً على إيداع ماله. اعتماداً على استقامة هذه الأسرة التي أودعها ماله، وكان يكفي في حال وفاة كبير هذه الأسرة العريقة أن يعلم المودع القريب المباشر للمتوفى بطلبه ليسترد وديعته.

إن تعرض تجارة أسرة دمشقية لأزمة كفيل بأن يحدث، بسبب ما يتسم به نظام الصرافة والحوالات التجارية من طابع العلاقة الشخصية والتعقيد البالغين، مضاعفات على الوسط التجاري والاقتصاد برمته، تماثل ما لإفلاس مصرف من أثر في المجتمعات الأوروبية المعاصرة.

ولقد عانى الوسط التجاري الدمشقي مع نهاية الحكم المصري أولى الصعوبات المالية الخطيرة. فلم يعد بإمكان القوافل المتجهة إلى بغداد ـ منذ ذلك الحين ـ أن تجتاز بأمان خط السير المباشر عبر تدمر، بل غدت مضطرة لاتخاذ خط سير آخر عبر حلب، مما أطال زمن الرحلة وزاد في تكاليفها. وكان من شأن ذلك أن ارتفعت تكلفة البضائع في الأربعينات، في وقت أخذت تبرز فيه عوامل سلبية أخرى. فلقد أدى الاستنزاف البطيء للمواد القابلة للتبادل والعملة الصعبة والمعادن الثمينة إلى وضع عجزت فيه دمشق وشركاؤها التجاريون في الداخل عن تسديد قيمة ما اشتروه من البضائع الأوروبية. ولم يكن التجار المحليون في وضع يسمح لهم بجمع العملة الصعبة التي كان التجار الأوروبيون يطالبون بها، كذلك لم يكن للتجار الأوروبيين أن يقبلوا بأساليب الدين والتبادل على النحو الذي كان تجري عليه الأمور كما سبق العرض.

يروي باتون، الذي زار دمشق في ذلك الحين، الحوار التالي الذي دار في خان أسعد باشا العظم:

> قال أحد التجار: «إن الأموال آخذة بالنضوب سنة بعد سنة، أما استيراد البضائع البريطانية المصنعة آلياً فقد ازداد بشكل مخيف، إنكم بينما تبيعون المصنوعات الدمشقية بسعر دون سعرها الحقيقي، تعرضون بالمقابل عن أخذ منتجاتنا. وهذا سيف ذو حدين، لأنه يستنزف ما في البلاد من ذهب»[18].

والحق أن سحب النقود من التداول في سورية أخذ يشكل في ذلك الحين عائقاً خطيراً أمام التوسع التجاري الأوروبي. فذكر في بيروت أن المراكب التي كانت قد عادت في أول الأمر من سورية محملة بالنقود لتسديد قيمه البضائع الأوروبية، ما لبثت أن أخذت تنقل على متنها المعادن الصلبة والتحف وحتى المجوهرات. وبحلول الأربعينات، لم يعد هناك الكثير مما يعول عليه وأصبحت عجلة

التجارة مهددة بـالتوقف[19]. وكـان مـن الجلـي أن حـل المشـكلة يتمثـل في تنشيط الصادرات السورية:

> قال تاجر بغدادي عجوز مبتسماً: «يمكن تعديل الميزان التجاري بيسر بتصدير التنبـاك، فكل سيدة في سورية ترتدي إحدى المنتجات البريطانية الصنع، وإذا أرادت كـل سـيدة في إنكلترا أن ترد التحية بتدخين القليل من التنباك، فإننا نسـتطيع أن ندفـع ثمـن أثـواب نسائنا بالمنتجات، وبذلك يعود ميزان التبادل مع إنكلترا إلى مستواه الطبيعي»[20].

ولئن لم يكن الأوروبيون معنيين بالتنباك على وجه الخصوص، فـإنهم كـانوا معنيين بمواد خام محلية أخرى، وكان الطلب على المواد الخام الصناعية لا الغذائيـة. كان القطن الفلسطيني فيما مضى مادة تصدير محليـة رئيسـة إلى أوروبـا، لكـن مـع إدخال الغزل الآلي للقطن في أمريكا ومصر، لم يعد الخيـط الفلسـطيني قـادراً علـى المنافسة. بل استحوذ الحرير على اهتمام الأوروبيين في ذلـك الحـين، وكمـا اقـترح باتون على التجار الدمشقيين:

> «اجعلوا خيط حريركم قصيراً بدلاً من أن يكون طويلاً، ولسوف نأخذ أكثر مما يمكـن أن تنتجه أشجار التوت لديكم. وعندئذ لا تتوقعوا منـا أن نـأخذ قطـن سورية المتدنـي الجودة، بينما نستطيع الحصول على قطن مصر وأمريكا الجيد»[21].

والواقع أن رجال الأعمال الفرنسيين شرعوا في ذلك الحين تقريبـاً بتحديـث إنتاج الحرير وصناعة الغزل في لبنان بهدف تصدير الحرير اللبناني إلى فرنسا[22]. وقد وفقوا في ذلك. إذ ابتاع الرأسماليون الفرنسيون القادمون من مصـر أراضٍ في جبـال لبنان، وأقاموا عليها معامل غزل آلي. وفي بادىء الأمر تم استيراد الآلات من فرنسا وتشغيل عمال فرنسيين، لكن مـا لبـث أن تم توظيـف اللبنـانيين في تلـك المعـامل. وحذا بعض رجال الأعمال الإنكليز حذو الفرنسـيين في ذلـك، ومـا إن حـل عـام 1847 حتى تم افتتاح خمسة معامل يديرها لبنانيون.

ولم يتحقق لتجارة التصدير أن ترسخ على أسس ذات مغزى ومنتظمة وتدر ربحـاً إلا في أوائـل الخمسـينات. ففـي عـام 1853 ارتفـع مسـتوى الصـادرات مـن 2,800,000 فرنكـاً بين عـامي 1832 ـ 1852 إلى 4,600,000 فرنكـاً. وفي عـام 1854 تم تصدير حرير بقيمة 8,000,000 فرنكاً، وبحلول عام 1856 تجاوزت قيمـة الصادرات 10,000,000 فرنكاً. وكانت ليون الوجهة الرئيسة للحرير اللبناني. ممـا

حقق لرجال الأعمال الفرنسيين الهيمنة على تجارة الحرير اللبناني وتزويد المعامل بالأدوات والآلات والنقل والتسويق، وإن كانت للبنانيين الغلبة في الغزل.

ولقد تحسنت الفرص أمام انتعاش التجارة مع النجاح الذي صادفته صادرات سلعة سورية واحدة على الأقل إلى أوروبا. ولئن لم تستثمر الأرباح المتحققة من تصدير الحرير على الفور في تجارة الاستيراد، إلا أن ذلك كان كافياً لاستعادة الثقة بمستقبل التجارة مع أوروبا، مما دفع شركات الشحن والتجار والمصارف الأوروبية إلى تقديم القروض لتيسير التوسع في تجارة الاستيراد. وقد أفادت المؤسسات التجارية في بيروت على وجه الخصوص من المناخ التجاري الذي عاد مؤخراً إلى سابق عهده ونمّت مجال أنشطتها و وسعتها في الداخل لتبلغ المراكز التجارية العريقة مثل دمشق[23].

وازداد تقبل الناس للتجار الأوروبيين في الفترة ما بين الثلاثينات والخمسينات. كتب روبنسون الذي زار دمشق في عام 1830:

«ليس ثمة مكان في دمشق يحل فيه المرء ـ عدا خان أسعد باشا حيث يتعرض الأوروبي للإهانة ـ إلا دير الآباء الفرنسيسكان التراسانتا»[24].

بينما ذكر زائر فرنسي مجهول في عام 1860 أن مصدر معلوماته ـ وهو تاجر مسيحي يدعي جوزيف ـ كان في الواقع يقيم في خان أسعد باشا العظم حيث اعتاد أن يلتقي به[25].

وكان من شأن الحوادث السياسية في سورية في ذلك الحين أن نشطت التجارة مع أوروبا ففي الطور الأول، شجع الحكم المصري في الثلاثينات والمؤيد نسبياً لأوروبا التجار الأوروبيين على سبر أسواق سورية الداخلية[26]. وقد جعل أمير لبنان بشير الشهابي ـ حليف ابراهيم باشا ـ من بيروت مركزاً أوروبياً للتجارة والتوزيع[27]. ثم كان أن تجمع في بيروت الكثير من التجار السوريين بعيد الصراع الطائفي الذي شهده لبنان في الخمسينات وخاصة بعد حوادث 1860 في دمشق. فضلاً عن ذلك، فقد أسفرت هذه الصراعات عن تدخل واحتلال عسكري أوروبي مباشر، ولئن كانت رقعته الجغرافية محدودة و لم يقيض له أن يستمر طويلاً، إلا أنه أعطى للتجارة الأوروبية التوجه دفعاً قوياً.

وما إن تم طرح البضائع الأوروبية في الأسواق المحلية حتى تعززت تجارة استيرادها بفضل الطلب المتزايد عليها باستمرار، ووجود شبكة تسويق محلي. وكانت تلك حال البضائع البريطانية على وجه الخصوص. وفي بادىء الأمر نهض التجار البريطانيون بالنشاط التجاري البريطاني المزدهر هذا. وعلى أي حال ـ وكما بينا ـ بادر التجار السوريون في وقت مبكر جداً بالاستيلاء على التجارة. إذ كانوا يقنعون بهامش ضئيل من الربح وقادرين على مزاولة التجارة بكفاءة أعلى ورأسمال أقل. واستناداً إلى تقارير ممثلي القنصلية البريطانية وقد غلب عليهم الذعر، كان التاجر البريطاني عاجزاً عن الحركة لعدم قدرته على المساومة والتخمين والحسم والرشوة بكفاءة كالسوريين. فضلاً عن ذلك، كان التاجر السوري يمضي يوم عمله على نحو يضيق به معظم الأوروبيون. وهو ما عبر عنه القنصل البريطاني بقوله:

«يغادر التاجر المحلي داره في الفجر ويمضي إلى متجره، حيث يبقى حتى الغروب، ثم يتجه إلى المقهى ليجتمع بأقرانه ويسمع أخبار المدينة وثرثرة صغار التجار وأحوال الأسواق. وهكذا كان يلتقط بعض الإشارات المفيدة التي يستخدمها لمنفعته. والواقع أن حياته تتمحور حول عمله، إذ لا يفكر أو يكترث بأي شيء آخر»[28].

وبحلول عام 1871، ذكر القنصل البريطاني العام في بيروت أن المشاريع التجارية الأجنبية قد حلت محلها مصالح أخرى وأنها آخذة بالاختفاء شيئاً فشيئاً. وبينما مازالت خمس من المؤسسات التجارية الإنكليزية تعمل في بيروت، فإنه لم يعد هناك أي منها في دمشق أو حلب[29]. وفي عام 1873، لم يبق في بيروت سوى مؤسسة تجارية بريطانية واحدة[30]. وتعزز هذا النمط منذ السبعينات، إذ استقر العديد من التجار السوريين في مانشستر ولندن حيث عملوا بكفاءة وسطاء بين أصحاب المصانع البريطانية والمستوردين السوريين.

ولعل تجارة الاستيراد من أوروبا قد انتعشت في بيروت وعبرها، إلا أنه مع استمرار امكانات تجارة الترانزيت (العبور) على حالها من التواضع ظل حال الدمشقيين في تراجع. أما التجارة مع بغداد فكانت تتأرجح صعوداً وهبوطاً. ومع أواخر الأربعينات كانت أربع قوافل في السنة تسلك الطريق المباشر عادة، ممثلة إجمالي تجارة سنوية تتراوح ما بين 120,000 و 160,000 جنيه[31]. ففي عام 1850—

مثلاً - وصلت دمشق قافلة مؤلفة من 4000 ـ 4500 جمل محملة بالتبغ بشكل أساسي؛ وأعاد الدمشقيون إلى بغداد حمولة 2000 جمل[32]. ولكن في عام 1857، سلبت حمولة قافلة تموز القادمة من بغداد مباشرة عن آخرها تقريباً وقد قدرت قيمة بضائعها بـ 5,000,000 ليرة تركية[33]. وفي عام 1858، تمكنت قافلة واحدة من اجتياز طريق بغداد المباشر دون أن تتعرض لأي حادث، إلا أنها كانت مؤلفة من 400 جمل محملة بالتبغ فقط. أما بقية القافلة فقد سلكت طريق حلب الآمن وبتكلفة نقل إضافية تبلغ نحو 50٪. وبلغت وجهتها بعد شهرين وكانت مؤلفة من 1600 جملاً محملة بالتبغ والسجاد والكوفيات والنراجيل قدرت قيمتها بنحو 10,000,000 ليرة تركية. وفي السنة ذاتها أعيدت حمولة 1000 جمل إلى بغداد بلغت قيمتها 1,200,000 فرنك[34].

لئن استمر العجز التجاري، إلا أن الأمل في تحسن التجارة ظل قائماً، وقد اكتسب رأس المال الأوروبي أهمية في التجارة والصناعة السورية في الأربعينات. وغالباً ما تيسر ذلك عبر المشاريع التجارية وشركات الشحن الأوروبية. واستمر تدفق رأس المال الأوروبي حتى الخمسينات. وشهد عام 1857 افتتاح فرع في بيروت للبنك السلطاني العثماني وهو أول مصرف أوروبي في المنطقة وقد كان مؤسسة بريطانية في ذلك الحين. ومن المؤسف، أنه من المستحيل حساب حجم ما كان يدخل إلى المنطقة في ذلك الحين من رأسمال أوروبي على وجه الدقة. إذ لا يمكن الركون إلى أرقام التجارة المتوفرة لدينا عن تلك الفترة، كما أن تشعب مصادر الرساميل الأخرى يجعل من الصعب تقدير مدى أهمية كل منها. ويمكن القول أنه كان لمصادر الرساميل الجديدة هذه أهمية كبيرة، في ضوء المصاعب التي كان يعاني منها الاقتصاد المحلي. فضلاً عن ذلك، فقد تمتع رأس المال الأوروبي الذي كان يدخل المنطقة بمزايا أفضل نسبياً. وتراوحت التسهيلات الممنوحة لأولئك الذين يتعاملون بالأنشطة المتصلة بأوروبا، من تمثيل قنصلي فعال إلى قروض طويلة الأجل ونسب فائدة منخفضة. وما لبثت العملات الأوروبية أن حلت محل العثمانية الأدنى قيمة، وأضحت الأوراق التجارية الأوروبية بحد ذاتها نوعاً من أنواع العملة حتى في التعاملات

التجارية المحض محلية، وشق رأس المال الأوروبي طريقه إلى أنماط عديدة من الإقراض المحلي.

لقد اضطر تجار دمشق إلى الاعتماد على كمبيالات يتم تحويلها في بيروت للاستمرار في الاستيراد من أوروبا. ويعرف هؤلاء بتجار «مال الفاتورة»[35]. وقد يذهب المرء إلى الافتراض بأن الهيمنة على هذه التجارة كانت لمسيحيي دمشق ويهودها وخاصة أولئك الذين يتمتعون بحماية إحدى القنصليات الأوروبية ـ «الحمايات» ـ إلا أن بعض المسلمين على الأقل كانوا يعرفون أنفسهم في ذلك الحين بأنهم من تجار «مال الفاتورة»[36].

ومع نقص النقد، كان يتم دفع العجز في التجارة الدمشقية برمتها ـ حتى التي مع بغداد ـ بكمبيالات تصدرها المؤسسات التجارية الأوروبية. وخلص القنصل الفرنسي أوتري في عام 1800 إلى أن الميزان التجاري الدمشقي ظل سلبياً، مما حمل معظم تجار دمشق على الاعتماد على قروض من المؤسسات التجارية البيروتية. وقد قدر العجز التجاري الدمشقي في مطلع عام 1860 بنحو 5,000,000 فرنكاً آخذاً بعين الاعتبار التجارة مع بغداد والداخل، إذ بلغت قيمة الصادرات 10,418,000 فرنكاً والواردات 15,318,250 فرنكاً[37].

أزمة صناعة النسيج المحلي

تزامن انخفاض الأرباح التجارية الدمشقية مع هبوط في الإنتاج المحلي للنسيج. ومن بين الصناعات الدمشقية، كان إنتاج النسيج يشغل العدد الأكبر من العمال وينتج البضائع الأعظم قيمة. وقد حققت هذه الصناعة في أواخر الثلاثينات عوائد سنوية بلغت نحو 1,000,000 جنيه. ففي ذلك الحين كان هنالك 4000 نول لنسج الأقمشة الحريرية والحريرية القطنية الممزوجة، ونحو 400 نول لنسج الأقمشة القطنية الخالصة. ومن الأرقام المتوفرة، يمكن للمرء أن يقدر ما كان يتم إنتاجه سنوياً من الأقمشة الحريرية بحوالى 5,320,000 متر مربع والقطنية 851,200 متر مربع. وقد بلغت قيمة تلك الأقمشة الحريرية 800,000 ـ 900,000 جنيه والقطنية 32,000 جنيه[38].

عانت صناعة النسيج المحلي من صعوبات نشأت بشكل مباشر عن التوسع في استيراد الأقمشة القطنية المصنعة آلياً. ولما كان التجار المحليون يشترون أية سلعة كانت بصرف النظر عن مصدرها ويفضلون الأيسر بيعاً والأكثر ربحاً. فقد واجهت الأقمشة المحلية صعوبة في منافسة الأقمشة الأوروبية. فضلاً عن جدة الأقمشة المستوردة هذه وانخفاض قيمتها مقارنة بالسلع المحلية اليدوية، فقد كانت تتمتع بمزايا جمركية حصل عليها المفاوضون التجاريون الأوروبيون في استانبول. مثلاً، في الوقت الذي كانت تفرض فيه على الأقمشة الأوروبية تعرفة جمركية وحيدة يتم الإشراف عليها بشكل جيد عند ميناء الدخول ودون أن تستوفى عنها أية رسوم أخرى في الداخل، كانت الأقمشة المحلية تخضع لعدد من الرسوم الداخلية القانونية و «غير الرسمية» في مراحل عديدة من إنتاجها، زاد مجموعها عن قيمة التعرفة الجمركية الوحيدة المستوفاة عن الواردات الأوروبية[39].

ثانياً، كان توريد الحرير الخام اللبناني مهدداً بالانقطاع، نظراً لتحول صناعة غزل الحرير هناك نحو التصدير إلى فرنسا. وكان من نتائج ذلك أن ارتفعت أسعار الحرير الخام في السوق المحلية وتجاوزت الضعف في الفترة 1840 - 1860. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع آخر في تكاليف الإنتاج المحلي[40].

وكان أن برزت مشكلة ثالثة عندما عمدت بعض فروع صناعة النسيج إلى تكييف إنتاجها ليتلاءم مع استخدام خيوط الغزل القطنية الإنكليزية المستوردة، بينما لم تقم الفروع الأخرى بذلك. ومع أن هذا التوجه بدأ في الثلاثينات، إلا أن آثاره السلبية لم تظهر إلا في الأربعينات، حينما بدأت الأزمة التجارية العامة.

في بدايات القرن كان ينهض بصناعة النسيج الدمشقي رجال أعمال يوفرون مستلزمات الإنتاج ويتولون تصريفه تجارياً. ويعرض تقرير باورينغ لرجال الأعمال هؤلاء في الثلاثينات:

«يعمل في صناعة النسيج بدمشق 14 مسلماً؛ يتراوح رأسمالهم ما بين 200 و 1,200 حنيه؛ أما إجمالي رأس المال الموظف فيتراوح ما بين 600,000 و 750,000 قرش، بمتوسط يتراوح ما بين 400 و 500 حنيه. وكان اثنان من الدراويش (المتصوفة) أكثرهم ثراء. وكان ثمة مالا يقل عن 45 منشأة مسيحية بدمشق. ويتراوح إجمالي رأسمالها ما بين 1,100,000 و 1,500,000 قرش أو بمتوسط يتراوح ما بين 220 و 335

جنيهاً. ويبلغ رأسمال أكبرها نحو 1000 جنيه؛ لكن كان هناك أيضاً العديد من صغار الصناع الذين لا تتجاوز مواردهم المالية 50 إلى 60 جنيهاً»[41].

ولربما أمكن لستين من رجال الأعمال على وجه التقريب أن ينظموا عمل نحو أربعة آلاف وخمسمئة نول وعمالها. ولكن حتى هذا يمكن أن يكون باعثاً على الاستغراب. إذ لم يكن في دمشق في ذلك الحين ـ كما نعلم ـ الكثير من المشاغل الكبيرة، كما لم يكن هناك قطعاً العشرات من المشاغل التي تحتوي على أكثر من سبعين نولاً، وهو المتوسط لكل رجل أعمال حسب النسبة التي سبق ذكرها. بل إن مبلغ 20,000 جنيه ـ وهو مجموع الرساميل الموظفة حسب التقرير ـ لأكثر مدعاة للاستغراب، ذلك أن هذا المبلغ لن يقصر عن تغطية تكاليف اليد العاملة التي تتراوح ما بين 90,000 و 100,000 جنيه بحسب الأرقام التي أوردها ماكريغر[42] فحسب، بل ويعني أن عوائد الاستثمار التي حققها رجال الأعمال هؤلاء قد تضاعفت خمسين مرة.

إن التفسير المرجح لهذا التعارض الظاهر هو أن رجال الأعمال الستون هؤلاء كانوا مختصين بإنتاج النسيج، بينما هناك آخرون اقتصروا على توظيف بعض موجوداتهم في هذه الصناعة. وكان رجال الأعمال الستون هؤلاء النواة الصلبة التي يدور حولها وعبرها الاستثمار التجاري الأوسع. ولعل رأسمالهم الخاص كان يقتصر على قيمة الأنوال، أو أجور عمالهم ومكونات الإنتاج.

ومن المرجح أن القسم الأعظم مما استثمره رجال الأعمال في النسيج الدمشقي قد جاء من التجار المتعاملين مع المناطق البعيدة في الداخل، وخاصة بغداد ومصر حيث وجد الحرير الدمشقي أسواقاً جديدة له. وكانت هذه ـ بلا ريب ـ حال التاجر حنا عنحوري الذي كان ـ فضلاً عن أنه أكثر التجار المسيحيين ثراء ـ واحداً من أهم أرباب صناعة النسيج[43]. وكان تحت تصرف كل من المصدرين الآخرين مثل عبد الرحمن هاشم (التاجي؟) أو محمد سعيد آغا البغدادي (القوتلي؟) أو مراد ونسيم فارحي رأسمال يعادل ما لدى رجال الأعمال الستين الذين أتى تقرير باورينغ على ذكرهم مجتمعين. وكان هؤلاء يتعاطون التجارة مع أوروبا أيضاً، شأنهم شأن معظم كبار التجار الأجانب. ولم تكن لديهم إمكانية بيع البضائع الدمشقية فحسب، بل وتزويد الصناعة بالمواد الخام المستوردة أيضاً. فكان

يتم استيراد الحرير في بعضه من فارس عن طريق قافلة بغداد، كذلك ازداد باضطراد استيراد خيط الغزل القطني ــ كما سنعرض لاحقاً ــ من إنكلترا عبر بيروت.

وبالاستعانة بدراسة قام بها ر.ج جوزيف[44]، يمكن المضي في استقصاء تنظيم تجارة النسيج على نحو أبعد مما تقدم. يذكر جوزيف أن لقب «مقدم الكار» كان يطلق عموماً على رجال الأعمال الذين يوفرون العمالة في صناعة النسيج. وكان «مقدم الكار» يملك عادة المقر الذي يتم فيه العمل إلى جانب التجهيزات الضرورية، ويؤجرها للحرفيين. أما الدور الذي اضطلع به «مقدم الكار» فهو تنسيق العملية الإنتاجية، وأن يأخذ على عاتقه عبء المجازفة في شراء المواد الخام وبيع المنتجات.

كانت إحدى المنتجات المحلية الرئيسة قطعة قماش تنسج بمزيج من الخيوط وتدعى الألاجة، وهي قطعة قماش بيضاء وسوداء أو ملونة سداتها من الحرير ولحمتها من القطن. ويتم تسويقها في سورية وعلى طول طرق التجارة الداخلية وهذه إحدى البضائع الرئيسة التي تدر الربح على التجار المحليين. وغالباً ما كان «مقدم الكار» ـ كما يبين جوزيف ـ هو الألاجاتي ذاته. ومن المرجح أن عمل مقدم الكار والألاجاتي كان يتقلص لينهض به شخص واحد حينما يكون هامش الربح أضأل من أن يقوم بأود الاثنين معاً. على أن هاتين الوظيفتين كانتا ــ من جهة أخرى ـ تتمايزان على الغالب من جديد عندما تزدهر التجارة. كان «مقدم الكار» أو الألاجاتي يزود (الكبّاب) بالحرير، ثم ينقل الحرير المكبّب إلى (الفتال) فـ (المسدّي). ويدفع لهؤلاء العمال أجورهم، وله نحو ربع القيمة الجديدة لخيط الحرير المعالج، وإن لم يكن ليستثمر رأسماله الخاص بل رأسمال الزبون الذي سينتهي إليه الإنتاج. ثم يتولى هو بنفسه أو الزبون النهائي الخطوات التالية من عملية الإنتاج.

أما المرحلة التالية فتتضمن عمل (الصباغ) الذي ينفذ في أماكن مختلفة تبعاً للون المطلوب ثم (المزيك) فـ (الملقي). ويقتصر عمل الأخير على ترتيب سداة الحرير وعندئذٍ يحيك (الحائك أو النساج) لحمة القطن. كذلك يقوم الحائك بقص

القماش وغسله وتنشيته وإعادته إلى الألاجاتي أو «مقدم الكار». وقبـل أن يصبـح القماش جاهزاً للبيع، يؤخذ إلى الدقاق ليكسبه لمعاناً.

كان مصدر خيوط لحمة الألاجة القطنية، حتى العشرينات إما صناعة القطن المحلي الـتي يقـوم بهـا الفلاحـون أو أحـد مصـانع الغـزل القطـني الأربعـة عشـر في صيدا[45]. وفي وقت ما إبان الحكم المصري وانفتـاح دمشق للتجـارة الأوروبيـة، تم إدخال خيط الغزل القطني الإنكليزي في إنتـاج الألاجـة. ولسـوء الحـظ، لم يبلغنـا شيء عن هوية مقدمي الكار والألاجاتية الذين قاموا بهذه الخطوة.

كانت الألاجة المصنوعة من خيط الغزل الإنكلـيزي والحريـر المحلـي إحـدى المنسوجات الدمشقية القليلة التي ظلت منافسـة في الأربعينـات والخمسـينات. ولمـا كـانت الأقمشـة القطنية المسـتوردة قـد بقيـت في السـوق فـترة مـن الزمـن، فـإن المستهلك السوري خاب أمله بمتانتها وانتعش الطلب (في دمشق على الأقـل) علـى النسيج المحلي[46].

وبالمقارنة، طرأ انخفاض شديد على إنتاج أقمشـة الحريـر الخـالص والألاجـة المنسـوجة بـالقطن المحلي. فبينمـا كـان ثمـة 4000 نـول يعمـل في إنتـاج الألاجــة والأقمشة القطنية في أواخر الثلاثينات[47]، لم يزد عدد الأنوال في أواخـر الأربعينـات عن 1000 نول أو أكثر قليلاً. وانخفض عدد صناع النسيج من 5000 إلى 1000 في الفترة ذاتها[48]. وقـد عقـد محمـد سـعيد قـلاّ مقارنـة جديـرة بالاهتمـام بـين الحالـة الاقتصادية لعمال النسيج في كل من إنكلترا وسورية في ذلك الحين:

«في الثلاثينات وحتى الأربعينات كانت نسبة أسعار العمالة إلى أسـعار القمـح والغـذاء بشكل عام في سورية أعلى بكثير منها في أوروبا... فالغذاء في إنكلترا كان مكلفاً، أمـا في سورية القليلة بالسكان فإن العمالة هي العنصر المكلف. وكانت تكاليف المعيشـة ـ مقاسة بالعملة الإنكليزية ـ في إنكلـترا أعلى بثلاث أو أربع مـرات منهـا في سـورية. فحائك النول اليدوي ـ الذي كان وضعه قد تراجع في انكلترا ـ كان يكسب 6 شلنات فقط في الأسبوع، بينما يكسـب مثيلـه في دمشـق مـا بـين 8 و 9 شـلن. إلا أن أسـعار الأغذية تراجعت نسبياً في إنكلترا بعد إلغاء قوانين الذرة في عام 1846، ثم نتيجة التدفق الكبير للحبوب والمواد الغذائية الأخرى... وفي سورية انخفضـت الأجـور مباشـرة بعـد دخول بضائع مانشيستر القطنية المصنعة. بينما ارتفعت أسعار المواد الغذائية تحت ضغط

الطلب المتزايد عليها في الداخل والخارج. ونتج عن الانخفاض المحتوم في الدخل اضطرابات اجتماعية...»[49].

كان من النتائج السياسية المترتبة عن هذه التطورات أن أقام النساجون المسلمون دعوى قضائية على عمال النول الروم الكاثوليك في مطلع عام 1846.[50] أما موضع الخلاف فكان رغبة الروم الكاثوليك في بدء إنتاج الألاجة في حي القيمرية المتاخم الذي تسكنه أغلبية مسلمة. ولنا أن نذهب إلى الافتراض من الناحية الاقتصادية ـ وإن لم يجر القول على وجه التحديد ـ بأنه لم يكن بإمكان أي شخص أن يبدأ بإنتاج الألاجة في ذلك الحين ما لم يستخدم خيط الغزل الإنكليزي. وتبعاً لذلك فإنه لسبب ما كان بإمكان الروم الكاثوليك الحصول عليه بينما يبدو أن النساجين المسلمين لم يكن بإمكانهم ذلك.

تقدم العمال المسلمون بطلب إلى المسؤولين العثمانيين للحصول على أمر قضائي يحظر على الروم الكاثوليك مزاولة حرفة (المسدّي) وتعليمها لأبنائهم. و لم يصدر مثل هذا الأمر سواء من مجلس الولاية أو الوالي علي باشا. ولئن ساند كيخيا الوالي محمد سعيد آغا (شمدين؟) المسدّين المسلمين، إلا أن المشير صفوتي باشا اقترح أن تحال قضيتهم إلى محكمة التجارة (مجلس التجارة)، ودعم الروم الكاثوليك بنفسه. وبموجب قرار المحكمة سمح للروم الكاثوليك بمزاولة هذه الحرفة. لقد خسر المسدون المسلمون قضيتهم أمام إحدى مؤسسات عهد التنظيمات التي عرف عنها حمايتها لمصالح الأقليات.

على الرغم من علائم الموت المحتم الذي كان يتهدد صناعة النسيج المحلي، فمما هو مدعاة للاهتمام أن أحد الرحالة النمساويين صادف منطقة مزدهرة لإنتاج الألاجة في الميدان. إذ اكتشف في جادة متطرفة كان كريمر قد أشار إليها باسم (حقلة) ساحة كبيرة وزقاقاً متاخماً حافلاً بورش تنتج الألاجة والعباءات والعديد من الدور الأنيقة التي تشهد على يسار قاطنيها[51]. ولعل أهالي الميدان ـ وقد حالفهم النجاح في تصدير الحبوب ـ كان بمقدورهم دفع ثمن خيط الغزل القطني الإنكليزي الأساسي لبقاء إنتاج الألاجة في ذلك الحين. وإذا كان الأمر كذلك، فإن نجاحهم هذا كان على النقيض من انحدار إنتاج الألاجة وما كان يعانيه عمال النسيج في المدينة الداخلية من عسر.

الاعتماد المتزايد على الحبوب السورية بوصفها سلعة قابلة للتصدير

في الثلاثينات ظهرت في جداول التصدير السورية كميات قليلة لعدد من السلع إضافة إلى الحرير. وكانت في معظمها من منتجات الريف السوري. وكما سبق العرض في الفصل الثاني، فقد وجدت الحبوب والماشية السورية إبان الحروب النابليونية سوقاً لها في التجارة مع أوروبا، وقدر للقمح والشعير والجاورس أن تنافس في آخر الأمر الحرير على المكانة بوصفها أهم الصادرات السورية. وأخذت - فيما بعد - محاصيل أخرى من السهول السورية طريقها إلى التصدير مثل الفاصولياء والبازلاء والعدس وخاصة السمسم، إضافة إلى غلال الواحات والزراعات الساحلية مثل البرتقال والليمون والرمان والموز والفستق واللوز وزيت الزيتون. ولئن أخفقت محاولات التوسع في زراعة القطن ليكون سلعة تصدير رئيسة، فقد كان لبعض الكميات من القطن نصيب في أن تكون بين صادرات طرابلس واللاذقية. ولكن ذلك لم يكن إلا في الثمانينات. وحالف إنتاج التبغ وجذور الفوة وعرق السوس والقنب نجاحاً أكبر، ولكن ذلك لم يتم على نحو منتظم حتى الثمانينات. كما تم إنتاج أو تحضير كميات ضخمة من الصوف والجلود والأحشاء والحيوانات الحية والبيض وزلال البيض للتصدير طوال تلك الفترة.

وعلى العموم، فقد حافظ كل من الحرير والحبوب على مكانته كسلعة تصدير سورية رئيسة، وخاصة إلى أوروبا. ففي بيروت - مثلاً - كان الحرير سلعة التصدير الوحيدة الهامة، ممثلاً على الدوام ما يزيد عن 80٪ من إجمالي قيمة الصادرات. وفي كل من حيفا وعكا، كانت المكانة للحبوب لا الحرير. أما في طرابلس، فكانت كلتا السلعتين متساويتين في الأهمية. وحل محلهما التبغ في اللاذقية والحمضيات في يافا.

إنه لمن العسير توثيق بداية تجارة تصدير الحبوب. ومما لا ريب فيه أن سورية كانت تقوم بتصدير الحبوب إلى أسواق حوض البحر الأبيض المتوسط في بدايات القرن. إلا أنه من المتعذر بعد تحديد كميات الحبوب المصدرة. والأرقام الأولى التي استطعنا الحصول عليها عن تصدير الحبوب كانت تلك التي وردت في تقارير

التجارة البريطانية بدءاً من الأربعينات. ففي عام 1842، بلغ مجموع صادرات القمح من كافة أرجاء سورية وقبرص 2875 طناً فقط. وفي عام 1847، لم تزد الصادرات عن 376 طناً من الشعير و 264 طناً من الذرة. وفي كلتا الحالتين كانت تلك هي الصادرات إلى المملكة المتحدة وحدها، لكن لا التقارير التجارية البريطانية ولا الفرنسية تضمنت إشارة إلى أية صادرات إلى جهات أخرى في تلك الفترة.

على أن صادرات المنطقة إلى المملكة المتحدة من جديد بلغت ما مجموعه 3175 طناً من القمح و 531 طناً من الشعير و 1628 طناً من الذره والجاورس[52]. ومؤدى هذا إما أن الأساليب المعتمدة في التقارير قد تحسنت، أو أن التجارة حققت تقدماً ملحوظاً. وتشير الأرقام المتوفرة عن بدايات الخمسينات أن الاتجاه نحو التصدير كان آخذاً بالتزايد.

صادرات سورية وفلسطين من الحبوب إلى المملكة المتحدة 1850 ـ 1853 (مقاسة بالطنات المترية):

	1850	1851	1852	1853
القمح	3300	10390	3090	5225
الشعير	253	574	696	451
الذرة	1435	1828	64	152

لقد لاقت تجارة تصدير الحبوب آنذاك رواجاً فاق الحد مرده الطلب على منتجات شرقي حوض البحر الأبيض المتوسط نتيجة حرب القرم. وانعكس هذا الطلب في الارتفاع المذهل الذي طرأ على أسعار الحبوب في الأسواق العالمية. في بدايات الخمسينات كان القمح السوري متوفراً على الساحل بسعر زهيد بلغ 5 جنيهات للطن الواحد، بينما بلغ متوسط سعر القمح في لندن 9.36 جنيهاً للطن الواحد عام 1852، و 12.21 جنيهاً للطن الواحد عام 1853. ومع اندلاع حرب القرم، ارتفعت الأسعار في لندن إلى ما يزيد عن 15 جنيهاً للطن الواحد في السنوات الثلاث التالية[55].

لقد استجاب مصدرو الحبوب السوريون لهذا الطلب على نحو جيد. وقدر تقرير تجاري بريطاني قيمة ما صدرته سورية وفلسطين وقبرص من قمح في عام 1855 بنحو 169,000 جنيه وجاورس بمبلغ 30,800 جنيه[56]. ولما كانت الأسعار

المتداولة في شرقي حوض البحر الأبيض المتوسط قد بلغت 8.30 جنيه للطن الواحد من القمح ونحو نصف ذلك للجاورس، فإن هذه المبالغ كانت تمثل صادرات نحو 20,000 طن من القمح و7,300 طن من الجاورس، وفي كلتا الحالتين كان ذلك ضعف أعلى المستويات التي بلغتها عام 1851.

لقد كان إنتاج سورية من الحبوب يشكل على الدوام قطاعاً هاماً من الاقتصاد المحلي. وكان يتم إمداد المدن بالمواد الغذائية من المناطق المجاورة لها، أما الصحراء فمن السهول. فضلاً عن ذلك، عُني العثمانيون بما كانت تنتجه سورية من حبوب لأنه يمثل المادة الرئيسة الخاضعة للضرائب ولا غنى عنها في مؤونة الحجاج إلى مكة. كما كانت للحبوب أهمية ثالثة إذ إنها السلعة الرئيسة التي بوسع التجار المحليين المضاربة فيها وتحقيق أرباح فاحشة. ومع ازدهار الأسواق الأوروبية وميزان التجارة السورية السلبي مع أوروبا، أضحت الحبوب السلعة الأساسية في التجارة مع أوروبا.

تختلف نوعية الحبوب في سورية باختلاف المناطق التي تنتجها[57]. فقمح حوران على وجه الخصوص يمتاز بقساوته الاستثنائية وارتفاع نسبة البروتين فيه مقارنة بأنواع القمح الأبيض سهل التفتت الذي تنتجه المنطقة المجاورة لدمشق. ومن قمح دمشق كان يصنع طحين جيد يستخدم في صناعة الخبز، لكن محصوله كان ضئيلاً مما أدى إلى ارتفاع تكلفة إنتاجه. وقد لاقى قمح دمشق منافسة حقيقية من قمح حوران الذي كان محصوله أوفر بكثير ويمكن استخدامه في منتجات عديدة فضلاً عن الخبز. وكان قمح حوران يَفضُل سواه، حتى إذا ما توفر بكميات كافية، فإن قمح منطقة دمشق غالباً ما كان يستخدم علفاً للحيوانات.

أما المنطقة الثالثة لزراعة القمح فكانت سهول حمص وحماة. ولئن لم تكن محاصيلها بوفرة محاصيل قمح حوران، فقد توفرت في هذا القمح جودة النوع. وهناك مزية أخرى، تتجلى في توفر كهوف حوارية في مناطق زراعته تتيح تخزين الحبوب لسنوات عديدة، وبأقل حد من الفساد. فكانت تخزن حبوب حمص وحماة ثم تحمل إلى السوق عندما يشتد الطلب للحصول على أفضل الأسعار.

كانت حبوب حوران (وشمال فلسطين) ـ كما كان عليه الأمر في بدايات القرن ـ تصدر بكميات كبيرة في الخمسينات والستينات. ويلوح أن الازدهار الذي شهدته تجارة تصدير الحبوب في منتصف القرن انطلق عبر شبكة التسويق القائمة. وقد بين فايرستون في بحثه حول القرى الواقعة قرب نابلس شمالي فلسطين[58]، كيف أن الاتجاه نحو التصدير قد نهض به من كانوا يتعاطون تجارة الحبوب على الدوام من أفراد وأسر. وأظهر م. ديلبت ـ وهو مراقب فرنسي أمضى فترة طويلة من الزمن يجمع معلومات عن آل المقداد في بصرى الشام بحوران عام 1855 ــ أن هؤلاء الزعماء الريفيين قد نظموا التصدير على نحو مستقل تماماً عن دمشق والساحل[59].

وفي الوقت ذاته، علا صوت تذمر واحد على الأقل في دمشق يشكو تدخل المسيحيين ـ وخاصة مسيحيي زحلة ـ في البقاع الذي كان يقع عادة ضمن مجال نفوذ عصبة آل العظم.

«كان الأوروبيون يسلفونهم (أي مسيحيي زحلة) المال لتخزين القمح والشعير والحبوب الأخرى والزبدة والصوف والقطن وكل ما يحتاجون إليه. ولما كانت تجارتهم في حلها مع الفرنسيين، فإنهم كانوا يعمدون إلى شراء هذه المواد وشحنها إلى أوروبا، وكان هذا نشاطهم التجاري الاعتيادي. وباختصار لم يتورعوا عن القيام بكل مافيه ضرر للناس. فضلاً عن ذلك، كانوا غاية في الجرأة في عمليات البيع والشراء حتى أنهم بلغوا بغداد وغيرها من المناطق بحثاً عن الأغنام. فكان أن تناقص مخزون سورية من الأغنام وارتفعت أسعارها منذ أن شرعوا بالإتجار بها»[60].

أما في دمشق ـ التي طالما كانت تجارة الحبوب فيها حكراً على الباشا ــ فإن الدعم الذي توفر لتجار معينين وخاصة أعيان عصبة الميدان خلال عهد التنظيمات، كان موازياً لازدهار تجارة تصدير الحبوب. ولعل أسر أغوات الميدان قد أفلحت أخيراً في تصدير الحبوب التي كان من اليسير عليهم الوصول إليها دون تدخل من الباشا، بفضل الإصلاحات التي جرت في عهد التنظيمات. إن الأرباح المباشرة التي تحققت من تجارة الحبوب تظل أكثر التفسيرات منطقية للثراء الواسع الذي كانت قد راكمته بحلول الستينات أسر من الميدان مثل آل النوري والمهايني والعابد والصباغ. كذلك فمن المحتمل أن أهالي الميدان قد تعاونوا في التجارة مع المسيحيين المحليين، إذ كانت لهؤلاء صلات وثيقة بتجار الشحن وكانوا في غالبيتهم من

الفرنسيين وبإمكانهم الحصول على حماية القناصل الأوروبيين من تدخل العثمانيين[61].

لم يفد فائض التصدير ـ كما رأينا ـ المستوردين الدمشقيين في الخمسينات في التغلب على عجزهم التجاري. كذلك، لم يساعد خزينة الولاية على تجاوز صعوباتها المالية. وتوحي هذه الواقعة بأن النظام الاقتصادي الجديد للمدينة لم يكن قد ترسخ بعد وأن الوسطاء (ولعلهم من الأجانب أو تجار الساحل) لم يعملوا بعد لما فيه مصلحة دمشق. ويلوح أن الخصومة القديمة بين أهالي الميدان وتجار المدينة الداخلية قد حالت دون تشكل مصالح مشتركة من شأنها أن تبرئ المدينة من بلواها الاقتصادية. و لم يتم التغلب على هذا التصدع إلا بعد حوادث 1860 وتحت ضغط قوي مارسه العثمانيون.

الاعتماد على رأسمال «الحمايات» في تمويل الولايات العثمانية

لئن بدا الاستثمار التجاري الأوروبي أمراً مسلماً به إن لم يكن موضع ترحيب محلي، فإن أنماطاً أخرى من التغلغل المالي قد أضحت مصدراً للخلاف. ولعل الاستثمار الأوروبي المباشر في الأرض كان أكثر الموضوعات حساسية، إلا أن هذه المسألة لم تظهر على السطح إلا في الستينات. أما في الخمسينات، فقد غدا الاستثمار الأوروبي في الديون المتراكمة على خزينة الولاية قضية شديدة الحساسية.

والواقع أن وضع سورية في ذلك الحين كان انعكاساً لما تعانيه الإمبراطورية العثمانية برمتها من صعوبات مالية متفاقمة. والتي ظهرت علائمها الأولى إبان حرب القرم. فحتى ذلك الحين، كانت الحكومة العثمانية قد تجنبت الاعتماد على المصادر المالية الأوروبية. إلا أن الحرب جعلت ذلك حاجة سياسية واقتصادية ملحة. وبدعم من الحلفاء الأوروبيين تم الاتفاق في إنكلترا عام 1854 على قرض بلغت قيمته 2.5 مليون ليرة تركية للإنفاق على المجهود الحربي العثماني. وتلاه عام 1855 الاتفاق على قرض ثان بلغت قيمته 5 ملايين جنيهاً إسترلينياً، ولكن بضمانة صريحة هذه المرة من الحكومتين البريطانية والفرنسية للدائنين الأوروبيين من القطاع الخاص. وكان من شأن «خط التنظيمات الخيرية» الذي أصدره السلطان عام 1856 أن مهد السبيل ـ من جملة أمور أخرى ـ إلى تأسيس مصارف أوروبية داخل

الإمبراطورية العثمانية لتسهيل الإصلاح الاقتصادي، والتجارة والزراعة. ومع القرض الثالث في عام 1858 - الذي منح لدعم قيمة العملة التركية ـ تم استدعاء خبراء ماليين أوروبيين لإصلاح النظامين المالي والضريبي للإمبراطورية.

وما إن اشتدت وطأة التبعية المالية على العثمانيين، حتى وجدوا أنفسهم أمام ثلاثة خيارات أساسية لبناء سياستهم الضريبية: فإما تخفيض الإنفاق، أو زيادة العائدات، أو الاستمرار في الاقتراض. ولم تأخذ الحكومة جدياً بمحاولة تخفيض الإنفاق ولا كان الدائنون الأوروبيون يشجعون القيام بمثل هذا الإجراء. وكان يعتقد أنه من الأفضل للإمبراطورية ـ مستخدمة مواردها الضخمة المفترضة كضمانة إضافية ـ أن تزيد في الإنفاق، وخاصة على المشاريع التي يمكن أن تحرر الموارد وتسرع في استغلالها. وهكذا وقع الاختيار على مزيج من الخيارين الثاني والثالث. فإذا أبدت الدولة تحسناً في القطاعات الريعية من الاقتصاد، كان ذلك بمثابة ضمانة إضافية مناسبة للقروض إلى أن يحين الوقت الذي تكون فيه موارد رأسمال الإمبراطورية الخاص متطورة على أكمل وجه فتزول عندئذ الحاجة إلى الدعم المالي.

لقد اتبعت سياسة مماثلة في سورية. وعلى الرغم من المحاولات العديدة لاعتماد سياسة ضريبية مستنيرة، فقد ظلت عائدات دمشق - في أغلب الأحوال ـ حوضاً يمكن للضرائب السلطانية أن تعمل فيه ضخاً حتى ينضب. وعند النظر إلى الأمر من سورية، لن يبدو من المبالغة القول بأن الإدارة العثمانية في النصف الثاني من القرن إنما كانت تحفزها الضرورات المالية فيما تنهج. أما سائر السياسات الإدارية الأخرى فكانت ثانوية بالنسبة للاحتياجات الضريبية. ولقد لحق الإفلاس التام بالخزينة السورية عدة مرات. وعليه كان لابد من اقتراض الأموال محلياً حتى يتم إرسال إعانة قصيرة الأمد.

لم تخف وطأة الصعوبات المالية العثمانية سواء على مستوى الإمبراطورية أو الولاية. ففي عام 1894 - مثلاً - تم تحويل ثلاثة أرباع عائدات ولاية دمشق إلى الخزينة المركزية[62]. وترجع الأزمة المالية السورية الخطيرة بين عامي 1894 ـ 1897 في المقام الأول إلى متطلبات استانبول المتزايدة باستمرار وتوقيتها غير المناسب. ففي

عام 1895، كانت المتطلبات مفرطة في الزيادة حتى بلغ الأمر أن توقف دفع رواتب المحليين على الإطلاق[63]، فاستقال عدد من الموظفين المدنيين وكبار المسؤولين[64]. ثم نشبت في عام 1904 أزمة أخرى أدت إلى عصيان عسكري، إذ تمرد الجنود واحتلوا الجامع الأموي احتجاجاً على تأخر رواتبهم[65].

إبان الأطور الأولى من تبعية الإمبراطورية المالية لأوروبا، كان ثمة عدد من الحالات الخاصة في ولاية دمشق. إحداها، الأسلوب المتبع في جمع عائدات الولاية. فلأغراض عملية كانت ضرائب الولاية إما أن تلّزم للأغوات، الذين يحصلون الضرائب من المناطق النائية، أو أثرياء آخرين يضمنون جباية الضرائب من القرى والمزارع القريبة من دمشق. وكان يطلق على محصلي الضرائب اسم «الملتزمين» ويعرف وكلائهم بـ «الصوباشية» ولما كانت خزينة الولاية تقوم بإعداد ميزانيتها في آذار ـ أي قبل التمكن من تقدير المحصول السنوي على وجه الدقة ـ فقد غدت المزايدة على التزام الضرائب أمراً يخضع للمضاربة يعود فيها الجزء الأكبر من الفائض النهائي إلى الملتزمين لا الخزينة.

إن الحاجة الملحة للاقتراض محلياً لتغطية النفقات قد ضعضعت خزينة الولاية. وفي هذا كان خازن الولاية (الدفتردار) يعتمد بصورة خاصة على أثرياء محليين، يشاركون في المزايدة على التزام الضرائب إما مباشرة أو بوساطة رجال يتخذونهم واجهة لهم، ويخصمون (الحوالات) الأقل قيمة المحررة للموظفين والجنود عوضاً عن الرواتب ويهيئون الأرصدة الكبيرة لتزويد الحملات العسكرية بالمؤن أو يقومون بالتحويلات المالية للخزينة المركزية نيابة عن الباشا. فلو لم يقدم الأثرياء المحليون القروض ـ إما مباشرة عبر الالتزام الضريبي وسلفاً أو بصورة غير مباشرة بخصم الحوالات لموظفي الحكومة ـ ما كان بوسع السلطات العثمانية حكم الولاية. ولما كان العثمانيون يدركون جيداً تبعيتهم المالية فإنهم أناطوا مسؤولية تنظيم وإجازة الالتزام الضريبي والاقتراض وإصدار الحوالات بمجموعة مختارة من الأعيان الذين كانوا أعضاء في مجلس الولاية[66].

ومن المرجح أن المزايدة على التزام الضرائب قد تراجعت، حينما استنزفت الأزمة التجارية موارد رأس المال المحلي في الأربعينات والخمسينات، مما فرض على

الخزينة أن تصدر قروضاً قصيرة الأجل. ففي عام 1840 ـ مثلاً ـ جمع الوالي نجيب باشا أعضاء المجلس في الخزينة وطلب إليهم أن يقسموا على كتبهم المقدسة ــ وفي هذا إشارة إلى أن الحاضرين لم يكونوا جميعاً من المسلمين ـ بأن يضعوا حداً للفساد الضريبي. ثم سعى إلى جمع قرض من تجار المدينة بلغ 1000 كيس من النقود وتوسل بالمجلس في تحديد ما يترتب على كل حي من أحياء المدينة من ضرائب[67].

في عام 1855، عجزت الولاية عن تسديد الديون المستحقة لعدد من دائنيها. ويبدو أن ما تحقق لسورية من عوائد مجزية من صادراتها من الحبوب إبان حرب القرم لم يساعد حكومة دمشق على تدبر مواردها المحلية. ففي عام 1857، انسحب الكثير من الدائنين من المضمار وخصموا سنداتهم لأولئك الذين كانت لديهم موارد ثروة أوسع وأوفر أمناً. وبذلك بدأت الولاية عهداً طويلاً من المديونية والأزمات المالية.

أما الأسلوب المتبع في جمع القروض المحلية لصالح خزينة الولاية والذي وضع ليواجه الوضع الجديد هذا فكان كما يلي: تصدر الولاية ــ كما في السابق ــ سندات بصورة عقود مكتوبة بين المقرض ومسؤولي الولاية (الوالي و الدفتردار و المجلس). وكانت فائدة هذه السندات ــ التي أطلق عليها اسم «السرجية» ــ تتراوح عادة ما بين 2.5 إلى 3٪ شهرياً. وإذا قصَّرت الخزينة عن سداد القرض، يتم توقيع حوالة للدائن تمنحه الحق بعائدات قرية أو منطقة معينة في موسم الحصاد القادم. وعندئذ تتولى الحكومة تنفيذ تحصيل هذا الدين بالقوة العسكرية في موعد قبض الحوالة[68].

لنتأمل من هم هؤلاء الدائنون الماليون. لقد كان رأس المال الخاص المستثمر في إقراض خزينة الولاية يأتي من ثلاثة أنماط من المستثمرين. أولاً، كان ثمة جماعة من الرعايا العثمانيين، سواء كانوا مسلمين أو من أبناء الأقليتين المسيحية واليهودية. ويختلف مدى تعاملاتهم باختلاف حجم رساميلهم وميلهم إلى هذا النوع من النشاط التجاري. أما الجماعتان الأخريان من المستثمرين فكانتا الأوروبيين وحماياتهم. فهناك الأوروبيون الذين كانوا يقيمون في سورية، بصفة قناصل أو مبشرين أو رجال أعمال أو بصورة دائمة. أما «الحمايات»،

فهم محليون يتمتعون بالحماية الأوروبية. ولقد استطاع هؤلاء - وإن كانوا عادة من مواليد البلد ومندمجين فيها ـ الحصول إن بطريقة أو أخرى على جواز سفر أوروبي. مما وفر لهم الحق بالتمتع بالعديد من الميزات، مثل الإعفاء الضريبي والتجنيد الإلزامي، والرسوم الجمركية المخفضة، وبتمثيلهم من البعثات الدبلوماسية أمام السلطات العثمانية شأنهم في ذلك شأن الأوروبيين. وإذ أفادوا من وضعهم السياسي الخاص هذا، فضلاً عما يتمتعون به من مزايا يتفوقون فيها على الأجانب مثل اللغة والصلات المحلية والخبرة، فإنهم غالباً ما أصابوا نجاحاً كبيراً في التجارة والمال.

كان «الحمايات» في دمشق ـ بلا استثناء ـ من أبناء الأقليتين المسيحية واليهودية. وإنه لمن الصعب تقدير أسباب عدم منح الأوروبيين الحماية للمسلمين. ومن المرجح أن العثمانيين لم يكونوا ليقبلوا بهذا الأمر، أو أن أصحاب الرساميل من المسلمين كانوا مطمئنين إلى مقدرتهم على التعامل مع الأوروبيين دون الحصول على وضع «الحمايات». ومن المحتمل أيضاً أن الأوروبيين كانوا متحاملين على المسلمين المحليين. فمثلاً، رأى القنصل البريطاني ريتشارد وود ـ الذي كان مسؤولاً عن حصول عدد من يهود دمشق على وضع «الحمايات» - في «الأفندية والأعيان» العقبة في وجه الإصلاحات اللازمة، وعبر عن عدائه للشريعة الإسلامية وممثليها «العلماء»[69].

أما الحصول على وضع «الحمايات»، فيذكر القنصل البريطاني روجرز أنه كان يتم إلى حد بعيد بمبادرة من المتطلعين إليها:

«إن الحصول على حماية قوة أجنبية هو ما يطمح إليه كل يهودي موسر من الرعايا السوريين (أي العثمانيين)، ولكن كنت على الدوام مستعداً لتقديم العون لأي شخص يحتمل أن يكون مضطهداً، فإنني أخال أن حكومة صاحب الجلالة لا ترغب في أن يكون في عداد مواطنيها أشخاص ينظر إليهم على أنهم رعايا»[70].

ولقد عقد القنصل الفرنسي، من جهته صلات خاصة بالكاثوليك المحليين. ووصف باتون مهرجاناً أقامه القنصل الفرنسي:

«غادر القنصل الكونت راتي مينتون داره في موكب يحف به أبناء الطائفة الكاثوليكية إلى دير اللاتين «تيراسانتا»، حيث أقيم القداس. وكان الدور السياسي المعهود إلى

القنصل في هذا المجال أن يتطابق مع الكاثوليك قدر المستطاع: كان يرتدي زيه الرسمي، أو كما يقول العرب (يلبس مثل الملك)، وبعد خروجه من الكنيسة كان الشماسون يتهجون بإطلاق النار من بنادقهم فيما الناس يهتفون بأعلى أصواتهم: عاش الملك!»[71].

ويبدو أن النمساويين والبروسيين كانوا يؤثرون بعض يهود دمشق، الذين أفادوا ـ استناداً إلى بورتر ـ إلى حد بعيد من وضعهم الجديد.

«إن تعداد اليهود في دمشق ليس كبيراً، ولكنهم كانوا يحظون بنفوذ كبير بفضل ما تتمتع به بعض أسرهم الكبيرة من ثراء واسع. فقد كان هؤلاء طوال سنوات عديدة الصرافين للباشوات المتعاقبين وكبار التجار. وحتى تدخل القوى الأوروبية في شؤون الإدارة المحلية في سورية، كانت التحولات في مصائر بعض هذه الأسر وتبدلات الظروف التي طرأت عليها رائعة حقاً، وأقرب إلى حكاية شرقية منها إلى واقع قاس مخيف. لقد تغير المشهد الآن. وأصبح بمقدور اليهود وقد باتوا آمنين تحت حماية القناصل الأوروبيين، مزاولة البيع والشراء وجني الأرباح»[72].

لقد اضطلع «الحمايات» بدور بارز في تراكم الديون على خزينة ولاية دمشق في منتصف القرن. وعلى الرغم من أنهم لم يكونوا وحدهم المقرضين الذين اغتنموا فرصة الإقتراض من مصادر أوروبية بفائدة منخفضة نسبياً وإعادة الإقراض بفائدة محلية مرتفعة[73]. فإنهم ركزوا جهودهم على المعاملات المالية مع خزينة الولاية. ولربما كان مرد ذلك إلى أنهم وجدوا فيها المجال الملائم لكفاءاتهم. فمن ناحية، شعر المسؤولون العثمانيون وأعضاء المجلس بأن لديهم قدرة أكبر على التحكم بأشخاص دمشقيين مما كانت لهم على ذوي الدماء الأوروبية الخالصة. ومن ناحية أخرى، تمتع «الحمايات» بتمثيل تام من قناصل الدول التي كانت توفر الحماية لهم[74]. كذلك، أفاد الأوروبيون والعثمانيون على حد سواء من «الحمايات» إذ كانوا يسهلون الاستثمار ويقومون بخصم القروض المتعذر سدادها. بل ولقد انخرط بعض القناصل في عمليات الإقراض وزاولوا التجارة بوساطة حماياتهم[75]. وعلى أي حال، فقد اقتصرت أنشطة ذوي الدماء الأوروبية الخالصة على القطاع الخاص إلى حد بعيد.

ولقد تطور النمط ليصبح كما يلي: كان «الحمايات» يحصلون على السندات (السرجية) إما بصورة مستقلة أو عن طريق خصم تلك التي كانت في

حوزة المقرضين المحليين. ويشرعون عندئذ بتحصيل هذه السندات من القرى التي أنيطت بهم ضرائبها. ولكن حينما يعجز الفلاحون عن سداد أي من الفائدة أو الدين الأصلي، يتم تجديد القرض على القرية لا حكومة الولاية، و بالفائدة السنوية ذاتها التي تتراوح ما بين 25٪ و 30٪.

كان النظام عرضة للكثير من الاستغلال. فمعظم الفلاحين كانوا أميين، فيما كان «الحمايات» يحتفظون بجميع السجلات الضرورية، ويحصلون عادة على توقيع أو خاتم شيوخ القرية. وبالتالي كان يجري التلاعب بالحسابات، وضم القروض المترتبة على شيوخ القرية إلى قرض القرية ذاتها، وما أعقب ذلك من فرض نسب فائدة فاحشة. و لم يمض وقت طويل حتى تراكمت ديون القرى إلى حد عجز الفلاحون فيه عن سدادها. ولقد بلغ مجموع المبالغ المترتبة على قرى ولاية دمشق عام 1863 ما يربو على 17.5 مليون ليرة تركية[76]. وفي كثير من الحالات كانت ديون إحدى القرى تتجاوز ثمنها فيها لو بيعت[77].

لقد أضحى مستوى المديونية في المناطق المجاورة لدمشق مصدر حرج بالغ للمسؤولين العثمانيين المجبرين على ضمان تحصيل القروض، وإزعاج للقناصل الفرنسيين والبريطانيين والنمساويين والإيطاليين الملزمين بتمثيل حماياتهم. وقد اقترح القنصل البريطاني من جانبه تعويم قرض في الخارج لإصلاح الوضع في دمشق[78]. لكن المسؤولين العثمانيين أعرضوا عن الأخذ بهذا الاقتراح واستمروا في محاولة الحصول على الأموال من المصادر المحلية.

ولما كانت الخزينة المحلية مضطرة لأن تعيد إصدار السندات سنة بعد سنة، فقد أصبحت إدارة الولاية برمتها تحت سيطرة مقرضي المال من «حمايات» الدول الأوروبية. الذين لم يأخذوا بتأمين النفقات الإدارية بما في ذلك الرواتب المدفوعة محلياً فحسب، بل وجميع النفقات المتصلة بالحج أيضاً[79]. فكانت الخزينة مضطرة على الدوام لأن تدفع بشكل حوالات رواتب موظفيها ومستحقات الحرفيين الذين ينفذون التزاماتهم التعاقدية. وبما أن قيمة القرش التركي كانت في انخفاض مستمر والفلاحون عاجزين عن السداد، فإن الحوالات كانت تخصم بخسارة كبيرة لأي شخص يقبل بها، وقد أفلح «الحمايات» في كسب الكثير من هذه التجارة أيضاً.

ووسعوا سيطرتهم المالية داخل المدينة وخارجها. واعتمدوا على موقعهم كمقرضين للحكومة في إقراض الفلاحين والبدو الذين كانوا ينقلون قافلة الحج ويرافقونها.

في عام 1859 ـ مثلاً ـ لم يكن بحوزة الخزينة المال لتدفع لشيوخ البدو جار الله وصالح الطلاع وفارس السالم الذين كانوا يزودون قافلة الحج بالجمال. وكانت الخزينة قد أقرضتهم مبلغاً من المال من المتوقع أن يردوه لدى عودة القافلة من الحج. ولكن بما أنهم لم يفوا ديونهم قط، فقد ظل الشيوخ مدينين للحكومة المحلية ـ وهو وضع كان الإقرار به أمراً مألوفاً ولا ريب في أن له مزايا سياسية للعثمانيين ـ ولكن في عام 1859 لجأت الحكومة إلى الأوروبيين لدفع المبلغ الأولي، وحينما عاد الشيوخ طالب الأوروبيون باسترداد استثمارهم كاملاً. ولما كان الشيوخ ممتنعين عن الدفع، فقد أجبر القناصل الأوروبيون الحكومة على اعتقالهم وزجهم في السجن. ولقد صودرت جمالهم وحظر عليهم تأدية وظيفتهم في الحج القادم. فقام يهودي محلي يدعى شمعايا أنجلو، «وكانت له تعاملات مالية واسعة مع الحكومة» ويتمتع بالحماية النمساوية، بشراء حقوق الأوروبيين ليصبح بذلك المطالب الأول في هذا الفتات المالي مع خزينة الولاية[80].

وبصدور قانون الأراضي العثماني لعام 1858، كان أشد ما أثار قلق الدمشقيين المالكين لأراض في قرى مثقلة بالديون أو لهم صلات تجارية بها، التهديد الحقيقي الذي تمثل بانتقال ملكية القرى المدينة للحمايات إلى هؤلاء فعلاً. فكان لأحد «الحمايات» ـ مثلاً ـ السيطرة آنئذ على ما يزيد عن «أربع عشرة قرية من أغنى قرى دمشق[82]». كما كان لآخرين سواه مصالح في البقاع[83] وسهل عكا[84] وبجوار كل من صيدا وحمص[85]. ومما هو جدير بالذكر، أن جميع هذه المناطق باستثناء الساحل كانت تقع ضمن المجال الاقتصادي التقليدي لعصبة آل العظم.

واللافت للنظر عند استعادة الحوادث الماضية والتأمل فيها، أنه على الرغم من الأزمات المالية المتفاقمة في الإمبراطورية العثمانية منذ الخمسينات والغضب حيال إحدى الأقليات كما تجسد في حوادث 1860 في دمشق، ظلت السندات

«السرجية» الدمشقية الصادرة في أواخر الخمسينات أسلوباً معمولاً به من المضاربات المحلية حتى الانهيار المالي للإمبراطورية في عام 1875 حينما أعلنت الحكومة العثمانية إفلاسها. وحتى وقت متأخر مثل عام 1872 ذكر أن السندات التي كانت خزينة دمشق قد أصدرتها عام 1857 تمثل رأسمال قيمته 11.9 مليون ليرة تركية مازالت موضوعاً للمضاربات.

الفصل الرابع

الأزمـــة

أعمال الشغب في تموز 1860 ونتائجها

في التاسع من تموز 1860 اجتاحت جماعة من الرعاع المنطقـة المسيحية مـن مدينة دمشق الداخلية، وبذلك بدأ أسبوع من الإرهاب سقط فيه المئات من القتلى (أو ربما الآلاف)، وتم فيــه اغتصــاب النســاء والأطفــال واختطــافهم، ونهــب الممتلكـات وإحراقهـا. إن مجرى الحوادث لم يتـأكد بشـكل تـام بعـد، وإن تكـن المعلومات المتوفرة لدينا تشير إلى أنها اتخذت نمطاً معينــاً[1]. فقـد كـانت المؤسسـات الأوروبية على وجه الخصوص هدفاً لاعتــداءات الرعــاع. إذ هوجمـت القنصليـات الفرنسية والروسية والنمســاوية والبلجيكيـة والأمريكيـة، وكذلـك مبـاني البعثـات التبشيرية البروتستانتية والكاثوليكية قرب باب توما (I-K13-4)[2]. وأتت النار علـى الحي المسيحي في المدينة الداخلية[3]، فيما لجأ الآلاف من المسيحيين إلى دور الأعيـان المسلمين وغيرهم أو القلعة، حيث احتموا قدر المستطاع عدة أسابيع ومعهم القليل من الكساء أو الماء أو الغذاء[4]. وكان الأمـير عبـد القـادر الجزائـري قـد ظـل يحـذر طوال الأسابيع السابقة من احتمال اندلاع أعمال الشغب، كمـا تلقـى أمـوالاً مـن القنصلية الفرنسية لتسليح ألف رجل لحماية المسيحيين. لكنه غـادر المدينـة صبيحـة اليوم الذي اندلعت فيه تلـك الأعمـال. ومـع أنـه عـاد في اليـوم الثـالث حالمـا بلـغ مسامعه النبأ، ونظم رجاله في مجموعات تتراوح ما بين ثلاثين وأربعين رجلاً لتأمين سـلامة المسـيحيين والأوروبيـين[5]، إلا أن الخســائر في الأرواح والممتلكـات كـانت جسيمة.

كانت النتيجة المباشرة لأعمال الشغب، أن غادر دمشق الآلاف من المسيحيين إلى الساحل السوري طلباً للعون والمأوى[6]. أما القوات شبه العسكرية المتمركزة في المدينة، فكانت عاجزة تماماً عن إيقاف أعمال الشغب أو حماية المعتدى عليهم. والواقع أن العديد من الجنود غير النظاميين والحراس قد شاركوا في أعمال السلب والقتل. وتراءى لمعاون القنصل الفرنسي لانوس أن القوات شبه العسكرية قد أشعلت فتيل الشغب في عمل مدبر، بمجتاحة الحي المسيحي في عدة نقاط خلال نصف الساعة الأولى[7].

ما إن تلقت الحكومة المركزية أنباء الحوادث، حتى وجهت إلى دمشق قوة قوامها 3000 رجل كانوا متواجدين في سورية لاحتواء الأزمة اللبنانية[8]. وكان على رأس هذه القوة فؤاد باشا، وهو أحد القائمين على نهج التنظيمات وكان يشغل منصب ناظر الخارجية[9]. ومع أن أعمال الشغب قد هدأت قبيل وصوله دمشق في 29 تموز، إلا أنه اتخذ على الفور إجراءات أمنية صارمة، وبدأ بالتحقيق في الحوادث، وقام على عمليات الإغاثة.

كانت أنباء الهزيمة التي مني بها المسيحيون في الحرب الأهلية اللبنانية قد أثارت القلق لدى الرأي العام في أوروبا، وزاد في سخط الجماهير هناك ما بلغها من أنباء اندلاع أعمال الشغب في دمشق التي وصلت أصداؤها باريس في 16 تموز[10]. مما أعطى فرنسا دليلاً لا جدال فيه على حاجة المسيحيين في سورية للحماية الأوروبية. وكانت المفاوضات التي تداولت فيها القوى الأوروبية مشاريع التدخل في سورية قد اختتمت أعمالها. وبحلول 25 تموز تم الاتفاق على أن تسير فرنسا حملة عسكرية إلى سورية[11]. فتم إرسال قوة قوامها 6000 جندي فرنسي وصلوا بيروت في النصف الثاني من شهر آب، في وقت كان النزاع الطائفي فيه قد انتهى منذ مدة لا بأس بها[12].

كان من شأن التحقيقات الفعالة والإجراءات التأديبية الصارمة التي طبقها فؤاد باشا في دمشق، أن حرمت الفرنسيين من الذريعة لتحريك قواتهم إلى نقاط أبعد في الداخل. فقد تشاور فؤاد باشا مع قادته العسكريين أولاً، ثم مع الأمير عبد القادر والقناصل الأوروبيين[13]. وما لبث أن دعا أعيان المدينة إلى اجتماع مغلق

لاجتثاث شأفة أولئك الذين ظن أنهم المحرضون على تلك الحوادث[14]. وأعد المسيحيون الناجون قائمة بأسماء الأشخاص الذين قاموا بأعمال الشغب، وفي الثالث من آب عقد أعضاء مجلس الولاية وبعض الأعيان المسلمين اجتماعاً في السرايا لدراسة هذه القائمة. واتفقوا على اعتقال 350 شخصاً بتهمة الضلوع في أعمال الشغب، وتشكيل لجنة خاصة عُهد إليها استعادة المسروقات من أحياء عديدة في المدينة. وظلت أبواب المدينة مغلقة أثناء تنفيذ هذه الإجراءات.

وبحلول الثامن من تشرين الأول تم تنفيذ عقوبة الإعدام رمياً بالرصاص أو شنقاً بحق نحو 170 شخصاً من بين المعتقلين. وتظهر قائمة نشرت في فرنسا عام 1861، أن مجموع الذين صدرت بحقهم أحكام بتهمة الضلوع في أعمال الشغب قد بلغ 338 شخصاً أدينوا بالتحريض أو القتل أو القرصنة أو النهب. ونفذت عقوبة الإعدام بحق 181 منهم، فيما بلغ عدد المنفيين 157 شخصاً. وتم تحديد هوية المدانين فكان نحو ربعهم من أعضاء المنظمات العثمانية شبه العسكرية. أما الآخرون فتم تحديد 123 منهم بحسب المهنة. فكان (12٪) منهم من الحرفيين، و (10٪) من أصحاب الدكاكين والتجار، و (4٪) من الفلاحين، بينما شكل أبناء الأسر البارزة (6 ـ 7٪) من مجموع المدانين. ولئن كان نحو 16٪ من المجموع من الوافدين إلى دمشق، فإن 78٪ منهم كانوا من سكانها، و 6٪ فقط من القرويين (بما في ذلك الدروز والبدو) الذين كانوا في دمشق عندما اندلعت أعمال الشغب[15].

ستظل حوادث 1860 موضوع بحث، طالما بقيت محاضر تحقيقات فؤاد باشا غير متاحة. ذلك أنه يكاد يكون من قبيل المستحيل القيام بدراسة مستفيضة للأسباب الكامنة وراء أعمال الشغب وآثارها دون الرجوع إلى هذه الوثيقة الأساسية. وما أرمي إليه هنا أن أتناول الجوانب الهامة مدعومة بالتفصيلات، وما استطعت التوصل إليه أثناء هذه الدراسة.

إن أعلى تقدير لعدد الإصابات وقعت عليه كان ما أورده اسبانيولو ويبلغ 10,000 قتيل[16]. أما المؤلف المجهول لـ «كتاب الأحزان» فقد قدر العدد بـ 6000 قتيل[17]. وقدر المؤرخون المتأخرون العدد ما بين 3000 و 10,000 أو حتى 5500

في يوم واحد. ومن ناحية أخرى، تذهب تقديرات أخرى إلى أقل من ذلك وتحدد عددهم ما بين 600 و 1500 قتيل. ولما كان الفارق ما بين 600 و 10,000 كبيراً جداً، فقد يكون من المفيد أن نمحص المعلومات الإحصائية التي بين أيدينا لنلقي بعض الضوء على الموضوع.

إن لدينا تقديراً يمكن الركون إليه نسبياً عن عدد سكان دمشق من المسيحيين في الخمسينات يذكر أنهم يبلغون 14,000 نسمة، أما الناجون من الاعتداء فكان عددهم 11,000 [18]. على أنه من الصعب تقدير أعداد المسيحيين غير الدمشقيين المتواجدين في المدينة عشية اندلاع أعمال الشغب. كذلك فإن حالة تشرذم السكان العامة ليس في دمشق وحدها، بل في المنطقة كلها في ذلك الحين يجعل ذلك أمراً عسيراً. فالحرب التي دارت رحاها بين الموارنة والدروز في لبنان وشملت مناطق جبال لبنان الشرقية وطالت حوران وريف دمشق، قد جعلت من المدينة ملاذاً مؤقتاً.

ولا نستطيع أن نحدد على وجه الدقة أعداد اللاجئين في المدينة. إلا أن لانوس قدر أعداد المسيحيين في دمشق في تموز بحوالى 19,000 نسمة، وفي هذا إشارة إلى أن 5000 منهم كانوا من اللاجئين، بينما يفترض العدد 22,000 الذي ورد في «كتاب الأحزان» تواجد 7000 لاجئ[19]. ويلوح لي أن هذين العددين مرتفعين نوعاً ما، إذ إن زيادة تتراوح ما بين 35 ـ 50٪ في أعداد المسيحيين في فترة وجيزة من الزمن لابد وأن يلحظها القناصل في تقاريرهم في الأشهر السابقة لاندلاع أعمال الشغب. فضلاً عن ذلك، في حين أنه من الثابت أن عدداً من وجوه حاصبيا وراشيا قد لجؤوا إلى دمشق قبيل الحوادث[20]، فإنه من المعروف أيضاً أن بعض المسيحيين من هاتين البلدتين قد لجؤوا إلى جهات أخرى غير دمشق. كذلك لجأ مسيحيون من منطقتي زحلة ودير القمر اللتين عانتا المذابح إلى جبال لبنان الغربية والساحل[21]. أما قرويو منطقة دمشق وحوران، فلعلهم وفدوا إلى دمشق، لكن التقارير بهذا الصدد تشير إلى أن هذه الهجرة قد جرت بعد أعمال الشغب في تموز لا قبلها.

ومن الأهمية بمكان تعيين أي قسم من المدينة لجأ إليه هؤلاء، إذ لم يتعرض للهجوم سوى الحي المسيحي في المدينة الداخلية. وإذا كان هؤلاء القرويون قد قدموا إلى دمشق من هذه المناطق طلباً للأمن، فإنهم على الأرجح قد وجدوا الملاذ حيث استقر أقاربهم أو معارفهم. والواقع أنه من المستبعد أن يجد الكثير منهم ملاذاً في المدينة الداخلية حيث الإيجارات مرتفعة، والمكان والماء محدودان. أما خارج أسوار المدينة، فإن محلتي باب مصلى والقريشي في الميدان كانتا تقليدياً نقطتي الاستيطان الأوليتين للمسيحيين النازحين إلى المدينة من حوران وجبال لبنان الشرقية[22].

وبما أن مسيحيي الميدان لم يلحق بهم الأذى، فلربما كان عدد المسيحيين الذين تعرض لهم مثيرو الشغب أكثر بقليل من 8000 إلى 10,000، وهم الذين كانوا يسكنون عادة في المدينة الداخلية[23]. وإذا أخذنا بعين الاعتبار ما لاحظه أوتري من أن 8000 مشرداً قد لجوا بعدما نزل الخراب بالحي المسيحي في المدينة الداخلية، فلنا أن نخلص إلى القول بأن ما تبقى من مسيحيي المدينة الداخلية قبل التاسع من تموز ـ أي نحو 2000 مسيحي ـ إضافة إلى القليل من الأجانب وعدد قليل غير محدد من اللاجئين، قد لقوا حتفهم في الحوادث. وبينما يلوح أن العديد منهم قد لقوا مصرعهم في الحرائق التي أتت على بيوتهم، واستسلموا للتعب الشديد والعطش والبقاء بلا مأوى في الأيام التي تلت أعمال الشغب. فمما لا ريب فيه أن عدداً كبيراً من الناس قد قضوا في تلك الحوادث.

ثمة صعوبة أخرى تبرز عندما نحاول وضع أعمال الشغب هذه في الإطار التاريخي للمدينة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن لدمشق تاريخاً حافلاً بالثورات المدينية يمكن تصنيفها ضمن ما يعرف بـ «الفتن». ولقد تتبعنا في الفصل الثاني مجريات حدث مماثل، عنينا ثورة 1831. ولكن ذلك لا يصدق على أعمال الشغب في الأحياء التي تسكنها أقليات راسخة محلياً لأن الفتن كانت موجهة عادة ضد حكام المدينة، ومن الجلي أن ضحاياها كانوا من الزعماء السياسيين.

وبسبب من طبيعة أعمال الشغب هذه التي لا سابق لها، أخذ المؤرخون المعاصرون ومن تلاهم بعين الاعتبار احتمال وجود مؤامرة. ونود فيما تبقى من

هذا الفصل أن نتناول بالتمحيص ما عرض من تفسيرات. ولئـن كـان مـن المتعـذر التسليم بأن ثمة نظرية بعينها كافية من الناحية التاريخية، فإن لنا أن نتـابع الشـذرات المقبولة على اختلافها آملين بذلك صقل ما بين أيدينا من نظريات وتكوين أخـرى جديدة.

ذهب الحصني ـ مثلاً ـ إلى القول بأن «يـداً أجنبيـة طامعـة لا يريـد صاحبهـا الخير لهذه البلاد»[24] كانت وراء أعمال الشغب. أما القنصل الفرنسـي آنـذاك فقـد أشار بإصبع الاتهام إلى البريطانيين، معتبراً «زعم» القنصـل البريطـاني بـأن انـدلا ع أعمال الشغب لم يكن مدبراً أمراً مثيراً للشبهات. وتساءل لماذا لم تتعرض القنصلية البريطانية للهجوم، و لم دافع قاتل المبشر البريطاني الكاهن جراهام عـن نفسـه بأنـه قد أخطأ[25]. وقد بين كينغ بعد أن بحث في هذه المسألة بـأن القنصلية البريطانيـة لم تتعرض للهجوم لمجرد أنها لم تكـن تقـع في الحـي المسـيحي. ويلـوح لي أن القرائـن الأخرى ليسـت ذات بـال[26]. لقـد كـانت هنـالك صـلات وثيقـة بـين البريطـانيين ومصطفى بك الحواصلي، الـذي اضطلعـت قواتـه شـبه العسـكرية بـدور بـارز في أعمال الشغب. واستناداً إلى القنصل الفرنسي، فـإن القنصـل البريطـاني وود كـان عوناً للحواصلي في جمع ثروة طائلة واكتساب نفوذ كبير في حي باب تومـا حيـث كان يقطن[27]. ومـع ذلـك، فمـن العسـير أن نتخيـل الدافـع وراء إثـارة البريطـانيين أعمال الشغب.

وفي أعقاب الحوادث، برزت عـدة خطـط فرنسـية ترمـي إلى جعـل سـورية محمية فرنسية. ولقد تناول كل من أمريت وكينغ واسبانيولو وشليشت هذه المسألة في بحوثهم. فذهب أمريت ـ مثلاً ـ إلى القـول بوجـود دوافـع سياسية وراء رغبـة نابليون الثالث تشكيل قوة مسلحة في دمشق بإمرة الأمير عبد القـادر، ومضى إلى الافتراض بأن نابليون ربما كان تحـت تأثير فردنـانـد دو ليسـبس الـذي كـان يدبـر المكائد للحصول على موافقة الحكومة العثمانية على السماح بشق قنـاة السـويس، حينما كان قنصلاً في بـيروت في الخمسينات. ومـا إن وصلـت القـوات الفرنسـية سورية، حتى جرت محاولات لإنعاش إنتاج الحرير اللبناني ـ الهام للصناعة الفرنسية ـ والحصول على الجياد للفرسان الفرنسيين التي كان الفرنسيون بـأمس الحاجـة لهـا

في حملاتهم في شمال أفريقيا[28]. بيد أنه من الصعوبة بمكان تخيل كيف يمكن لهذه المصالح الاقتصادية أن تدفع فرنسا إلى إثارة أعمال شغب ضد المسيحيين في دمشق. فمثلاً، وجد كينغ أن الأمير عبد القادر رفض التعاون مع الفرنسيين في ما كانوا يدبرونه من مكائد سياسية إثر الحوادث، على الرغم من أن عملاء نابليون كانوا نشطين في إثارة القلاقل في سورية في الستينات[29].

أما ثالث الأطراف المتآمرة التي يمكن أن نتقصى أمرها فهي روسيا. كان المسيحيون الروم الأورثوذوكس المدعومون من الروس والكاثوليك المدعومون من الفرنسيين والنمساويين والفاتيكان على خلاف منذ الثلاثينات، وبما أن مسيحي الميدان الذين كانوا في غالبيتهم من الأورثوذوكس لم يلحق بهم الأذى، فلربما كان الروس يرغبون في توجيه ضربة إلى حمايات خصومهم من الدول الأوروبية بإثارة أعمال الشغب في المدينة الداخلية، أو لعل الأورثوذوكس المحليين كانوا يأملون بأن يسدوا للروس هذا الصنيع بإثارة الحساسيات لدى المسلمين تجاه الكاثوليك[30].

وأخيراً، ربما كانت مصر منذ استقلالها الفعلي عن الإمبراطورية العثمانية في عهد الأسرة العلوية، تتطلع إلى تحريض القوى الأوروبية على فصل سورية عن الإمبراطورية العثمانية بأمل أن تقع من جديد تحت السيطرة المصرية. ففي عام 1841، كتب القنصل البريطاني وود عن قناعته بأن الفرنسيين ومحمد علي باشا كانوا يدبرون المكائد للحصول على امتيازات في استانبول. واستناداً إلى وود، فإن هذه المكيدة قد تضمنت حث والي دمشق العثماني على إثارة دروز جبال لبنان الشرقية والغربية ضد الموارنة وغيرهم من المسيحيين لكي تتوفر للفرنسيين الذريعة لبسط نفوذهم على العثمانيين[31].

والواقع أن إمكانية إلحاق سورية بمصر نتيجة لهزيمة المسيحيين في سورية، كان قد أوحى بها معاون القنصل الفرنسي لانوس لأعيان دمشق قبيل اندلاع الحوادث[32]. ومع هزيمة الموارنة في لبنان التي انتهت سريعاً بالمصالحة بين الطرفين المتحاربين، لم يعد لدى القوى الأوروبية ـ وخاصة فرنسا ـ أي مبرر للتدخل. وبعد ذلك بثلاثة أيام، بدأت أعمال الشغب في دمشق والتي استفزت الفرنسيين على

التدخل في نهاية الأمر. ولعل بعض كبار المسؤولين العثمانيين ــ وإن كانوا تابعين للسلطان ـ ظلوا يؤيدون خطة تنطوي على عودة المصريين إلى سورية[33].

وأشار مراقبون أوروبيون آخرون إلى وجود محرضين في استانبول.

«إن مذبحة المسيحيين في دمشق وجبال لبنان عام 1860، كانت في مجلمها انفجاراً سياسياً؛ ولقد تعامل معها فؤاد باشا بوصفها كذلك بقراءته الفرمان الذي أمر بإعدام مسببيها من الضباط (حشمت باشا... إلخ). صحيح أن فريق الحرب ــ والذي كان يطلق عليه في الآستانة اسم الفريق المتعصب ــ كان أساس المؤامرة الرامية إلى إثارة اشمئزاز القوى الأوروبية المسيحية من المذبحة لدرجة الإطاحة بالسلطان عبد المجيد وتنصيب أخيه عبد العزيز بدلاً منه ـ يحدوهم الأمل من هذه الثورة بتغيير السياسات المتبعة في الآستانة في ذلك الحين، وإيصال فريقهم إلى السلطة. وما كان ذلك ليحدث لو كانت حكومة السلطان قوية. ذلك أن ضعفها كان السبب الحقيقي وراء هذا الانفجار»[34].

وزيادة في تأكيد ضلوع العثمانيين، ذهب معاون القنصل الفرنسي لانوس في تقرير وضعه قبل اندلاع أعمال الشغب ببضعة أسابيع إلى القول بأن أحمد باشا كان يخطط أولاً لوضع المسيحيين في القلعة وتركهم للدروز ليفتكوا بهم، بينما يقوم العثمانيون بقصف حيهم بالمدافع، ثم الثأر لمقتل حميه سليم باشا الذي لقي مصرعه على يد أهالي دمشق في ثورة 1831. واستناداً إلى هذا التقرير رفض الباشا الإصغاء للمعارضة التي لاقتها خطته من أعضاء مجلس الولاية، وكان الأمير عبد القادر يبذل جهوده بين العلماء والأعيان وزعماء الأحياء لإحباط هذه الخطة. وقبيل اندلاع أعمال الشغب بثلاثة أسابيع، أخبر الأمير عبد القادر لانوس بعزم أحمد باشا على تحريض السكان وتدبير مذبحة في المدينة، لكن الأعيان عارضوا ذلك ونقلوا هذه المعلومات إلى الأمير عبد القادر لنقلها للقنصلية الفرنسية[35].

أما بالنسبة للدور الذي اضطلع به أعيان دمشق المسلمون، فيشير المؤلف المجهول لكتاب «تنهدات سورية» إلى أحد هؤلاء دون أن يكشف عن اسمه. وقيل أن أحمد باشا قد توسل به لتحويل ما كان قد بدأ عملية سلب إلى مذبحة. كذلك أشار المؤلف بإصبع الاتهام إلى عبد الله الحلبي، إذ أورد أن الرعاع قد شاوروه قبل انطلاقهم. ومضى إلى القول بأن المتآمرين أرادوا القضاء على المسيحيين أولاً ليلحق بهم اليهود، وأنهم من أجل ذلك قاموا بتسليح معاوني جزاري المدينة وخبازيها.

وأخيراً، خلص إلى أن ما تسبب في هذه المذبحة كان مؤامرة دبرهـا المسـلمون فيمـا بينهم، وإن لم يكونوا جميعاً على علم بالأمر.

يمكن اعتبار عبد الله الحلبي شخصية محورية في حوادث 1860. فقـد ارتبـط اسمه بتفسيره لآية قرآنية تتعلق بوضع الكفار في المجتمع الإسـلامي[36]. على أن هـذا التفسير قديم طلع به الحلبي قبل الحكم المصري أو أثنـاءه. وقياسـاً على هـذا، فـإن رواية أبكاريوس للحوادث والتي تشـير إلى عبـد الله الحلبي باعتبـاره محرضـاً، ربمـا أسيء ترجمتها بما يؤدي إلى تضليل القـارئ. إذ يذكـر أنـه عندمـا وصـل جمـع مـن مثيري الشغب إلى الجامع،

«قابلوا الشيخ عبد الله الحلبي مدة ربع سـاعة ثـم هرعـوا، وهـم يهتفـون: يحيـى الديـن (الحق)!»[37].

ومع ذلك، يمكن للمرء أن يذهب إلى القول بأن مثيري الشـغب قـد أسـاءوا فهم نصيحة الحلبي أو تجاهلوها، واستمروا في شغبهم رغماً عنه. ويصور أصحـاب كتب التراجم الحلبي على أنه رجل فـاضل ومسـموع الكلمـة لـدى رجـال الدولـة والأعيان المحليين الذين كانوا يفدون إليه على الدوام ليستمدوا منه النصح والمشورة في القضايا الهامة. ويضيفون أنه لم ينصت إليه أحد عام 1860 عندما أصبح «الناس سكارى وما هم بسكارى»، ويعتبرون أنه نفي ظلماً. وقد أسفت المدينة للمعاملـة التي لقيها، وابتهجت لـدى عودتـه إليهـا بعـد بضعـة أعـوام[38]. وبعـد، فـإن روايـة أبكاريوس عن ضلوع الحلبي في الحوادث تتنـاقض مـع مـا ذكـره الحسيـبي مـن أن الناس الذين كانوا في الجـامع قـد تجمهـروا واهتـاجوا في منطقـة بـاب البريد أولاً، ومنها انطلقوا إلى الحي المسيحي[39].

وقد يحمل على الشك أيضـاً انخـراط عـدد كبـير مـن عنـاصر القـوات شبـه العسكرية وأغواتها. وقد سبق العرض في الفصل الثاني لبعض الأسباب الـتي يمكـن أن تكون وراء مشاعر السخط التي كانت تملأ نفوس عنـاصر هـذه القـوات. أمـا السؤال الذي يجب أن يُطـرح فليس مـا إذا كـانت هـذه القـوات قـد انخرطـت في أعمال الشغب حقاً، بل أي منها؟ ولنا أن نفترض بأن فريقاً كبيراً من أغوات هـذه القوات لم يكن في دمشق أثناء أعمال الشغب لمشاركته في ذلك الوقت مـن السنة في الحـج. ويعلمنـا الحسيـبي أن عـدداً مـن الأغـوات المحليين (سـليم آغـا المهـايني

ومصطفى بك الحواصلي وعبد اللطيف آغا ومحمد سعيد شمدين) قد أسندت إليهم مناصب قيادية في القوات الجديدة. ومن المحتمل أن ذلك قد تم لملء فراغ القوة الناشئ. وكان أحد هؤلاء الأغوات وهو مصطفى بك الحواصلي قد حل محل الدخيل حسن بك أورايلي (مرتزقة إيرلندي يعمل في خدمة العثمانيين) في قيادة فرقة من هذه القوات. ولابد أن هذا الإجراء قد أرضى بعض الأغوات على الأقل. ويُنسب إلى شمدين آغا والدروز ارتكاب الفظائع. ومع ذلك، فقد برأ الحسيبي ساحة الأغوات جميعاً بقوله أنه لم يتمكن ضابط واحد من أن يمنع أياً من رجاله من التوجه إلى الحي المسيحي. ولقد كاد الحواصلي نفسه أن يلقى مصرعه أثناء محاولته القيام بذلك، وكان قد فتح داره للاجئين[40]. وإذا كان الأمر كذلك، فإن العقوبة التي نزلت بحق هؤلاء الأغوات كانت جائرة، فقد أعدم الحواصلي وبعض أقاربه وأحد أبناء شمدين آغا[41]. ولم يعد لدى هؤلاء الأغوات السبب الآنف الذكر لإثارة أعمال الشغب، بل لعلهم حاولوا إيقافها فعلاً. وإذا كان أي من هؤلاء الأغوات أو أبنائهم باعتبارهم «أعواناً لهم» قد أخطأ، فما ذلك إلا لسوء تقديرهم لما كان يعتمل في نفوس رجالهم من مشاعر الاستياء والضيق حين تلاعبوا بخفة بحساسياتهم الدينية. ولم يدركوا عواقب عملهم هذا إلا بعد فوات الأوان.

ومن المحتمل أيضاً أن عدداً لا بأس به من الأعيان المسلمين المحليين كانوا يرزحون تحت وطأة ديون طائلة للأوروبيين وحماياتهم من مسيحيي دمشق ويهودها، ولعلهم أرادوا على هذا النحو تصفية الحساب وإياهم. وقد عرضنا في الفصل الثالث للصعوبات التي واجهها الدمشقيون الذين كانت لهم السيطرة على أراض تقع ضمن حلقة الإمداد الداخلي للمدينة، حين شرعت الخزينة المحلية بالاقتراض من الحمايات من أبناء الأقليتين المسيحية واليهودية. وفيما يتعلق بالحوادث، فلربما كانت المعلومات التي أوردها القنصل الفرنسي عن التعاملات المالية التي كان يجريها زعيم القوات شبه العسكرية مصطفى بك الحواصلي وثيقة الصلة بالموضوع. كذلك مارس القنصل الفرنسي ضغطاً على فؤاد باشا ليصادر الممتلكات الواسعة العائدة للأعيان المتهمين بالضلوع في الحوادث لحل المشكلة من جذورها[42].

كان القنصل الفرنسي على قناعة بأن الأعيان المحليين (بالتعاون مع أحمد باشا) قد أثاروا أعمال الشغب، وهو لذلك دفع بفؤاد باشا للتحقيق معهم. كما استخف بالقنصل البريطاني لأنه لم يشاطره رأيه هذا. على أن ذلك لا يوفر دليلاً على الذنب الذي اقترفه الأعيان. ولا يقر فؤاد باشا بأنه قد وجد أي دليل يثبت إدانتهم:

> «لست أرى من واجبي مراعاة أية جهة كانت، ولا أجدني مقيداً بأي اعتبار إذا ما ثبت عليهم أي جرم. ولما كان الأمر لا يخرج عن نطاق الشبهات، فإن ضميري لا يقبل بأن أوقع على الحكم بإعدامهم. وإذا ما طالبتني أوروبا بإعدامهم، فإنني على استعداد لأن أنزل عقوبة الإعدام شنقاً بحق الشيخ عبد الله وبقية الأعيان، ليس لأنهم مذنبون حقاً وإنما إرضاء للدول الكبرى وحسب».

وأضاف أوتري في تقريره أن إدانتهم لم تقم ــ في الواقع ــ على أي دليل دامغ، ذلك أن فؤاد باشا كان يعلم بأنه قد بدأ تحقيقاته بعد مضي مدة ليست بالقصيرة على انتهاء الحوادث[43]. وحينما سأل فؤاد باشا القنصل الفرنسي ــ فيما بعد ـ إذا كان النفي الدائم للأعيان عقوبة مناسبة، رد أوتري ـ حقناً للدماء ـ بأنها تفي بالغرض[44].

إن دراسة الموضوع في سياق السياسة العُصبية للمدينة، يمكن أن يوحي بأنه كان لدى الأعيان من كلتا العصبتين دوافع لإثارة الدهماء ضد مسيحيي المدينة الداخلية. ولقد استولى على الأعيان المتصلين بآل العظم ـ من جانبهم ــ إحساس بانعدام الطمأنينة إلى حال سلطتهم السياسية وهم يواجهون التهديد المتمثل بازدياد ثروة أهالي الميدان ورخائهم. وقد يذهب المرء إلى أن أهالي الميدان كانوا ينالون من القاعدة السياسية التي تستند إليها عصبة آل العظم بقدرتهم على توفير نصيب لفئات العاطلين عن العمل والطبقات العاملة المهمشة في النظام الاقتصادي الآخذ بالبروز. وكما أشرنا، كان مركز النسيج المزدهر في الميدان في الخمسينات على النقيض من صناعة النسيج في المدينة عامة والتي أخذ يضيق عليها الخناق. وإذا لم يكن باستطاعة أعيان المدينة الداخلية وشمالها تلبية احتياجات أنصارهم الاقتصادية، فإن هذه العصبة ستغدو مضطرة عندئذ لأن تلقي بنفسها بين أيدي العثمانيين لكي تحافظ على موقعها في المدينة. إلا أنه ـ خلافاً للترتيب الذي ترسخ ـ قدر لعصبة آل

العظم أن تصبح عصبة فقراء المدينة والمستائين فيهـا، شـأنهم في ذلـك شـأن عصبـة الميدان فيما مضى. ولعل انفجار فتنة في المدينة كان آخر مسعى لإيقاف ما قد طرأ من تحول في ميزان القوى لصالح أهالي الميدان.

أما أن التوترات ضمن الطبقة العاملة في دمشق قد شكلت خلفية للحوادث، فأمر أشارت إليه تقارير عديـدة. ولربمـا أراد تجـار النسيج الدمشـقيون المهمشـون (كشأن عبد اللـه الحلبي) وصنـاعهم النـاقمون والعـاطلون عـن العمـل أن يقوضـوا الطاقـة الإنتاجيـة لمنافسـيهم مـن مسـيحيي المدينـة الداخليـة. كتـب القنصـل البريطاني:

«في عام 1859 كان هناك 3436 نول لصناعة النسيج الحريري المحلي و 7000 نول في عام 1860، مقابل ما لا يزيد عن 550 نـول في عـام 1861. وهكـذا، كـانت إحـدى النتـائج المحزنة لحوادث 1860 تدمـير نحـو 3000 نـول عـائدة للمسـيحيين؛ أمـا الآن فيتـم إعـادة تأسيسها تدريجياً. وفي عام 1864 كان ثمة 3165 نول يملك المسلمون ما يزيـد عـن 2000 منها ـ إن الصناعة المحلية قد عادت إلى حالتها الطبيعية تقريباً»[45].

ومن ناحية أخرى، لم يرد ذكر اسم أي نساج في قوائم تعويض الحرفيين المسيحيين عن خسائرهم[46]. أو لعل قوائم التعويض هذه قد اقتصرت على ذكر الحرفيين الذين نجوا من أعمال الشغب وحسب.

وفي هذا السياق يكتسب البحث الذي وضعه جوزيف أهمية خاصة. إذ إنه وجد دليـلاً ملفتـاً للنظـر علـى الصـراع الدائـر بـين النسـاجين المسـلمين وأقرانهـم المسيحيين الروم الكاثوليك الذين أرادوا إقامة أنوالهم في حي القيمرية المتاخم للحي المسيحي في المدينة الداخلية. ومع ذلك، يبدو أن هـذا النـزاع الـذي حسـم لصـالح المسيحيين في عام 1847 لم يؤد إلى المزيد من الاحتكاكات. ولربما كـان مـن شـأن ازدهار أحوال النساجين المسيحيين إثارة سخط منافسيهم. وإذا لم يكـن بالإمكـان الاستمرار في الإنتاج إلا باستخدام الغزل القطني الإنكلـيزي المستورد (كمـا سـبق العرض في الفصل الثالث)، وإذا لم يكـن باسـتطاعة جميـع المنتجـين الحصـول علـى الغزل الإنكليزي ـ ربمـا كـان مـرد ذلـك إلى عـدم توفـر القطـع الأجنبي، أو عـدم قدرتهم على الحصول على اعتماد مالي أوروبي كما بينا ــ أفليـس مـن الممكـن أن

بعض منتجي النسيج وصناعهم قد أصبحوا خـارج عمليـة الإنتـاج، وبذلـك توفـر لديهم أساس للشعور بالحسد، أو الانتقام، إن راودهم شـعور بالإجحـاف؟ ثـم إن النجاح الذي أصابه النساجون المسلمون في الميدان في ذلك الحين، يشير إلى أهميـة مصادر القطع الأجنبي لاستمرار تشغيل العمال، ذلك أن تجار الميدان كانت لديهـم السلعة الوحيدة ـ أي الحبوب ـ التي بإمكـان دمشـق أن تجـني الأربـاح مـن بيعهـا لأوروبا. ومما أدهشني، أن حفدة مسيحيي الميدان الذيـن لم يلحـق بهـم الأذى قـد شددوا حينما تمت مقابلتهم في الثلاثينات من هذا القرن علـى حقيقتـين هـامتين في تاريخهم: أنه «لم يكن في حيهم أي نساج» و «أنهم كـانوا يتجنبـون علـى الـدوام استفزاز جيرانهم المسلمين»[47].

وفي الاتجاه ذاته، لعـل عصبة آل العظـم تنبهـت إلى مشـاعر اليـأس و روح الانتقام التي كانت تملأ نفوس أنصارها، فحرضتهم على معاقبـة أولئـك الذيـن بـدا أنهم يستفيدون بينما هم في انحدار. إن من شـأن الفتنـة أن تبـين مـدى إحساسـهم بالإحباط في معالجة التغييرات الثقافية والاقتصادية التي كانت تفسد عليهم عـالمهم، والتي يبدو أن الحكومة العثمانية كـانت تعمـل علـى تعزيزهـا فعـلاً. ولربمـا أرادت عصبة الميدان ـ من جانبها ـ أن تزعزع الثقـة بكفـاءة عصبـة آل العظـم السياسـية، بإثارة انتفاضة مدينية من شأنها إحراج السلطات. فقـد كـان أهـالي الميـدان يعـون مبلغ مشاعر الإحباط والاسـتياء لـدى قسـم كبـير مـن الطبقـة العاملـة الدمشـقية، وسهولة إثارة حركة من نوع ما. على كل حال، كانت إثارة الفـتن الطريقـة الـتي غالباً ما اتبعها أهالي الميدان لبلوغ مآربهم السياسية.

كان النقص الحاد في المواد الغذائية في صيف 1860 عاملاً اقتصادياً ذا دلالـة على الدور الذي اضطلع به أهالي الميدان. فمواسم الحصاد في عامي 1859 ـ 1860 كانت شحيحة، وأتى حج عـام 1860 في وقـت كـان احتيـاطي الحبـوب فيـه قـد استنزف. وارتفعت أسعار الحبوب ارتفاعاً كبيراً في جميع الأسواق السورية، فكـان ذلك سبباً في غلاء الخبز واندلاع أعمال شغب في حلب احتجاجاً على ذلك. ومن المعروف أن المستفيدين من هذا الوضع كـانوا أشخاصاً مـن كـلا القطـاعين العـام (الوالي أحمد باشا وبعض المسؤولين الآخرين) والخاص (بعض التجار من المسيحيين

وغصبة الميدان). وفي آخر الأمر، تم استيراد حبوب بقيمة 120,000 جنيه من مصر عبر بيروت، إلا أن ذلك لم يساعد على تخفيض الأسعار كثيراً. وكانت القنصليات الفرنسية توزع الحبوب على المسيحيين المحتاجين في حزيران وتموز 1860. بيد أنه لا تتوفر لدينا تقارير عن اتخاذ إجراء مماثل للتخفيف من معاناة الجائعين المسلمين.

لعل أعيان عصبة الميدان قد أساؤوا تقدير مبلغ غضب المدينة وأرادوا التهديد وحسب، ولم يقصدوا أن يبلغ الأمر حد الانفجار. أو ربما شعروا أنهم ـ بمساعدة الأمير عبد القادر ـ في وضع يمكنهم من السيطرة على الغوغاء وحماية المسيحيين الذين لهم صلات بعصبتهم: فلقد نجا مسيحيو الميدان دون أن يمسهم سوء؛ وأنقذ الأمير عبد القادر معظم الأوروبيين والآلاف من مسيحيي المدينة الداخلية. ولو أنه كان متواجداً منذ اليوم الأول لاندلاع أعمال الشغب، فلربما كان بالإمكان إخضاع الغوغاء في غضون ساعات. لئن أنقذ الأمير عبد القادر الكثيرين من براثن الموت، إلا أن ذلك لم يتم إلا بدءاً من اليوم الثالث، في وقت لم يعد فيه بالإمكان إخماد الحرائق المدمرة.

ومما له صلة بالموضوع أن عدداً كبيراً من تجار الميدان المسلمين كانوا نشطين في حماية المسيحيين ومساعدتهم أثناء أعمال الشغب. ولقد أشادت بصنيعهم هذا حكومات كل من فرنسا وروسيا والنمسا وقلدتهم الأوسمة، وقام مسيحيو دمشق والأوروبيون بتقديم التماس لإعفائهم من غرامة التعويض. وأطلق مصدر عربي على من آزر المسيحيين من أهالي الميدان لقب «المشايخ»، وفي هذا إشارة إلى أن بعضهم ربما كانوا من شيوخ الحرف[48]. ومع تواجد فؤاد باشا وأعداد كبيرة من القوات العثمانية في لبنان، ربما شعر أهالي الميدان بأن الحكومة العثمانية سوف تتدخل سريعاً فيما إذا خرج الوضع عن السيطرة. ولقد أخذوا في حسبانهم أن فؤاد باشا سوف يتصرف وفق مصالحهم حالما تتوفر لديه الأسباب الكافية، لأن هذا العماد من أعمدة التنظيمات لم يكن متعاطفاً مع عصبة آل العظم.

ربما بدأ انفجار تموز 1860 جزءاً من مكيدة عامة في الأصل اشترك فيها الأعيان من كلتا العصبتين لإثارة فتنة بهدف تحرير سورية من كل سيطرة أجنبية فعلية كانت أم مفترضة. ولا يمكن أن نستبعد كلياً وجود مكيدة كهذه في إطار

السياستين الأوروبية والعثمانية في ذلك الحين. فمن ناحية، كان الأعيان قد أعلموا بأن هزيمة المسيحيين في سورية ستؤدي إلى تدخل الفرنسيين وطرد العثمانيين وتوحيد كل من سورية ومصر تحت النفوذ الفرنسي. وكان معاون القنصل الفرنسي لانوس قد أكد للأعيان أن ذلك سوف يكون رد فعل فرنسا حتماً. ولكن الأعيان كانوا يعلمون أيضاً بأن البريطانيين لن يقبلوا بسيطرة أي من فرنسا أو مصر على سورية. كذلك فإن الفرنسيين لن يقبلوا باستمرار الحكم العثماني فيما لو مني المسيحيون بالهزيمة.

وفي هذا المأزق، لنا أن نذهب إلى الافتراض بأن الأمير عبد القادر الذي كان يُعتقد بأنه مقبول من الفرنسيين والبريطانيين على حد سواء، أو أنه قدم نفسه كذلك، قد برز للأعيان باعتباره حلاً وسطاً بمقدوره التعاون معهم أو حتى قيادتهم في محاولتهم الحصول على استقلال سورية. وهنا، ربما كان صدور كتيب يقع في ست عشرة صفحة لمؤلف مجهول في باريس عام 1860 يحمل عنوان *Abd-el-Kader, empereur d'Arabie* (عبد القادر، سلطان العرب)، المؤشر الذي ننشد على وجود مكيدة ترمي إلى بلوغ هذه الأهداف[49]. ولقد عبر هذا الكتيب عن حاجة العرب إلى زعيم، وأن الأمير عبد القادر هو خير من يتولى عرش المشرق على نحو ما كان لويس نابليون يحكم الفرنسيين. إن لقب الإمارة الذي كان يحمله عبد القادر وخبرته في الجزائر وصلاته بكلتا العصبتين وزعامته لعدد من الشرائح الاجتماعية وصداقاته الحميمة لمجموعة صغيرة من الأعيان الصاعد نجمهم، ربما أهلته أن يكون في موقع يمكنه من طرح حل كهذا.

وإذا كانت تلك هي خطة الأعيان، فإن الحوادث ذاتها قد أحبطتها. ويبدو أن الأعيان قد قللوا من شأن احتمال قيام نزاع أهلي في المدينة. وهكذا ما إن اندلع ما خطط له أن يكون فتنة، حتى تحول إلى عنف ودمار. وخلاصة القول، بينما كان العديد من العوامل الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية التي ربما أدت إلى ذهان الغوغاء موضوعاً للبحث هنا وفي كل من الفصل الثاني والثالث، فإنه من الحري بنا أن نواصل البحث عن هذه العوامل وتحليل صلتها المباشرة بالحوادث. ولعلنا نواجه هنا ــ كما يذهب اسبانيولو ــ نتائج «الاضطراب الذي أعقب انهيار

المؤسسات الاجتماعية شبه المستقلة في مجتمع إسلامي مقسم تقسيماً دقيقاً»[50]، أو كما يرى شليشت «رد فعل الغوغاء العاطفي على آثار عالم مجهول يصعب تخيله كان يفرض نفسه عليهم في جميع نواحي الحياة»[51].

ثمة الكثير من الاحتمالات التي يمكن أن تحمل المرء على اعتبار حوادث 1860 في دمشق من الحوادث التاريخية المحكمة. ومع ذلك، لابد لنا من مواصلة البحث عن آلية (أو آليات) معينة ومركزية أطلقت شرارة أعمال الشغب صبيحة ذلك اليوم من تموز. ويتوجب علينا أن نوضح أمراً واحداً: إن ما لدينا هنا هو انفجار صراع احتماعي واجتماعي ـ اقتصادي واجتماعي ـ نفسي وسياسي، وليس حرباً طائفية. وهذا ما تؤكده حقيقتان أولاهما، أن جماعة معينة من المسيحيين فقط قد تعرضت للهجوم، بينما ترك المسيحيون الآخرون في سلام. وثانيهما، أن بعض المسلمين فقط قد قاموا بالهجوم، بينما قام المسلمون الآخرون بحماية المسيحيين وتقديم العون لهم.

النتائج

انتهت إقامة فؤاد باشا في دمشق حينما دعي إلى استانبول ليتبوأ الصدارة العظمى في تشرين الثاني 1861. وكان قد أنجز مهمات عديدة خلال الأشهر الثمانية عشر التي قضاها في المدينة. ولئن كانت أعمال الشغب قد خمدت قبل وصوله، فإنه قام بتنفيذ إجراءات أمنية وشرع باعتقال الزعماء المشتبه بهم. كما اتخذ خطوات لإغاثة المشردين. وكان لابد من إعادة بناء الحي المسيحي في المدينة الداخلية على الفور، ولكن ـ في غضون ذلك ـ تم الإسراع بإخلاء بيوت حي القنوات الذي يقع ضمن نطاق نفوذ عصبة آل العظم لتوفير ملجأ للمشردين. كما حرص فؤاد باشا على تنفيذ حكم الإعدام بالعديد من الضالعين في أعمال الشغب، وإدخال عدد كبير من شبان دمشق المسلمين في صفوف الجيش العثماني النظامي. وكان من بين الذين أعدموا أحمد باشا والي دمشق العثماني أثناء الحوادث. وتم فرض غرامة جزائية جائرة على سكان المدينة من غير المسيحيين بلغت 20,000,000 قرشاً. أما الأعيان المسلمون الذين اعتبروا مسؤولين عن أعمال

الشعب، فكان مصيرهم النفي إلى قبرص، وصودر جزء من أراضيهم وبيع بالمزاد العلني.

إلى أي مدى كان عام 1860 حداً فاصلاً بالنسبة للعصبتين الدمشقيتين؟ إن استعراضاً لأسماء أعضاء مجلس الولاية لكاف ليكون مؤشراً للإجابة عن هذا السؤال. فمن بين أعضائه الستة والعشرين في فترة من الفترات ما بين عامي 1840 ـ 1860، وجدنا أن ثمانية عشر منهم كانوا أحياء عام 1860. ومن عصبة آل العظم تم نفي كل من عبد الله بك نصوح باشا و عبد القادر و عبد الله [بك أسعد باشا] العظم وعمر الغزي وعبد الهادي العمري وأحمد الحسيبي إلى حصن فماغوستا في قبرص حيث قضى الشيخان الغزي والعجلاني تحت وطأة ظروف قاسية. و لم يفلت من عقوبة النفي سوى اثنان من أعضاء المجلس من عصبة آل العظم هما محمد و أبو السعود الغزي. وعلى النقيض من ذلك، تم نفي واحد فقط من أعضاء المجلس من عصبة الميدان هو محمد العظمة. بينما لا يظهر ثلاثة آخرون من أعضاء المجلس وأعيان عصبة الميدان هم عبد القادر حمزة و راغب الحصني و سعيد الأسطواني في الحوادث أو ما تلاها. أما بقية أعضاء المجلس من هذه العصبة وهما محمود حمزة و صالح آغا المهايني، فقد أشاد الأوروبيون بما قدماه للمسيحيين من عون واحتفلوا بهما احتفال الأبطال.

يبدو من الواضح أن عصبة آل العظم اعتبرت المسؤولة عن الحوادث وكان مآلها القمع فوراً، فيما لم تتأثر عصبة الميدان بما حدث، بل كان مصيرها الإعلاء من شأنها. فضلاً عن ذلك، لم يكن أعضاء المجلس الذي تم تشكيله لمساعدة مسيحيي المدينة الداخلية في استعادة بعض ممتلكاتهم واستئناف نشاطهم المعتاد من المسيحيين الكاثوليك والأورثوذوكس فحسب، بل ضم أيضاً عدداً من الأعيان المسلمين الذين كانوا من عصبة الميدان وهم محمود حمزة و محمد البيطار و خليل الخياط، باستثناء شخص واحد هو عثمان مردم بك الذي لا ينتمي إلى أي من العصبتين الدمشقيتين ولذلك لا يمكن أن نضعه ضمن إطار السياسة العُصبية[52].

في شباط [كانون الثاني] 1861 عهد الوالي الجديد أمين مخلص باشا إلى عثمان بك مردم بك انتقاء ثلاثين وجيهاً، واستدعائهم إلى السرايا، ليقوموا

بانتخاب أعضاء مجلس الولاية الجديد[53]. ومن المؤسف أننا لا نعلم أسماء الذين انتقاهم مردم بك لهذه المهمة. إلا أن المجلس الجديد ضم بين أعضائه كلاً من عثمان بك المذكور وأحد أشياعه المدعو خليل بك [العظم]. كذلك كان بين الأعضاء المنتخبين درويش أفندي منجك العجلاني. أما بقية أعضاء المجلس فقد جرى تعيينهم من الوالي مباشرة، الذي قام بتعيين المسؤولين من الأتراك العثمانيين الذين نصت قوانين التنظيمات على تعيينهم أعضاء في المجلس بحكم المنصب. كذلك وقع اختيار الوالي على دمشقي واحد هو محمود حمزة* . فيما عين فؤاد باشا شخصين جديدين لملء منصبي المفتي ونقيب الأشراف. فأسند الإفتاء إلى أمين الجندي، والنقابة إلى أحمد الكزبري، وكلاهما سليل أسرة لم يسبق لها أن شغلت أياً من هذين المنصبين. فالجندي لم يكن من أهالي دمشق، ومن الجلي أنه برز في عهد التنظيمات. أما الكزبري فكان سليل أسرة راسخة من العلماء والأشراف في الشاغور، وقيل أن تعيينه كان بسبب منعه أسرته من الاشتراك في أعمال الشغب.

ومع ذلك، ظل موقف الحكومة العثمانية في تأييدها لهذه العصبة أو تلك ملتبساً. ففي شباط بادر فؤاد باشا إثر تشكيل المجلس الجديد إلى تكريم العديد من الأعيان المحليين الشيوخ وخاصة العلماء منهم. وحافظ بعض أعيان عصبة آل العظم على نفوذهم في أوائل الستينات. ولئن حكم على عمر الغزي بالسجن مدة عشر سنوات في قبرص حيث قضى، فإن ولده محمد الذي كان من أعضاء المجلس تولى على الفور إفتاء الشافعية، ويبدو أن إشغاله هذا المنصب لم يلق معارضة سواء في دمشق أو استانبول. كذلك حافظ آل العظم على مواقعهم في الساحة السياسية في أوائل الستينات، إذ برزوا بوصفهم حماة للزعيم الدرزي إسماعيل الأطرش حينما عاد إلى دمشق غانماً ظافراً أثناء صدامات حوران في عام 1861، وتولوا العديد من المناصب الحكومية الهامة في السنوات التالية. وتكللت مساعي الأمير عبد القادر بالنجاح أخيراً في استانبول في الحصول على عفو مبكر عن المنفيين. فتم الاحتفال

---

* أورد الشيخ محمد سعيد الأسطواني ـ وكان من أعضاء هذا المجلس ـ في يومياته رواية مختلفة حول انتخابات المجلس الجديد. انظر: محمد سعيد الأسطواني، مشاهد وأحداث دمشقية في منتصف القرن التاسع عشر، تحقيق أسعد الأسطواني، (دمشق، 1994)، 213 ـ 16. (المترجم ع.م)

بعودتهم إلى دمشق في عام 1866 ولئن بدا أن العثمانيين القائمين على نهج التنظيمات قد ظاهروا عصبة الميدان على أثر حوادث 1860، إلا أن ذلك كان أمراً مؤقتاً. فلم يصادف ـ كما سوف نعرض في الفصل السادس ـ أن عمد العثمانيون إلى إخماد ذكر أي من الأسر التي كانت ممثلة في المجلس بين عامي 1840 ــ 1860 نتيجة لحوادث 1860. فلقد أفلح الأعيان من كلتا العصبتين خلال العقد السابع من القرن في الحفاظ على مكانتهم ونفوذهم. ومع ذلك، كانت الفترة ما بعد 1860 على قدر من الأهمية في سياسة دمشق. ففي وقت كان التدخل الأجنبي فيه يتهددها، لم ينجح العثمانيون في الاحتفاظ بالمدينة وتهدئة الأحوال فيها فحسب، بل وتأديب عصبتها الأقوى أيضاً. لقد قدمت حوادث 1860 للعثمانيين فرصة لإظهار مدى تمسكهم بالسيطرة على الولاية. كما أنها تبين مدى قبول العديد من أعيان دمشق لنهج التنظيمات. ولما كان هؤلاء الأعيان المتعاونون في جلهم من عصبة الميدان ذات النزعة المحلية تقليدياً، فإن العلاقات بين أهالي دمشق وحكومتهم السلطانية قد دخلت طوراً أكثر هدوءاً وتعاوناً.

ومع ذلك، فإن عدداً من المشكلات ظلت معلقة لدى مغادرة فؤاد باشا. ومما أثار قلق العثمانيين على وجه الخصوص العجز السنوي في ميزانية الولاية، وما اضطلع به «الحمايات» من دور سلبي لا يتناسب وحجمهم في إمداد المالية العامة للولاية بالأموال والالتزام الضريبي. وكان الصراع الدائر لإحكام السيطرة على حوران ومناطق أخرى جنوبي دمشق مصدر قلق آخر. ففي الأعوام التي أعقبت حوادث 1860 أصبحت هاتان المسألتان اللتان تتبعناهما في دراسات أخرى[54] مركز اهتمام السياسة العثمانية في ولاية دمشق.

وفي أواخر الستينات، طرأ تحسن كبير على العلاقة السياسية بين أهالي دمشق والحكومة في عهد الوالي رشيد باشا. الذي كرس طاقاته لبسط سيطرة العثمانيين على حوران شأنه شأن ولاة دمشق في أوائل الستينات. وقد أمكن له بالتعامل مباشرة مع الدروز والبدو، أن يقوض موقع أغوات المدينة الذين كانوا يبذلون قصارى جهدهم للحفاظ على محاسيبهم من هاتين الجماعتين. ولكن رشيد باشا كان يعلم بأن السيطرة المباشرة ستنهار حالما ينسحب وقواته ــ وهو أمر لا

مفر منه، نظراً لما كانت تعانيه الإمبراطورية من مشكلات في أماكن أخرى ـ وطالما ظل الصراع بين العصبتين المحليتين للسيطرة على المناطق الداخلية دائراً. وكانت السياسة التي اتبعها ترمي إلى تعزيز الإجماع بين هاتين العصبتين، على أساس أنه ليس ثمة مبرر للتنازع بين العثمانيين والدمشقيين على السيطرة على المناطق الريفية طالما أن هناك الكثير من مصادر الثروة القابلة للاستثمار، وأنه بالعمل سوية، يمكنهم وضع حد للتدخل الأوروبي بشكل حاسم.

وقد أقام رشيد باشا مجلساً بلدياً في المدينة، فضلاً عن مجلس إدارة الولاية. وإظهاراً لحسن نواياه تجاه أعيان الحقبة السابقة، تدبر أمر منح محمد علي العظم لقب «باشا» (دون ولاية) وإسناد الإفتاء إلى محمود حمزة. كذلك أحدث منصباً براتب لأمير الحج، وضمن أن يكون هذا المنصب حكراً على أحد الدمشقيين استرضاء للأغوات.

وإذا أخذنا بقول القنصل البريطاني وود، الذي عاد إلى سورية في أواخر الستينات كان الوضع كما يلي:

«لما كان رشيد باشا يعلم بأن سكان سورية يعتبرون حكومته غريبة، فقد سعى جاهداً إلى كسبهم إلى جانبه بإزالة الانطباع بأن الحكم العثماني إنما يهدف إلى زيادة عوائد الحكومة وتجنيد الرجال. دون أن يخطر له ببال أن يوفر لهم المنافع التي اعتادوا تلقيها من الحكومة. وقد بذل دولته الكثير من الجهد لمكافحة الظلم والفساد، لكن المجال مازال واسعاً لإجراء المزيد من الإصلاحات. فمستويات التعليم هنا متدنية جداً، وهناك الكثير ممن يرسلون أولادهم إلى مدارس تمولها دول أوروبية أخذت كل منها تكسب التقدير الذي يجدر بالحكومة أن تسعى إلى كسبه لنفسها. ولقد طرأ تحسن ملموس على الوضع، ولكن يجب مواصلة العمل بنشاط أكبر. وإذا ما واصل المسؤولون المحليون نهجهم الإصلاحي هذا وبذلوا مزيداً من الجهد، فلسوف يتحقق لهم بعث شعور عام بالمصلحة المادية والاقتصادية والسياسية المشتركة بين الناس ـ أي في الحقيقة روحاً وطنية تكون الحكومة التعبير الأسمى عنها»[55].

على العموم، يبدو أن تقدير وود كان دقيقاً لأن استجابة الأعيان من كلتا العصبتين كانت إيجابية. وقد بدأ المجلس في دمشق مداولاته حول إمكانية إنشاء طرق وجسور جديدة لضمان الوصول إلى المناطق الريفية، وإعادة فتح طريق قوافل بغداد المباشر، وسبل زيادة الرقعة الزراعية. واتصلت شخصيات مثل الأمير عبد

القادر الجزائري وعبد الله ومحمد الحلبي وعلي العظم وسعيد الأسطواني ومحمد المنيني ومحمود حمزة وأنطون شامي وإبراهيم طنوس بالقنصل البريطاني، الذي عرض هدفهم من هذا الاتصال بقوله: «لقد طلبوا إلي صادقين أن أرغّب الشعب البريطاني بتأسيس شركة لإنشاء السكك الحديدية عبر سورية، إذ إن ذلك هو السبيل الوحيد لتحديث بلادهم».

وفي الوقت ذاته، شجع رشيد باشا استثمار رأس المال الخاص في الأراضي وتطبيق قانون الأراضي العثماني لعام 1858. فتم عرض مساحات واسعة من أراضي الدولة في البقاع وحوران في المزاد، واتخذت خطوات للمضي قدماً في تسجيل ملكيات الأراضي وإدخال شيء من النظام في «فوضى» التصرف بالأراضي الزراعية[56]. وقد عزز رشيد باشا في جميع هذه الخطوات مصالح الرأسماليين المدينيين إلى حد الإجحاف بمصالح الفلاحين على نحو بيِّن[57].

وبالطبع، لم يكن أعيان دمشق جميعاً في موقع يمكنهم من اقتناص الفرص التي وفرها رشيد باشا، ولعل العديد منهم قد تعاونوا لحماية أنفسهم دون أن يخلو ذلك من شعورهم بالمرارة[58]. فمثلاً، كانت هنالك صعوبات في جمع الأموال الكافية للحصول على الأراضي، وتحديد مصدرها، إن لم يكن من أوروبا؟ وكان من شأن الكساد الذي أصاب تجارة حوض البحر الأبيض المتوسط في مطلع السبعينات عقب الحرب الفرنسية ـ البروسية، تحرير رأس المال المحلي التجاري لاستثماره في الأراضي. وقد ترافق ذلك التوجه الجديد مع الصعوبات التي كانت تعاني منها المناطق الداخلية. فقد أضعفت سنوات الجفاف المتلاحقة والأمراض السارية والأوبئة، موقع الفلاحين التفاوضي ونالت من عزمهم على المقاومة. وبالتالي، أصبح الوضع الاقتصادي يسمح بحيازة مساحات واسعة من الأراضي في حلقة الإمداد الخارجي للمدينة. ومن جانبها، أخذت الحكومة على عاتقها تطبيق القانون والنظام في المناطق الداخلية وضرب التحالفات غير المتجاوبة مع النهج الإصلاحي بين الجماعات الريفية وتحسين البنى التحتية.

ما من أسرة سطع نجمها في الفترة ما قبل 1860 أعرضت عن الأخذ بنصيب من تلك الفرص. وفي هذا السياق قام آل مردم بك بواحدة من أكثر الخطوات

مدعاة للاهتمام. إذ سافر الشقيقان عثمان وعلي إلى استانبول حيث حصلا على موافقة رسمية بحق أسرتهما في أوقاف لالا مصطفى باشا وزوجه فاطمة خاتون. وقد سار على هذا النهج أعيان آخرون أيضاً. فسافر سليم بن عبد الهادي العمري إلى استانبول عدة مرات حتى أفلح أخيراً في تولي أوقاف هامة في فلسطين ارتبطت باسم أبيه. ومن آل العظم، اعتزل أسعد باشا الصغير وظائف الحكومة وانصرف إلى الزراعة. ومن الأسر الأخرى التي كانت لها يد طولى في الزراعة في ذلك الحين كل من آل العظمة والغزي. ولعل بعض الأعيان قد دخلوا ميدان الزراعة بإشغالهم وظائف إدارية. مثلاً، تولى حسين الغزي رئاسة لجنة الأملاك، وكان محمود حمزة عضواً في لجنة ديون القرى.

أما التطور الثاني الذي طرأ في ظل الحكم العثماني في ذلك الحين، فكان إدخال الأعيان من كلتا العصبيتين في جهاز الإدارة المحلية الآخذ بالتوسع. ففي السبعينات هيمن آل مردم بك و العظم و اليوسف على مجلس الإدارة، فيما كانت عضوية المجلس البلدي متاحة لأسر من كلتا العصبيتين. فمن عصبة آل العظم العريقة ضم هذا المجلس ممثلين عن آل العظم أنفسهم والغزي والمرادي والحسيبي والعجلاني والعمري والبارودي والأيوبي والكيلاني إلى جانب ممثلين عن آل الحصني وسكر والمهايني والألشي من عصبة الميدان.

وهكذا، يبدو أن السياسة العثمانية في أواخر الستينات وطوال السبعينات قد نجحت ـ إلى حد بعيد ـ أخيراً في الحصول على إجماع أهالي دمشق، على دعم نهج التنظيمات بفضل ما وفرته من حوافز اقتصادية وسياسية. وفي أعقاب صدمة 1860، حمل أعيان دمشق لواء المركزية العثمانية في مواجهة التوسع الأوروبي. واندمجت العصبتان لتشكلا نخبة عثمانية من ملاك الأراضي والإداريين تجمع بينهم المصالح الاقتصادية المشتركة من جهة، وإدراكهم أخطار التدخل الأوروبي المتزايد من جهة أخرى. ولئن كان فحوى مراسيم (فرمانات) التنظيمات مصدر قلق للعديد من الدمشقيين ـ وخاصة العلماء من كلتا العصبتين السابقتين ـ فمن المرجح أن هذا الجيب الأخير من المقاومة قد تم الفوز بتعاونه بفضل سياسة الجامعة الإسلامية التي انتهجها السلطان عبد الحميد الثاني منذ الثمانينات حينما استعاد

العلماء مواردهم المالية، وتمت رعاية الطرق الصوفية، والسعي الدؤوب لإعادة الألق إلى أشراف دمشق.

وبحلول الربع الأخير من القرن، كانت السياسة المحلية في دمشق قد انتهت. ولم يكن ذلك بسبب إخماد ذكر النخبة المحلية أو انحسار نفوذها: بل على العكس من ذلك تماماً، فإن معظم أسر دمشق العريقة قد حافظت على أهميتها ونفوذها ليس في المدينة والولاية فحسب، بل إن بعضها قد أفلح في بلوغ أعلى المراتب السياسية في الدولة. ولكنها لم تعد تمثل المصالح المحلية لقواعدها العُصبية من أبناء الطبقتين الدنيا والوسطى. لقد وضعت نخبة المدينة حداً لخلافاتها العُصبية والقطاعية وأضحت شيئاً فشيئاً ـ عبر العلاقات المالية والمصاهرات ـ طبقة عليا مترابطة قوامها الإداريون، والمقربون من السلطان، وملاك الأراضي الغائبون عن أطيانهم. وكان من شأن النجاح الذي حققه نهج التنظيمات وضرورة التصدي للتغلغل الاقتصادي والسياسي الأوروبي، أن تم القضاء على دورهم كسياسيين ذوي نزعة محلية.

الفصل الخامس

المجتمـــــع

الشرائح الدمشقية

كان غياب المؤسسات السياسية الرسميـة في دمشق مظهراً مألوفاً في مـدن الشرق الأوسط في الفترات الأولى من تاريخها الحديث وما قبلـه. وإذا كـان لنـا أن ندرك السياسة والصيرورة الاجتماعية في هذه المجتمعات، فعلينـا إجـراء المزيـد مـن البحث لتحديد البنى والعمليات الاجتماعية التي عبرت ـ بالرغم من هذا الغيـاب ـ عن التماسك والحركة أو المعارضة والصراع.

لقد واصلت المدينة ـ خلال هـاتين المرحلتـين ـ حينمـا كـانت الهيمنـة فيهـا لعصبة ما، وفي الأوقات التي كان يسود فيهـا القمـع أو تقـوم المصالحـة أو تتحقـق «وحـدة وئـام هشـة»، تشـكيل البنـى الاجتماعيـة والاجتماعيـة ـ السياسـية فيهـا وتعزيزها. وكانت هذه البنى أكثر شمولاً من العصب وتمثل مستوىً آخـر منهـا، وإن تبرز سياسياً بشكل «تمرد» محدود داخل العصبة أو بديل أعم من النظام العُصبي إن حالفهـا النجـاح. وعلـى العمـوم، اعتمـدت العصـب علـى هـذه البنـى وتقاليدهـا واسـتغلتها في تحديـد الهويـة والشـرعية السياسـية وفـض النزاعـات والصراعـات الداخلية. إن افتقار العصـب للأطـر والمؤسسـات والإجـراءات الرسميـة علـى وجـه الحصر، قد وفر لها حرية العمل سياسياً على مستويات التنظيـم الاجتمـاعي كافـة. ويبدو أن هذا كان نمطاً سياسياً على قدر من المتانـة نسبياً حتـى طغـت التأثـيرات الخارجية في القرن التاسع عشر.

لقد جرى استقصاء المزيد من المعلومات حول بنى المجتمع الدمشقي خلال هذه الفترة، بالاعتماد على كتب التراجم. ونظراً لقصور هذه المراجع لامناص من أن يعرض البحث التالي لأفكار هي استنتاجات وفرضيات تصلح لمزيد من البحث. ولنا الأمل ألا يتعثر العرض الأوسع بسبب افتقار الدقة في بعض التفاصيل، والتناقضات التي لم يحسم أمرها بعد، وما يعتور معرفتنا الراهنة من فجوات.

إذا تتبعنا خطوط مجموعة القوى في دمشق في هذه الفترة نرى أن «السياسيين» كانوا يحددون أولاً ضمن أسرهم التي غالباً ما كانت بنى اجتماعية ـ اقتصادية واسعة ومعقدة، ثم ضمن شريحة معينة، فضمن عصبة، ثم بقوة الظرف التاريخي ـ وعندئذ ـ على ما يبدو في انفجارات قوية وقصيرة الأمد من الوعي الطبقي، ضمن طبقة معينة وحسب. لذلك، فقد كان للنظام بأسره عدد من البنى الاجتماعية ـ السياسية الداخلية بالغة التطور شكلت التعبير والحركية السياسية ونظمتها، وحالت دون وقوع صراع طبقي سافر.

لقد تحددت أكثر قطاعات الاقتصاد السياسي الدمشقي شمولاً في الفترة الممتدة بين مطلع القرن الثامن عشر ومنتصف القرن التاسع عشر بالتوتر بين قطاعي التبادل المحلي وتجارة المسافات البعيدة. وقد سبق أن عرضنا كيف دعمت القطاعية عُصبية المدينة الأكثر تبياناً وإمكانية استخدامها لتفسير الكثير من تاريخها السياسي في ذلك الحين. وتبدو الشرائح أكثر البنى الاجتماعية ـ السياسية أهمية على المستويين الأسري والعُصبي. وفي حين أننا سوف نتناول موضوع الأسر بالدراسة والتحليل في الفصل التالي، سنلتفت هنا إلى معالجة موضوع الشرائح.

الشرائح

إن تعريفنا للشرائح يقابل على وجه التقريب المفهوم الأوروبي الرئيس للمراتب الاجتماعية *Stände* [1]. والشرائح هذه قطاعات اجتماعية مبنية على المساهمة ـ الفعلية أو المفترضة ـ ذات الطبيعة الإنتاجية أو المهنية والتقرير المقرر اجتماعياً وتاريخياً لأهمية هذه المساهمة وفق الآراء المسلم بها عموماً حول مصالح المجتمع.

1 ـ الجماعات شبه العسكرية: يمكن أن تعرف الجماعات شبه العسكرية بصورة أكثر إجمالاً على أنها العناصر المسلحة بشكل شرعي ودائم في المجتمع. وكانت هذه أكثر الجماعات السياسية بروزاً في دمشق. وتخضع لإمرة الأغوات الذين يقومون بأداء مرتبات أفرادها ويتولون مهام الشرطة والجيش. وكانت الشريحة المحلية الوحيدة التي استمدت منها الحكومة المركزية ــ في ذلك الحين ــ حكام الولايات والسناجق. وغالباً ما كان يأتي الارتقاء في هذه الشريحة لأصحابه بمزايا وعوائد اقتصادية عبر السيطرة على فائض الإنتاج الريفي والعقارات المدينية. ويقدم آل العظم هنا مثالاً بارزاً لسيرة ناجحة. على أن هناك آخرين سلكوا الدرب ذاته عبر الخدمة في الجهاز العسكري وارتقوا إلى مراتب النخبة المحلية وبالعكس.

2 ـ العلماء: شكل رجال الدين المسلمون من مدرسين ومفسرين وأئمة وأسرهم شريحة ثانية. فلقد كان العلماء يتمتعون بالسلطة في منح الشرعية السياسية أو منعها عن العُصب المحلية والولاة أو حتى السلطان، أو كانوا يدعون ــ على الأقل ـ أنهم في موقع يؤهلهم لذلك. وقد أدى وجود منظمة هرمية غير رسمية داخل كل مذهب فقهي إلى بلوغ أفراد وأسر معينة مكانة رفيعة بالتدريس والإفتاء. ومما له أهميته أيضاً ما أتاحته الدولة للعلماء من تسنم مناصب القضاء والنيابة في المحاكم. وقد تولى العلماء البارزون إدارة الأوقاف الدينية ومنحتهم الدولة والزعماء المحليون الأعلاف والمرتبات. ومع ذلك، لم يكن هناك في دمشق ما يضارع منصب شيخ الإسلام في استانبول أهمية. بل الحق أن عدداً من الأسر الراسخة من العلماء كانت تتزاحم فيما بينها وأولئك الساعين إلى دخول مراتبها على المكانة والنفوذ السياسي.

3 ـ الأشراف: شكل الدمشقيون المعترف بانتسابهم إلى النبي شريحة ثالثة. كان الأشراف يتمتعون ـ نظرياً على الأقل ـ بامتيازات مدنية ووضع استثنائي في القضاء. ومع ذلك، لم تكن لهم مكانة اجتماعية تضارع ما يتمتعون به من نفوذ سياسي بين أبناء الطبقتين الدنيا والوسطى الدنيا في مطلع الفترة موضوع البحث. ولكن هذا النفوذ كان متشعباً في انتشاره. ولقد وجدنا في حالات عديدة من

الأشراف من أفلح في دخول مراتب العلماء أيضاً، بينما تزعم آخرون الطرق الصوفية والطوائف الحرفية. أما أبناء الأسر التي استمرت تشغل مناصب قيادية، فكانوا مؤهلين لتبوء منصب نقيب الأشراف الذي لم تتعامل الدولة عبره مع الأشراف فحسب، بل والمتصوفة والحرفيين أيضاً.

4 ـ المتصوفة: من الممكن اعتبار المتصوفة المحليين الذين كانوا منظمين في طرق وأخويات، شريحة منفصلة لما كانوا يتمتعون به من أهمية باعتبارهم وحدات أساسية في الانتماء الديني والاندماج والتعبئة الاجتماعية والسياسية. ولابد من القيام بالمزيد من البحث قبل أن نستطيع تقرير مكانتهم كشريحة، لكن علينا ألا نخلط بينهم وبين العلماء الذين كانت وظائفهم الاجتماعية والسياسية مختلفة تماماً ـ على الأقل ـ عند بداية الفترة موضوع البحث. ولقد أفلحت الدولة والعلماء خلال القرن الثامن عشر بالتسرب إلى هذه الشريحة عبر تأسيس طرق رسمية ذات نزعة «سلفية» في دمشق بهدف اجتذاب أتباع الطرق المحلية الأقدم عهداً أو موازنتها. ومع ذلك، بقيت الطرق الجديدة والقديمة على السواء آليات دمج هامة وخاصة بين أفراد القوات شبه العسكرية والحرفيين والأعداد المتزايدة باطراد من الريفيين المهاجرين إلى المدينة. وإذا ما نظرنا إلى المتصوفة بوصفهم شريحة استمرت حتى القرن التاسع عشر، فما ذلك إلا لأنهم فئة ذات مكانة خاصة ومرحلية فحسب، يعقبها عادة الانتقال إلى شريحة أخرى.

5 ـ الحرفيون: كانت هذه الشريحة الفئة الأوسع والأكثر أهمية بين السكان المدينيين المستقرين. وكان المنتسبون إليها ينتظمون عبر ورشاتهم في طوائف حرفية متخصصة يترأسها الشيوخ. أما الشيخ الأعلى مكانة وممثل الطوائف الحرفية لدى السلطات فكان شيخ المشايخ، وكان يشغل هذا المنصب عادة نقيب الأشراف في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

6 ـ التجار: من الممكن عزل الوسط التجاري عن الشرائح الخمس هذه ـ في الفترة موضوع البحث ـ ليشكل شريحة سادسة. ولقد جاء المنخرطون في قطاع التبادل المحلي أو قطاع تجارة الاستيراد والتصدير وأولئك الذين تعاملوا بين هذين القطاعين بوصفهم مقرضين ووسطاء أو صرافين فحسب من كافة

الشرائح. ومن المرجح أن الوسط التجاري لم يكن يشكل كياناً مميزاً كما يفترض عادة. وبينما دخلت الشرائح الأخرى في حالة من الركود أو الانحدار في الفترة موضوع البحث، فإن هذه الشريحة قد برزت بشكل أكثر جلاء ونمت سريعاً، لتصبح فئة هامة ومنفصلة عن سواها، نهضت في كثير من الأحيان بدور عنصر الدمج، شأنها شأن المتصوفة في العهود الماضية. ونطالع هنا عدداً كبيراً من سكان المدينة غير المسلمين وإن لم يكن ليشملهم جميعاً، والكثير من المهاجرين و «الغرباء» الموسرين، ومن تجاوزوا شريحة الحرفيين اجتماعياً واقتصادياً، دون أن ينضموا إلى أي من الشرائح الثلاث الأولى أو لم يتح لهم ذلك.

7 ـ أخيراً، تطالعنا شريحة سابعة قوامها المهاجرون والبدو أنصاف الحضر وسكان الجبال والفلاحون والقرويون الذين كانوا يشكلون فئة هامشية لكن واسعة في المجتمع. وكانت هذه الشريحة ـ في الفترة موضوع البحث ـ تجمعاً متزايداً باطراد من الأيدي العاملة تفيد منها الشرائح الدمشقية الراسخة، ولا تقوى على استيعابها إلا جزئياً أو بصورة هامشية. وحتى منتصف القرن التاسع عشر، كانت تضم عشرات الآلاف من الفلاحين المسلمين والمسيحيين الذين هاجروا من الريف السوري والجبال إلى المدينة. ومما زاد في تعدادها المهاجرون واللاجئون القادمون من الأراضي الإسلامية التي سقطت في أيدي القوى الأجنبية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. كان المنتسبون إلى هذه الشريحة مجبرين على كسب رزقهم بتعاطي الأعمال كيفما اتفق والالتحاق بخدمة نخب الشرائح أو العصب، حينما يخفقون في الاندماج في الشرائح الراسخة. وكان هذا شأنهم كلما وحيثما أمكنهم الإفادة من الأعراف الاجتماعية والرابطة مثل اللغة أو الدين أو الأصول أو القرابة أو الانتماء إلى شريحة ما في مكان آخر أو فيما مضى. ومع ذلك كان الكثير منهم مجبراً على العودة إلى الريف بشكل موسمي أو الخدمة في صفوف الجيش العثماني النظامي المرابط في دمشق بدافع من ضرورة العيش. كما أن العديد منهم غادر المدينة نهائياً، واستقر في مراكز عمل على الساحل السوري أو هاجر إلى الجانب الغربي من الكرة الأرضية.

إن المصادر المعتمدة هنا تسمح ببحث مفصل للشرائح الثلاث الأولى من الشرائح السبع هذه فحسب. وبذلك، تبقى الفرضيات المقدمة هنا وفي البحث التالي غير نهائية حتى يتم القيام بالمزيد من البحث في الشرائح الأربع المتبقية والتطور الاجتماعي ـ السياسي في دمشق بعد عام 1870.

الشريحة الأولى: القوات شبه العسكرية

منذ انحدار النظام الإقطاعي العثماني في القرن السابع عشر، ضربت القوات الإقطاعية السلطانية جذورها محلياً ورسخت نفسها وأسرها وخاصة بين الحرفيين ممن يقيمون في الأحياء الواقعة خارج السور. وفي بادىء الأمر كان دفع (البدل) قد أعفاهم من المشاركة في الحملات السلطانية[2]. وفي النهاية، استردت الدولة العديد من الإقطاعات التي كانت تحت سيطرة أغوات تلك القوات وعمدت إلى بيع التزامها سنوياً بالمزاد العلني[3]. ولربما عوض الأغوات عنها بمنحهم بدل علف سنوي[4]. كما طرأ تغيير على عضوية هذه القوات إذ «ابتاع» الحرفيون وغيرهم طريقهم إلى جداول مرتباتها.

كانت الحكومة العثمانية عاجزة عن كبح النفوذ السياسي المحلي الذي كانت تتمتع به القوات شبه العسكرية لاضطرارها الاعتماد عليهم في أعمال الأمن ومرافقة قوافل الحج وحمايتها. وفي أواسط القرن السابع عشر، كانت الحكومة قد شرعت في تعيين أغوات دمشقيين أمراء للحج[5].

كان للقوات شبه العسكرية وأغواتها الهيمنة في أحياء سوق ساروجة والقنوات والميدان الواقعة خارج السور. ولما كانت هذه القوات تشكل تهديداً مسلحاً مباشراً لسلطة الدولة، وتضطلع بدور حاسم في الحفاظ على الموازين العُصبية أو الإخلال بها، فقد كان لأغواتها أهمية سياسية رئيسة. ولئن قامت الحكومة بمحاولات متكررة لإبقاء هذه الجماعات تحت سيطرة المركز، فإن صلاتها بالسكان المدينيين من أبناء الطبقتين الدنيا والوسطى والريفيين من سكان المناطق الواقعة على طريق الحج، ظلت تحبط جهود الحكومة. وعلى العموم، كانت

الدولة في القرن الثامن عشر مضطرة لغض الطرف عما للأغوات من هيمنة في أحياء المدينة، وسيطرة على الأراضي الزراعية والقرى والتبادل التجاري بين الريف والمدينة[6].

ولقد اختص الأغوات حتى داخل المدينة نفسها، بمجالات من المصالح بامتلاكهم سلطات الشرطة عند أبواب المدينة وفي أحياء وأسواق معينة أو نقاط استراتيجية أخرى. وهكذا، حقق الأغوات لأنفسهم السيطرة على عدد من المصادر الاقتصادية في المدينة، فوق ما كان لهم من القوة في الريف. فلقد هيمنوا على سوق الحبوب في المدينة، وكان بوسعهم ممارسة أشكال التبادل القانونية وغير القانونية والتحكم بالأسواق والسيطرة المالية.

نحو عام 1660، سيرت السلطات العثمانية قوات عسكرية جديدة إلى دمشق في مسعى لقمع الأغوات المحليين. وقد اعتبرت هذه القوات الجديدة محلياً قوات عسكرية «سلطانية»، فأطلق عليها اسم «القابيقول». وقد استخدمت منذ ذلك الحين في تحقيق التوازن مع القوات العسكرية الراسخة محلياً التي عرفت آنئذٍ باسم «اليرلية». وعلى الرغم من نجاح القابيقول في إرساء نفوذهم في الأوساط المحلية وإثارتهم أحياناً مشكلات للحكومة المركزية شأنهم في ذلك شأن اليرلية، إلا أنهم ظلوا على معارضتهم لليرلية. وكان أبرز ما يميز بين هاتين الجماعتين توزعهما بين الأحياء الشمالية والجنوبية من المدينة. فاتخذ القابيقول من الأحياء الشمالية في سوق ساروجة والعونية [العوينة] والسنجقدار مقراً لهم، أما اليرلية فأقاموا في حيي القنوات والميدان الجنوبيين. كما احتفظ القابيقول بموقعهم بمساعدة الجيوش الجديدة التي أرسلتها الحكومة المركزية إلى دمشق من أدرنة وقيسارية وأورفة وكردستان في القرن السابع عشر، ومن بغداد والموصل في القرن الثامن عشر. لقد أفادوا من سطوع نجم آل العظم حتى بلغوا معاً من القوة ما يكفي لإحكام سيطرتهم على اليرلية الجنوبية. فكان لتعاون آل العظم مع القوات شبه العسكرية الشمالية ـ كما رأينا ـ آثاراً حاسمة على تاريخ المدينة السياسي.

لقد أقامت القوات شبه العسكرية جميعاً على أطراف المدينة ليس بالمعنى الجغرافي فحسب، بل والاجتماعي أيضاً. ولقد أورد الكتاب في المدينة الداخلية

الكثير من الأخبار عن مفاسد هؤلاء والصراعات المسلحة التي كانت تدور بينهم، وما كانوا يثيرونه من الشغب والقلاقل العامة. وكان أفراد تلك الجماعات شبه العسكرية - من حيث المبدأ - وبسبب من طبيعة وظيفتهم عنصراً عارضاً في المجتمع. فكثيراً ما كانوا يوفدون في مهمات تودي بحياتهم وهم يرافقون قوافل الحج، أو في المعارك بين العصب داخل المدينة[8]، أو بسبب من إجراءات الولاة ذوي السطوة. وكانوا فوق هذا عرضة لخسارة أموالهم وممتلكاتهم. فإذا ما توفي أحد الأغوات - مثلاً - أصبحت أملاكه عرضة للمصادرة، فتفقد أسرته عندئذ مكانتها الاجتماعية ونصيبها من ثروته وأسباب استمرارها[9]. وقد أضفت الممارسات الاقتصادية غير المشروعة التي كان يقوم بها بعض الأغوات سمعة سيئة على الجماعة بأسرها. وكان يشار إليهم أحياناً بـ «الأفاقين»[10]، ويعتبرون خارجين عن القانون حالما يفقدون سلطتهم الشرعية.

وبالرغم مما كانت تشكو منه هذه القوات من ضعف، إلا أن تعدادها كان كبيراً. فلقد غدت القوات الدمشقية شبه العسكرية عنصراً سياسياً مسلحاً هاماً في المدينة، بالمقارنة مع حجم السكان عموماً والعدد المحدود من القوات العسكرية الخاصة التي كان بمقدور الولاة اصطحابها معهم عند توليهم الولاية. ففي عام 71/1770 كان عدد سكان دمشق يبلغ نحو 40,000 نسمة، وكان تعداد قوات القابيقول مالا يقل عن 2000 رجل[11]، فيما زادت اليرلية عن 2000 رجل. زد على هذا أن صفوف القوات شبه العسكرية كانت ترفد باستمرار خلال هذه الفترة التي شهدت هجرة داخلية كثيفة من الريف إلى المدينة.

إن كتب التراجم في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لم تعرض للأغوات - على مالهم من الأهمية - إلا لماماً. ومع ذلك، من الممكن استقصاء الكثير من المعلومات حولهم من كتب الإخباريين والتراجم المتأخرة ومشاهدات الغربيين. والواقع أن هذه المصادر غالباً ما تصورهم على أنهم ذوو أهمية سياسية بالغة.

ومن المرجح أن عدد أغوات المدينة قد زاد في مطلع القرن التاسع عشر عن المئة يتولون إمرة بضعة آلاف رجل. ولعل هؤلاء من أشار إليهم الإخباري أثناء ثورة 1831 بـ (أولاد البلد) وإلى زعمائهم بـ (أغوات البلد). ومع أن مصادر

القرنين التاسع عشر والعشرين قد خلت من أية إشارة إلى اليرلية أو القابيقول، فمن الواضح أن الشقاق بين هاتين الجماعتين قد استمر على ما كان عليه في القرن الثامن عشر حتى عهد متأخر من القرن التالي. وتجلى هذا إبان ثورة 1831 وأثناء الحكم المصري[12]. أما أنهم دأبوا على جني الثروات خلال عهد التنظيمات فأمر لا جدال فيه. ففي عام 1845، ذكر القنصل البريطاني ريتشارد وود أن المخصصات من الرواتب قد أجريت لـ (2000) خيال، باعتبارهم من القوات غير النظامية ومكلفين بحماية تخوم الولاية[13]. ومما هو جدير بالذكر أيضاً أن أحياء الميدان والقنوات وسوق ساروجة التي كان للأغوات الهيمنة فيها قد وصفت بالثراء في منتصف القرن[14]. وقد نوه الزائر الإنكليزي باتون بما كان عليه أهالي الميدان من قوة:

> «ما كان ليجرؤ أي باشا في دمشق مهما بلغ من السلطة على اعتقال فتوة من فتوات الميدان: فسكان هذا الحي - وقد عرفوا بالتمرد والشغب - لم يكونوا يسلّمون بسلطة سوى سلطة (مشايخ الحارات) وأغوات الحي الذين كانت الحكومة تحرص على اعتبارهم من بين أكثر زعمائهم نفوذاً»[15].

ظلت أداة الحكومة الرئيسة للسيطرة على الأغوات في القرن التاسع عشر تتمثل في إقطاعهم مناطق نفوذ سواء في الريف أو المدينة. فذكر من الأغوات ممن لهم صلة بمنطقتي حمص وحماة في القرن التاسع عشر علي آغا الكمرلي[16] و دعاس آغا الجيرودي[17] و شمدين آغا. وممن كانت لهم صلة بالبقاع أحمد آغا يوسف وأحمد آغا بوظو[18] والأمير ياسين الشهابي[19]. وعرف علي آغا البُصيلي[20] ورسول آغا[21] وعمر آغا العابد وعبد الغني الشملي[22] وحسن آغا اليازجي[23] بصلاتهم بحوران. ومن المستبعد - مع ذلك - أن يكون هؤلاء وحدهم الذين اتصلوا بهذه المناطق، أو أنهم ظلوا على صلاتهم تلك دون أن يتحولوا إلى مناطق نفوذ أخرى. أما أسر الأغوات الأخرى في الميدان مثل آل النوري[24] والمهايني وشربجي الداراني[25] وسكر[26] والحكيم[27] وحبينة[28] والعسلي[29] فمن المرجح أنها كانت جميعاً نشطة في حوران، مع أننا لم نقف على ذلك في المصادر. وفي بضعة حالات (مثال ذلك آل تللو[30] في سوق ساروجة والحواصلي في باب توما أو العظمة في الشاغور)، لا يقود الحي المذكور المرء إلى افتراض صلة ما بالريف، بل لعلها وظيفة لحفظ النظام في

المدينة أحدثت في عهد التنظيمات. ولربما كانوا أغوات حي ليس إلا، وهم فئة لا نعرف الكثير عنها. أما بالنسبة إلى أسر الأغوات مثل آل الشهبندر[31] وعودة[32] والبارودي والخطاب[33] وعرمان[34] والتيناوي[35] والأغريبوزي[36] [أغريبوز]، فلم نقع حتى الآن على ما يشير إلى ارتباطهم بحي أو منطقة ريفية معينة.

وبالرغم من محاولات الإصلاح الإداري والعسكري في عهد التنظيمات، فمن الجلي أن الأغوات قد ظلوا أقوياء وعلى قدر من الأهمية السياسية. فقد قيض لبعضهم ـ حتى بعد عام 1860 ـ أن يضطلع بدور رئيس في شؤون حوران.

الشريحة الثانية: العلماء

كان لعلماء دمشق أهمية سياسية جلية بفضل ما لهم من تأثير معنوي وديني وفكري على السكان المسلمين عموماً، وخاصة بسبب جمع الإسلام بين سلطة الدين والدولة. فكانت أهمية العلماء تنبع في المقام الأول من تضلعهم في الفقه والشريعة، ثم يزيد من تأثيرهم عملهم في التدريس والخطابة. وكان العالم الطموح بين أقرانه يسعى لكسب أتباع له من طلبة العلم والدارسين، وليكون صوته مسموعاً في مجالس زعماء المدينة. وفيما يتصل بالحكومة، فإن العالم كان يسعى جاهداً ليكون في عداد أعضاء الدواوين والمجالس، وأن يحتل مواقع رئيسة في مؤسسات المدينة القضائية والدينية والتعليمية.

و لم تكن معظم هذه المؤسسات رسمياً هرمية في تنظيمها. بيد أن بعضها كان أعلى مكانة من البعض الآخر، وكانت تلك تتمتع ـ ولا عجب ـ بسيطرة واسعة على موارد اقتصادية ولها وقع اجتماعي وسياسي ملحوظ. وكانت تضم ـ فضلاً عن المحاكم الشرعية ـ الجوامع والمدارس والأوقاف الملحقة بها. وهكذا أتاحت حوالى اثنتا عشرة وظيفة للعلماء فرصة ممارسة تأثير اجتماعي واقتصادي وسياسي بالغ الأهمية. فكان من هذه المناصب القضاء والنيابة والإفتاء والخطابة ونظارة الأوقاف. فلننظر عن كثب إلى كل من هذه المناصب.

اقتصرت الحكومة المركزية على إرسال قاض كبير واحد إلى دمشق، يشار إليه بـ (القاضي). وكان ينيب عنه النواب ويعين الكتاب لمساعدته في المحاكم. ويتم تعيين القاضي سنوياً، وهو الرئيس الرسمي للجهاز القضائي في المدينة و (الولاية). وكانت مرتبته دون مرتبة قضاة استانبول والحرمين الشريفين والقدس وبورصة وأدرنة فحسب، وقد اعتبر أعلى مرتبة من قاضي القاهرة[37]. وكان القاضي فضلاً عن رئاسته المحكمة الرئيسة في دمشق رقيباً ـ نظرياً على الأقل ـ على القسم التنفيذي من الجهاز الإداري في الولاية. كذلك فإنه كان يعين متولي الأوقاف ومخولاً بتنظيم الشؤون الخاصة بالطوائف الحرفية[38]. ولربما كان مفوضاً بالتصديق على قرارات المفتين[39].

كان القاضي ـ في القرن الثامن عشر ـ رأس المحاكم الشرعية التي تتولى عملياً شؤون المسلمين عامة، وإلى حد بعيد الأمور الخاصة بالأقليات أيضاً. وقد شمل التشريع الديني المعاملات التجارية والمالية، والقضايا المتعلقة ببيع العقارات وتأجيرها، وحماية المؤسسات الدينية وأوقافها، والأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية كالزواج والطلاق والإرث وقضايا الأرامل والمطلقات والورثة والأيتام. وكانت تعرض هذه القضايا لتنظر فيها المحاكم تحت سلطة القاضي إن للبت فيها أو المصادقة عليها وتسجيل اتفاقات المصالحة التي تعقد خارج المحاكم[40]. وتبين سجلات المحاكم أن أبناء الطوائف الأخرى من غير المسلمين كانوا يلجؤون إلى المحاكم الشرعية الإسلامية في شؤونهم، ما لم تكن القضية شأناً داخلياً خاصاً بهذه الطائفة أو تلك. بل وقد تسجل القرارات حتى في هذه الأحوال في سجلات المحكمة الشرعية لتزيد من مصداقيتها.

وليس من الواضح كم كان عدد المحاكم القائمة في دمشق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ولعل بعضاً من تلك المحاكم الثمان التي صادفها كريمر[41] كانت تعود إلى أواسط القرن التاسع عشر في وقت كان العثمانيون يقومون فيه بإصلاح النظام القضائي. ومن بين تلك المحاكم محكمة الباب الواقعة قبالة المدرسة النورية (E/4) [42] وهي المحكمة الرئيسة التي يتخذها القاضي الحنفي مقراً له. وهناك

المحكمة الكبرى ومقرها المدرسة الجوزية (F/4) في سوق البزورية. ثم محاكم أربع أخرى تتوزعها المناطق ويرأس كلاً منها نائب قاض. أما مواقعها فتشير إلى أنها كانت تخدم التجمعات السكنية خارج المدينة الداخلية وهي محكمة الصالحية، ومحكمة العونية في العمارة، ومحكمة السنانية في القنوات، ومحكمة الميدان في باب مصلى. ويلوح أنه لم يكن لهذا المنصب أهمية سياسية محورية. ويدل على ذلك عدم توفر معلومات حوله في كتب التراجم، وغيابه في ما رواه الإخباريون من حوادث سياسية. ومن ناحية أخرى، كان للأسر الدمشقية أن تزيد من أهميتها السياسية في المناسبات القليلة والاستثنائية عندما كان العثمانيون يختارون أحد العلماء المحليين ليشغل هذا المنصب، ومثال ذلك أحمد بن كمال البكري (ت 96/1695). لكن لم يتمكن آل البكري أو أية أسرة دمشقية أخرى من الاستئثار بهذا المنصب، فنجل أحمد البكري أسعد (ت 16/1715) - مثلاً - لم يرق بعد ذلك عن منصب النائب.

كان النفوذ السياسي للقاضي في المدينة مقيداً بعدد من الشروط التي تحكم مدة إشغاله المنصب. فالعلماء الدمشقيون الذين تولوا منصب النائب، شغلوا وظائفهم لمدة أطول من القاضي[43]، وكانوا في جلهم أبناء أسر ذات نفوذ سياسي كبير. ويمكننا أن نذكر آل البكري وحمزة والعمري والأيوبي والغزي والمحاسني ممن تولوا هذا المنصب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ومع ذلك شهد مطلع القرن التاسع عشر فترة بدت المحاكم فيها خالية تماماً من أصحاب المناصب. ولربما كان هذا واحداً من نتائج التصدع السياسي لتلك الفترة وضعف سلطة الدولة، أو لعل كتب التراجم أغفلت ذكر أولئك الذين شغلوا منصب النائب لأسباب عُصبية. وخلال القرن التاسع عشر، تطالعنا أسر أخرى تولت وظائف في القضاء، إلا أن آل العمري بصورة خاصة حافظوا على مكانتهم. كذلك وظفت المحاكم كتاباً لتدوين وقائع الجلسات في السجلات وإعداد الوثائق للتوقيع والختم، لكننا لا نعلم الكثير عنهم. وتفيد كتب التراجم أن العالم كان في كثير من الحالات، يبدأ عمله في دوائر الحكومة كاتباً، وكان معظم الكتاب الذين طالعنا تراجمهم ينتمون إلى أسر راسخة من العلماء.

لقد أدى إصلاح نظام القضاء خلال عهد التنظيمات إلى إضعاف منصب القاضي. وكان مبدأ إدخال المحاكم الأكثر علمانية قد بدأ مع إحداث المحاكم التجارية المختلطة في الأربعينات التي لم تكن تتبع التشريع الإسلامي وأدخلت قضاة من غير المسلمين والأجانب على قدم المساواة مع القضاة المسلمين ـ واستبدلت محكمة القاضي في دمشق بمجلس التمييز أو محكمة الاستئناف في الستينات وأحيل منصب القاضي إلى المحاكم الشرعية. واعتبر رئيس مجلس التمييز النظير الحديث للقاضي.

المفتون وأمناء الفتوى[44]

زاوجت الدولة العثمانية في قوانينها بين التشريع الإسلامي والقانون العلماني، وقد قام على تطبيقها موظفو القضاء العثماني. ومع أن القاضي المعين من استانبول كان نظرياً كبير القضاة في دمشق. وبإمكانه تعيين نواب له وفق مشيئته، إلا أن ما نهض به المفتي من وظائف كان يقيد ضمناً سلطات المحاكم العثمانية. وغالباً ما اعتمد الدمشقيون أو وسطاؤهم على آراء المفتين عندما كانت تخفق القنوات الطبيعية غير الرسمية لحل الخلافات قبل التقاضي أمام المحاكم العثمانية. وجرت العادة أن تعرض القضايا أمام القاضي أو نائبه وقد حلت. فترفع إلى المحكمة لمجرد تسجيلها حتى تكتسب القرارات صفتها القانونية التامة.

ومن حيث المبدأ، يمكن لأي امرئ أن يطلب من المفتي الفتوى في أية قضية شرعية كانت. وقد سُهل الإجراء بصيغة سؤال مكتوب، فيأتي جواب المفتي أو مساعده المعين (أمين الفتوى) بـ «نعم» أو «لا». وفي كثير من الحالات كان يتم إضافة سؤال متأت عن جواب السؤال الأول في أسفل صيغة طلب الفتوى. فيأتي الجواب كذلك بالصيغة ذاتها بـ «نعم» أو «لا».

ويطلب إلى المفتي أو أمينه أن يدلي برأيه في قضية متنازع عليها في المحاكم إذا كان القاضي أو نوابه قاصرين عن القول الفصل فيها. كما يمكن أن يستمد مشورتهما سكان القرى أو المناطق البعيدة حيث لا تتوفر المراجع اللازمة في التشريع. وكان يمكن ـ بعد ـ اللجوء إليهما لتسوية القضايا خارج المحاكم. ومن

الممكن ـ علاوة على ذلك ـ أن يقدم المفتون وأمناء الفتوى اجتهاداتهم الفقهية عن السؤال وتكون إجاباتهم شفهية. وكان يفترض بالمفتين الالتزام بالمذهب الذي يتبعونه في ما يصدرون من فتاوى، والاستشهاد بالمراجع التي يستندون إليها.

إن التقليد الإسلامي يفرض ألا يتقاضى المجتهد أجراً لقاء ما يعرض من آراء، إلا أنه أصبح عادة مقبولة في الإمبراطورية العثمانية دفع شيء من قبيل التعويض. وذكر مصدر دمشقي مسيحي أن مفتي دمشق عام 1840 كان يأخذ بضعة بارات أو قروش على الأكثر لقاء فتواه[45]. ولعل مفتي دمشق كان ـ شأنه شأن نظيره في القدس ـ يقبل الهدايا عوضاً عن أو علاوة على الرسوم التي كان يتقاضاها لقاء خدماته[46].

ولما كان منصب المفتي المنصب الأعلى سلطة في مذهبه لا ينازعه فيها منازع ويطغى على ما يبدو على سلطة القاضي العثماني في هذه الفترة[47]، فإن أصحابه كانوا من بين العلماء الأكثر أهمية ونفوذاً في دمشق. وكان تعيين مفتي الحنفية واحداً من أكثر القرارات التي يتم اتخاذها في المدينة مثاراً للنزاع في هذه الفترة. ذلك أن الإفتاء كان منصباً يتولاه صاحبه عادة مدى الحياة. فكانت وفاة المفتي سبباً لحدوث أزمة بين أطراف تؤيد هذا المرشح وأخرى تناصر سواه من المرشحين. وبالرغم من أن التعيين الفعلي للمفتي ظل من صلاحيات شيخ الإسلام في استانبول، يبدو أن القاضي كان القائم على تنفيذه، لكن ثمة تفاهماً بأن يكون الاختيار موافقاً لما يرجحه علماء دمشق. وعلى ذلك كانت السلطات العثمانية تؤيد علماء محليين محددين، آمله أن تفيد من موقع هذا الذي وقع عليه الاختيار في التأثير على العلماء، والسكان عموماً بما هو لمصلحة الدولة. وقياساً على ذلك، فإن التغييرات السريعة والمفاجئة في مدة إشغال هذا المنصب مؤشرات على الاضطراب السياسي. وفيما يلي ثبت بأولئك الذين تبوؤا منصب المفتي لكل من المذاهب الفقهية الثلاثة في دمشق في هذه الفترة:

مفتو الحنفية

23/1722:	محمد بن إبراهيم العمادي (ت23/1722)
23/1722 ـ 1725:	خليل بن أسعد البكري (ت60/1759)
1725 ـ 1758:	حامد بن علي العمادي (تخللها انقطاع لعشرة أشهر. ولعل المنصب شغله في ذلك الحين خليل بن أسعد البكري)
1758 ـ 1771:	علي بن محمد المرادي (20/1719 ـ 1771)
1771 ـ 1774:	حسين بن محمد المرادي (26/1725 ـ 1774)
1774:	محمد أسعد بن خليل البكري
1775:	إسماعيل بن أحمد المنيني (27/1726 ـ 01/1800)
1775 ـ 1776:	عبد الله بن طاهر المرادي (ت98/1797)
حوالي 1777:	يبدو أنه كان شاغراً بشكل موقت
1778 ـ 1791:	محمد خليل بن علي المرادي (20/1719 ـ 1791)
1791 ـ 11/1810:	لا تذكر كتب التراجم الكثير عن أولئك الذين تولوا الإفتاء في هذه الفترة. وتفيد المعلومات القليلة المتوفرة بما يلي: 03/1802: عبد الرحمن المرادي (ت03/1802) 04/1803: أسعد بن موسى المحاسني (ت04/1803) 05/1804: حمزة بن علي العجلاني (ت1813) 06/1805: سعيد بن حمزة العجلاني (57/1756 ـ 43/1842) 11/1810: سعيد بن محمد البكري (28/1727 ـ 11/1810)
11/1810 ـ 15/1814:	علي بن حسين المرادي (50/1749 ـ 15/1814)
15/1814 ـ 47/1846:	حسين بن علي المرادي (57/1756 ـ 51/1850): تخللها انقطاع لخمسة أشهر (أو أحد عشر شهراً) تولى المنصب أثنائها سعيد بن حمزة العجلاني في وقت ما بين 1815 و 1829 وربما كان حسن تقي الدين الحصني (ت48/1847) المفتي إبان ثورة 1831.
48/1847 ـ 1860:	طاهر بن عمر العمادي (01/1800 ـ 83/1882)

1860 ـ 1868: أمين بن محمد الجندي (1814 ـ 1878)

1868 ـ 1887: محمود بن نسيب الحمزاوي (1820/21 ـ 1887)

1887 ـ 1898/99: محمد بن أحمد المنيني (1835/36 ـ 1898/99)

1898/99 ـ 1908: صالح بن محمد قطنا (ت1916/17)

كان علماء دمشق ـ على العموم ـ ينتمون إلى ثلاثة من المذاهب الفقهية الإسلامية الأربعة. ومعظمهم أحنافاً أو شافعيين، كما كان ثمة جماعة من الحنابلة لا يستهان بها. أما المذهب المالكي فكان مقتصراً في هذه الفترة على المهاجرين من شمال أفريقيا الذين استوطنوا دمشق بشكل كبير في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وكان الانتماء إلى أي من المذاهب الحنفية والشافعية والحنبلية في دمشق يتضمن معنى يتجاوز مجرد قبول مذهب معين في تفسير الشريعة. وقبل الفتح العثماني، كان علماء دمشق ينتمون أساساً إلى المذاهب الشافعية والحنبلية والحنفية على التوالي، وكانت التجمعات السكنية في المدينة ترتبط بهذه المذاهب أحياناً[48]. ومن المرجح أن النزعة المحلية ظلت تعبر عن نفسها خلال القرون الطويلة من الحكم العثماني بالانتماء إلى المذهبين الشافعي والحنبلي، فيما كانت استانبول تجيز المذهب الحنفي رسمياً وتقوم على رعايته. وخلال القرن الثامن عشر، حينما أصبح الوهابيون في شبه الجزيرة العربية يشكلون تهديداً حقيقياً للإمبراطورية العثمانية، يمكن اقتفاء أثر صلة محدودة لهم بالدمشقيين من أتباع المذهب الحنبلي. ويلاحظ أن عدداً كبيراً من أجلة فقهاء الشافعية بدمشق في ذلك الحين قد تحولوا إلى المذهب الحنفي. ولعل ذلك كان إظهاراً لولائهم للإمبراطورية العثمانية وجزءاً من عملية العثمنة في دمشق التي جرت في عهد آل العظم.

لئن كانت الهيمنة في الإمبراطورية العثمانية للمذهب الحنفي، إلا أن المذهبين الشافعي والحنفي حافظا على وجود مفت لكل منهما في دمشق. ويبدو أنه كان للشافعية ـ على وجه الخصوص ـ وضع نافذ نسبياً بين علماء المدينة. إذ لم يكن مفتي الشافعية شخصية ذات شأن فحسب، بل إن العديد منهم تولى وظائف علمية هامة أيضاً. أما المدرسون البارزون منهم فكانوا يعادلون أقرانهم الأحناف، إن لم يبزوهم مكانة.

مفتو الشافعية

استأثر آل الغزي بإفتاء الشافعية خلال هذه الفترة، ولم يزاحمهم على هذا المنصب سوى عبد الرحمن بن محمد الكفرسوسي (ت 66/1765). وقد تعاقبوا عليه كما يلي:

أحمد بن عبد الكريم (98/1697 حتى وفاته 31/1730)

مصطفى بن أحمد (31/1730 حتى وفاته 43/1742)

محمد بن عبد الرحمن (43/1742 حتى وفاته 54/1753)

محمد شريف بن محمد (لا نعلم تاريخ توليه المنصب؛ وقد بقي فيه حتى وفاته 89/1788)

كمال الدين بن محمد شريف (89/1788 حتى وفاته 1799/1800)

عمر بن عبد الغني (02/1801 حتى وفاته 61/1860)

محمد بن عمر (08/1807 ـ 78/1877)

مفتو الحنابلة

1661: عبد الباقي بن عبد الباقي الحنبلي (97/1596 ـ 62/1661)

62/1661 ـ 15/1714: أبو المواهب بن عبد الباقي الحنبلي (35/1634 ـ 15/1714)

15/1714 ـ 23/1722: عبد القادر التغلبي (43/1642 ـ 76/1722)

على الأرجح

23/1722 ـ 36/1735: محمد بن عبد الجليل بن أبي المواهب الحنبلي (90/1689 ـــ 36/1735)

حوالى 75/1774: أحمد البعلي (97/1696 ـ 76/1775)

75/1774 ـ 88/1787: إسماعيل بن عبد الكريم الجراعي (1722 ـ 1788)

98/1797 ـ 28/1827: مصطفى بن سعيد السيوطي (51/1750 ـ 28/1827)

(لمدة وجيزة): صالح السيوطي (ت31/1830)

28/1827 ـ 41/1840: سعيد بن مصطفى السيوطي (82/1781 ـ 45/1844)

41/1840 ـ 72/1871: سعيد بن مصطفى السيوطي (19/1818 ـ 72/1871)

72/1871 ـ 99/1898: أحمد بن حسن الشطي (36/1835 ـ 99/1898)

99/1898 ـ 19/1918: شاغر(؟)

خطباء الجامع الأموي:

كان الخطباء يتولون إلقاء خطبة الجمعة في الجامع الأموي. ومن حيث المبدأ، كان المسؤولون العثمانيون وجماهير المسلمين في دمشق يؤدون صلواتهم معاً في هذه المناسبة. وكان الخطيب يستهل خطبته حسب التقليد بالدعاء لوالي المدينة. وهكذا كان للخطيب أهميته في إضفاء الشرعية على الحكم والسلطة في المدينة. فإذا ما أغفل ذكر اسم الحاكم، كان ذلك إشارة واضحة إلى قيام عصيان مسلح. أما إذا تعذر إلقاء الخطبة، فكان ذلك إشارة إلى أن حالة من الفوضى قد عمت. ولكن حتى في أوقات الاستقرار السياسي، كان الخطيب ذا أهمية سياسية رمزية. فكان الحكام وخصومهم وعصب المدينة يبذلون ما في وسعهم لتعيين شخص معين في هذا المنصب يرمز إلى مدى القوة السياسية لكل منهم. وبالرغم من عدم توفر المعلومات التي تفيد بأن الخطيب في دمشق كان يمارس نفوذه السياسي عبر الخطبة بشكل رسمي، فإن عدداً من الوقائع تشير إلى أنه كان يوظف بوصفه رمزاً سياسياً خلال هذه الفترة.

في القرن الثامن عشر، تولى الخطابة أشخاص ينتمون إلى ثلاث أسر دمشقية من العلماء هي آل الأسطواني والمحاسني والمنيني. ومع أن المصادر قد قصرت عن ذكر تواريخ تقلد كل من هذه الأسر هذا المنصب، إلا أننا نلم بفكرة تقارب الواقع عن تعاقب أبنائها عليه بملاحظة أسمائهم: مصطفى بن محمد الأسطواني (ت14/1713)، خلفه سليمان بن إسماعيل المحاسني، ثم أحمد بن سليمان المحاسني (84/1683 ـ 34/1733).

وفي مرحلة ما أواسط القرن الثامن عشر، تولى ثلاثة من أبناء المنيني هذا المنصب. ومع أنه يبدو أن آل المحاسني قد استمروا في إشغاله أيضاً، فكان منهم سليمان بن أحمد (27/1726 ـ 34/1733) و أسعد بن موسى (ت1803). أما

الخطباء من آل المنيني فهم أحمد بن علي (ت 59/1758) وعمر بن أحمد (ت1765/ 66) وإسماعيل بن أحمد (29/1728 ـــ 79/1778). وقد يكون الاضطراب هنا ناجماً عن أن وظيفة تدريس قبة النسر قد اكتسبت أهمية لم تكن تتمتع بها من قبل، إذ إن كل من تولى هذه الوظيفة خلال القرن الثامن عشر بات يعتبر خطيباً أيضاً. إن ارتقاء المدرس الجليل الشهاب أحمد بن علي المنيني عبر هذه الوظيفة ليصبح مساوياً لأبناء الأسر التي كانت تستأثر بالخطابة، قد عكس جيداً ازدياد المكانة السياسية لجماعة معينة من العلماء في عهد آل العظم. ويلوح أن هذه المبادرة قد فقدت زخمها نحو مطلع القرن التاسع عشر. ومع أن آل المنيني والمحاسني ظلوا يتناوبون على الخطابة، لم يلاحظ أنهم كانوا ينهضون بأعبائها فعلاً (على ما يفترض). وتطالعنا هنا إشارة إلى وقوع شيء من «الفوضى» في العلاقات السياسية في دمشق. ويمكن فهم سجن الخطيب أسعد بن موسى المحاسني، ثم مصرعه على يد أحمد باشا الجزار في هذا الإطار.

ولربما استعادت الخطابة ألقها في العشرينات أو حتى بعد ذلك نتيجة لثورة 1831 أو كرد فعل عليها. فأخذت المدينة منذ ذلك الحين تنجب العديد من الخطباء البارزين. فعاد آل المحاسني والمنيني، بل والأسطواني أيضاً الذين كانوا يشغلون هذا المنصب قبل عهد آل العظم إلى الخطابة من جديد. كما انضمت إليهم في ذلك أسرة حديثة العهد هي آل الحلبي.

و لم يكن المسؤولون المصريون ليتدخلوا في هذا المنصب ولا في أي من الوظائف العلمية الأخرى. وكان إبراهيم باشا واضحاً في توجيهه أن يستمر الخطباء بالدعاء للسلطان. و لم يبد ضيقاً بما بدا من سعيد الحلبي من عدم الاحتفال به حينما أم الجامع الأموي.

ثمة تعديلان هامان يمكن ملاحظتهما في عهد التنظيمات. أولهما، تحول الخطابة إلى فرع ثانوي ضمن الأسر العريقة التي كانت تختص بها فيما مضى، ثم انحسارها عنها في النهاية. ففي عام 71/1870 تولت الخطابة أسرة حديثة العهد هي آل الخطيب، ومنذ ذلك الحين لم تعد الأسر التي ارتبط اسمها بهذا المنصب إلى إشغاله من جديد. وثانيهما، احتلت هذه الأسر جميعاً ـ العريقة منها وحديثة العهد

ـ وظائف في محاكم دمشق. وقد عمل آل الخطيب على إعلاء شأن الصلة بين الخطابة والعمل في المحاكم، فدأب أبناؤهم على الخطبة في كافة الأقضية التي كانوا يتولون القضاء فيها.

الشريحة الثالثة: الأشراف

الأشراف هم المسلمون المعترف بانتسابهم إلى النبي محمد [ص] ويشار إلى واحدهم بـ «الشريف» (و «الشريفة») أو «السيد» (و «السيدة») وكان اللقب الأخير أكثر شيوعاً وأوسع انتشاراً. ولا يمكننا البرهان في إطار هذه الدراسة، ما إذا كان لقب الشريف يعني في لحظة معينة من الماضي كياناً اجتماعياً واجتماعياً ـ سياسياً أكثر وضوحاً وتحديداً عما كان عليه في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ولا نملك إلا القول بأنهم عانوا ـ كجماعة ـ انحداراً بيناً ومطرداً خلال الفترة موضوع البحث. وقد تكون المحاولات التي قامت بها استانبول في أواخر القرن التاسع عشر لإحياء مكانتهم خدمت مصالح أسر معينة، إلا أنها لم تحي الأشراف من حيث كونهم شريحة.

إن المصادر التي تتناول الفترة موضوع البحث لا تشير إلا لبضع مئات من الأشراف كان معظمهم ينتمون إلى أسر بارزة، بينما تذكر الآخرين بصفتهم الشخصية. ولما كانت هذه الأسر تبلغ حوالى الثلاثين أسرة فلنا أن نقدر أن الأشراف كانوا يشكلون في القرن الثامن عشر جماعة كبيرة يبلغ تعدادها 500 فرد، ثم ازداد عددهم فبلغوا الألفين مع نهاية القرن التاسع عشر.

ولم يكن الأشراف يتمتعون بمكانة في المجتمع الإسلامي تضاهي مكانة طبقة النبلاء في المجتمعات الأوروبية فحسب، بل كانت لهم ـ نظرياً على الأقل ـ العديد من الامتيازات القانونية والاقتصادية، وفي مقدمتها الإعفاء من الخدمة العسكرية، ونصيب من عوائد عقارات مخصصة لهم، وعطايا الدولة في موسم الحج. ولعل الأشراف كانوا يتمتعون ـ بعد ـ بحصانة من التقاضي أمام المحاكم باللجوء إلى نقيبهم للنظر في قضاياهم. ومما هو جدير بالملاحظة أنه كان بين الذين قام فؤاد

باشا بـإعدامهم بتهمة الضلوع في حوادث 1860 عـدد مـن الأشراف، دون أن يفيدوا من امتياز المحاكمـة أمـام نقيبهـم[49]. ومـع ذلـك فلربمـا كـانت هـذه الواقعة استثناء. وقد وجد الباحث أبو منة أثناء بحثه في الوثائق العثمانيـة أن السـلطان عبـد الحميد الثاني منح آل الكيلاني اسـتثناء مـن الخدمـة العسـكرية، ممـا يعـني أنهـم لم يكونوا يتمتعون بهذا الإعفاء من قبل[50]. وإنه لمن المعقول أن يتوقع المرء أن تضعـف تلك الامتيازات خلال القرن التاسع عشر مع إنشاء الجيوش النظاميـة والنفير العـام وتوسيع النظام القضائي وإصلاحه. ولعل السلطان عبد الحميد الثاني لم يكن يسعى من وراء هذا إلى إحياء الأشراف باعتبارهم شـريحة اجتماعية، بـل الحصـول علـى تأييد سياسي لحكمه من أسر معينة بمنحها امتيازات كـان الأشـراف يختصـون بهـا فيما مضى.

ظل للنسب أهميـة مركزية عنـد الأشراف حتى عهـد متـأخر مـن القـرن العشرين. إذ إنه كان دليلاً على رفعـة مكـانتهم و «حقهـم» في الانتمـاء إلى هـذه الشريحة ذات المكانة في دمشق حتى ذلك الحين، مهما كان البلد الذي قدمت منـه الأسرة، أو الحرفة التي تمارسـها، أو المستوى الثقـافي الـذي بلغتـه، أو نصيبهـا مـن الثراء. ويبـدو أن بعض الأشـراف كـانوا يدعـون لأنفسـهم مكانـة تفـوق مكانـة الآخرين. فأخذ بعضهم ـ في القرن الثامن عشـر ـ يضيـف إلى لقـب «السيد» مـا يشير إلى انتسابه إلى الحسن أو الحسين. وإن الظهور المفـاجئ للسـادة في عـدد مـن الأسر التي لم تكن تعتبر من الأشراف، إنما يعني اكتسـاب هـذه المكانـة عـن طريـق المصاهرة بزواج أحد أبنائها من إحدى بنات الأشراف وأن دمـاً نبيـلاً بـات يجـري عن طريق الأم. وكان المولودون عن مثل هذه الزيجات يعتـبرون مـن السـادة، دون حملهـم صفـة «الحسـني» أو «الحسيني». وكـانت صلـة الـدم تضعـف مـع ولادة الأسباط فيفقدون بذلك لقب «السيد».

إن إضفاء كل من الحصني والصيادي الصفـة «الفـاطمي» علـى العديـد مـن الأشراف ليعصى على التفسير في هذا الإطار، نظـراً لأن هـؤلاء الأشـراف يعرفـون بنسبهم عن طريق الأب كذلك[51]. ولعل الحصني توسـل بهـذه الصفـة للإشـارة إلى جماعة من الأشراف أقدم عهداً وربما أعرق محتـداً انتقلـت في عهـود الممـاليك مـن

مصر إلى دمشق[52]. ولعل الصيادي الذي كان يضع مؤلفاته في استانبول استخدم الصفة «الفاطمي» لتجاوز التمييز بين الأشراف الحسنية والحسينية في دمشق على سبيل التأكيد على تحدر الاثنين من فاطمة. ولقد اكتسب هذا التمييز دلالات سياسية في دمشق حيث الغالبية العظمى من أسر الأشراف حسينية واثنتان وحسب (وهما على قدر كبير من الأهمية ومثيرتان للجدل سياسياً) حسنية. ومما هو جدير بالاهتمام أن الصيادي اعتبر آل الكيلاني من الفاطميين؛ أما الحصني فلم يشر إلى ذلك. وكان موقع آل الكيلاني في صلب عصبة آل العظم ويتصلون بالصيادي ذاته اتصالاً وثيقاً؛ أما آل الحصني فكانوا من العصبة ذات النزعة المحلية. وبعد، فلا الحصني ولا الصيادي كان يعتبر آل الجزائري من الفاطميين. وكان أبناء هذه الأسرة يعتبرون من الأشراف الحسنية كذلك ولهم نشاط واسع في السياسة. وكانوا يشكلون خطراً على الحكم العثماني في دمشق لصلاتهم بالفرنسيين، وكانوا مثاراً للتحفظ في المجتمع الدمشقي.

كان للأشراف ـ على العكس من الأغوات بل وأكثر من العلماء ـ نفوذ يسري في المدينة كلها. فلا يمكن ـ مثلاً ـ أن يعرفوا بمنطقة معينة، إذ كانوا يقيمون في الأحياء الجنوبية والشمالية على حد سواء، وداخل السور وخارجه أيضاً. وجدير بالملاحظة كذلك أن من الأشراف في دمشق من كان حديث العهد بها أو أقام فيها عرضاً، ولم تكن له تلك العلاقات القائمة بين الدمشقيين الأقدم عهداً والأرسخ مكانة. كذلك فإن هؤلاء لم يكونوا يختلفون في هذا عن سواهم من المنتسبين إلى الشرائح الدمشقية الأخرى. فكان الوافدون الجدد من الأشراف ينتقلون إلى دمشق عادة من القرى المجاورة، إلا في حالات استثنائية على قدر الأهمية، كانوا يفدون إليها من الأمصار البعيدة في دار الإسلام.

لم يكن الأشراف يتوزعون ـ في الجماعة الدينية في دمشق ـ بين المذاهب الفقهية الثلاثة الرئيسة، الشافعية والحنفية والمالكية (بينما لا يبرز أحد من الحنابلة) وحسب، بل إن بعضهم كانوا من الشيعة أيضاً أو لهم صلة بهم. ولقد برز العديد منهم في الفقه والتدريس والقضاء، كما كان من بينهم كثيرون برزوا بين المتصوفة. ويكاد يكون للأسر كافة التي تولى أبناؤها نقابة الأشراف زوايا صوفية خاصة بها.

على أن بلوغ النتائج في أثر هذه العلاقة الوثيقة بالصوفية أمر يحتاج إلى المزيد من البحث: فهل كانت الصوفية هي الرابط بين الأشراف والحرفيين؟

يلوح أن الأشراف ذوي الجذور المحلية كانوا ـ على النقيض من الأسر التي تنتمي إلى الشريحتين الأولى والثانية ـ أقرب إلى الحرفيين. وإن أسماء بعض الأسر تظهر أنها كانت تمارس حرفة ما فيما مضى. وفي حالات أخرى تكشف المصادر عن أن أبناء أسر مثل آل الفلاقنسي، كانوا من النساجين ذات مرة، أما أبناء أسرة سلطان فكانوا من المؤذنين. وثمة دليل آخر على الروابط بين الأشراف والحرفيين تنبئ به الصلات بين زعامات هاتين الجماعتين. وفيما يلي ثبت بأسماء أسر الأشراف التي أتت على ذكرها المصادر المعتمدة في دراستنا هذه يتضمن ـ حيثما أمكن ـ إشارات أخرى تحدد ملامح أصحابها، ويلحظ بعد اسم الأسرة، النسب، والمذهب، والحي، والمهنة، والإشارة للصلة بالمذهب الشيعي أو التصوف. وتضم المجموعة الأولى الأسر المعترف بانتمائها إلى هذه الشريحة، أما الثانية فتضم أسراً حمل بعض أبنائها لقب «السيد».

بعض أسر الأشراف في دمشق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر:

آل الإيجي[53]	حسينيون، فاطميون، أحناف، علماء.
آل الألشي[54]	حسينيون، أحناف، الحي الجنوبي، تجار، ثم علماء.
آل الجزائري	حسنيون، مالكيون، الصالحية، زعماء جماعات شبه عسكرية، ملاك أراض وعلماء، القادرية.
آل الحجار[55]	حسينيون، فاطميون، العصرونية والسنانية، تجار، ثم ضباط.
آل الحسيبي	حسينيون، أحناف، العقيبة والقنوات، حرفيون، علماء، ملاك أراض.
آل الحصني	حسينيون، فاطميون، شافعية، ثم أحناف، الشاغور ومئذنة الشحم، تولوا زاوية للصوفية، نقشبندية وسفرجلانية ورفاعية.
آل حمزة	(يعرفون ببني حمزة والحمزاوي لاحقاً) حسينيون، فاطميون،

	أحناف، العمارة، علماء وملاك أراض، الخلوتية، ثم الشاذلية.
آل عابدين[56]	حسينيون، فاطميون، شافعيون وأحناف، الحي الجنوبي، الخلوتية.
آل الدسوقي[57]	حسينيون، فاطميون، شافعيون، الحي الجنوبي، علماء، شيوخ الخلوتية ـ الدسوقية.
آل العجلاني	حسينيون، فاطميون، شافعيون وأحناف، الحي المركزي والميدان.
آل الصمادي[58]	حسينيون، شافعيون ثم أحناف، الميدان والشاغور، تجار وملاك أراض، شيوخ القادرية ـ الصمادية.
آل الكيلاني	حسنيون، فاطميون، أحناف، العصرونية في المستطيل المركزي، تجار، ملاك أراض، علماء، شيوخ القادرية.
آل المرادي	حسينيون، فاطميون، أحناف، سوق ساروجة والحي المركزي، علماء، شيوخ النقشبندية.
آل المرتضى[59]	حسينيون، فاطميون، شيعة، الحي الجنوبي.
آل المنيّر[60]	حسينيون، شافعيون، الحي الجنوبي، تجار، ثم ملاك أراض.
آل الموقع[61]	حسينيون، الميدان، علماء، حرفيون وتجار، القادرية.
آل النصري[62]	(يعرفون ببني الحصري أيضاً) حسينيون، فاطميون، شافعيون، علماء، ثم ضباط وأطباء، الخلوتية.

أسر دمشقية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ذات صلات بالأشراف:

آل البكري	أحناف، الحي المركزي، علماء وملاك أراض.
آل البهنسي[63]	أحناف، الحي الشمالي، علماء وملاك أراض.
آل البيازيد[64]	شافعيون، تجار وعلماء.

آل الخطيب	شافعيون، الحي الشمالي، وثيقو الصلة بجامع السنانية في الدرويشية، تجار، علماء.
آل الخياط[65]	تجار حرير نحو عام 1860.
آل دقاق الدودة[66]	شافعيون، مؤذنون.
آل العاتكي[67]	(يعرفون ببني سوار العاتكي أيضاً) شافعيون، قبر عاتكة.
آل العظم	الحيين الشمالي والمركزي، أغوات وحكام، ملاك أراض وتجار.
آل العاني[68]	شافعيون، الميدان أصلاً، ملاك أراض، مزارعون، علماء، يتصلون بالصوفية.
آل السرميني[69]	أحناف، الحي الشمالي، علماء.
آل سلطان[70]	أحناف وشافعيون، الحي الشمالي، مؤذنون.
آل الغزي	شافعيون، العمارة، علماء، مفتو الشافعية.
آل الفلاقنسي[71]	أحناف، القيمرية، نساجون أصلاً، تولوا منصب الدفتردار أواسط القرن الثامن عشر، ملاك أراض.
آل الكزبري	شافعيون، الشاغور، علماء وتجار.

كان منصب النقيب أعلى منصب يختص به الأشراف. وهو نظرياً، المرجع الأخير في القضايا التي تتصل بهم ويقوم بحفظ حقوقهم، ويمثلهم أمام السلطات العثمانية، وهو الحكم في المنازعات التي يكون فيها أحد الأشراف طرفاً. على أنه مما يسترعي النظر أننا لم نقع في المصادر المعتمدة في هذا البحث على واقعة تبين قيام النقيب بهذه الوظائف فعلاً.

وغالباً ما كان النقيب يجمع بين منصبي النقيب وشيخ المشايخ، أو كان يتولى هذين المنصبين اثنان من أسرة واحدة. وكان منصب شيخ المشايخ يعتبر لدى السلطات العثمانية المنصب الأعلى في الطوائف الحرفية والطرق الصوفية. ولا تأت المصادر المعتمدة في هذا البحث على ذكر هذا المنصب إلا لماماً وفي مناسبات

متفرقة ولا تتوسع بأي حال في وصـف وظائفـه أو أهميتـه السياسـية. أمـا وأنـه لم يظفر أي من النقيب وشيخ المشايخ بقدر من الأهمية السياسية الخاصة في حـوادث القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فلنـا أن نذهـب إلى القـول بـأن صـاحبي هذيـن المنصبين كانا يخضعان في تلك الفترة لمراجع سياسية أخرى. أما الاحتمال بأنه كان للنقيب قديماً أهمية سياسية فأمر جدير بالأخذ بعين الاعتبار.

إن القائمة التالية محاولة لتحديد أولئك الذين تولوا نقابة الأشراف.

نقباء الأشراف في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

سنوات تولي المنصب	اسم النقيب	حياته
	عبد الكريم بن محمد حمزة	و 42/1641
	إبراهيم بن محمد حمزة	09/1708 ـ 45/1644
	حسن بن عبد الكريم حمزة	
	يحيى بن حسن حمزة	
	حسن بن حمزة العجلاني	ت 20/1719
بدءاً من 38/1737	علي بن إسماعيل العجلاني	71/1770 ـ 16/1715
متقطعاً بين 38/1737 و 59/1758	محمد بن عبد القادر الكيلاني	ت 1772
فترات قصيرة في 54/1753 و 59/1758	حمزة بن يحيى حمزة	03/1802 ـ 31/1730
70/1769 ـ 59/1758	علي بن إسماعيل العجلاني	71/1770 ـ 16/1715
71/1770	عبد الله بن إسماعيل العجلاني	
03/1802 ـ 71/1770	حمزة بن يحيى حمزة	03/1802 ـ 31/1730
86/1785	خليل بن علي المرادي	92/1791 ـ 60/1759
13/1812 ـ 03/1802	حمزة بن علي العجلاني	ت 13/1812
13/1812	سعيد بن حمزة العجلاني	30/1829 ـ 57/1756 أو 43/1842

13/1812	عبد المحسن بن حمزة العجلاني	ت 47/1846
31/1830	درويش بن محمد حمزة	86/1785 - 34/1833
	إسماعيل بن عبد الغني الغزي	1792 - 32/1831 أو 35/1834
	حسن بن تقي الدين الحصني	ت 48/1847
	عبد المحسن بن حمزة العجلاني	ت 47/1846
حتى 47/1846	راغب بن سعيد العجلاني	21/1820 - 47/1846
47/1846	نسيب بن حسين حمزة	ت 1849
48/1847 - 1860	أحمد بن سعيد العجلاني	ت 1860
1860 - 1881	أحمد مسلم الكزبري*	
1881	درويش منجك العجلاني	14/1813 - 1881
1881 - 1889	أحمد منجك العجلاني	ت 1895
1889 - 1893	صالح بن عبد القادر تقي الدين الحصني	41/1840 - 93/1892
1893 - 1898	من أسرة العجلاني، لم تعرف أسماؤهم	
1898 - 1908	أبو السعود الحسيبي	ت 14/1913
1908 - 1918	محمد أديب تقي الدين الحصني	1874 - 1940

* الصحيح أن نقباء الأشراف في دمشق بين عامي 1860 ـ 1896 هم: أحمد مسلم الكزبري (1860 ـ 1869)، أحمد العجلاني (1869)، درويش العجلاني حتى وفاته (1879)، أحمد العجلاني مرة ثانية (1879 ـ 1889)، صالح تقي الدين الحصني حتى وفاته (1892)، أحمد العجلاني مرة ثالثة حتى وفاته (1896). انظر، محمد مطيع الحافظ ونزار أباظة، تاريخ علماء دمشق في القرن الرابع عشر الهجري، (دمشق، 1986)، 128/1. (المترجم ع.م).

الشرائح والنخبة

إن لنا أن نفترض بأن تولي منصب في إطار النخبة السياسية في المدينة، كان مشروطاً ببلوغ صاحبه الزعامة في الشرائح. وهكذا كان السياسيون في المدينة هم الأغوات والمفتون والنواب والخطباء والنقباء وشيوخ الطوائف الحرفية والطرق الصوفية وأثرياء التجار ومن كان يبرز ـ بين الحين والآخر ـ من شخصيات قوية من العامة.

والواقع أنه كثيراً ما اضطلع بعض من تولوا هذه المناصب بدور رئيس في الحياة السياسية، كما أن ثمة عدداً ممن لهم أهمية سياسية لم يتبوؤا أياً من تلك المناصب، و لم يتحدروا من أسر كانت تشغل أياً منها. على أن الفعالية السياسية التي نهض بها هؤلاء لم تكن لتستند إلا في بعض الأمر على مواقعهم في الشريحة التي ينتسبون إليها. فلم تكن الشرائح موحدة داخلياً ولا كانت تمثل قوة سياسية. فقد قصرت في تأهيل أفرادها وعجزت عن الحيلولة دون نفوذ العُصبية إليهم وتأثير القوى الخارجية فيهم والصراع الطبقي بينهم. والحق أن الشرائح لم تتجاوز التأثيرات السياسية الأخرى في المدينة. فكانت المنافسات العُصبية شديدة ضمن الشرائح، ثم زاد التدخل الخارجي سواء من جانب الدولة أو القوى الأجنبية زيادة بالغة في الاضطراب السياسي.

ولما أخذ زعماء بارزون في الشرائح الرئيسة ينهجون ــ بدءاً من السبعينات من القرن التاسع عشر ـ نهجاً أكثر «مثالية» في نشاطهم السياسي، فإنما كان ذلك في وقت باتت فيه هذه الشرائح عاجزة عن أداء وظائفها من حيث كونها بنى سياسية. لقد كانت الوظائف المستجدة التي أخذت تضطلع بها أقرب إلى أن تكون إدارية الطابع. ولئن كان حقاً أن العهد الحميدي أحيا العلماء والأشراف والمتصوفة كجماعات، إلا أن ذلك إنما كان لكسب تأييد جماعات من الأسر ذات النفوذ في الولايات بين النخبة الصاعدة ممن كانوا ينتمون إلى هذه الشرائح فيما مضى. وإن أشد ما يدلل على هذا مقدار ما كانت تقوم به أسر النخبة في أواخر القرن من تلون وتحول في ولاءاتها لتجني الفوائد من الارتباط بعدة شرائح مختلفة.

لقد كان من شأن التحول الاقتصادي ونهج التنظيمـات العثمانيـة والضغـط السياسـي الغربـي الـذي أدى إلى ازديـاد سيطرة الدولـة المركزيـة وإرسـاء التبعيـة الاقتصادية للغرب، رعاية نخبة قوامها أسر الأعيان المحليين القابلين بقيام نظام جديد خـال مـن الشـرائح والعصـب. وجـاءت هـذه التحـولات علـى أسـس عُصبيـة لا شرائحية أو طبقية، ومرد ذلك «المصادفـة» بـأن إحـدى العصبتـين ــ عنينـا عصبـة الميدان ـ كانت أكثر تلاؤماً اقتصادياً وسياسياً مـع التحـولات المستجدة. علـى أن النظام الجديد أخذ يجتذب إليه في نهاية المطاف الأسـر البـارزة مـن كلتـا العصبتـين كيفما اتفق، أسر اضطلعت ذات يوم بأدوار الزعامة في الشرائح التي تنتمـي إليهـا، وأخرى حديثـة العهـد في دمشـق. فقد كان هناك مـا يكفـي مـن السـعة في القمـة لإرضـاء الجميـع، مـع التوسـع الاقتصـادي والإداري والسـكاني الـذي طرأ علـى البلاد.

الفصل السادس

بروسوبوغرافيا*

تراجم الأسر البارزة من الشرائح الثلاث الأولى

يشكل ما سيرد في هذه الصفحات محاولة لمعالجة مسائل اجتماعية وتاريخية في آن معاً على مستوى الفرد والأسرة. وكنت آمل في بادىء الأمر حصر النخبة (النخب) في دمشق، أي أن أحدد بالاسم عدداً لا بأس به من أفراد النخبة وعرض تراجمهم وتواريخ أسرهم لتكون أساساً لنظريات تاريخية أعم. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الفترة موضوع البحث (1785 ـ 1870)، وحجم سكان دمشق ـ الذين ازداد عددهم من 40,000 إلى 150,000 نسمة تقريباً ـ ووفرة كتب التراجم العربية، فإن هذه المهمة قد بدت للوهلة الأولى يسيرة. ولقد قمت بترجمة معاجم التراجم وتصنيفها ثم وضعت فهرساً بتراجم جميع الدمشقيين الذين أتت المصادر على ذكرهم ممن عاشوا في هذه الفترة. وكانت حصيلة هذا الجهد ملفاً ضم نحواً من أربعة آلاف شخص يمثلون حوالى مئتي أسرة.

بيد أن محاولاتي كتابة التاريخ اعتماداً على هذه المادة قد تعثرت لقصور كتب التراجم، وعجزي عن تحديد معنى النخبة تاريخياً. فلم يكن من الموضوعية القول أن هذا «الشخص»، ولعله متصوف رقيق الحال أو أحد الأغوات أو حمو المصنف ذاته ـ مثلاً ـ «ينتمي إلى النخبة الدمشقية» لمجرد ترجمة البيطار له في «حلية البشر» أو المرادي في «سلك الدرر» أو الشطي في «روض البشر». وما كنت لأعتقد أن لانتماء أحدهم إلى النخبة صلة بثرائه إلا ما ندر وفي حدود

* بروسوبوغرافيا *Prosopography* دراسة التاريخ من خلال التراجم. (المترجم ع.م)

ضئيلة، على النحو الذي يسعى أصحاب كتب التراجم إلى حملنا على التسليم به.

وبعد دراسة أوسع للحوادث والطبوغرافيا والاقتصاد، أخذ عدد ضئيل من الأجزاء ـ ولكنها ذات شأن على نحو مشجع ـ تجد مواقعها لتكتمل صورة المجتمع. فبات ممكناً عندئذ أن نتبين باطراد صلات أشد أهمية بين الأشخاص وعدد من البنى في المجتمع الدمشقي، وطرح الفرضيات حول الأزمنة والحوادث التي أدت إلى تحولات وتطورات ونزاعات، وما كان لحسمها من أثر في السياسة.

والتالي هو بسط لهذه التراجم وتواريخ الأسر مما تجلت أهميته في هذا البحث. ولقد بذلت ما بوسعي لتقديم أكبر قدر ممكن من المادة ـ وإن لم تكن ذات دلالة أساسية للدراسة هذه ـ وهي تنتقل من طور إلى طور حتى تبلغ كمالها. وإذن فيمكن اعتبار الفصل المكرس لتورايخ الأسر ملحقاً في دراسة التاريخ من خلال التراجم (بروسوبوغرافيا) بقدر ما هو فصل مكمل لهذه الدراسة.

ملاحظة حول المصادر

إن معاجم التراجم العربية لا توفر دليلاً شاملاً إلى التاريخ الاجتماعي ـ السياسي المحلي. ولهو من العسف أن يتوقع المرء أن تكون ذلك الدليل، إذ إن واضعيها من العلماء أرادوا ـ على الأقل في ظاهر الأمر ـ أن يطالع فيها العلماء أخبار أقرانهم من العلماء. ومع ذلك فهي مصدر تاريخي أولي لا يقدر بثمن، ذلك أنها تتيح لنا استقصاء بنى معينة في التاريخ الإسلامي وتوفر ـ إذا ما قرئت بإمعان وبمنهج النقد ـ معرفة بالعلاقات الاجتماعية والسياسية بين البارزين في هذه الجماعة والمجتمع بصورة عامة. وهي تعرض إلى هذا وذاك ـ في مناسبات غير قليلة ـ لأشخاص ذوي شأن في السياسة.

على أن هناك على كل حال مصادر أولية أخرى رجعنا إليها في هذه الدراسة. فسجلات المحاكم الشرعية ـ وهي تعد بالآلاف ومتاحة للباحثين في مديرية الوثائق التاريخية بدمشق ـ تحتوي على قدر عظيم من المعلومات الاجتماعية

والاجتماعية ـ الاقتصادية ولكنها لم تكن متاحة بشكل تام ـ لسوء الحظ ـ حينما كان البحث يجري في هذه الدراسة. ولقد توفرت الفرصة منذ ذلك الحين فأمكن لباحثين كثر دراسة سجلات المحاكم، وقد أفدت من النتائج التي نشرها عبد الكريم رافق. وكنت قد تمكنت من مطالعة عدد محدود من سجلات المحاكم والأوقاف في القصر العدلي ومديرية الوثائق التاريخية وبعض ما يتصل بالمتصوفة ومشجرات النسب في قصر العظم فكانت هذه كلها معيناً من المعلومات المفيدة.

أما المصدر الآخر للمعلومات فكان المشاهدات المطبوعة منها وغير المطبوعة لمراقبين غربيين عاصروا تلك الفترة. ولقد خلف لنا الرحالة والمبشرون والممثلون الرسميون الغربيون ـ رغم ما كانوا عليه من التسرع والهوى ـ قدراً لا بأس به من المعلومات حول الأحوال الشخصية والاجتماعية والسياسية الخاصة بعدد من الشخصيات الدمشقية. وهذه تعوض إلى حد ما عن بعض ما يعتور معاجم التراجم العربية من قصور. بيد أنه لا يمكن اعتبار ذلك النتاج ـ شأنه شأن تلك المعاجم العربية ـ دليلاً شاملاً حتى لأحوال الطائفتين اليهودية والمسيحية ممن كان للغربيين بهما أوثق الصلة.

وختاماً، فلقد كان الأحياء من أعقاب ذوي الشأن مصدراً مُعيناً غنياً ومفيداً للمعلومات. ففي بعض الحالات سعى أبناء بعض الأسر إلى وضع مؤلفات تعرض تاريخ أسرهم. وفي حالات أخرى وجدتُ بعض الأسر تحتفظ بسجلات تشتمل على تراجم رجالها ومشجرات نسبهم وممتلكاتهم، وكان لها الفضل إذ وضعت ما لديها من المعلومات بين أيدي المؤرخين ليفيدوا منها.

الشـريحة الأولى: الأغوات

آل العظـم

في منتصف القرن السابع عشر، كان إبراهيـم ـ وهـو أول مـن وقفنـا علـى ذكره في المصادر من أسلاف آل العظم ـ قد شارك في حملة عثمانيـة لقمـع عشـائر تركمانية في المنطقة المحيطة بالمعرة. ومع بداية القرن الثامن عشر، ولي ولده إسماعيل المعرة وحماة ومنحته الدولة أراض واسعة في تلك المنطقـة بشـكل «مالكانـة». وفي هذه المرحلة، زوج آل العظم أحد أبنائهم إلى إحدى بنات الحراكي مما أعطى أولاد هذا الزواج الحق في إضافة لقب «السيد» إلى أسمائهم. كما تم في ذلك الحين تدبـير زواج آخر مع آل الكيلاني في حماة. وسرعان ما شيد آل العظم قصراً لهم في حمـاة ونجحوا في جمع الثروة اللازمة لتأمين تولي أقاليم أكثر أهمية.

ويتعذر التحقق من تاريخ هـذه الأسـرة قبـل ظهـور إبراهيـم. ويقـدم رافـق الدليل على أن آل العظم ربما كانوا من أصل سوري، وأن الكثير من مصادر القرن الثامن عشر قد سلمت بانتمائهم إلى أصول محلية. إن هذه الفرضية متماسكة، وثمة عدد من القرائن تعززها، منها أنهم لم يعرفوا التأهيل في قصـر السـلطان، ولم يتـول أي منهـم الحكم في أقاليم خارج سورية قبل توليهم الولاية في سورية[1].

تكمن خلف البحث في أصول آل العظم وارتقائهم إلى السلطة مسـألة ذات شأن هي إسهامهم في الانحدار العثماني والنزعة المحلية. يشـير غيـب وبـاوين إلى أن «هذه الأسرة النابهة الـتي كـاد أبناؤهـا وأتبـاعهم أن يسـتأثروا بباشـويات سـورية الشمالية نحو ستين عاماً» قد أثارت مخاوف العثمـانيين، «فمـا كـان بوسـع هـؤلاء التغلب على ما كان يخامر الديوان السلطاني من شكوك إزاء نـزوع آل العظـم إلى تأسيس سلالة حاكمة»[2]. ولم يعز رافق نجاحهم ـ وهو يستقصي الاسـتجابة المحليـة لحكم آل العظم ـ إلى الضعف العثماني فحسب، بل إلى «طبيعة هـذه المنـاطق الـتي

جعلت حكمهم الطويل ممكناً»[3]. وكتب هولت «لقد أصيب نظام إدارة الولايات العثمانية بالضعف وأصبح عنواناً للفوضى والابتزاز... وكان سطوع نجم أسرة ذات سطوة، هي العظم إيذاناً بانتهائه»[4]. أيد باربير هذا التفسير إذ ذهب إلى القول بأن «آل العظم قد تولوا دمشق بالضبط لامتلاكهم الصفات التي كانت تطلبها الدولة العثمانية في محاولتها إعادة تنظيم الولاية»[5].

إن تفسير الدور الذي اضطلع به رجال هذا البيت في تاريخ سورية في العصر الحديث يجعلنا في مواجهة مشكلات تتصل بالتعريف: مثلاً، مم تتشكل النزعة المحلية فعلاً ؟ لهذا السؤال، الذي هو بحق ذو طبيعة جدلية ـ عدة إجابات ـ استناداً إلى المعرفة الراهنة ـ تعكس ميول المؤلف نفسه فحسب؛ فإذا ما شاء المرء رؤية نظام الشرائح مصاناً، فلعله يطلق على آل العظم اسم أعداء النزعة المحلية؛ وإذا ما أراد أن يعلي من شأن أصولهم المحلية والإثنية، قال فيهم أنهم أصحاب النزعة الوطنية الأوائل، وإذا ما نزع إلى الحفاظ على العدالة الاجتماعية بين شرائح المجتمع وطبقاته، لابد أن يرى فيهم جماعة من الانتهازيين والنخبويين. وبغض النظر عن آراء المرء حول قضايا كهذه، فمن الضروري التشديد على أنه يجدر بنا أن نتلمس بدايات التحديث في فترة أسبق، أي إبان صعودهم في مطلع القرن الثامن عشر.

إن الدور الذي اضطلع به آل العظم في تاريخ سورية في العصر الحديث لأشد تعقيداً من أن يحيط به المؤرخ أو المجادل؛ فأهميتهم متأتية عن المفارقة التي كانوا يجسدونها، وقد استند نجاحهم بجلاء إلى مركب من انبعاث القوى المحلية وتأكيد الحكومة المركزية لسلطتها، وهذا التطور المركب كان يجري في القرن الثامن عشر في جميع أنحاء شرق حوض البحر الأبيض المتوسط. لقد بين ألبرت حوراني في عام 1961 أن سمة هذه الفترة لم تقتصر على ظهور التأثيرات الغربية وحدها، بل كانت الحركات في شبه الجزيرة العربية، وانبعاث الروابط الدينية المحلية واتقاد جذوتها، والغليان الذي كان يعتمل في المجتمع المحلي من سماتها أيضاً[6].

ولا تضارع مسائل الانحدار العثماني والأصول الإثنية لآل العظم أو مصدر الاستراتيجية التي أتاحت لهم البروز في أهميتها بالنسبة لتاريخ هذه الفترة، ما كان

لعهدهم من أثر على السياسة المحلية والمجتمع. لقد حطم آل العظم العوائق الأقدم عهداً في المجتمع، وحطوا من شأن نظام الشرائح واستبدلوه بالعصب. فدمجوا الأعيان والأسر على اختلاف الأحياء السكنية والشرائح الاجتماعية والفئات الاقتصادية التي تنتمي إليها في عصبة قوية ومزدهرة. ولم تكن هذه العصبة أكثر ميلاً إلى الحكومة المركزية فحسب، بل توافقت وقطاع اقتصادي محلي محدد وألحقت الهزيمة بعصبة محلية منافسة انبثقت لتمثل مصالح أولئك الذين كانت عصبة آل العظم تعمل على استغلالهم وقمعهم. وبعبارة أبسط: أوجد آل العظم ضرباً من النزعة المحلية لكنها كانت ذات طبيعة أرستوقراطية وأسهمت في قمع نزعة محلية ذات طابع شعبي. ذلكم هو ما كان عليه الوضع في القرن الثامن عشر.

ومما لا ريب فيه أن مطلع القرن التاسع عشر كان عهداً عمل فيه آل العظم الآخذون بالانحدار على إعادة تنظيم أنفسهم[7]. فهم إذ فقدوا الولاية ما عاد بوسعهم الإفادة من الحج وجباية الضرائب وتجارة الحبوب على النحو الذي كانوا يمارسونه فيما مضى. كذلك، فقد حرمتهم مصادرات الدولة من الثروة المتراكمة في الأموال المنقولة والمعادن الثمينة. فاضطرت الأسرة عندئذ للجوء إلى الإفادة مما كان لديها من أوقاف وتعاطي التجارة. وفي كلتا الحالتين كانت موارد آل العظم والمجالات المتاحة لهم واسعة. ولم يكن ما لديهم من أوقاف ليقتصر على سورية وحدها، وإنما امتدت إلى مصر أيضاً. وكان الخانان الكبيران اللذان شيدهما اثنان من رجال هذا البيت في دمشق (خان أسعد باشا وخان سليمان باشا) قادرين على تأمين تجارة الاستيراد والتصدير على نطاق واسع. كما أن استقرارهم في حماة ودمشق ومصر قد سهل هذه التجارة بلا ريب.

في مطلع القرن التاسع عشر، كان تعداد أفراد الأسرة يتراوح ما بين 150 و 200 فرد. وبالرغم من شدة ترابطهم بسبب من نظام زواج الأقارب، فإن فروع الأسرة كانت منتشرة في مناطق متباعدة جغرافياً كدمشق وحماة ومصر. ونظراً لشيوع الزواج ضمن الأسرة، فإنه من الخطأ قصر الأسرة على فروع أبناء العمومة، إذ إن مثل هذا القول يعني استبعاد أبناء الخؤولة.

إن الفضول فيما يتصل والدور الذي اضطلعت به نساء هذه الأسرة ليبرره أن فرعين هامين (من أبناء العمومة) قد تأسسا في الحقيقة على يد اثنتين من النساء. ولعل قلة الرجال في الأسرة، أو اضطرارها لاسترضاء مراكز سياسية معينة خارجها ـ وهذا ما نميل إليه ـ قد حملا اثنتين من بنات العظم ـ هما ليلى بنة السيد إبراهيم وخديجة بنة نصوح باشا ـ على الزواج من رجلين لا يمتان إليهما بصلة. ومن المرجح أنهما كانا مملوكين تركيين في خدمة الأسرة. وقد اتخذت ذريتهما اسم العظم واعتبرت جزءاً منها.

ومن المرجح أن زواج ليلى بنة السيد إبراهيم العظم قد تم في منتصف القرن الثامن عشر. وتبدو هذه الفرضية معقولة إذ إن والدها توفي عام 1746، ولابد أنها كانت في العشرين من عمرها على الأقل بحلول عام 1766. وكان أحد حفدتها سليم بن عبد الرحمن بالغاً راشداً عام 1816. وتشير تراجم ذرية ليلى إلى أن هذا الفرع كان يتركز حول حماة. فالعديد منهم ولد أو تزوج أو تولى وظائف حكومية هناك، أو أتت على ذكره سجلات المحكمة الشرعية في حماة. ولئن برز بعضهم في الشعر والإدارة، فإن أياً منهم لم يضطلع بدور سياسي ذي شأن في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

أما زواج خديجة بنة نصوح باشا العظم فقد تم على الأرجح نحو مطلع القرن التاسع عشر. والواقع أن مؤرخ الأسرة يشير إلى ذريتها على أنها الفرع الثالث في الأسرة، أي يلي فرع ليلى. ومن المرجح أن والد خديجة قد توفي في حماة عام 09/1808، مخلفاً ثروة طائلة من العقارات (بشكل أوقاف) في مصر. ويذكر مؤرخ الأسرة أن خديجة قد تولت إدارتها. وهكذا شكل هذا الفرع القسم المتركز في مصر من آل العظم، ولئن قيل أن زوجها علي آغا كان مملوكاً تركياً في خدمة العثمانيين في دمشق، فإنه أقام روابط متينة مع الأسرة العلوية الحاكمة في مصر. وكما رأينا في الفصل الثاني، فقد كان موظفاً لدى المصريين إبان حكمهم لسورية في الثلاثينات.

أما ابنة خديجة وعلي آغا فرلان (التي يقال لها فاطمة برلنت) فقد كانت متزوجة من شريف باشا المصري. وكان هذا زواجاً سياسياً خطيراً، ويمكن النظر

إليه على أنه دليل على تعاون آل العظم مع المصريين منذ بداية حكمهم. على أن خط صلات الأسرة يمضي إلى أبعد من ذلك؛ إذ كانت شقيقة شريف باشا زوجاً لإبراهيم باشا. إن صلة القربى التي تربط بين آل العظم والأسرة العلوية الحاكمة في مصر قد دفعت إبراهيم باشا إلى الإشارة إلى علي آغا بـ «أبي». ولكن هذا لم يمنع إبراهيم باشا من إعدام علي آغا حينما اتهم بالخيانة قبيل نهاية الحكم المصري.

يتعذر تحديد مكان إقامة خديجة العظم إبان الحكم المصري، وما إذا كانت قد التحقت بزوجها وابنتها في دمشق أم بقيت في مصر. إن ما تعرضت له الأسرة من مكائد وانتكاسات في هذه الفترة قد أصبح جزءاً من الأدب الشعبي لدمشق «القديمة». ففي الأربعينات ـ مثلاً ـ روت فرلان العظم للرحالة الأوروبيين قصة مصرع علي آغا على أنها مأساة ملحمية. وعلى كل حال، يبدو أن آل العظم قد استعادوا ما كان لهم من حظوة لدى الأوساط العثمانية الحاكمة. مثلاً، اختارت زوج السلطان محمود النزول في دار آل العظم في أوائل الأربعينات، وهي في طريقها إلى مكة.

ومن المرجح أن فرلان قد بقيت في دمشق عندما غادر زوجها شريف باشا. وبعد ذلك ببضع سنوات تتوفر لدينا معلومات تفيد بأنها اقترنت برجل يدعى عثمان أفندي* وأقامت في دمشق. وإذا استطعنا التحقق من أن عثمان أفندي هذا هو عثمان بك مردم بك ذاته، يكون ذلك برهاناً آخر على تلاؤم آل العظم مع العثمانيين. كما أنها تظهر روابطهم الجديدة مع سياسة التنظيمات، إذ إن مردم بك كان من أنصار نهج التنظيمات وقد رقاه العثمانيون لهذه الغاية.

تطالعنا إشارة أخرى إلى القطيعة بين آل العظم والمصريين، ففي أعقاب الحكم المصري اندمج الفرع المصري في الأسرة ضمن الفروع السورية. فمن بين حفدة خديجة السبعة عشر (الذين أعقبهم أبناؤها عاكف وصالح وعزت وفردوس)، تزوج ثمانية من الفرع السوري: أما الحفيدان زيوار ومحمود فقد تزوجا من خارج نطاق الأسرة؛ فيما لم يتزوج ثلاث حفيدات وأربعة حفدة على

---

* لم تذكر المؤلفة المصدر الذي استقت منه معلوماتها حول زواج فرلان العظم بالمدعو عثمان أفندي. وليس في كتاب الأسرة العظمية (ص 154) ما يشير إلى ذلك. (المترجم ع.م)

الإطلاق. إن هذا لدليل على أن آل العظم كانوا يعتبرون مستقبلهم في مصر محفوفاً بالمخاطر، ولربما أصابهم أمر ما على يد الأسرة العلوية الحاكمة في مصر فتوجسوا شراً. ومع ذلك، يشير مؤرخ الأسرة إلى أنها ظلت تملك عقارات في مصر. وقد تولت فرلان إدارة أوقاف الأسرة هناك.

ومما يسترعي الانتباه ألا ينجب هذا الفرع شخصيات ذات شأن في النصف الثاني من القرن، بعدما اضطلعوا بدور مؤثر في النصف الأول منه. وفي هذا الصدد، استعاد هذا الفرع ألقه في مطلع القرن العشرين حينما بدأ حقي بن عبد القادر العظم حياته العملية. كان حقي قد تلقى تعليمه في المدارس العثمانية والفرنسية، ثم عمل موظفاً في دائرة الدفتر الخاقاني (تسجيل الأراضي) في دمشق فالجمارك في استانبول. وقد انتقل إلى مصر حيث أقام مدة وجيزة عمل خلالها موظفاً في دائرة المعارف. ثم عاد إلى استانبول في عام 1909 ليشغل منصباً رفيعاً في نظارة الأوقاف. لكنه ما لبث أن رجع إلى مصر عندما خاب أمله ـ على ما يقال ـ بسبب السياسة التي انتهجها الاتحاديون. كذلك كان أحد مؤسسي حزب اللامركزية الإدارية العثمانية في مصر والحركة الإصلاحية في سورية. ولما اعتبرت نشاطاته السياسية خيانة عظمى، فقد حكم عليه جمال باشا بالإعدام غيابياً.

كانت هناك ثلاثة فروع أخرى في الأسرة في النصف الأول من القرن التاسع عشر. فمن بين أخوة ليلى السبعة، أسس ياسين وحده سلالة متصلة عبر ولديه خليل وعبد القادر. وتشير كافة التراجم المتوفرة لدينا عن آل العظم من فرع ياسين إلى أنهم كانوا من كبار ملاك الأراضي في حماة. ولم يضطلع هؤلاء ـ شأنهم شأن آل العظم من فرع ليلى ـ بأي دور سياسي بارز في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

ثمة فرع رابع في الأسرة أسسه شقيق خديجة أحمد مؤيد (1806 ـ 1888). وقد اتخذ أبناء هذا الفرع لاحقاً اسم المؤيد العظم[8]. ولد أحمد مؤيد العظم في حماة، وقد انتقل ووالدته أم الخير الكيلاني إلى دمشق في عام 24/1823. وأقاما أولاً في دار الأسرة في باب السريجة، ولكن حينما تزوج أحمد بنى لنفسه داراً في الصالحية. وكانت زوجه الأولى سليلة آل المرادي. وفي آخر الأمر اتسعت روابط الأسرة، إذ

تزوج أحمد مؤيد تسع نساء أخريات. أما أولاده السبعة عشر فلم ينشؤوا في دار الأسرة في الصالحية فحسب، بل في بيوت في رأس بيروت وقرية عارية بجبل لبنان أيضاً. ولقد تزوج الأبناء والحفدة من أسر دمشقية وحموية وحلبية ومصرية وبيروتية بارزة. ففي دمشق، اتصل آل المؤيد العظم بآل المرادي ثانية والحكيم في الميدان والحسيبي والعجلاني من الأشراف وبوظو والعظمة من الأغوات وآخرين غيرهم. وفي حماة كانوا يتصلون بفروع الأسرة الأخرى وبآل الشيشكلي الصاعد نجمهم. وفي حلب بآل الجابري. وفي مصر بآل الرتا. وفي بيروت بآل اليافي وبيهم.

تولى اثنان من أبناء أحمد رئاسة المجلس البلدي هما عبد الله (ت 1911) وعبد القادر (ت 1920). فيما كان اثنان آخران هما مختار (ت 1920) وعلي من أعضاء هذا المجلس. أما الابن العاشر شفيق (ت 1916) فقد كانت سيرته في الإدارة العثمانية ناجحة على نحو ملفت للانتباه. كان شفيق يجيد التركية والفرنسية والإنكليزية. وقد بدأ حياته العملية عضواً في مجلس اللواء. وفي عام 1886 عين موظفاً في جمارك بيروت، وفي عام 92/1891 أصبح عضواً في المجلس البلدي في دمشق. ثم تولى إدارة الدفتر الخاقاني في الولاية. وعلى أثر مثول أبيه أمام السلطان في عدة مناسبات تم تعيينه مترجماً في المابين الهمايوني (ديوان السلطان). وفي الفترة (1896 ـ 1901) عمل مفوضاً في إدارة الدين العثماني العام. وانتدب في الفترة (1901 ـ 1908) مفوضاً في إدارة الديون العامة لدى شركة حصر التبغ والتنباك. وفي عام 1908 مثل دمشق في مجلس النواب العثماني (المبعوثان) حيث عارض السياسة التي انتهجها الاتحاديون. وكان أحد زعماء حزب اللامركزية الإدارية العثمانية وجمعية الإخاء العربي ـ العثماني، ورائداً من رواد الحركة العربية في فترة الحرب العالمية الأولى. وأحد القوميين الذين أعدمهم جمال باشا في دمشق عام 1916 بتهمة الخيانة العظمى.

التحق اثنان من أبناء هذا الجيل من آل المؤيد العظم هما صادق وسعيد (ابنا صالح) بالجيش العثماني في الثمانينات. ولم يبلغ سعيد الذي كان أيضاً عضواً في المجلس البلدي في مطلع السبعينات، رتبة عالية في الجيش. وقد خاض في مرحلة ما

من حياته تجربة صوفية، لكنه اشتهر لاحقاً بوصفه واحداً من أوائل رجال الأعمال في سورية الذين نقبوا عن النفط. أما صادق فقد ترقى في الجيش ليصبح بحلول عام 1900 المرافق العسكري للسلطان. كذلك كان مفوض الدولة الذي قام على مد خطوط الاتصالات البرقية والحديدية بين استانبول والمدينة. أما شقيقهما إكليل، فقد بدأ عمله الوظيفي كاتباً في محكمة التجارة. ثم عين قائمقام في كل من قضاء دوما وعجلون والنبك وبعلبك من أعمال ولاية دمشق. وفي عام 1915 نفاه جمال باشا لأسباب سياسية.

شغل ثلاثة آخرون من حفدة أحمد مؤيد مناصب إدارية في سورية أو استانبول. فبدأ ذو النون حياته العملية في الجيش في التسعينات، ثم عين مديراً للرسوم الخاصة الستة التابعة لإدارة الدين العثماني العام. فيما عمل واصل بن وجيه موظفاً في دائرة المعارف في كل من بيروت واستانبول. أما بديع فقد كان عضواً في لجنة الدين العثماني العام في مطلع القرن العشرين. ثم عمل موظفاً في جمارك استانبول. وفي عام 1914 مثل دمشق في مجلس المبعوثان العثماني.

ولكي نتتبع تاريخ آخر فروع آل العظم وأكثرها أهمية، علينا أن نعود من جديد إلى مطلع القرن التاسع عشر. كان عبد الله باشا آخر ولاة دمشق من آل العظم، قد أسس فرعاً خامساً في الأسرة. وبحلول منتصف القرن التاسع عشر أصبح هذا الفرع فرعاً كبير العدد، وموازياً للفرع الشهير باسم المؤيد المتزايد في دمشق. وقد أعقب عبد الله باشا تسعة أولاد ـــ خمسة أبناء وأربع بنات. تزوج الابن البكر محمد يادووا من ابنة عمه آسية مدعماً بذلك القدرات المالية في سلالته. وبموازاة سلالة محمد يادووا، تحدرت سلالة هامة ضمن هذا الفرع من شقيقه محمد حافظ. ومن الشقيقات الأربع لم تتزوج إلا فاطمة الشهيرة بـــ «الشامية»، وكان زوجها عاكف بن خديجة العظم.

كان فرع عبد الله باشا الفرع الوحيد الذي بقي في دمشق طوال فترة الاضطرابات التي شهدها مطلع القرن. كذلك كان أشد الفروع ارتباطاً بأعيان عصبة آل العظم والأنشطة الاقتصادية والثقافية التي عنيت بها هذه العصبة. مثلاً، كانت ثلاث من بين المدارس الإسلامية الخمس العامرة في دمشق عام 1848

مرتبطة بأوقاف هذا الفرع. وقد وظفت المدارس الثلاث هذه عدداً من فقهاء الشافعية البارزين أمثال عبد الرحمن الطيبي وعبد القادر وأبو الفتح الخطيب وبعض آل الكزبري.

ومن آل العظم في دمشق وقع الاختيار على عبد الله بك وولده علي من فرع عبد الله باشا، وعبد الله بن أحمد مؤيد ليحتلوا مقاعد في كل من مجلس الإدارة والبلدية في عهد التنظيمات. وقد نفي هؤلاء بتهمة الضلوع في حوادث 1860. كما أُنزلت عقوبة الإعدام بحق اثنين من أبناء عاكف بك بسبب الدور الذي اضطلعا به في تلك الحوادث، وهما مصطفى بك وإبراهيم بك اللذان أدينا بالقتل والحرق العمد على التوالي. والأرجح أنهما كانا في دمشق بالرغم من انتمائهما إلى فرع خديجة، ذلك أن والدتهما هي فاطمة الشامية. فضلاً عن ذلك، كانت زوج مصطفى بك من آل المؤيد، مما أعطاه سبباً آخر ليكون في المدينة.

وبعد عودة علي العظم من منفاه ببضع سنوات، أعلن الوالي راشد باشا في عام 1869 منحه لقب «باشا» في مسعى من العثمانيين لاسترضاء بقايا عصبة آل العظم بعدما نزل بهم العسف في أعقاب حوادث 1860. وكان هذا الإنعام متواضعاً مقارنة بالمجالات التي أتاحها العثمانيون للباشوات من آل العظم في القرن الثامن عشر. إذ إنه لم يتضمن أية سلطات أو مسؤوليات أبعد من عضوية بمجلس الإدارة التي كان بإمكانه القيام بأعبائها دون أن يحمل هذا اللقب.

ومما هو جدير بالذكر أن آل العظم من هذا الفرع قد عمدوا ـ في ذلك الحين ـ إلى تزويج إحدى بناتهم إلى آل العابد من الميدان، ولعل ذلك كان مبادرة منهم إلى المصالحة، إلا أنه بالتأكيد دليل على اندماج نخبة المدينة ببعضها. وعلى العموم، يشير شيوع زواج فرعي المؤيد وعبد الله باشا من خارج نطاق الأسرة بعد عام 1860، إلى سعي آل العظم إلى المصالحة والأسر البارزة ليس من كلتا العصبتين الدمشقيتين فحسب، بل وجميع أرجاء سورية أيضاً.

وقد انتظم أبناء هذا الفرع في سلك الإدارة في السبعينات. فكان محمود عضواً في المجلس البلدي، وأسعد (الشهير بالباشا الصغير) عضواً في مجلس

اللـواء. ويقـال أن أسعد باشـا كـان زاهـداً بـالرتب والمنـاصب، فـاعتزل العمـل الحكومي وانصرف إلى الزراعـة وأسـس مزرعتـين كبـيرتين، إحداهمـا في مسـرابا قـرب دومـا والأخـرى في دومـا ذاتهـا. وكـرس حياتـه لأداء واجباتـه الدينيـة والإنسـانية.

و لم يتحقق لهذا الفرع استعادة فعاليته في الإدارة العثمانية إلا في الثمانينـات. وكان أبناء محمد علي باشـا مـن المـبرزين في هـذا المجـال. فكـان أحمـد شـفيق (ت 18/1917) عضواً في المحـاكم النظاميـة. فيمـا بـدأ خليـل باشـا (ت 1905) حياتـه العملية موظفاً في دائرتي العدلية والمعارف، ثم أصبح عضواً في محكمة الاستئناف، فرئيساً لمحصلي الولاية (باش تحصيلدار عام). وأخيراً تولى رئاسة البلدية بـين عـامي 1901 - 1905. أما محمد فوزي باشا (ت 1920) فقد بدأ حياته العملية موظفـاً في دائرة المعارف، ثم عين ناظراً لنفوس الولاية حوالى 1889، فعضواً في مجلس الإدارة في التسعينات، وفي عام 1895 تولى رئاسة البلدية، فإدارة الأشغال العامـة في الخـط الحديدي الحجازي بدمشق. وقد مثل دمشق في مجلس المبعوثان العثماني عام 1908 وفي عام 1911 ولي نظارة الأوقاف في الدولة العثمانيـة*. لقـد كـان محمـد فـوزي باشا العظم وابن عمه شفيق بك المؤيد من السوريين القلائل الذين كـانوا يتمتعـون بنفوذ كبير وبلغوا مراتب وزارية في الإمبراطورية العثمانيـة في عهـد السـلطان عبـد الحميد الثاني. وفي عام 1918 اعتبر مراقـب بريطـاني محمـد فـوزي باشـا «الرجـل الأكثر نفوذاً في دمشق».

وفيما عدا ذلك، أنجب هذا الفـرع إسمـاعيل بـن حـافظ وكـان مـن أعضـاء المجلس البلدي في الثمانينات. وخليل بن محمود وقد التحق بالجيش العثماني. وعبد القادر بن أسعد باشا وكان قائمقام في عدد من الأقضية.

---

* الصحيح أنـه تـوفي عـام 1919. ومثـل دمشـق في مجلس المبعوثـان في عـامي 1912، 1914. وكـان نـاظراً للأوقاف عام 1912.

William L. Ochsenwald, "The Vilayet of Syria, 1901-1914: A Re-examination of Diplomatic Documents as Sources," *Middle East Journal*, XXII (Winter, 1968), 79.

(المترجم ع.م)

لقد كان من شأن المرونة غير العادية التي تمتع بها آل العظم في فروعهم كافة وأعادت لهم المرة تلو المرة المكانة والثروة والسلطة في فترة تزيد عن ثلاثة قرون، أن وضعتهم في موقع ذي أهمية اجتماعية يفوق كافة الأسر الدمشقية البارزة في تلك الفترة. وقد وضعتهم استراتيجية حصيفة من التحالفات الأسرية والعُصبية والخارجية في موقع القلب من السلطة الاجتماعية ـــ الاقتصادية والعسكرية. ثم كان أن قمعت عصبتهم في مطلع القرن التاسع عشر، ولحقت بهم الهزيمة في أعقاب حوادث 1860. لكنهم ما لبثوا أن دخلوا في مجالات أخرى وعززوا مواقعهم، وفي كلتا الحالتين أعادوا الأسرة إلى السياسة والإدارة في غضون جيل واحد. وفي سبيل ذلك لم يترددوا أبداً في اكتساب القوة من التحالفات الخارجية. وأفلحوا في النفوذ إلى مراكز السلطة في كل من مصر واستانبول طوال القرن التاسع عشر.

آل التركماني (العظمة)[9]

قليلة هي أسر الأغوات التي أفلحت في إنجاب الأعيان من أبنائها على مدى أجيال. ولعل آل التركماني كانوا أبرزها في القرن الثامن عشر، وهم أسرة أغوات من الميدان، كان جدهم الأعلى موسى (ت 71/1670) قد نال لقب «باشا» وولي إمارة الحج وقضاء عجلون. أما ولده حسين (ت 20/1719)، الذي يوصف بأنه (أحد رؤساء وحاق الجند بدمشق)، فشغل منصب «كتخدا» (الذي يلي في القيادة آغا القوات الإنكشارية) عام 80/1679. وقد اتصل حسين هذا بالعلماء، ووضع الكثير من المؤلفات ونظم قصيدة في مدحه شيخ الطريقة الخلوتية. وفي الجيل التالي كان هناك شخصان يحملان اسم التركماني من العلماء (تجدر الإشارة هنا إلى أن انتسابهما إلى الأغوات من آل التركماني لم يتعين بعد) هما أحمد (ت 38/1737) الذي استوطن استانبول وعمل مدرساً، وعلي (1691/92 ـ 1766/67؟) الذي تولى أمانة الفتوى زمن المفتيين العمادي والمرادي. أترى كان هذا التركمانيان يسعيان إلى المصالحة مع العثمانيين؟

فقد الأغوات من آل التركماني سطوتهم فجأة عام 1746، حينما قمعهم أسعد باشا العظم لتعاونهم مع فتحي الفلاقنسي، فتم إعدام خمسة منهم، ولم يظهر أي من رجال هذا البيت في الحياة العامة في دمشق لعدة أجيال. لكن الأسرة حافظت على وجودها، واشتهرت باسم آل العظمة.

أقامت الأسرة في منتصف القرن التاسع عشر في سوق القطن (D/5). وعمل أبناؤها في التجارة ـ على الأرجح ـ بين دمشق واستانبول ومكة حيث استقر بعضهم. وكان محمد بك العظمة (1820 ـ 05/1904) عضواً في مجلس الولاية في وقت ما بين عامي 1840 ـ 1860، ومن بين الأعيان المنفيين بتهمة الضلوع في حوادث 1860، ومن المرجح أنه عاد من المنفى مع غيره في أواخر الستينات. ثم أصبح عضواً في المجلس البلدي بين عامي 1879 ـ 1883.

ويلوح أن آل العظمة ـ شأنهم شأن كثير من التجار ـ قد بدؤوا بتوظيف أموالهم في الزراعة في السبعينات. وقد أصاب محمود العظمة (ت 20/1919) نجاحاً كبيراً في هذا المجال. وهكذا تحسنت أوضاعهم وأصبحوا على جانب عظيم من الثراء في مطلع القرن العشرين. ومع ذلك، لم يترجم البيطار لأي من رجال هذا البيت، فلم نطالع لهم ذكراً بين العلماء أو المتصوفة أو رجال الإدارة. والواقع أن آل العظمة شأنهم شأن حفنة من الأسر التي تعود بجذورها إلى عصبة الميدان، قد أرسلوا أبناءهم إلى الجيش العثماني. مثلاً، التحق يوسف بن إبراهيم (1884 ـ 1920) بالكلية الحربية في استانبول نحو عام 1906، واتبع دورة أركان حرب في ألمانيا. ثم أرسل إلى مصر في بعثة عسكرية، كما خدم في بلغاريا والنمسا ورومانيا واستانبول. وفي عهد الحكومة العربية انتدبه الأمير فيصل معتمداً عربياً في بيروت، ثم تولى وزارة الحربية. فشكل جيشاً وطنياً قاده إلى ميسلون للدفاع عن دمشق والتصدي لقوات الاحتلال الفرنسي المتقدمة. وقد استشهد في تلك المعركة.

كذلك كان عزت بن محمود ضابطاً في الجيش العثماني، وقد شارك في تأسيس جمعية المنتدى الأدبي في استانبول التي غدت مركزاً للفكر القومي في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى. أما نبيه وعادل ابنا عزيز الذي عمل

متصرفاً في اليمن وطرابلس الغرب في العهد العثماني، فقد عملا في سبيل القضية العربية.

آل الشملي[10]

كان آل الشملي ـ وهم أسرة تنتهي بنسبها إلى قبيلة شمر ـ من أكثر أغوات الميدان سطوة في النصف الأول من القرن التاسع عشر. وقد أوكل العثمانيون إلى عبد الغني آغا (ت 35/1834) منصب أمير الحج ونائب الوالي في دمشق. ويروى أنه كان يحظى بنفوذ كبير بين العلماء. وقد بلغ أبو العربي وابن عمه رشيد آغا من القوة ما مكنهما من إثارة معارضة ناجحة ضد إجراءات عثمانية لم يرض الناس عنها. كذلك فقد كانا من قادة ثورة 1831.

وربما بسبب من الدور الذي اضطلع به آل الشملي في ثورة 1831، وتعاونهم مع إبراهيم باشا لاحقاً، لم يظهر أي منهم في البنى الإدارية العثمانية المدنية والعسكرية منذ أواسط القرن. ومع ذلك، فقد عرف عن أبناء عبد الغني آغا الشملي ثراؤهم وكانوا من وجوه حي الميدان. وكان رجال هذا البيت من القلائل الذين احتفظوا بلقب «آغا» في القرن العشرين.

آل البارودي[11]

وصل حسن آغا البارودي دمشق قادماً من مصر بين عامي 1795 ـ 98. وقد عينه الوالي عبد الله باشا العظم نائباً له (متسلم)، وزعيماً للقوات شبه العسكرية (كتخدا). ويقال أنه أفاد من منصبه هذا في جمع ثروة طائلة. وينسب إخباري مجهول لحسن آغا إعدام الزعيم الميداني عمر آغا. وقد استقر آل البارودي في دمشق، وبنوا لأنفسهم داراً واسعة في حي القنوات.

ومن المرجح أن حسن آغا البارودي قد توفي قبل الحكم المصري، وخلف ثروته لولده محمد (ت 90/1889) الذي قيل أنه وظفها في الإقراض، وحاز في النهاية على أراض واسعة يقع بعضها في حلبون. وبطريقة غامضة وضع البارودي

يده على أراض أخرى خلفها شـريف باشـا وراءه عندمـا انسـحب المصريـون مـن سورية. ولنا أن نذهب إلى الافتراض بأن آل البارودي هؤلاء هـم أصحـاب شـركة بارودي (*Paroudi*) التي ظهر اسمها في قائمـة الشـركات المصـدرة للحبـوب التسع الأكثـر أهميـة في سـورية الـتي وضعهـا القنصـل النمسـاوي في عـام 1872. وفي النصف الثاني من القرن تم تدبر زواج سياسي ذي شأن بينهـم وبـين آل البكـري. وخلال الحرب العالمية الأولى برز محمود البارودي بوصفه واحـداً مـن كبـار أعيـان دمشق.

آل شمدين[12]

ولد شمدين آغا كبير أسرة الأغوات ذات الشأن هذه في مطلع القرن التاسـع عشر لأب يدعى الشيخ موسى. ويقال أن موسى هذا كان متسلماً في عكـا[13]، ثـم استوطن دمشق وسكن في حي الأكراد، وانتهت إليه زعامة ذلك الحي. أما شمديـن آغا فقد انتقل إلى حي سوق ساروجة. ولربما كانت الأسرة قد بنت في ذلك الحين داراً واسعة في المربع D/1.

وبحلول الثلاثينات خـص العثمـانيون شمديـن آغـا بمنـاطق معينـة، فاسـتخدم رجاله في القيام بمهام الشرطة وجباية الضرائب. وكان بعض تلـك المنـاطق يقـع في سهل البقاع، لكن نفوذ الأسرة امتد في وقت لاحـق مـن القـرن إلى منـاطق ريفيـة أخرى من الولاية.

ظل شـمدين آغـا واحـداً من أكثر زعمـاء القـوات شـبه العسـكرية سـطوة في دمشـق. لكنـه لم يظهـر في ثـورة 1831. وأثنـاء الحكـم المصـري حـافظ علـى ولائه للعثمانيين، فكافأه السلطان عبد المجيـد على عملـه هـذا. ومـع ذلـك يذكـر إخباري محلي أنه أعلم المصريين بما كان الدروز يدبرونه لهم من مكائد. بقي شمدين أحد قادة القوات العسكرية غير النظاميـة طـوال الأربعينـات والخمسـينات، ولعلـه كان «الكيخيا» الذي رفع إليه الحرفيون المسلمون في القيمرية تظلمهم عـام 1846 ـ 47.

وحينما قام العثمانيون بإعادة تنظيم القـوات المحلية في أواخر الخمسينات، عينوا ولده محمد سعيد قائداً للعونية، وهي واحدة من الفيالق الجديـدة الـتي أُوكـل إليها القيام بمهام حفظ الأمن في المدينة. والواقع أن محمد سـعيد شمديـن كـان أحـد الأغـوات المحليين القلائـل الذيـن تولـوا قيـادة إحـدى القـوات الجديـدة في ذلـك الحين. وفي تمـوز 1860 اشـتركت العونيـة في أعمـال الشـغب عوضـاً عـن إيقافهـا واجتاحت الحي المسيحي. وعلى أثر ذلك تم تسريح عنـاصر تلـك القـوات، ونفـي محمد سعيد إلى استانبول ـ لا إلى قبرص كغيره ـ ولعـل ذلـك ينطـوي علـى دلالـة خاصة.

ولا توضح المصادر المتوفرة لدينا شيئاً عن الدور الذي اضطلع به آل شمديـن في حوادث 1860. ويقال من ناحية أخرى، أن شمدين آغا ـ وكان شـيخاً هرمـاً ـ قد توفي في تلك الحوادث، وبما أن اسمه لم يظهـر في قوائـم أولئـك الذيـن صـدرت أحكام بحقهم لارتكابهم أعمالاً إجرامية، لنا أن نتساءل ما إذا كان هـو نفسـه قـد ذهب ضحية للرعاع. فيما ظهر اسم ولده إسماعيل ـ وكان قائد فيلق عثماني ـ في إحدى القوائم تلك.

على أي حال، لم يلبث محمد سعيد أن استعاد حظوته لدى العثمانيين. ومـا هي إلا أشهر معدودة حتى غادر استانبول، ليرافق نامق باشا الذي عين واليـاً علـى بغداد. فضلاً عن ذلك، كان محمـد سـعيد مـن بـين الذيـن عـادوا إلى دمشـق عـام 1865 مشمولاً بالعفو العام. وفي عام 1869 عين متصرفاً في نابلس، ثـم كـان لمـدة وجيزة متصرفـاً في شـرقي نهـر الأردن عـام 73/1872، حيـث بـاءت جهـوده في تأسيس ولاية عثمانية هناك بالفشل. وفي غضـون ذلـك، نـال لقـب «باشـا» وولي إمارة الحج بين عامي 1870 ـ 1892. كذلك كان غير مرة عضواً في مجلس الإدارة في الفترة ذاتها. وقبل وفاته ببضع سنوات زف ابنته ووريثته الوحيدة إلى محمد باشا ابن أحمد باشا اليوسف. وفي النهاية نقل محمد سعيد باشـا ثروتـه كلهـا إلى سـبطه عبد الرحمن باشا اليوسف. كذلك فقد تدبر أن يخلفه هذا الفتى في إمـارة الحـج في عام 1892. لقد كان ائتلاف الأسرتين شمدين واليوسف عنصـراً هامـاً لنمـط حيـاة النخبة المتركزة في سوق ساروجة في أواخر القرن.

كذلك انتظم آخرون من أبناء شمدين في الإدارة العثمانية في النصف الثاني من القرن. فكان عبد الله آغا أحد أغوات القوات شبه العسكرية في الخمسينات ومطلع الستينات. وقد واجه في ذلك الحين تحديات إصلاحات عهد التنظيمات. ولعله كان عبد الله آغا الذي تولى رئاسة الشرطة (الضبطية) في كل من دمشق عام 1871 وبيروت عام 1879.

آل المهايني[14]

كان آل المهايني (نحو 1860) يعتبرون «أغنى أسر الميدان وأكثرها نفوذاً». ولعل شهرتهم تعود إلى قرية مهين في النبك التي أقطعها العثمانيون لأسلافهم. أما لقب «آغا» الذي يحمله أبناء هذه الأسرة، فيشير إلى ارتباطهم بإحدى الجماعات العسكرية أو شبه العسكرية، على أن الإشارة الوحيدة إلى ذلك جاءت في سياق الحديث عن جماعة جديدة من الشرطة تم تشكيلها في أواخر الخمسينات، أو ربما لأنهم كانوا من زعماء الأحياء الذين درج الناس على تلقيبهم بأغوات الحي*.

ولم يترجم المرادي والبيطار لأي من رجال هذا البيت، لكن من الجلي أنه كانت لهم السيطرة في الميدان. ويذكر أن صالح آغا (ت 1868) وولده [ابن أخيه] سليم قد حالا دون تورط أهالي الميدان في حوادث 1860 و آويا المسيحيين في دارهما ووفرا لهم الطعام والمأوى طوال عشرين يوماً. وتقديراً لخدماته الإنسانية أهدى نابليون الثالث صالحاً علبة نشوق ذهبية حفر عليها الحرف الأول من اسمه (N) يعلوه تاج من الماس، وبندقية جزائرية الطراز مزينة بزخارف ذهبية. كما قلده القنصل الروسي ممثلاً لحكومة بلاده وسام القديس ستانيسلاس.

---

* يعود آل المهايني بأصولهم إلى قرية مهين. وكانوا من أغوات القوات المحلية شبه العسكرية في الميدان مطلع القرن الثامن عشر. وفي أعقاب حلها عام 1859 ولي صالح آغا وابن أخيه سليم قيادة الحاميات الجديدة المؤلفة من احتياطيين في الحي المذكور. ابن كنان الصالحي، يوميات شامية 1111 ـ 1153هـ، تحقيق أكرم حسن العلبي، (دمشق، 1994)، 158، 276. يوسف جميل نعيسة، مجتمع مدينة دمشق، (دمشق، 1986)، 480/2. (المترجم ع.م).

وظلت الأسرة تتصدر حي الميدان حتى عهد متأخر من القرن العشرين. ولقد كان لأبنائها حضور قوي في المجلس البلدي طوال السبعينات والثمانينات ومنهم: يوسف آغا عام 72/1870، وحسين آغا عام 75/1874، 1879 ـ 1882، 1886 ـ 1890، وهاشم بن سليم عام 84/1883، وكمال بن حسين. وبخلاف ذلك، يبدو أن آل المهايني قد حافظوا على عملهم الأساسي في تجارة الحبوب. ويلوح أنهم كانوا يعزفون عن المشاركة في الحياة العامة، منشغلين عن المشهد السياسي الأرحب بالاهتمام بشؤونهم الخاصة وتلك المتصلة بحيهم. ومع ذلك، ظل آل المهايني يتصلون ـ وإن بصورة هامشية ـ بالنخبة الدمشقية عبر عدد من المصاهرات. فصاهروا آل الدالاتي والبكري قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى. ومما هو مدعاة للاهتمام أن العديد من أبناء المهايني (مثلاً كمال وحسني وزكي) قد أهملوا استخدام لقب «آغا» في أواخر القرن واتخذوا لقب «أفندي»* ، وهو لقب اقترن تقليدياً بأعضاء المؤسسة العثمانية في دمشق.

آل اليوسف[15]

استناداً إلى تاريخ الأسرة الذي عُني بنشره عبد القادر بدران عام 1920، حل أحمد آغا ابن محمد (الـ) يوسف (حوالى 1790 ـ 64/1863) في دمشق نحو مطلع القرن، وله من العمر تسع سنوات بصحبة أبيه، الذي كان تاجر أغنام كردي من ديار بكر. وقد وفق الوالد في تجارته فاستقرت الأسرة في دمشق. ولما بلغ أحمد أشده، التحق بخدمة الأمير بشير الشهابي، وأصبح في النهاية وكيلاً له. تابع أحمد عمل أبيه في التجارة، وعبر صلته بالأمير بشير بسط سيطرته على أراض في سهل البقاع وجبال لبنان الشرقية.

---

* الواقع أن إهمال لقب «آغا» واتخاذ لقب «أفندي» كان قد بدأ في الجيل الأسبق. وأول من قام بذلك هاشم بن سليم وحسين بن سعيد. انظر: سالنامة ولاية سورية، 1318هـ (01/1900)، 123. مقابلة مع د. صبيح المهايني (دمشق، شتاء، 1997). (المترجم ع.م)

وقد خلا هذا المصدر من أية إشارة إلى أن آل اليوسف كانوا نشطين في دمشق في القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر. ومن بين جميع الأغوات الذين اجتازوا الفترة 1830 - 1870 الحافلة بالأزمات، بقي آل اليوسف إضافة إلى آل العابد الأكثر سطوة. ومرد ذلك إلى أن أحمد آغا كان في خدمة أحد حلفاء المصريين (أي الأمير بشير)، ثم بسبب نجاحه في تحويل ولائه إلى العثمانيين بعد زوال الحكم المصري. وما إن انسحب المصريون من البلاد، حتى عين أحمد آغا اليوسف متسلماً في دمشق إلى حين وصول الباشا العثماني الجديد. ثم تولى اثنتين من أهم الوظائف في قيادة الحج (أمين الكلار والمحافظ). ومن المرجح أنه كان يؤدي مناسك الحج عندما وقعت حوادث تموز 1860. وفي النهاية نال لقب «باشا» وتولى إدارة عدد من الأقضية في ولاية دمشق، واضطلع بدور أساسي في التوصل إلى تسوية سياسية للنزاعات التي شهدتها حوران في الستينات.

تزوج أحمد باشا من إحدى بنات البرازي وهم أسرة من الأكراد خدم بعض أبنائها في الجيش العثماني. ولربما كان هذا الزواج الذي تم عام 40/1839 رمزاً لتجديد ولائه للعثمانيين. ولما توفي كان قد خلف ولدين وثلاث بنات. وكان ولده محمود قائمقام في بعلبك مدة وجيزة قبل موته المبكر عام 81/1880. أما ولده الأكبر محمد (40/1839 - 47/1896) فقد بدأ حياته العملية واحداً من أغوات القوات شبه العسكرية، وكان تحت إمرته ما يزيد عن أربعمئة رجل أثناء عمله بالتعاون مع أبيه في تسوية نزاعات حوران. كما تولى في ذلك الحين قافلة الجردة في الحج الشامي (الإعاشة والتموين)، وأصبح قائمقام في حمص نحو عام 1863، ثم بعلبك حوالى عام 1866. وبعد زيارته استانبول عام 69/1868 منح لقب «باشا»، وعين متصرفاً في عكا عام 71/1870، ثم حماة عام 1878 فطرابلس عام 85/1884. ويبدو أنه بقي بعدئذ في دمشق، حيث أصبح عضواً في مجلس الإدارة ثم مديراً للأوقاف، وهو منصب كان يشغله على الدوام أحد المنتمين إلى شريحة العلماء قبل عهد التنظيمات.

كان محمد باشا اليوسف يتقن العربية والتركية والكردية. وقد تتلمذ على يد الشيخ محمد الشطي. وعرف بالإحسان ورعايته للعلماء والأدباء. ومن آثاره

إنشاؤه سوقاً في حماة. ولما توفي، كان قد أعقب ثلاثة عشر ولداً من زوجاته السبع. وكان زواجه من الابنة الوحيدة لمحمد سعيد باشا شمدين أكثر زيجاته تلك ملائمة. وهي أم ولده عبد الرحمن باشا الذي آل إليه ثراء آل شمدين وزعامة الأكراد في دمشق. كذلك خلف اليوسف جده شمدين في إمارة الحج وهو ما يزال فتى في التاسعة عشر من عمره. وخلال الفترة 1908 ـ 1914 الحافلة بالتطورات السياسية، ترأس عبد الرحمن باشا اليوسف فرع جمعية الاتحاد والترقي في دمشق. كما أقام صلات ودية مع الألمان، وتبرع بالحبوب بسخاء أثناء الحرب العالمية الأولى لإغاثة الجائعين في لبنان.

أقام عبد الرحمن باشا اليوسف الذي ربما كان عين أعيان دمشق في مطلع القرن العشرين في دار أسرته الفخمة في سوق ساروجة، والتي قام بتوسيعها وزخرفتها. وكان الجدار الخلفي لداره تلك مشتركاً مع دار آل العظم. وكان عبد الرحمن باشا يتصل بهذه الأسرة بزواجه من ابنة خليل باشا العظم.

آل العابد[16]

يسلم مؤرخ الأسرة في يومنا هذا بما أجمعت عليه المصادر في القرن التاسع عشر من أن آل العابد يتحدرون من عشيرة الموالي. وأن جدهم محمد الذي استوطن الميدان عام 1701/1700، كان ابن قانص العابد أحد أمراء عرب المشارفة (المتفرعين عن الموالي) الذين ينتهون بنسبهم إلى بكر بن وائل.

وكان أول من برز في دمشق من رجال هذا البيت عمر آغا العابد، وقد لمع اسمه إبان الحكم المصري. أما ولده هولو آغا (1824/25 ـ 1896/1895) فبدأ عمله الوظيفي الذي اتسم بالنجاح في عهد التنظيمات معيناً قائمقام في سهل البقاع. وقد اتهم بالتعسف في جباية الضرائب والكسب من منصبه، إذ قدر ما جمعه من مال في عام واحد بـ 300 ألف فرنك. فنظمت بحقه شكوى ظن

أصحابها أنها سوف تلقى أذاناً صاغية. لكن هولو آغا مضى إلى استانبول وعاد حاملاً لقب «باشا» ومعيناً متصرفاً في نابلس.

وأثناء حوادث 1860، أجار عمر آغا وولده هولو باشا المسيحيين. وتقديراً لصنيعهما هذا قلدهما القنصل الروسي في دمشق وسام القديس ستانيسلاس.

وفي الستينات والسبعينات، تولى كل من هولو وشقيقه الأصغر محمود باشا (ت 1909) متصرفية عدد من الألوية في ولاية دمشق. وفي هذين العقدين اضطلع هولو باشا بدور هام في تطوير الإدارة في المناطق الريفية. وفي السبعينات كان أحد الخصوم الرئيسين للحمايات وقد اعتبره القنصل الفرنسي «مصدر قلق لملاك الأراضي الأجانب». وفي عهد الوالي مدحت باشا، عزل هولو من منصبه بتهمة سوء الإدارة، لكن مدحت باشا ما لبث أن اضطر للاعتماد عليه في مطاردة جماعة من قطاع الطرق في مرجعيون. أما خلفه حمدي باشا، فقد زج به في السجن بالتهمة ذاتها، لكنه اعتمد عليه أيضاً في مداهمة جماعة من الأشقياء في جبل الأنصاري شمال دمشق.

ولقد أشار القنصل الفرنسي في فترة المكائد الفرنسية التي لم تأت بطائل في الثمانينات، إلى أن هولو باشا كان «يحظى برعاية فرنسا على الدوام»، وذهب في توقعاته إلى أنه قادر على تجنيد 1000 رجل من أهالي الميدان. وفي مرحلة ما من حياته، نال هولو باشا قبولاً لدى عصبة آل العظم، مما مكنه من الزواج من مكية ابنة عبد الله العظم. ولئن حافظ على روابطه بالميدان، إلا أنه بنى لأسرته داراً واسعة في سوق ساروجة، وهو الحي التقليدي للأغوات من عصبة آل العظم. كما زوج إحدى بناته إلى الأمير علي باشا الجزائري. إن هذه المصاهرات وموقع دار آل العابد في المدينة هما من أفضل المؤشرات التي نملك على انحلال السياسة العُصبية في دمشق وتعزيز نخبة ضمت أسراً من جميع أرجاء المدينة لموقعها في العقود التي تلت عام 1860.

وفي خريف عمره، ترأس هولو باشا مجلس إدارة الولاية. أما ولده أحمد عزت باشا (1851 ـ 1924) فقد انطلق من الميدان ليحقق نجاحاً في الحياة السياسية في الإمبراطورية العثمانية لم يبلغه أي دمشقي من قبل. بدأ أحمد عزت دراسته في المكاتب الإسلامية في الميدان، ثم تابع تحصيله العلمي في المدرسة البطريركية في بيروت. ثم عين كاتباً في مجلس إدارة الولاية، وما لبث أن تولى رئاسة محكمة التجارة في دمشق. وفي السبعينات عمل رئيساً لتحرير جريدة «سورية» الرسمية. وفي عام 1878 أصدر جريدة «دمشق». ثم ولي تفتيش العدلية في دمشق فسالونيك، ونقل منها إلى رئاسة المحاكم التجارية المختلطة في استانبول. وفي عام 1894 اتصل بأبي الهدى الصيادي المقرب من السلطان، وفي آخر الأمر أصبح واحداً من أقرب المقربين إلى السلطان عبد الحميد الثاني، وعين عضواً في مجلس شورى الدولة.

لدى قيام ثورة تركيا الفتاة، اضطر عزت باشا إلى الفرار إلى مصر، كونه أحد رجال النظام البائد. لكنه ظل نشطاً في الحياة السياسية في فترة الحرب العالمية الأولى. ويقال أنه نصح بعدم دخول الإمبراطورية الحرب. ومن المعروف أنه كان له الفضل في تحقيق عدد من مشاريع الأشغال العامة السلطانية في سورية. ومما هو جدير بالذكر دعمه للخط الحديدي الحجازي والترام في دمشق (الذي لاقى معارضة شديدة من أهالي الميدان) وإنارة المدينة بالكهرباء. ولكننا لا نعلم سوى القليل عن الدور الذي اضطلع به في السياسة الدمشقية والسورية في هذه الفترة.

أما ولده محمد علي بك (1867 ــ 1939) فقد تلقى تعليمه في استانبول وباريس، ثم عين سفيراً للدولة العثمانية في الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي 1905 ـ 1908.

الشريحة الثانية: العلماء

إفتاء الحنفية

آل البكري[17]

ينتهي آل البكري ــ وهم أسرة لها فروع في الحجاز ومصر واستانبول ودمشق - بنسبهم إلى أبي بكر الصديق. ومازالت الأسرة تحتفظ إلى يومنا هذا بوثائق تعود إلى القرن الرابع للهجرة تؤكد صحة نسبهم.

ويذهب مؤرخ الأسرة إلى القول بأن آل البكري في سورية يتفرعون عن أصل قديم في مصر، وأن أول من استقر في دمشق من أسلافهم جدهم بدر الدين البكري (نحو القرن الرابع عشر). أما سلسلة نسب الأسرة المتناثرة في كتب التراجم، فتشير إلى أن الذين برزوا في دمشق من آل البكري في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر يتحدرون من جد واحد عاش في القرن السادس عشر. وهكذا يبدو أن نجمهم قد سطع في دمشق في أعقاب الفتح العثماني.

وفي أواخر القرن السابع عشر، توطدت مكانتهم بفضل أحمد بن كمال الدين البكري (1632/33 - 1695/96) الذي بلغ مرتبة عالية في القضاء وأصبح قاضياً في دمشق، وهو منصب لم يشغله أي دمشقي من قبل. مما يشير إلى أن العثمانيين كانوا قد أخذوا يغضون الطرف عن بروز الأسر الدمشقية في القرن السابع عشر. وأثناء توليه القضاء، انتقلت المحكمة الرئيسة في دمشق إلى دار آل البكري في البيمارستان النوري (E/4)*، كذلك تولى أحمد إدارة أوقاف المدرسة الجقمقية (F/3)، وهي وظيفة يبدو أن آل البكري قد استأثروا بها حتى عهد متأخر من القرن العشرين.

---

* لم تكن دار آل البكري تشغل البيمارستان النوري بل تقع بجواره. ويذكر المنجد نقلاً عن أحد المعمرين أنها كانت تشغل المدرسة الخاتونية الجوانية في طريق البيمارستان النوري، إلى غربه. المنجد، دور القرآن، 49. (المترجم ع.م)

أما ولده أسعد (63/1662 ـ 16/1715) فقد تولى نيابة القضاء في كل من محكمة الباب والكبرى. ويشير أصحاب كتب التراجم إلى أنه كان شخصية سياسية بارزة، ووصفوه بأنه كان «مقبول الشفاعة عند الحكام... وصاحب الحل والعقد». وقد نفي إلى صيدا عام 07/1706 لأسباب سياسية. وفضلاً عما بلغه من رتب وناله من ألقاب، فقد منح أراض واسعة و ولي إدارة أوقاف عديدة في منطقة دمشق، كما شيد قصراً في الصالحية ودارة جميلة وحديقة في جرمانا اتخذها مصيفاً له. ولربما أحجم آل البكري بوصفهم من كبار ملاك الأراضي عن العمل في التجارة بأنفسهم، ومع ذلك فلعلهم أفادوا من وضعهم المالي الجيد وصلاتهم العائلية في مناطق أخرى من الإمبراطورية العثمانية، فوظفوا ذلك في التجارة عبر أشخاص من غير أسرتهم.

وكان خليل بن أسعد (87/1686 ــ 66/1759) واحداً من كبار أعيان دمشق. وقد أقام صلات وثيقة وأعلى المستويات من المؤسسة العثمانية حينما كان في استانبول برفقة أبيه الذي كان من مريدي شيخ الإسلام فيض الله حسن ومشايعاً لشيخ الإسلام أبي الخير داماد زادة. تولى خليل الإفتاء في دمشق في الربع الأول من القرن الثامن عشر. ثم القضاء في كل من طرابلس والقدس ومكة ودمشق. وأثناء توليه القضاء في دمشق، انتقلت المحكمة الرئيسة إلى دار آل البكري من جديد. وقبيل وفاته، ولي القضاء في استانبول، وهي مرتبة ـ استناداً إلى الحصني ـ لم يبلغها أي عربي من قبل.

قاد خليل البكري في مستهل حياته العملية ثورة دمشقية على الوالي عثمان باشا أبو طوق. وكان أبو طوق يحكم المدينة عبر نائب له، لانصرافه إلى توطيد مركزه في ولاية صيدا. وكان أنصار نائبه من الجماعات شبه العسكرية وقواعدها في القبيبات جنوبي الميدان والصالحية. وقيل أن هذه الجماعات كانت تعسف بالمدينة وتفرض الأتاوات على الناس. وقد باءت أول ثورة دمشقية ضدهم بالفشل. ولكن، في أعقاب رفض السلطان التماس أهالي دمشق التفريج عن المدينة، قامت ثورة أخرى اتخذت طابعاً أكثر عنفاً. وقد قاد خليل البكري هذه الثورة ــ وكان يتولى الإفتاء آنذاك ـ وحمل السلطان على عزل أبي طوق. وانتهت المسألة

بتعيين إسماعيل باشا العظم والياً على دمشق. ولما كان هذا أول ولاة دمشق من آل العظم، فيبدو أن آل العظم قد أفادوا من الثورة التي قادها البكري. ومع ذلك فإن عبد الكريم رافق ـ الذي درس هذه الواقعة بإمعان ـ لم يجد أي دليل على وجود مؤامرة بين آل البكري والعظم. و لم أقف في سياق بحثي هذا على أية صلة بين هاتين الأسرتين.

وعلى النقيض من ذلك تماماً ـ وكما أشار رافق ـ فقد أقصي البكري من الإفتاء فور وصول إسماعيل باشا. وهكذا «أزاح آل العظم رجلاً يحمل بذور الزعامة وربما كان مقدراً له أن يجمع أهالي دمشق حوله من جديد»[18]. ولئن استمر آل البكري في تأييدهم أصحاب النزعة المحلية ومعارضتهم آل العظم، فإن خليلاً تنقل في عمله في القضاء بين الولايات، وأخيراً أصبح قاضياً في استانبول. وبعدئذ تحولت زعامة أهالي دمشق من ذوي النزعة المحلية إلى أسر الأحياء الجنوبية، وخاصة أغوات الميدان. وحل آل المرادي محل آل البكري في الإفتاء خلال عهد آل العظم.

وفي الفترة ذاتها على وجه التقريب، برز مصطفى بن كمال الدين البكري (88/1687 ـ 49/1748) بوصفه واحداً من أكبر العلماء والمفكرين نفوذاً في النصف الأول من القرن الثامن عشر. نشأ مصطفى في دار عمه أحمد التي تقع في المدينة الداخلية، ثم تتلمذ على يد العلامة والمتصوف الشهير عبد الغني النابلسي. وأقام في المدرسة البادرائية (F/3) [G/3.2] حيث كان يحيي حلقات ذكر الطريقة الخلوتية. وجاب عواصم أخرى من دار الإسلام، فامتد نفوذه في جميع أرجاء المنطقة، في القدس والقاهرة وحلب وبغداد والحجاز. لقد قدم المتصوفة من أتباع الطريقة الخلوتية البكرية نقيضاً لأقرانهم من أتباع الطريقة النقشبندية الذين برزوا في ذلك الحين أيضاً.

وقد عزا ألبرت حوراني في عرضه للاتجاهات في القرن الثامن عشر، بروز الطريقة السمانية في الحجاز ـ التي مهدت بدورها لبروز كل من الحركة التيجانية في شمال أفريقيا والمهدية في السودان ـ إلى تأثير مصطفى البكري[19]. وبما أنه كان لهذه الطرق جميعاً قواعد محلية وأهداف مناهضة للعثمانيين أحياناً، فيمكن ربط آل البكري بالاتجاهات اللامركزية وخاصة في المجتمع العربي الخاضع للحكم العثماني

في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر؛ وإن تكن هذه الرابطة وعلى ما هو مسلم به قد فرضتها تطورات فكرية واسعة وغير مباشرة.

ولم يظهر آل البكري في سياسة دمشق خلال عهد آل العظم، باستثناء ما بلغنا من أن سعدي بن محمد البكري (ت 11/1810) قد تولى الإفتاء مدة وجيزة، وأن خليلاً ربما عاد إلى دمشق لمدة قصيرة عام 1747. وقد يكون مرد ذلك إلى إعراض البيطار عن ذكر أي من رجال هذا البيت. فيما لم يأت الشطي والحصني سوى على ذكر سعدي هذا، وحفيده أحمد (ت 45/1844) الذي كان شيخ الطريقة القادرية، والسيد (كذا) حسن البكري (ت 18/1817). ويشير حمول ذكر آل البكري في ذلك الحين إلى أنهم ربما كانوا على خلاف مع آل العظم وعصبتهم. ومع ذلك، كان آل البكري نشطين في مناطق أخرى، وما انقطعوا يتمتعون بأهمية سياسية في دمشق. فإبان ثورة 1831 ـ مثلاً ـ اتخذ الأغوات من ذوي النزعة المحلية دار آل البكري مقراً مؤقتاً لهم. لكن ليس من الواضح إن كان هؤلاء قد لقوا ترحيباً فيها.

كذلك لم يظهر آل البكري على المشهد السياسي أثناء الحكم المصري، على الرغم من أن أبناء فرع الأسرة في مصر كانوا من العلماء ذوي الأهمية السياسية. ولم يكن آل البكري من البارزين في مطلع عهد التنظيمات ولا خلال حوادث 1860.

أما بالنسبة للنصف الثاني من القرن، فيذكر الشطي في ترجمة حفيد المفتي خليل البكري أسعد بن عطا الله (ت 93/1892) أنه قد تدبر أمره دون أن تكون له صلات بالحكومة، وانصرف إلى العمل في مزرعته في جرمانا. كذلك تولى أسعد إدارة أوقاف الأسرة هناك وفي أماكن أخرى من دمشق. ومما هو جدير بالذكر أنه لا يمكن التحقق ما إذا كان آل البكري ـ شأنهم شأن آل المرادي وعدد من أسر العلماء التي تنتمي إلى عصبة آل العظم ـ قد تضرروا بإصلاح نظام إدارة الأوقاف خلال عهد التنظيمات. ولعل هذا دليل آخر على عدم انتماء آل البكري إلى عصبة آل العظم، وأن تطبيق الإصلاحات في عهد التنظيمات قد تم على أسس عُصبية.

وأخيراً استعاد آل البكري مع عطا الله بـن أسـعد (ت 16/1915) مكـانتهم في الحياة السياسية في نهايات القرن. كان عطا الله عضواً في مجلس إدارة الولاية ثـم رئيساً للبلدية. وقد أنعمت عليه الدولة العثمانية بلقب «باشا»، دون أن تسند إليـه أي منصب إداري. وفي عام 1890 اعتقل لصلته بنزاع حول الـتزام ضريبـي ولعله نفي أيضاً. وقد ذهب القنصل الفرنسي في عام 1912 إلى القول بأن عطـا الله باشـا قد اشترك مع عزت باشا العابد في وضع خطة ترمـي إلى قيـام وحـدة بـين سـورية ومصر. ولعل روابط آل البكري القديمة بمصر كان لهـا دورهـا هنـا، أو أنهـم ربمـا انضموا من جديد إلى آل العابد في صراعهم المستمر مع عصبة آل العظم في محاولـة منهم للإمساك بزمام المبادرة السياسية.

توفي عطا الله باشا البكري قبل أن تضع الحرب العالمية الأولى أوزارها، لكنه كان وأبناؤه نشطين في السياسة خـلال الحـرب الـتي شـهدت قيـام الثـورة العربيـة الكبرى. وقد شكلت صلاتهم بشريف مكة أساسـاً لأعمـال مناهضـة للعثمـانيين. فقد أُرسل ولده فوزي بك (1883 ـ 1963) في مهمـة مـن طـرف شـقيقه نسـيب (1888 ـ 1966) وغيره من أعضاء جمعية الفتاة السرية ليكون همزة الوصـل الأولى بين القوميين العرب في دمشق والشريف حسين.

آل المرادي[20]

أول من استقر في دمشق من أسلاف آل المرادي جدهم محمد مراد البخاري (41/1640 ــ 20/1719). وهـو رجـل جـاب الـبلاد، ثـم أقـام في دمشـق عـام 70/1669. وتذكر كتب التراجم أنه قوبل فيها بالترحاب بوصفه عالمـاً جليـلاً مـن آل البيت. فقد تتلمـذ علـى يـد مشـاهير علمـاء عصـره في بخـارى والهنـد وبغـداد وأصفهان ومكة والقاهرة والروم ايلي واستانبول. ويروى أنه كان حافظاً لمـا يزيـد عن عشرة آلاف حديث، أما تفسيره للقرآن ومؤلفاتـه الدينيـة والفلسـفية بالتركيـة والفارسية والعربية فتشهد على تنوع نشاطه الفكري. وقد اشتهر بنجاحه في نشـر

الطريقة النقشبندية في بلاد الشام حيث لم تكن معروفة ــ حتى ذلك الحين ــ إلا لبضعة أتباع متفرقين.

وقد منحه السلطان مصطفى خان بعض القرى في دمشق بشكل «مالكانة». ولئن قيل أن تلك القرى كانت مصدر ثرائه الواسع، فمما لا ريب فيه أن عقبه قد وظفوا ثروة الأسرة في التجارة أيضاً. ويلاحظ المرء أنه مع بداية القرن التاسع عشر، كان آل المرادي يملكون ثلاثة خانات في المستطيل المركزي، أولها في باب الجابية (D/5)، وثانيها في باب البريد (E/3)، وثالثها في سوق البزورية (F/4)*.

واستناداً إلى مؤرخ الأسرة، فقد بنى مراد داراً في سوق ساروجة، وعمر فيها جامعاً ومدرسة تعرف بالنقشبندية البرانية [المدرسة المرادية البرانية]، وفي داخلها يقوم مدفن خاص بالأسرة. فضلاً عن ذلك، تروي مصادر التراجم أنه ابتاع خاناً كان يأوي إليه أهل السوء وحوله إلى مدرسة اشترط في كتاب وقفها ألا يسكنها «أمرد ولا متزوج ولا شارب للتتن»[21] تعرف بالمدرسة النقشبندية الجوانية [المدرسة المرادية الكبرى الجوانية].

كذلك بنت الأسرة داراً في المستطيل المركزي، وأغلب الظن أن ذلك قد تم إثر تولي أبنائها الإفتاء. فقد صادف كل من واتسينجر وولتسينجر في العشرينات من هذا القرن [1917] داراً متداعية تعود إلى آل المرادي وحددا موقعها في المربع F/3. وكانت هذه الدار فيما مضى مدرسة للشافعية تدعى البادرائية**. والأرجح أنها دار المفتي التي اندلعت فيها ثورة 1831 كما أشار الإخباري الذي عرض لتلك الواقعة. ويسلم مؤرخ الأسرة في يومنا هذا أنه كان لآل المرادي داران، إحداهما في سوق ساروجة والأخرى في المستطيل المركزي.

---

* التبس الأمر على المؤلفة. والصحيح أن أسرة المرادي لم تكن تملك أياً من هذه الخانات. فخان المرادي (D/5,4) لم تأت على ذكره المصادر. وينسب خان المرادية (E/3,8) إلى الوالي مراد باشا. أما خان المرادي (F/4,6) فاسمه الصحيح خان السفرجلاني وليس في المصادر ما يشير إلى أنه ينسب إلى آل المرادي. عبد القادر الريحاوي، خانات دمشق، الحوليات الأثرية، مجلد 25، 1975. (المترجم ع.م)

** هذه الدار هي المدرسة المرادية الكبرى الجوانية. أما المدرسة البادرائية فتقع في (G/3,2). (المترجم ع.م)

أما أول من تولى الإفتاء من رجال هذا البيت فهو علي المرادي (20/1719 - 1771)، إلا أنه لم يكن يحظى بقبول أهالي دمشق، إذ هاجمه ميداني من أزلام فتحي الفلاقنسي وأطلق عليه النار. ولعل زواجه من ابنة أخ آغا حي الميدان (المدعو درويش بن عبد الله) والذي تزامن مع انتصار آل العظم على عصبة الميدان، كان يمثل خضوع هذه العصبة لآل العظم أو على الأقل مصالحة بينهما.

وما إن استتب الأمر لآل العظم، حتى كان لآل المرادي فعلياً السيطرة على الإفتاء حتى عهد متأخر من القرن التاسع عشر، وإن تخلل ذلك فترات انقطاع قصيرة. ومما يعزز ما ذهبنا إليه صلاتهم الوثيقة بآل المنيني، وهم من الأسر القليلة التي تناوبت معهم على هذا المنصب في القرن الثامن عشر. ويذكر خليل المرادي في ترجمة المفتي إسماعيل المنيني أن ثمة مودة قديمة بين هاتين الأسرتين. فكل من والد إسماعيل وعمه كان ملازماً لجده محمد مراد البخاري. كذلك كانت شقيقتا إسماعيل متزوجتين من اثنين من آل المرادي.

خلال الفترة التي شهدت أفول نجم آل العظم في وقت كان الجزار يعمل فيه على إحكام سيطرته على دمشق، عانى آل المرادي عدداً من الانتكاسات. ففي عام 1775 ولي عبد الله بن طاهر المرادي الإفتاء، لكنه ما لبث أن عزل بعد أحد عشر شهراً لأسباب لا توضحها المصادر. ولما بلغ الجزار أوج سلطته، قُتل عبد الله خنقاً في القلعة عام 98/1797. كما واجه المصير ذاته مرادي آخر يدعى عبد الرحمن، وكان قد تولى الإفتاء أثناء الولاية الثانية لعبد الله باشا العظم. ويروي الإخباري المجهول (ميخائيل الدمشقي) أن عبد الرحمن المرادي كان عوناً لعبد الله باشا حينما غادر دمشق للمشاركة في الحملة على الفرنسيين، وقد اعتقله عقيل آغا وهو أحد المناصرين من عصبة الميدان لأحمد باشا الجزار، وحبسه في بئر جاف في القلعة. ولربما كان حبس الجزار لعقيل آغا ذاته في عكا لاحقاً السبب في عدم تمكنه من إعطاء الأمر بالإفراج عن عبد الرحمن المرادي الذي لم تكتشف جثته إلا بعد مضي عامين.

وتجدر الإشارة إلى أن عبد الرحمن هذا ربما كان «الملا مراد زادة» الذي وجه إليه نابليون رسالة في 27 آذار 1797. ذلك أن نابليون كان يأمل أن يلقى تعاطفاً في دمشق، فتظاهر بأن الدافع وراء حملته على سورية الحاجة إلى وضع حد لاعتداءات الجزار على مصر. وطلب إلى المرادي أن يبين ذلك لأغوات دمشق وعلمائها وأشرافها، وأعرب له عن رغبته بالحفاظ على الدين الإسلامي والتقاليد وعلاقات الملكية وحماية الحج. واقترح عليه أن يقنع أهالي دمشق بالتصرف بحذر وحكمة كما فعل أهالي القاهرة[22].

استمرت الفوضى في أمر إسناد منصب المفتي عدة سنوات. و لم يستعد آل المرادي الإفتاء إلا في عام 1810، فتولاه علي بن حسين (ت 15/1814) ثم ولده حسين. الذي بقي فيه حتى وفاته عام 51/1850، وإن تخلل ذلك فترات انقطاع قصيرة. وأثناء توليه الإفتاء، دعا حسين المرادي مولانا خالد النقشبندي للإقامة في دمشق. ولذلك، يبدو أن الطريقة النقشبندية في العشرينات قد وجدت في مولانا خالد رجلاً قادراً على بعث الحياة فيها، وأن آل المرادي لم يعودوا شيوخها بل رعاة لها.

ظل حسين المرادي يشغل منصب المفتي أثناء الحكم المصري وكان رئيساً لمجلس الشورى الذي شكله المصريون. أما ولده عبد الرحمن ـ الذي لقي حتفه في الوباء الذي اجتاح دمشق عام 48/1847 ـ فقد دخل في خدمة إبراهيم باشا برتبة «بكباشي»، ولعل ذلك كان إجراء اتخذه إبراهيم باشا لضمان تعاون أبيه.

ومع بداية عهد التنظيمات حافظ آل المرادي على مكانتهم بين الأسر البارزة في المدينة. وقد نوه بذلك مراقب أوروبي كان في دمشق في تلك الفترة، ووصف مشاركة كبيرهم المفتي حسين المرادي في موكب الحج أثناء اختراقه شوارع المدينة بقوله:

«كان في آخر هذه الجماعة (من المسؤولين والأعيان) كل من القاضي والمفتي. كان أولهما ـ كما جرت العادة ـ تركياً من الآستانة، أما الآخر فكبير أسرة المرادي العريقة، التي تلي في المكانة أسرة العظم. لقد كان المفتي الشخصية الأكثر بهاءً في الموكب. وبدا لي بلحيته البيضاء كالفضة وأنفه المستقيم الجميل وعينه التي تفصح عن مهابة وقدر وكأنه أحد الشيوخ في رسوم تيتيان أو جيورجيونة الجدارية وقد بعثت فيه الحياة»[23].

وقبيل وفاة حسين المرادي، أصبح آل المرادي ضحايا إصلاح نظام إدارة الأوقاف التي من المؤسف أننا لا نعلم عنها سوى القليل. أما الإفتاء فقد آل إلى ولده علي، لكنه استعفى منه. وقد باءت محاولات شقيقه الأصغر أبو السعود في استانبول لاستعادة هذا المنصب بالفشل. وبعدما يزيد عن قرن من تصدر آل المرادي الإفتاء، لم يقيض لأي من رجال هذا البيت أن يشغل هذا المنصب من جديد. فيما ذكر القنصل الإنكليزي آنذاك أن خسارتهم لنصيبهم من الأوقاف وعدم تعويضهم عنها قد أرغما علي المرادي على التنحي. أما الحصني فقد ذهب إلى القول ـ ربما على سبيل التهكم ـ بأن عدم إجادتهم اللغة التركية كان أمراً حاسماً في ذلك[24].

لم يعد آل المرادي يتولون الإفتاء أو أعضاء في مجلس الولاية. و لم يظهر أي منهم في الحياة العامة إلا بعد جيل. ففي السبعينات، حينما استعادت عدة أسر عريقة أو بعض أبنائها مواقعهم في الجهاز الإداري العثماني المحدّث، أصبح موسى بن أبي السعود المرادي (ت 1897/98) عضواً في كل من مجلس إدارة الولاية والبلدية ومحكمة البداية والاستئناف. وتكمن المفارقة في أن ولده مراد كان مديراً للأوقاف. ولكن يبدو أن هذه الوظائف المتواضعة هي كل ما أمكن لآل المرادي استعادته من سابق اعتبارهم. و لم يبرز أي منهم في السياسة خلال الحرب العالمية الأولى. ولذلك يبدو أن الأسرة قد عانت انحداراً سياسياً خطيراً بعد أزمة 1850، ونتيجة لتطبيق إجراءات معينة في عهد التنظيمات.

إن عدداً من العوامل في تاريخ آل المرادي تشير إلى تحالفهم مع آل العظم في القرن الثامن عشر، وانتمائهم إلى عصبة آل العظم في أعقاب أفول نجم هذه الأسرة. وإن استعراض هذه العوامل يوحي بأن آل المرادي هم نظير آل العظم بين العلماء ذلك أن ثروتهم كانت تعادل ثروة آل العظم وتوازيها. ولئن كان الدعم الذي تلقاه آل المرادي من استانبول سابقاً لآل العظم ببضعة عقود من الزمن، فمن الجلي أنهم حافظوا على مكانتهم طوال عهد آل العظم. كذلك أقام آل المرادي في سوق ساروجة حيث كانت تتركز قواعد آل العظم. ولربما كانت مصالح آل المرادي الاقتصادية ـ عنينا استثماراتهم في تجارة المسافات البعيدة وحيازة العقارات

سواء داخل أسوار المدينة أو ضمن حلقة الإمداد الداخلي - تماثل مصالح غيرهم من الأعيان المتصلين بآل العظم. ثم إن آل المرادي قد اندمجوا في أوساط العلماء في المدينة الداخلية وتبوأوا موقع الصدارة بينهم بتوليهم إفتاء الحنفية في الوقت الذي تولى فيه آل العظم الولاية في دمشق.

وكان أن بطش أحمد باشا الجزار بهم وفتك باثنين من رجالهم. وأخيراً، يبدو أن آل المرادي قد تعاونوا مع المصريين عند بداية حكمهم شأنهم شأن آل العظم، ثم عانوا مالياً خلال عهد التنظيمات شأنهم في ذلك شأن غيرهم من أركان عصبة آل العظم.

بعد أفول نجم آل المرادي غير المتوقع عام 1850، حار المسؤولون العثمانيون في اختيار مفتي الحنفية الجديد. وإذ لم يكن بمقدور آل المرادي الاستمرار في تولي الإفتاء، فقد كان من الطبيعي أن يتم البحث بين علماء دمشق عن عالم جليل وحازم ليشغل هذا المنصب. وتتمثل إحدى الصعوبات في كون العديد من علماء الطبقة الأولى في ذلك الحين قد لقوا حتفهم في الوباء الذي اجتاح المدينة في عام 1847 - 48 من جهة، وتقدمهم في السن من جهة أخرى. وأن معظم الأسر التي سبق لها أن تولت الإفتاء ــ باستثناء آل المنيني ــ لم تعد تنجب أياً من العلماء الأجلاء. ومما هو مدعاة للاهتمام أن أول من وقع عليهم الاختيار لإشغال هذا المنصب كانوا من علماء الطبقة الثانية، وأبناء أسر تنتمي إلى عصبة الميدان وتتبع المذهب الشافعي. وكان من بين المرشحين حسن تقي الدين الحصني* وحسن البيطار.

حسن البيطار[25]

هو الشيخ حسن بن إبراهيم البيطار (92/1791 - 56/1855). وتعود أسرته بأصولها إلى وادي التيم، وقد حلت في دمشق في القرن التاسع عشر. وكان حسن البيطار قد تولى الإمامة والخطابة في جامع كريم الدين (الذي عرف لاحقاً باسم

---

* توفي المذكور عام 1848، وبالتالي لم يكن مرشحاً للإفتاء. وهو سهو من المؤلفة. البيطار، 488/I. (المترجم ع.م)

الدقاق) في الميدان الفوقاني (D/17) منذ عام 1820، بطلب من وجوه الميدان، وصاهر آل السعدي وهم أسرة من شيوخ الطريقة السعدية. ولمع اسمه في المفاوضات التي جرت بين الدروز والمصريين إبان الثورات المحلية التي شهدها أواخر الحكم المصري. وفي عام 48/1847 أقام في استانبول بدعوة من السلطان عبد المجيد. وأثناء زيارته هذه، كانت له حوارات مع شيخ الإسلام عارف حكمت بك المؤيد لنهج التنظيمات.

وما إن استعفى علي المرادي من الإفتاء، حتى عرض هذا المنصب على البيطار. ويروي ولده عبد الرزاق الحادثة كما يلي: قصد علي المرادي دار الشيخ حسن البيطار، وقد انتابه القلق إثر حلم مخيف ظهر له فيه أحد أسلافه مقيداً بالسلاسل ونصحه بوجوب أخذ الحذر. ولابد أن مغزى هذا الحلم كان جلياً لأهالي دمشق، (بناء على عدد أولئك الذين أودعوا السجون أو أعدموا من آل المرادي في العقود السابقة). ثم أخبر البيطار أنه يرغب في الاستعفاء من منصبه، ولن يغادر الدار حتى يتم تدبر ذلك. ولا تبين هذه الرواية الأسباب التي جعلت البيطار ـ وهو عالم ذو شأن لكنه لا يشغل أي منصب رسمي ـ في موقع يمكنه من تدبر هذا الأمر. لكن مغزاها كان واضحاً: فقد أريد بها القول بأن حسن البيطار كان بطريقة ما أعظم نفوذاً. وتذهب هذه الرواية إلى أن البيطار حاول العثور على مرشح آخر، لكن الوضع كان معقداً لكثرة المتنافسين على هذا المنصب والعصب التي كانت طرفاً فيه. وفي مقابلة مع رئيس مجلس الولاية عثمان بك (مردم بك؟)*، طُلب إلى البيطار أن يشغل هذا المنصب. واستناداً إلى هذه الرواية فقد هاله هذا الطلب، وقال أنه لا يستطيع قبوله إذ إنه لا يعبأ بمنصب يمكن للمرء أن يعين فيه أو يعزل منه. فما كان من عثمان بك إلا أن عرض عليه أن يكون الإفتاء متوارثاً في أسرته مسيئاً فهم ما قصده البيطار. فأجابه البيطار بلطف: «إنما قصدت أنه إذا أراد السلطان عزلي فلا قدرة لأحد على إبقائي، وأنا عندي منصب لا يعزلني منه أحد وهو منصب العلم ولا أختار غيره عليه».

---

* ليس المذكور عثمان مردم بك. بل هو مسؤول عثماني يدعى عثمان بك. البيطار، 742/2 ــ 43. الأسطواني، 150 ـ 52. (المترجم ع.م)

إن هذه الرواية مدعاة للاهتمام، إذ إنها تظهر مـدى استعداد المسؤولين في عهد التنظيمات للإخلال بميزان القوى الذي ترسخ في المدينة. فقد كـان بمقـدور البيطار أن يدخل أسرته إلى ما كان حكراً على علمـاء المدينـة الداخليـة منـذ بدايـة عهد آل العظم على الأقل.

طاهر الآمدي[26]

كان طاهر بن عمر الآمـدي (1801/1800 ـ 83/1882) مـن تـولى الإفتـاء خلفاً لعلي المرادي. وعلى النقيض من سلفه المرادي، كان الآمدي حديث العهد في دمشق. ويبدو أنه الوحيد من أعضـاء مجلس الولايـة الـذي لم تكـن لديـه صـلات أسرية ذات شأن في دمشق. فقد كان كردياً، ولد في خربوط، وجاء بـه والـده إلى دمشـق في عـام 12/1811. وكـان والـده عالمـاً جليـلاً وإمامـاً للحنفيـة في الجـامع الأموي. وقد خلفه في هذه الوظيفة بعد وفاته عام 46/1845. ثم ولي أمانة الفتوى لدى المفتي حسين المرادي، فانضم بذلك إلى مجموعة من أجلة علماء دمشق الذيـن تولوا هذه الوظيفة لدى المفتي المرادي وهم: محمد أمين عـابدين وحسـين الكبيسـي وهاشم التاجي وسعيد العمري وعبد القادر بن درويش حمزة ومصطفى بـن خليـل قزيها. وبقي فيها حينما آل الإفتاء إلى علي بن حسين المرادي. ولمـا اسـتعفى علـي المرادي، رشح طاهر الآمدي لإشغال هذا المنصب. وقد بقي فيه حتى عام 1860.

كان اختيار الآمدي ليشغل هذا المنصب دلالـة علـى تعديـل الـترتيب الـذي كان قائماً بين علماء دمشق والحكومة المركزية لعدة أجيال. ذلك أنه لم يتم إقصاء آل المرادي فحسب، بل أسر أخرى سبق لها أن تولت الإفتاء بشكل دوري مثل آل العمـادي والبكـري والمحاسـني والمنيـني. ويبـدو أن الآمـدي لم يكـن يمثـل أيـاً مـن العصبتين.

ولنـا أن نذهـب إلى الافـتراض بـأن علمـاء دمشـق كـانوا متـأثرين بالتعـاليم الإصلاحية لشيخ الإسلام عارف حكمت بك الذي اتصل به بعضهم (مثل حسـن البيطار ومحمد أمين عابدين وعبد الرحمن الطيبي)، وكانوا حريصين على أن يكون

المفتي الجديد عالماً لا مجرد راع للعلماء. كذلك، فمن الجائز أن العثمانيين كانوا يفرضون مشيئتهم متعمدين في ذلك تجاهل الأسر العلمية الأقدم عهداً والأرسخ مكانة. وقد ذكر الحصني أن الآمدي كان مرشحاً للإفتاء، وأن إسناد هذا المنصب إليه كان بتوصية من الشيخ عبد الله الحلبي.

ولا تتعارض هذه الرواية بالضرورة مع رواية البيطار التي أوردناها آنفاً. فلربما تزامنت توصية الحلبي مع قضية البيطار أو تلتها مباشرة. على أي حال، يبدو أن مجلس الولاية قد أولى توصيات علماء المدينة الداخلية اهتمامه، وأن هؤلاء بدورهم رشحوا الآمدي بوصفه حلاً وسطاً.

وفي عام 1860، حكم على المفتي طاهر الآمدي بالنفي مدة عشر سنوات، شأنه شأن راعيه عبد الله الحلبي. وقد أطلق سراحه وغيره من المنفيين في منتصف الستينات. لكنه بخلافهم لم يعد إلى دمشق مباشرة، بل عين قاضياً في إزمير* فبنغازي. ثم توجه إلى استانبول، فعين قاضياً في خربوط مسقط رأسه. وعاد منها إلى سورية معيناً قاضياً في حماة مرتين. ثم عين نائباً في محكمة الباب بدمشق عام 81/1880 بالتماس من المفتي محمود حمزة. ومازال نائباً فيها حتى وفاته عن ثمانين عاماً ونيف.

أمين الجندي[27]

ولي أمين بن محمد الجندي (1814 ــ 1878) إفتاء الحنفية بعد حوادث 1860. ولم يكن الجندي دمشقياً شأنه في ذلك شأن سلفه الآمدي، لكنه كان سورياً. فقد ولد في المعرة، وأجداد التركية إلى جانب العربية، وكان من أوائل السوريين الذين شغلوا عدداً من المناصب في عهد التنظيمات.

تتلمذ الجندي على يد علماء عصره في كل من حمص وحلب، ثم عين قاضياً في المعرة عام 1837، بينما كان والده يتولى الإفتاء فيها. ولربما كان ووالده

---

* نال مولوية إزمير وهي رتبة علمية وليست منصباً قضائياً. تاريخ علماء دمشق، 28/1 ـ 30. (المترجم ع.م)

نشطين سياسياً في دمشق عام 46/1845. ثم عادا إلى المعرة للقيام بأعباء وظيفتيهما. ولما توفي والده عام 48/1847، خلفه في الإفتاء بدعم من شيخ الإسلام عارف حكمت بك. وفي عام 50/1849 عينه محمد أمين باشا مشير الجيش الخامس، كاتباً عربياً للجيش في دمشق. وهي وظيفة رفضها في بادىء الأمر لكنه ما لبث أن قبلها، فبقي فيها حتى عام 57/1856. وعندئذ أوكل إليه المشير عبد الكريم باشا إدارة أعماله الخاصة في أذربيجان. ثم سافر إلى طرابزون فاستانبول. وعاد منها إلى دمشق معيناً كاتباً عربياً من جديد.

كان الجندي في دمشق إبان حوادث 1860. وقد اتخذه فؤاد باشا مترجماً له أثناء التحقيقات، ثم عينه عضواً في مجلس الولاية عام 1860 وأسند إليه الإفتاء. ولم يزل مفتياً حتى عام 1868، فتم عزله لخلاف مع الوالي محمد رشيد باشا لا نملك تفسيراً له.

وللربما اعتزل الجندي وظائف الحكومة مدة عام واحد، حيث دعي إلى استانبول في عهد الصدر الأعظم مدحت باشا، ليكون عضواً في عدد من اللجان التي عهد إليها إصلاح النظام القضائي. وأغلب الظن أنه كان منكباً على تصنيف القانون الجديد المعروف باسم «مجلة الأحكام العدلية». وفي عام 71/1870 عين قاضياً ومفوضاً في حملة عسكرية لقمع الثورة في اليمن، حيث كان له الفضل في تأسيس ولاية عثمانية هناك. ثم عاد إلى دمشق معيناً رئيساً لديوان التمييز. وفي عام 1876 رشح لعضوية مجلس المبعوثان العثماني. لكنه رفض هذا المنصب ربما بسبب ما كان يعانيه من مشاكل صحية منذ عام 1871. وقد توفي عام 1878.

يبدو أن الجندي الذي تنتهي أسرته بنسبها إلى العباس والمنتشرة فروعها في العديد من المدن السورية، لم يستقر وعائلته في دمشق. ولا تذكر المصادر المعتمدة في هذا البحث شيئاً عن عقبه. إنه شخصية مثيرة للاهتمام، ومن المؤسف أن القنصل البريطاني الذي كان موجوداً في دمشق أثناء نزاعه مع الوالي رشيد باشا قد تحامل عليه، ولم يذكر شيئاً من أخباره. لكن من الواضح أن الجندي قد أثر في علماء دمشق. فالبيطار ـ من جهته ـ أسهب في ترجمته، حتى أنه أتى على ذكر مبلغ قدره 75,000 قرشاً كان تحت تصرفه أثناء قيامه بمهمته في اليمن.

وما إن عزل الجندي من الإفتاء، حتى لجأ المسؤولون العثمانيون مجدداً إلى أسرة دمشقية عريقة لتشغل هذا المنصب. لكن اختيارهم لم يقع هذه المرة على أسرة من العلماء، بل على آل حمزة الذين كانوا حتى ذلك الحين ينتمون إلى شريحة الأشراف.

إفتاء الشافعية

استأثر آل الغزي بهذا المنصب طوال الفترة موضوع البحث.

آل الغزي[28]

ينتهي آل الغزي بنسبهم إلى عامر بن لؤي. وأول من استقر في دمشق من أسلافهم جدهم الشهاب أحمد بن عبد الله الغزي العامري القرشي (50/1349 – 20/1419)، قادماً من غزة عام 1368، وما لبث أن تولى رئاسة علماء الشافعية فيها. ثم تصدر للتدريس في مدارسها، وتولى إدارة عدد من الأوقاف الدينية فيها.

وبعد ثلاثة أجيال ـ أي قبيل الفتح العثماني ـ لقب بدر الدين محمد بن رضي الدين الغزي (99/1498 ـ 77/1576) بشيخ الإسلام، وفي هذا إشارة إلى ما كان يتمتع به أتباع المذهب الشافعي في دمشق من مكانة في ذلك الحين. وقد بقي آل الغزي يتولون إفتاء الشافعية في دمشق، ويرفدون مدارسها وجوامعها بالمدرسين والخطباء والأئمة طوال الفترة الممتدة ما بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر. ومما له أهميته صلتهم بالمدرسة الشامية البرانية.

وفي أواسط القرن السابع عشر أوقف بهرام آغا، كتخدا والدة السلطان إبراهيم مرتباً شهرياً لتدريس صحيح البخاري تحت قبة النسر في الجامع الأموي بعد صلاة الجمعة في الأشهر الثلاثة رجب وشعبان ورمضان. وكان نجم الدين محمد بن محمد الغزي (1570 ـ 51/1650) يتولى هذه الوظيفة في ذلك الحين. ولما توفي، خلفه ولده سعودي (1589 ـ 1660). فبقي فيها حتى وفاته. فضلاً عن

ذلك، فقد درس آل الغزي في كل من المدرسة الأتابكية والتيروزية* والكاملية. ولقد ترجم المرادي لأربعة عشر رجلاً من هذا البيت، كانوا جميعاً في عداد أجلة علماء ذلك العصر.

في النصف الأول من القرن الثامن عشر في وقت بدأ فيه آل العظم بترسيخ أنفسهم، يبدو أن آل الغزي قد شرعوا يمدون صلات إلى حلقات ذات نفوذ فضلاً عن تلك الشافعية. فقد تتلمذ عدد منهم على يد فقهاء الحنفية والحنبلية والمالكية إضافة إلى الشافعية ـ مثلاً ـ المفتون أحمد بن عبد الكريم الغزي (68/1667 ـ 31/1730)، ومصطفى بن أحمد الغزي (89/1688 ـ 43/1742)، ومحمد بن عبد الرحمن الغزي (85/1684 ـ 54/1753). كما أصبح بعضهم من أتباع الطرق الصوفية ـ مثلاً ـ كان عبد الحي بن علي الغزي (77/1676 ـ 25/1724) من أتباع الطريقة النقشبندية، فيما كان ولده علي (05/1704 ـ 82/1781) من أتباع الطريقة القادرية. وصاهر آخرون غيرهم أسراً من الأشراف مثل آل الصديقي في الحجاز، وبعضهم الآخر أسراً من الأحناف مثل آل رحمتي الأيوبي والنابلسي في دمشق.

ومع مطلع القرن الثامن عشر، انتهت زعامة الأسرة إلى ولدي عبد الغني اليافعين، عمر وإسماعيل. وقد أصبح الابن الأكبر عمر (86/1785 ـ 1861) مفتياً للشافعية وعمره يومئذ لم يتجاوز السبعة عشر عاماً. ويقال أنه قد تتلمذ على يد كل من أبيه وعمه، وأجازه عدد من أجلة علماء عصره في دمشق والحجاز. كما كان من أتباع كل من الطريقة الشيبانية والنقشبندية والبكرية. وما إن بلغ أشده، حتى بدا رجلاً ذا مهابة وجلال. ولم يزل عمر الذي كان كبير هذا البيت مفتياً للشافعية حتى وفاته. أما شقيقه الأصغر إسماعيل (92/1791 ـ 32/1831) فقد أصبح الوصي على عقب مولانا خالد النقشبندي، ذلك أن شقيقتهما عائشة كانت زوجاً لهذا المتصوف الشهير إثر استقراره في دمشق.

* جامع التوريزي وكان آل الغزي يتولون الخطابة فيه. نجم الدين محمد بن الغزي، لطف السمر وقطف الثمر، تحقيق محمود الشيخ، (دمشق، 1981)، مقدمة المحقق، 46. (المترجم ع.م)

كذلك تولى إسماعيل نقابة الأشراف مدة وجيزة، مع أن آل الغزي ليسوا من الأشراف. والأرجح أن ذلك قد تم أثناء الإضطرابات السياسية التي شهدها مطلع القرن. ويذكر مؤرخ الأسرة أن شقيقه الأكبر مفتي الشافعية عمر الغزي كان من المعارضين للحكم العثماني في مطلع القرن. ويرى أن الدليل على ذلك يتمثل في ضلوع أتباع المذهب الشافعي في ثورة 1831، التي دارت معظم حوادثها في حي العمارة الذي يسكنه آل الغزي.

ولكن إذا ما انتقلنا إلى العهد المصري، فإننا لا نطالع أية إشارة إلى أن إبراهيم باشا كان يسعى إلى الإعلاء من شأن أتباع المذهب الشافعي في دمشق، على الرغم من أن الهيمنة في مصر كانت لذلك المذهب. ويبدو أن المصريين لم يأبهوا باحتياجات العلماء أو مصالحهم على اختلاف مذاهبهم. ولا تذكر المصادر أن أتباع المذهب الشافعي في دمشق، قد أظهروا أي ميل لإيثار إبراهيم باشا على العثمانيين. مثلاً، ذم البيطار المصريين لانتهاكهم حرمة المقدسات في دمشق.

أما الإشارة الوحيدة المتوفرة لدينا إلى اعتماد ابراهيم باشا عليهم، فكانت تعيينه ابن مفتي الشافعية برتبة «بكباشي». ولعل ذلك كان شكلاً من أشكال أخذ الرهائن. لكننا لا نستطيع الجزم بعدم وجود اتصالات بين المصريين وآل الغزي. إذ يذهب مؤرخ الأسرة إلى القول بأنها كانت عاملاً هاماً في تاريخ هذه الأسرة.

ولما عاد العثمانيون كان عمر الغزي ما يزال واحداً من أكثر رجالات دمشق نفوذاً. فقد سجل البيطار - وكان غلاماً صغيراً في الأربعينات – في وقت لاحق مدى تأثره به. و وصفه بـ «الطود الشهير والعمدة الكبير وعين أعيان دمشق الشام». ووصف حضوره وهو فتى إحدى جلسات مجلس الولاية، وجلوسه بجوار الغزي. وهناك شاهد جميع أعضاء المجلس، وكان متأثراً بما للغزي من مكانة بينهم. لقد شاهد كيف أزاح الغزي الأوراق التي كانت أمامه وقال بأعلى صوته: «هذه الأوراق الواردة من السلطان، المشتملة على أوامر لا تناسب الأوان، فألقيناها في البطال و لم نعمل بها بحال... و لم يخش من حاكم ولا كبير ولا قاض ولا وزير». هنا، يبدو جلياً أن الغزي كان وجيهاً محلياً تجرأ على معارضة السلطة العثمانية. ويقال أن الغزي بقي عضواً في المجلس مدة عشرين عاماً دون انقطاع، أي طوال

عهد التنظيمات حتى عام 1860. وبسبب من نفوذه، تولى آخرون من آل الغزي مناصب هامة أيضاً. فكان كل من ولده محمد (08/1807 ـ 78/1877) وابن أخيه أبي السعود (16/1815 ـ 66/1865) عضواً في مجلس الولاية بين عامي 1840 ـ 1860. أما ابن أخيه رضا (27/1826 ـ 70/1869) فقد تولى نظارة أوقاف الجامع الأموي في عام 48/1847، على الرغم من أن هذه الوظيفة كانت في آل السيوطي لعدة عقود من الزمان.

لم يسلم آل الغزي من حوادث 1860 وعواقبها. فقد حكم على عمر بالسجن مدة عشر سنوات بتهمة الضلوع في تلك الحوادث. وقد توفي عام 1861 تحت وطأة ظروف السجن القاسية في حصن قبرص، ودفن في جامع هناك. أما ولده سعيد ـ الذي آثر أن يرافقه إلى قبرص ـ فلا تذكر المصادر المعتمدة هنا المزيد من المعلومات حوله. فيما خلفه ولده الثاني محمد (08/1807 ـ 78/1877) في إفتاء الشافعية بعد وفاته، وهي خطوة يبدو أنها لم تلق معارضة سواء في دمشق أو استانبول. ولم يقيض للأسرة أن تستعيد حضورها في مجلس الولاية إلا في السبعينات، حينما أصبح مفتي الشافعية محمد الغزي من أعضائه في وقت كان الأعيان السابقون يعملون فيه على استعادة مكانتهم. أما عبد الرحيم الغزي فقد كان عضواً في المجلس البلدي عام 73/1872. فضلاً عن ذلك، ظل آل الغزي يستأثرون بإفتاء الشافعية حتى عهد متأخر من القرن العشرين. فبعد وفاة محمد، آل الإفتاء إلى ولده أمين (81/1840 ـ 05/1904)، الذي خلفه صالح بن أبي السعود (ت 09/1908)؛ ثم انتقل إلى توفيق بن عبد الرحمن (1863 ـ 1943) وهو آخر من تولى إفتاء الشافعية في دمشق من رجال هذا البيت.

ويبدو أن أبناء إسماعيل شقيق عمر، قد صادفوا نجاحاً أكبر. فقد بقي رضا الغزي ـ الذي قدم العون للمسيحيين أثناء حوادث 1860 ـ ناظراً على الجامع الأموي حتى وفاته. أما شقيقه حسين (25/1824 ـ 05/1904) ـ وكان من أتباع كل من الطريقة النقشبندية والشيبانية والخلوتية والقادرية ـ فقد انتظم في جهاز الإدارة العثمانية، فكان عضواً في مجلس المعارف ثم لجنة الأملاك في الثمانينات. كذلك تولى النيابة في عدد من المحاكم الشرعية. أما توفيق بن عبد الرحمن فقد

عمل قاضياً في اليمن ثم في فلسطين وأخيراً في البقاع، قبل أن يتولى الإفتاء في دمشق. أما نظارة أوقاف الجامع الأموي، فقد انتقلت في مطلع السبعينات إلى آل الحلبي.

ويلوح أن آل الغزي قد أسسوا قاعدة اقتصادية جيدة مكنتهم من الإثراء في أواخر القرن التاسع عشر. فهناك ـ مثلاً ـ إشارات إلى أن رضا كان رجلاً واسع الثراء. وتذهب الأسرة في يومنا هذا إلى القول بأن ولده عيد كان أكثرهم ثراء. ويقال أن المفتي أمين كان خبيراً زراعياً، مما يشير إلى أنه قد حقق نجاحاً ما في حيازة الأراضي واستغلالها.

وقد قيل أن الأسرة فقدت ثروتها من الأراضي أثناء الحرب العالمية الأولى، حينما اضطر أبناؤها إلى رهن معظم ممتلكاتهم. ومع ذلك، فقد كان فوزي بن إسماعيل (ت 1929) من البارزين في الحركة العربية في فترة الحرب.

إفتاء الحنابلة

تصور كتب التراجم الدمشقيين الذين شغلوا هذا المنصب في مطلع القرن الثامن عشر على أنهم رجال تجرؤوا على مواجهة المسؤولين العثمانيين. ولعل من نتائج سلوكهم هذا أن فقدت أسر مثل آل الحنبلي والتغلبي مكانتها في القرن التاسع عشر. ولنا أن نفترض بأنه مع ظهور الوهابيين في شبه الجزيرة العربية، وما كانوا يشكلونه من تحد للهيمنة والشرعية العثمانية، لم يُسمح لأتباع المذهب الحنبلي في دمشق بدخول وظائف الحكومة، أو لعلهم أعرضوا عن الدخول في النظام العثماني.

على أي حال، تناوبت عدة أسر على إفتاء الحنابلة في القرن الثامن عشر. وفي القرن التالي تناوب كل من آل السيوطي والشطي على إشغال هذا المنصب، إلا أنه لم يكن منصباً ثابتاً على الدوام. والمعلومات المتوفرة لدينا حوله لا يعول عليها بخلاف الوظائف العلمية الأخرى. ويبدو ـ مثلاً ـ أنه كان شاغراً لعقدين من

الزمن بين عامي 1898/ 99 ــ 1918/19، أو أن كتب التراجم قد قصرت عن تقديم صورة واضحة لنا عما كان يحيط بهذا المنصب.

آل الحنبلي[29]

يعود آل الحنبلي بأصولهم إلى قرية من أعمال بعلبك. ولا تذكر المصادر المعتمدة هنا تاريخ قدومهم إلى دمشق، ولكن ثمة إشارة إلى أن أبا الباقي، والد مفتي الحنابلة أبي المواهب، قد تصدر للتدريس في الجامع الأموي أواسط القرن السابع عشر. ويبدو أن الأسرة كانت تتعاطى التجارة والزراعة.

ما انفكت النزعة المحلية عن الظهور بين الحنابلة حتى في وقت سابق لعهد آل العظم. ويتجلى ذلك في الحكاية التالية التي رواها المرادي: كان المفتي أبو المواهب الحنبلي يتعاطى التجارة مع بعلبك. بينما كان شقيقه سليمان أحد التجار الذين يمولون تسويق منتجات معينة (خاصة الحرير) بالتعاون مع تجار في استانبول. وكان أبو المواهب يتولى بنفسه إدارة أعماله التجارية، كما كان على احتكاك بالفلاحين ـ ومن أجلهم أقام صلاة الاستسقاء ذات مرة.

وقبل عام 1713، وقع إنتاج بعلبك تحت سيطرة شيخ الإسلام في استانبول، فلم يبق للتجار المحليين مثل آل الحنبلي سوى نصيب ضئيل من هذه التجارة. وفي تلك السنة أمر الباب العالي والي دمشق أن يضبط إنتاج بعلبك، ويرسله إلى استانبول مباشرة. وهكذا، توقف التجار المحليون عن العمل، فرفعوا تظلمهم عبر المفتي أبي المواهب. وفي كتاب رفعه إلى الوالي صرح المفتي أن ما قام به الوالي كان عملاً ينطوي على الفساد والظلم. واستناداً إلى المرادي، فإنه مما زاد من جشع الوالي ما نما إليه عن مدى ثراء التجار الحنابلة. لكن أحد أغوات دمشق ــ وكان حاضراً في مجلس الوالي آنذاك ـ أشار إلى أن اتخاذ أي إجراء ضد مفتي الحنابلة لن تحمد عقباه. فما كان من الوالي إلا أن أذعن لمطالب التجار المحليين خوفاً من أن يثور الناس عليه.

وبعد وفاة أبي المواهب لم يخلفه ولده في الإفتاء الذي أسند إلى عبد القادر التغلبي (43/1642 ـ 23/1722)، وهو وراق دمشقي كانت أسرته من شيوخ الطريقة الشيبانية في حي العمارة. وقد حرص التغلبي على أن يؤكد استقلاله عن المسؤولين العثمانيين وإن على نحو رمزي. ففي أول لقاء له مع القاضي العثماني ليتسلم أمر تعيينه، رفض التغلبي مرتين أن يشرب القهوة التي قدمها له القاضي.

ولما توفي التغلبي، آل إفتاء الحنابلة إلى أحد حفدة أبي المواهب الحنبلي، فبقي فيه حتى وفاته عام 36/1735. ولا نعلم سوى القليل عن خلفه أحمد البعلي الذي بقي في هذا المنصب ردحاً طويلاً من عهد آل العظم.

إسماعيل بن عبد الكريم الجراعي[30]

على النقيض من النزعة المحلية لدى كل من آل الحنبلي والتغلبي، يبدو أن إسماعيل بن عبد الكريم الجراعي الذي تولى إفتاء الحنابلة في عام 75/1774 كان أكثر اعتماداً على العثمانيين. ذلك أنه شغل هذا المنصب بفضل نجاحه في كسب مؤيدين له من ذوي النفوذ في استانبول. فضلاً عن ذلك، أفلح الجراعي في إشغال عدد من المناصب الإدارية، وهو أمر لم يقم به أي مفت حنبلي آخر. إن عدم توفر المزيد من المعلومات حول هذا الرجل وأسرته في المصادر الدمشقية يشير إلى أنه ربما لم يكن دمشقياً.

آل السيوطي[31]

كان مصطفى بن أسعد السيوطي (51/1750 ـ 28/1827) قد خلف إسماعيل الجراعي في إفتاء الحنابلة. وهو منصب قيض لآل السيوطي أن يستأثروا به حتى عام 72/1871. أما اسم الأسرة فيشير إلى أنها تعود بأصولها إلى مدينة أسيوط في مصر. والحق أن الأسرة في يومنا هذا لتفخر بانتسابها إلى جلال الدين السيوطي

الذي انتشرت ذريته في جميع أرجاء الوطن العربي. وقد أثبت بحث قام به د. مصطفى عدنان السيوطي ـ وهو أحد أبناء الأسرة في يومنا هذا ـ أن أول من انتقل من أسيوط إلى سورية من أسلافهم جدهم عبد الرحمن في القرن السابع عشر. وقد استقر في قرية الرحيبة. وبعد ثلاثة أجيال كان أفراد الأسرة ما يزالون يقيمون في الرحيبة، ولكن مع الشيخ مصطفى السيوطي وهو أول من تولى إفتاء الحنابلة من رجال هذا البيت، اعتبرت الأسرة دمشقية. ولقد أخفقت جهود مصطفى عدنان السيوطي في تحديد طبيعة صلات الأسرة بالرحيبة بسبب تعذر الوصول إلى سجلات الأوقاف المتعلقة بذلك من ناحية، وعدم قدرة أكبر المعمرين في تلك القرية من تذكر ما قيل لهم حول الحوادث التي جرت في مطلع القرن التاسع عشر من ناحية أخرى. ومن المؤكد أنه ما إن حل الشيخ مصطفى السيوطي في دمشق، حتى استقر فيها. وقد دفن في مقبرة الدحداح بجوار ضريح أبي المواهب الحنبلي. وكانت الأسرة تقيم بجوار الجامع الأموي في حي يعرف باسم العطار (لعله العطارين في D/5)، ثم انتقلت إلى النوفرة (D/1 أو G/3)، فالقيمرية إبان الحرب العالمية الأولى.

فضلاً عن توليهم إفتاء الحنابلة، كان آل السيوطي نظاراً على أوقاف الجامع الأموي مرات عديدة. ففي عام 08/1807، تولى مصطفى بن أسعد هذه الوظيفة وبقي فيها حتى وفاته. ثم خلفه فيها شقيقه الأصغر سعيد فبقي فيها حتى وفاته عام 41/1840. كذلك تولت الأسرة نظارة جامع الحنابلة في الصالحية.

ومما هو مدعاة للاهتمام أن المرادي لم يترجم لأي من رجال هذا البيت. علاوة على ذلك، كان من العسير معرفة ما إذا كانت لديهم صلات خاصة بآل العظم أو أعيان تلك الحقبة. ومن جهة أخرى، لعل آل السيوطي قد تعاونوا مع الأغوات حينما تسلموا مقاليد الحكم في دمشق عام 1831. فقد ذكر أحد الإخباريين أن الأغوات أخذوا يصرفون الأمور في المدينة من مقرهم في دار المتولي. ومما هو جدير بالذكر أن صالح السيوطي الذي تولى الإفتاء مدة وجيزة قد توفي عام 31/1830.

على أي حال، بقي آل السيوطي يتولون إفتاء الحنابلة طوال الحكم المصري، ومطلع عهد التنظيمات، وبعد حوادث 1860. ويلوح أن أياً من إبراهيم باشا أو العثمانيين لم يعمد إلى إلغاء هذا المنصب في دمشق، كما لو أن الحنابلة في دمشق كانوا على صلة بالوهابيين في شبه الجزيرة. وفي هذا إشارة إلى أنه لو كان ثمة صلة بينهما حقاً، فعلى الأرجح أنها لم تكن ذات طبيعة سياسية.

ومع ذلك لم يسلم آل السيوطي تماماً خلال عهد التنظيمات. ففي عام 48/1847، تم عزل المفتي سعيد بن مصطفى السيوطي من نظارة الجامع الأموي وأسندت إلى رضا الغزي. فما كان منه إلا أن رحل إلى استانبول في مسعى منه لاستعادة هذه الوظيفة. ولئن أخفق في ذلك، إلا أنه ولي نيابة قضاء السلط حيث كان من الصعوبة بمكان لأية سلطة عثمانية أن تستمر حولاً كاملاً. علاوة على ذلك، فقدت الأسرة السيطرة على إفتاء الحنابلة بعد وفاته عام 72/1871.

آل الشطي[32]

أول من استقر في دمشق من أسلاف آل الشطي ثلاثة أشقاء هم خضر ومحمود جلبي وعمر قادمين من بغداد عام 67/1766. وكانوا يتعاطون التجارة مع بغداد واتخذوا خان أسعد باشا العظم مقراً لهم. كذلك فقد تولوا إدارة أوقاف تعود لآل العظم. فيما كان عقب كل من خضر ومحمود جلبي يعملون في التجارة، فإن عقب عمر قد رسخوا أنفسهم بين علماء دمشق. وقد بنى حسن بن عمر الشطي داراً في باب السلام (H/2). ولئن كان يعتبر مرجعاً للحنابلة، إلا أنه كان يكسب رزقه من التجارة استناداً لما ذكره حفيده محمد جميل الشطي. ومما هو جدير بالذكر أنه ربما كان لحسن الشطي صلات تجارية مع دوما التي تغنى بها في شعره. وقد تصدر حسن للإقراء والإفادة في محراب الحنابلة في الجامع الأموي والمدرسة البادرائية [G/3,2] التي كان ناظراً عليها. كما كان من أتباع الطريقة النقشبندية. وبالرغم من صغر سنه فقد أفلح في ترسيخ نفسه ضمن جماعة من

علماء ذلك العصر الذين تتلمذ على أيديهم جل علماء دمشق في أواسط القرن التاسع عشر.

و لم يقيض لآل الشطي إشغال مناصب رفيعة في دمشق حتى عام 1870. فتولى أحمد بن حسن (ت 93/1892) إفتاء الحنابلة في عام 72/1871. ولما توفي والده عام 58/1857، تصدر للتدريس في شهر رمضان في محراب الحنابلة في الجامع الأموي وفي داره أيضاً. وإضافة إلى توليه الإفتاء، فقد عين في عام 79/1878 نائباً في محكمة العونية. ولما توفي القاضي البرقاوي، تولى منصب قاضي الحنابلة مدة وجيزة. ذلك أن العثمانيين قد ألغوا هذا المنصب نحو عام 1881، كذلك عين فرضياً لبلدية دمشق. ويبدو أنه جمع بين هذه المناصب حتى وفاته عام 99/1898.

أما شقيقه محمد (33/1832 ـ 30/1889) فقد شاركه النظارة على المدرسة البادرائية. وكان من مريدي الشيخ عبد الله الحلبي (حوالى 58/1857)، لكننا لم نطالع أية إشارة إلى ضلوعه في حوادث 1860. وكان محمد شأنه شأن الكثير من العلماء الذين ينتمون إلى عصبة آل العظم، قد عاد إلى إشغال العديد من المناصب بعد عام 1870. فكان عضواً في مجلس المعارف عام 1872، فالأوقاف عام 77/1876، ثم فرضياً للبلدية عام 1878، وأخيراً رئيساً للكتاب في محكمة الميدان عام 89/1888. وقد طلب إليه المفتي محمود حمزة القيام بدراسة حول تقسيم مياه دمشق، كما كان يرافع أمام المحاكم.

وأما عبد السلام بن عبد الرحمن (41/1840 ـ 79/1878) وكان من أبناء العمومة المعاصرين لكل من المفتي أحمد وشقيقه محمد، وسليل أحد الشقيقين الآخرين الذين استقروا في دمشق من أسلاف هذه الأسرة، فقد دخل في مراتب العلماء أيضاً. فكان إماماً للحنابلة في الجامع الأموي ومن أتباع الطريقة القادرية. وقد سافر إلى الحجاز ومصر واستانبول.

في مطلع القرن العشرين عزز أبناء الشطي مكانة أسرتهم العلمية. لكن أياً منهم لم يكن نشطاً في الحركات السياسية.

من العسير أن نقع على اسم أي من الدمشقيين الذين تولوا نيابة القضاء نحو مطلع القرن التاسع عشر. ونظراً لما حفلت به هذه الفترة من اضطرابات سياسية وتغيير المفتين باستمرار، يخال المرء أن هذا المنصب كان شاغراً. ولعل أعمال المحاكم قد نهض بها كتابها. (الكاتبان اللذان عرفنا أنهما كانا يعملان في محكمة الباب في مطلع القرن هما سعيد بن أحمد الأيوبي (ت 21/1820) وخليل المحاسني (ت 35/1834)، وكلاهما سليل أسرة عريقة من العلماء). وخلال القرن التاسع عشر اقترن اسم عدة أسر دمشقية بنيابة القضاء. بيد أن آل العمري كانوا أبرزها.

آل العمري[33]

ينتهي آل العمري بنسبهم إلى عمر بن الخطاب. وهم من أعرق الأسر ليس في دمشق وحدها، بل في كل من الموصل وبغداد وفلسطين أيضاً. وأول من استقر في دمشق من أسلافهم جدهم عبد الهادي قادماً من قرية صفورية قبيل الفتح العثماني، فنسبت الأسرة إليه وعرفت ببني عبد الهادي العمري.

وتصنف كتب التراجم آل العمري بين العلماء وشيوخ الطرق الصوفية. وحتى أواسط القرن الثامن عشر كان أبناء هذه الأسرة من أتباع المذهب الشافعي. وبينما تصدر بعضهم للتدريس في مدارس دمشق أو كانوا متولين عليها، فإن لعديد منهم كان من أتباع كل من الطريقة الخلوتية والقادرية وفي النهاية أصبحوا شيوخ هاتين الطريقتين. مثلاً، كان الفقيه الشافعي عبد اللطيف بن محمد العمري 1678 - 1751) شيخاً للطريقة الخلوتية. وقد تصدر ولده أحمد (1718 — 1760) لتدريس في الجامع الأموي، وكان ولده الآخر حسين (ت 86/1785) من أتباع كل من الطريقة الخلوتية والقادرية. وفيما بقي أبناء هذا الفرع على المذهب شافعي في القرن الثامن عشر، فإن شاكر بن مصطفى العمري (28/1727 — 81/178) وهو سليل فرع آخر، قد تحول إلى المذهب الحنفي. ولقد أمضى سبع سنوات في استانبول وحظي عند الحكومة وتولى عدداً من المناصب، إذ عينه شيخ

الإسلام قاضياً للعسكر في دمشق وأجرى له مرتباً شهرياً. كذلك مُنح نصف قرية بسيمة بشكل (مالكانة) وولي نيابة محكمة الباب. إن هذه الأمثلة القليلة هي الإشارات الوحيدة المتوفرة لدينا إلى موقع آل العمري في عهد آل العظم.

وبعد ذلك، لا تذكر المصادر المعتمدة هنا سوى القليل من أخبار هذا البيت. ويبدو أن الفرع الشافعي قد عزز صلته بالطريقة الخلوتية. فأحمد بن محمد (1757 ـ 1839)* ـ سليل عبد اللطيف العمري ـ رحل إلى استانبول أولاً حيث أقام في الزاوية الخلوتية خمس سنوات، ثم إلى الحجاز لتأدية مناسك الحج، فتونس حيث أقام خمس سنوات أخر. وفي النهاية عاد إلى دمشق، ولما توفي جده [والده] عبد القادر شيخ الطريقة الخلوتية صار الخليفة من بعده.

وكان التحول إلى المذهب الحنفي قد شاع في هذا الجيل، إذ تحول إليه كل من مصطفى بن عبد الجليل (ت 49/1848) وسعدي بن محمد كمال (ت 64/1863). فضلاً عن ذلك، أفلح الأخير في استعادة نيابة القضاء في محكمة الباب. كما عمل أميناً للفتوى لدى المفتيين حسين المرادي وطاهر الآمدي.

وقد عين عبد الهادي العمري الحنفي (66/1865) عضواً في مجلس الولاية في عهد التنظيمات. ويقال أنه عمل على إحياء أوقاف جده الأعلى السيد علي بن عليل الفاروقي العمري في فلسطين، ولكن هذا لم يتم إلا في السبعينات.

وفي أعقاب حوادث 1860، حكم على عبد الهادي بالنفي مدة ثلاث سنوات إلى قبرص. ولئن عاد إلى دمشق والمنفيين الآخرين، إلا أنه قد توفي بعيد ذلك. ولقد جهد كل من سليم بن عبد الهادي (ت 06/1905) وابن عمه عبد اللطيف بن سعيد لإعادة الأسرة إلى ما كانت تتمتع به من مكانة. فسافرا إلى استانبول عدة مرات، وأفلحا أخيراً في استعادة أوقاف علي بن عليل القيمة في فلسطين (خاصة حول يافا). كذلك انتظم سليم في سلك الإدارة، فكان عضواً في المجلس البلدي عام 80/1879، ثم عمل في كل من محكمة البداية والاستئناف. كما

---

* الصحيح أنه أحمد بن عبد القادر العمري (1199 ـ 1252هـ/1784 ـ 1836م). محمد جميل الشطي، أعيان دمشق، (دمشق، 1994)، 48 ـ 49. (المترجم ع.م)

أسهم في تأسيس جمعية المقاصد الخيرية في السبعينات التي سرعان ما سيطر العثمانيون عليها. وقد أصبح ولده فريد متصرفاً في حوران في القرن العشرين. أما عبد اللطيف بن سعيد فكان رجلاً ثرياً، ولقد عمل في عدد من المحاكم النظامية بدمشق، وكان عضواً في كل من مجلس إدارة الولاية والبلدية. وأما أبناؤه شريف ونسيب ورفيق فكانوا أعضاء في مجلس إدارة اللواء.

وفي الفترة ذاتها على وجه التقريب، بقي ابن عمهم سعدي بن محمد كمال أميناً للفتوى لدى المفتي الجديد أمين الجندي، لكنه ما لبث أن توفي بعيد ذلك. وكان ولده صادق (ت 79/1878) رئيساً للكتاب في كل من محكمة العونية والبزورية. فيما تصدر ولده الآخر رشيد (ت 86/1885) للتدريس في الجامع الأموي.

والخلاصة، يلوح أن أبناء العمري قد أعادوا لأسرتهم اعتبارها ومكانتها باستعادتهم الحظوة لدى العثمانيين بعد حوادث 1860، وكانوا ملاك أراض وتجاراً أثرياء في مطلع القرن العشرين. مثلاً، استقر محمد سعدي بن رشيد (ت 1940) في الهند حيث عمل في التجارة. ومما هو جدير بالذكر أن الشيخ مسلم بن حسين العمري كان من كبار تجار دمشق وصاحب أول معمل حديث للزجاج فيها. أما محمد صبحي بن أحمد (ت 1973) فقد انتظم في السلك العسكري وهي خطوة ملفتة للنظر لسليل أسرة عريقة من العلماء. كذلك كان صبحي نشطاً في الحركة العربية.

الخطابة في الجامع الأموي

آل الأسطواني[34]

كان آل الأسطواني أسرة راسخة من العلماء قبل الفتح العثماني. ويتوفر لدينا قدر لا بأس به من المعلومات حولهم، والفضل في ذلك يعود إلى أن المصادر

المطبوعة قد عرضت لهم بإسهاب، وما احتوت عليه السجلات المحفوظة في مديرية الوثائق التاريخية بدمشق من معلومات حولهم، وما قدمه أفراد الأسرة في يومنا هذا من عون.

ويذكر مصدر نشر حديثاً أنهم يعودون بأصولهم إلى جبل نابلس وينتهون بنسبهم إلى الفقيه الحنبلي ابن مفلح* تلميذ الإمام ابن تيمية. وتذهب الأسرة في يومنا هذا إلى القول بأن أسلافهم حلوا في دمشق قادمين من فلسطين عام 1156م إثر الحملة الصليبية الأولى (مع أن هذا التاريخ يشير إلى أنها ربما كانت الثانية). واستوطنوا وعدد كبير من الحنابلة الصالحية، مما جعل من تلك الضاحية مركز تجمع هام للحنابلة. أما صلتهم ببني مفلح فقد قامت لاحقاً، حينما تزوج أحد رجالهم من إحدى نساء آل الإيجي الذين كانوا بدورهم أسباط بني مفلح.

ويلوح أن تاريخ الأسرة في العهود الحديثة قد بدأ مع الفتح العثماني. ذلك أن سلسلة نسبها لا تعود إلى جد جامع عاش في أواخر القرن الخامس عشر يدعى سليمان فحسب، بل واشتهر أبناؤها ببني الأسطواني في ذلك الحين أيضاً. وفي الفترة ذاتها بدأ آل الأسطواني ـ وكانوا يتولون وظائف علمية في المدينة الداخلية ـ بالتحول إلى المذهب الحنفي. ويبدو أن محمد أبي الصفا (ت 75/1574) كان أول من قام بهذه الخطوة. ولربما سبقه إليها آخرون، إلا أن التحول إلى المذهب الحنفي أصبح منتشراً بينهم.

وبحلول القرن السابع عشر كان معظم آل الأسطواني على المذهب الحنفي. ومن الأمثلة المثيرة للاهتمام محمد بن أحمد الأسطواني (ت 62/1661) الذي عمل إماماً في عدد من الجوامع الهامة في استانبول في الثلاثينات من القرن السابع عشر. وقد تحول إلى المذهب الشافعي أولاً، ثم الحنفي لدى وصوله استانبول. والأرجح أنه الأسطواني الذي عارض شيخ الإسلام في فتوى إجازة تناول القهوة والتدخين. على أي حال، فقد نفي إلى قبرص. وما إن عاد إلى دمشق عام 57/1656، حتى دخل في منافسة مع أحد أبناء المحاسني على وظيفة تدريس البخاري تحت قبة النسر

---

* أبو عبد الله شمس الدين محمد بن مفلح المقدسي الراميني ثم الصالحي (708 ـ 763هـ/1308 ـ 1362م). الزركلي، الأعلام، (بيروت، 1990)، 107/7. (المترجم ع.م)

في الجامع الأموي. ولئن أخفق محمد الأسطواني في الحصـول على هـذه الوظيفـة، فإن ولده مصطفى قد تولى الخطابة في الجـامع الأمـوي، وهـو أول مـن تـولى هـذه الوظيفة من آل الأسطواني.

كانت الأسرة خلال الفترة الممتدة بين الفتح العثماني وعهد آل العظـم، قـد انقسمت إلى فرعين رئيسين أسسهما ولدا سليمان. أما الذيـن سـلف ذكرهـم مـن رجال هذا البيت فهم من سلالة حسين (ت 27/1526). ولكـن هـذا الفـرع قـد انقطع بعد وفاة الخطيب مصطفى دون عقب. ثمـة فـرع مـواز أسسـه محمـد الابـن الثاني لسليمان، وقد انقسم بدوره إلى فرعين رئيسـين أسسـهما الشـقيقان شـهاب الديـن أحمـد (ت 34/1633) وشمس الديـن (ت 27/1626)، وينسـب إليهمـا آل الأسطواني الذين عاشوا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

وقد تعددت مصاهرات سلالة شمس الدين مع اثنتـين مـن الأسـر البـارزة في دمشق هما آل السفرجلاني والفلاقنسي. واستناداً إلى مؤرخ الأسرة، فإن صلاتهم الوثيقة بآل السفرجلاني قد جعلتهم يلقبون أنفسهم بالسفرجلاني في القرن التاسـع عشر مع أن صلتهم بتلك الأسرة كانت عن طريق الأمهات[35]. وعبر هذه الصلات أمكن لهم أن يتولـوا إدارة العديـد مـن الأوقـاف، الـتي يمكـن دراسـة سـجلاتها في مديرية الوثائق التاريخية بدمشق.

إن صـلات آل الأسـطواني بكـل مـن آل السـفرجلاني والفلاقنسـي، ربمـا تضعهم ضمن عصبة الميدان. فيما تظهر مصاهرات أخرى ما كان لهم مـن صـلات بعدد مـن أسـر الأشـراف مثـل آل حمـزة والحصـني والكيلانـي، والعلمـاء مثـل آل الأيوبي والنابلسي والرسام. ولما كانت هذه الأسر في جلها مـن الأحيـاء الجنوبيـة والميدان تحديداً، فإنها توفر دليلاً مقنعاً على ارتباط آل الأسـطواني بعصبـة الميـدان. وبالتالي، لنا أن نفترض بأن حي الصالحية الذي كان يقيـم فيـه آل الأسـطواني* ـ وبالرغم من أنه يقع شمال المدينة ـ كان واحداً من الأحيـاء الـتي تقـع ضمـن نطـاق

* بعد الفتح العثماني انتقل آل الأسـطواني مـن الصالحيـة إلى الأحيـاء المحيطـة بالجامع الأمـوي ليكونـوا قـرب الوظائف الشرعية التي أسندت إليهم. الأسطواني، مقدمة المحقق، 49. (المترجم ع.م)

العصبة ذات النزعة المحلية. ومما هو جدير بالذكر أن آل الأسطواني وإن كانوا على جانب من الثراء ويحظون بالاحترام في عهد آل العظم، إلا أنهم لم يتمكنوا من تبوء أي من المناصب العلمية الرفيعة التي اعتادوا إشغالها فيما مضى. أما الاستثناء الوحيد فهو يحيى بن أحمد الذي عمل كاتباً في المحاكم الشرعية ومدرساً في المدرسة الجقمقية وأخيراً أميناً للفتوى، وقد توفي عام 1846، وهي السنة التي قمع آل العظم فيها فتحي الفلاقنسي والعصبة ذات النزعة المحلية. ولا تشير المصادر فيما إذا كان قدمات ميتة غير طبيعية.

ومما هو جدير بالذكر أن آل الأسطواني ـ شأنهم شأن العديد من الأسر التي تنتمي إلى عصبة الميدان ـ قد برزوا من جديد في الحياة العامة في مطلع القرن التاسع عشر. وينوه مؤرخ الأسرة في يومنا هذا بالأشقاء الثلاثة حسن (ت 21/1820) ومصطفى وعلي، الذي عملوا على إحياء مكانة الأسرة. وبينما سعى عقب علي إلى تدعيم تقاليد أسرتهم الدينية، فإن عقب حسن تعاطوا التجارة، فيما عمل عقب مصطفى في الزراعة. ويبدو أن تلك كانت القاعدة العامة التي درج عليها أبناء الجيل الأول من عقب الأشقاء الثلاثة هؤلاء، وإن كانت هنالك حالات استثنائية. فالذين تولوا الخطابة من جديد من رجال هذا البيت في القرن التاسع عشر ـ مثلاً ـ كانوا جميعاً من فرع علي، بينما قدم «الفرع التجاري» تاجراً ناجحاً في شخص عبد الله (ت 46/1845).

ومما هو مدعاة للاهتمام أن نتتبع سيرة سعيد الأسطواني (23/1822 ـ 88/1887) سليل الفرع الديني. تتلمذ سعيد على يد كل من الشيخ هاشم التاجي وعبد الله الحلبي وعبد الرحمن الكزبري وحامد العطار وعبد الرحمن الطيبي وغيرهم من أجلة علماء عصره. ولم يكد يبلغ العشرين من عمره حتى تولى الخطابة في الجامع الأموي. ولما كان أول من وفق في استعادة هذه الوظيفة من رجال هذا البيت، فيبدو أن تعيينه كان أحد إجراءات عهد التنظيمات جاء ليقيم توازناً عُصبياً في المدينة. وقد سافر إلى استانبول حيث تلقن الذكر عن فضل باشا من السادة العلوية وعاد إلى دمشق خطيباً. لكنه ما لبث أن استعفى من الخطابة، ليخلفه فيها

ابن عمه الأكبر صالح. ثم أصبح عضواً في مجلس الولاية. وبذلك استعاد آل الأسطواني ما كان لهم من نفوذ سياسي قبل عهد آل العظم.

ولا تتوفر لدينا معلومات عن الدور الذي اضطلع به سعيد الأسطواني أو غيره من أبناء هذه الأسرة في حوادث 1860. ومن المستبعد أنه كان من بين المنفيين، إذ إنه عين عضواً في مجلس الولاية الذي تشكل في أعقاب تلك الحوادث. وفي عام 66/1865 أصبح عضواً في مجلس الدعاوي. ثم تولى القضاء في طرابلس عام 1868، فرئاسة مجلس التمييز عام 1869*. لكنه ما لبث أن استقال من منصبه هذا واعتزل الحياة العامة بسبب خلاف بينه وبين الوالي راشد باشا حول تملك الأجانب للأراضي الزراعية. أما أبناؤه فلم يتولوا سوى وظائف متواضعة في جهاز القضاء، ويلوح أن مكانة الأسرة العلمية قد تدهورت من جديد. ومع ذلك، فقد حافظت على ثروتها بفضل ما كانت تتولاه من أوقاف.

وبعد عقدين من الزمن على اعتزال سعيد الأسطواني غير المتوقع للحياة العامة، بدأ «الفرع التجاري» بإشغال الوظائف العلمية، وقد مثل أحد أبناء هذا الفرع الأسرة في الساحة السياسية من جديد. وكان أبناء عبد القادر الثلاثة من المبرزين في هذا الميدان، فكان عبد الهادي قاضياً في المحكمة الشرعية بدمشق، فيما تولى عبد الرزاق نيابة القضاء في المحكمة الشرعية ببيروت، أما عبد المحسن فقد بدأ حياته العملية أميناً للفتوى ثم مثل دمشق في مجلس المبعوثان العثماني عام 1908 [1912].

كان قد سبق استعادة آل الأسطواني مكانتهم السياسية في القرن العشرين تحول هام في نمط تعليم أبنائهم وتثقيفهم. فبينما بقي بعض أبنائهم يأمون الجوامع والمدارس الدينية التقليدية، التحق آخرون بالمعاهد العلمانية العثمانية الجديدة، وسافروا إلى استانبول ومن ثم إلى أوروبا لمتابعة تحصيلهم العلمي. وكان الشبان من آل الأسطواني الذين تلقوا ثقافة علمانية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين من فروع الأسرة الثلاثة. ويلوح أن عزت بن أسعد (1871 –

---

* الصحيح أنه تولى القضاء الشرعي بدمشق عام 1869. تاريخ علماء دمشق، 1/47 ـ 49. (المترجم ع.م)

1938) كان أول الذين تلقوا ثقافة علمانية منهم مع أنه كان سليل الفـرع الديـني، فقد التحق وابن عمه رشدي بن أمين (1875 ـ 1935) بالمدرسة الرشدية في دمشق ثم الكلية الحربية في استانبول. إنه لتطور مثير للاهتمام أن نجد أبنـاء أسرة العلمـاء العريقة هذه قد أصبحوا ضباطاً في الجيش العثماني في أواخر العهد العثماني. فضلاً عن ذلك، لنا أن نذهب إلى الافتراض بأن جدهم سعيد قد غض الطرف عن القرار الذي اتخذته الأسرة بشأن إلحاق أبنائها بالمعاهد العلمية الحديثة تلك.

كذلك تلقى صادق بن حسن (1885 ـ 1965) ـ سليل الفـرع الزراعـي ـ تعليماً علمانياً ثم انتظم في سلك القضاء.

ومن الأمثلة الأخرى في القـرن العشـرين: حصـل عبـد الله بـن عبـد المحسـن (1890 ـ 1950) على إجازة في الحقوق من اسـتانبول ومـارس المحامـاة في دمشـق. كذلـك حصـل وجيـه بـن أحمـد (1893 ـ 1974) علـى إجـازة في الحقـوق مـن استانبول. أما عمر بن عبد المجيد (المولود عام 1895) فقد درس الطب.

آل المحاسني[36]

ينتهي آل المحاسني بنسبهم إلى بني تميم في شمال شرق سورية. وقـد حلـوا في دمشق في القرن الثالث عشر. أمـا أول مـن اشـتهر مـن أسـلافهم في مطلـع القـرن الرابع عشر جدهم محاسن الشرابيشي التميمي، فنسبت الأسرة إليه وعرفـت باسـم بني محاسن. ولنا أن نفترض بأنه أسس شهرة هذا البيت في التجارة. وبحلـول القـرن الثامن عشر ذاع صيتهم بوصفهم من الأسر التي كانت لهـا السيطرة علـى وظيفـة خطيب الحنفية في الجامع الأموي. ولربما كانوا قد تولوا هذه الوظيفة من قبل، لكن يبدو أنه لم يتم الاعتراف بسيطرتهم هذه بشكل رسمـي إلا في مطلـع ذلـك القـرن. وفي ذلك الحين نشب نزاع بينهم وبين آل الأسطواني على الخطابة (وبينهـم وبـين عبد الغني النابلسي على وظيفة تدريس تتصل بها). ولقد شغرت هاتـان الوظيفتـان بعد وفاة إسماعيل بن تـاج الديـن المحاسـني عـام 91/1690. وبفضـل الصداقـة الـتي

قامت بين حفيده أحمد بن سليمان المحاسني (1683 ـ 1733) وشيخ الإسلام في استانبول ـ وربما بسبب من الثروة التي راكمتها الأسرة من التجارة ـ تم الاتفاق على أن يستعيد آل المحاسني الخطابة، وأن تكون وراثية فيهم. وهكذا أصبحت الخطابة وظيفة يتولاها مدى الحياة أكبر أفراد الأسرة سناً. ولقد خلف أحمد أباه سليمان، ثم تولاها سليمان بن أحمد (27/1726 ـ 74/1773)، فأسعد بن موسى (ت 1803).

كذلك تقلد أسعد المحاسني الإفتاء في دمشق فضلاً عن توليه الخطابة في الجامع الأموي نحو مطلع القرن التاسع عشر. وقد نفاه الجزار إلى عكا حيث توفاه الأجل. ولربما كانت وظيفة الخطيب شاغرة في السنوات التي أعقبت وفاته. ولم يقيض لآل المحاسني أن يتولوا الخطابة من جديد حتى تولاها حفيد أسعد أمين بن سليم. ومنذ زمن الحكم المصري وبداية عهد التنظيمات برز آل المحاسني بوصفهم كتاباً في محاكم دمشق. فمثلاً، عمل خليل بن سليمان (ت 35/1834) لفترة طويلة كاتباً في محكمة الباب. أما ولده الخطيب رشيد (ت 70/1869) فقد كان رئيساً للكتاب في محكمة القسام، فيما تولى ولده الآخر علي (ت 79/1898) رئاسة الكتاب في محكمة الباب. كذلك كان ابن عمهم سليم بن أسعد (ت نحو 1863) رئيساً للكتاب في كل من محكمة البزورية والقسام. كما عمل جميع أبناء سليم وهم الخطيب أمين (ت 68/1867) وأحمد وحسن في محاكم دمشق. وكان ابن عمهم عبد القادر بن رشيد (ت 12/1911) كاتباً في محكمة الباب أيضاً.

حينما تحولت الخطابة إلى آل الخطيب في عام 1870، مضى علي بن خليل المحاسني إلى استانبول ربما على أمل أن يستعيد هذه الوظيفة. وقد عاد إلى دمشق دون حصوله عليها بل معيناً قاضياً في عكار، ولئن تولى لاحقاً القضاء غزة في الأعلى مرتبة، فإنه لم يستعد ولا أحد غيره من آل المحاسني الخطابة منذ ذلك الحين. لقد كان انحدار آل المحاسني في القرن التاسع عشر مشابهاً لانحدار العديد من أسر العلماء التي ازدهرت أحوالها في عهد آل العظم.

آل المنيني[37]

يرجع آل المنيني بنسبهم إلى قريش، ويعودون بأصولهم إلى طرابلس (الشام). وقد استقروا في قرية منين، فنسبوا إليها حينما حلوا في دمشق في النصف الأول من القرن الثامن عشر. كان جدهم الفقيه الحنفي أحمد بن علي المنيني (70/1669 – 59/1758) مدرساً في المدرسة السميساطية. ولما توفي أبو المواهب (الحنبلي ؟) خلفه في التدريس في الجامع الأموي، ثم عين مدرساً في المدرسة العادلية الكبرى. وقد كان عالماً جليلاً فلقبه معاصروه بالشهاب. وأجمعت المصادر على اعتباره واحداً من أكثر المدرسين نفوذاً في أواسط القرن.

وما إن وطد أحمد المنيني مكانته في المدرسة العادلية، حتى مضى إلى استانبول في مسعى منه للحصول على وظيفة تدريس البخاري تحت قبة النسر، التي كان يتولاها آل المحاسني في ذلك الحين. ولقد أفلح في ذلك، ولئن بقي آل المحاسني في الخطابة، فإن آل المنيني قد حملوا لقب الخطيب منذ ذلك الحين أيضاً.

ولقد تولى الخطابة من بعده ولداه عمر (ت 66/1765) وإسماعيل (27/1726 - 01/1800). فضلاً عن ذلك، درس إسماعيل في المدرسة العادلية، وتولى الإفتاء في دمشق مدة وجيزة عام 75/1774.

ومما هو جدير بالذكر أن آل المنيني كانوا أسرة حديثة العهد نسبياً في دمشق، وقد دأب المرادي على إظهار أنهم كانوا يحظون برعاية الأسر العريقة. ويذهب إلى القول بأنهم كانوا في بادىء الأمر من مريدي جده محمد مراد البخاري ثم صاهروا تلك الأسرة. ومع ذلك كان مؤسس الأسرة الشهاب أحمد مدرساً يتمتع بنفوذ كبير، وإن في ارتقائه إلى منصبي الخطابة والإفتاء، اللذان كانت الأسر العريقة تستأثر بهما حتى ذلك الحين، إشارة إلى ما كان يتمتع به العلماء من نفوذ في عهد آل العظم. كما يمكن أن يكون دليلاً على نجاح آل العظم في ضم العلماء إلى عصبتهم في القرن الثامن عشر.

وقد تصدر محمد بن عمر المنيني للتدريس تحت قبة النسر نحو مطلع القرن التاسع عشر. ثم خلفه ابن عمه أحمد بن إسماعيل (63/1762 - 41/1840). وكان منحرف الصحة، فألقى درساً واحداً ثم أناب عنه الشيخ سعيد الحلبي الذي خلفه

ولده عبد الله عام 44/1843، فقام بأعبائها حتى عام 1860. وحينئذ استعاد آل المنيني هذه الوظيفة. ولم ينهض محمد بن أحمد المنيني (36/1835 ـ 99/1898) بأعباء وظيفة تدريس قبة النسر فحسب، بل كان أول من تولى الخطابة من جديد في الجامع الأموي من رجال هذا البيت أيضاً. كذلك عمل على إحياء تدريس اللغة العربية وعلوم الدين في المدرسة العادلية.

ومن المرجح أن محمد المنيني لم ينتظم في محاكم عهد التنظيمات إلا في مطلع السبعينات حينما تولى آل الخطيب الخطابة. وأخيراً، تولى رئاسة محكمة الحقوق فبقي فيها خمسة عشر عاماً. وفي عام 1887 عينه شيخ الإسلام مفتياً في دمشق، على الرغم من أن أعضاء مجلس إدارة الولاية كانوا يساندون ترشيح أسعد حمزة شقيق المفتي الراحل. ويبدو أن تولي المنيني الإفتاء كان تعبيراً عن انتصار شريحة العلماء وربما عصبة آل العظم أيضاً. وهو ما عبر عنه القول «لقد رجع الأسد إلى غابه، وجلس الإمام في محرابه». فقد كان آل حمزة ـ الذين حل محلهم آل المنيني ـ من الأشراف وتربطهم صلات وثيقة بعصبة الميدان.

وقد بقي الشيخ محمد المنيني مفتياً حتى وفاته عام 99/1898. أما ولده أحمد (ت 96/1895) فكان عضواً في المجلس البلدي ومحكمة الاستئناف. فيما حافظ ولده الثاني توفيق على التقليد الذي سارت عليه الأسرة في التدريس تحت قبة النسر وفي المدرسة العادلية. لكنه لم يفلح في أن يخلف أباه في الإفتاء. فآل هذا المنصب إلى الشيخ صالح بن محمد قطنا (ت 17/1916) فبقي فيه حتى عام 1908 حينما تسلم الاتحاديون مقاليد السلطة. وبالرجوع إلى المصادر يبدو أن أياً من آل المنيني لم يفلح في إشغال مناصب سياسية هامة بعد وفاة المفتي محمد المنيني. ذلك أن نفوذهم كان قد أخذ بالانحسار شأنهم في ذلك شأن آل المرادي الذين ينتمون إلى عصبة آل العظم أيضاً.

آل الحلبي[38]

كان آل الحلبي أسرة حديثة العهد في دمشق مقارنة بغيرها من الأسر التي تولت الخطابة في ذلك الحين. ولئن كانت هذه الأسرة تعود بأصولها إلى الموصل،

إلا أن جدها الأعلى سعيد بن حسن (75/1774 ـ 44/1843) قد انتقل إلى دمشق عام 93/1792 قادماً من حلب، فاشتهر بالحلبي. وقد أقام في الجامع الأموي، وأخذ العلم عن مشاهير فقهاء الشافعية والحنبلية والحنفية في دمشق في ذلك العصر (الشافعية علي الشمعة ومحمد الكزبري والشهاب أحمد العطار والحنبلي إسماعيل المواهبي والحنفية مصطفى الأيوبي الرحمتي وشاكر مقدم سعد ومحمد نجيب القلعي). كذلك أقام صلات وثيقة ببعض أشراف المدينة (مثل السيد حسين (المرادي ؟) الحسيني). ثم أصبح واحداً من كبار فقهاء الحنفية، فتتلمذ على يديه معظم علماء دمشق في أواسط القرن التاسع عشر. ولنا أن نفترض بأن ما كان يتمتع به من مؤهلات قد جعلته أوفر المرشحين حظاً لينوب عن أحمد المنيني حينما عجز الأخير عن القيام بأعباء وظيفة تدريس قبة النسر.

ولما دخل المصريون دمشق، لم يذهب سعيد الحلبي للسلام على إبراهيم باشا بخلاف غيره من العلماء. وظل يدرس في الجامع الأموي، وفي آخر الأمر قام إبراهيم باشا بزيارته. وفي تلك المناسبة كان الحلبي يخطب وإبراهيم باشا يستمع إليه. وعندما أرسل له إبراهيم باشا صرة كبيرة من الذهب، رفض قبولها وقال أنه من الأفضل ردها إلى الخزينة.

في عام 1840 كتب زائر إنكليزي، رغم ما عرف عنه من تحامل على علماء دمشق:

> «هناك العديد من المسلمين الصالحين الأتقياء، الملتزمين بتعاليم دينهم؛ ولابد أن يكون المسلم الحق رجلاً فاضلاً. ومن هؤلاء الشيخ سعيد الحلبي، وهو أحد علماء الجامع الكبير، ورجل كريم معطاء نزيه، وكان يذهب كل صباح إلى الجامع قبل بزوغ الفجر، ويقضي فيه جل وقته»[39].

لما توفي سعيد الحلبي تصدر ولده عبد الله (1808/9 ــ 1869/70) للتدريس تحت قبة النسر نيابة عن محمد المنيني لصغر سنه. كان عبد الله يختلف عن والده في نواح عديدة. ولئن كان يلقب برئيس العلماء وأشاد به أصحاب كتب التراجم، إلا أنه لم يكرس نفسه للعلم كما فعل والده. والواقع أنه أخذ العلم عن أبيه وتلامذته فقط. وبدلاً من أن يمضي جل وقته في الجامع، فتح عبد الله داره في المساء لعلماء المدينة وتجارها، وانصرف إلى توطيد مكانته بين الأعيان. وقد وصفه أصحاب

كتب التراجم بأنه كان عين الأعيان، وأن الحكام كانوا يحترمونـه ويعتمـدون عليـه في حل المشكلات بين الناس على اختلاف طبقاتهم.

وبالرغم من أن عبد الله الحلبي لم يكـن عضواً في مجلس الولايـة أو إحـدى محاكم عهد التنظيمات أو هيئاتها، إلا أنـه كـان شـخصية سياسية هامـة في مطلـع عهد التنظيمات. وكانت له دالة عند شيخ الإسلام في استانبول الـذي كـان علـى اتصال به، وقد أفلح في ثلاث مناسبات على الأقل في تعيين موظفين بفضل نفـوذه هذا. وفي حين أنه رفض ما عرض عليه من مناصب الإفتاء والقضاء، فقد كان مـن شأن توصياته ترقية الدمشقيين طـاهر الآمـدي وسـعيد الأسـطواني ومحمـود حمـزة ورضا الغزي. ومن المؤسف أننا لم نطالع في المصادر المعتمـدة هنـا أي دليـل يفسـر طبيعة ما كان يتمتع به عبد الله الحلبي من نفوذ لدى شيخ الإسلام.

يبقى الحلبي شخصية تتمتع بأهمية خاصة ولكن يكتنفها الغموض. ذلـك أن القنصل الفرنسي اعتـبره أحـد «أكـثر الشـخصيات إثـارة للشـبهات» في حـوادث 1860. ولذلك فإن صلاته بشيخ الإسلام تدعم النظرية القائلة بأن جهات مناهضـة لنهج التنظيمات في استانبول كانت وراء تلك الحوادث. لكن ليس ثمـة دليـل علـى ذلك. والواقع أن القنصل الفرنسي م. أوتري الذي كان على قناعة راسخة بضلوع الحلبي في تلك الحوادث، لم يستطيع أن يقدم دليلاً ملموسـاً علـى ذلـك: «إنـه لمـن المستحيل عملياً قيام أي تحرك في دمشق دون موافقته». وذكر لاحقاً أن فؤاد باشـا لم يستطع العثور على أي دليل يدين الحلبي.

إلا أنه يمكننا أن نضيف هنا أن عبد الله الحلبي ربما كان أحد التجار المسلمين الذين كانوا يعانون من أزمة مالية في أواخر الخمسينات. فقد كان تاجر حرير ثريـاً اتبع في تعامله مع الفلاحـين الذيـن كـانوا يزودونـه بـالحرير الخام مبـادئ السـوق الأوروبية بخلاف أبيه. واستطعنا معرفة ذلك من النادرة التاليـة الـتي أوردهـا بـاتون الذي زار دمشق عام 1840:

«لدى (الشيخ سعيد) ابن يدعى عبد الله، وهو تاجر ثري. يروى أنـه تعـاقد مـع بعـض الفلاحين على تسليمه حريراً بسعر 120 قرشاً، لكن السعر ارتفع في الفترة ما بـين عقـد الصفقة والتسليم إلى 160 قرشاً. فأعطى عبد الله الفلاحين 145 قرشاً، أي بزيادة خمسـة

قروش عن السعر المتعاقد عليه. فطلب إليه والده ـ الذي كان يقف إلى جانبه ـ أن يدفع لهم السعر الرائج. لكنه انتحى بهم جانباً وأعطاهم 150 قرشاً. وعندما علم والده بذلك، هوى بعصاه على نقرته مرتين مستخدماً في ذلك سلطته الأبوية المقدسة بطريقة نادراً ما بوسعنا نحن الأوروبيون فهمها. وأمره بدفع 160 قرشاً بالتمام. وعلى أي حال، فإن عبد الله لا يعد خاسراً بفضل والده، إذ إنه يضع علامته التجارية على الأقمشة التي يصدرها. والتي تباع فور وصولها سميرنة. ذلك أن مصدرها ابن رجل على هذا القدر من العلم والورع»[40].

نفي عبد الله الحلبي إلى إزمير، وحينما عاد إلى دمشق مشمولاً بالعفو العام كان رجلاً محطماً. ولما توفي بعد ذلك ببضع سنوات أقيمت له جنازة عظيمة.

قبيل وفاة عبد الله الحلبي، أسندت مناصب جديدة إلى عدد من أبناء هذه الأسرة في وقت أخذت الأسر العريقة فيه تستعيد مكانتها. فأصبح شقيقه محمد عضواً في مجلس الولاية عام 1869. أما أحمد بن عبد الله (37/1836 ـ 86/1885) الذي كان أميناً للفتوى فقد أصبح نائباً في محكمة الباب وناظراً على أوقاف الجامع الأموي، وهي وظيفة كانت في آل الغزي فانتقلت منذ ذلك الحين إلى آل الحلبي وبقيت فيهم حتى عهد متأخر من القرن العشرين. إذ تعاقب عليها رضا بن أحمد (ت 11/1910)، ثم محمد علي بن أحمد (ت 16/1915)، فحمدي بن محمد علي. كذلك أسندت إليهم وظائف في محاكم دمشق، فكل من أحمد بن عبد الله وولده رضا كان نائباً في محكمة الباب. كما كان محمد علي شقيق رضا نائباً في محكمة شرعية أخرى.

آل الخطيب[41]

يعود آل الخطيب بنسبهم إلى عبد القادر الجيلاني. وقد استأثروا بالخطابة بعد عام 71/1870. ولم يكن أبو الخير أول من تولى الخطابة في الجامع الأموي من الأشراف فحسب، بل والشافعية أيضاً. ولما كانوا يتولون الخطابة في جامع السنانية، فإنه يمكن اعتبار انتقالهم إلى الجامع الأموي دليلاً آخر على صعود عصبة الميدان في عهد التنظيمات.

ويلوح أن آل الخطيب كانوا أسرة من الحرفيين والتجار في القرن التاسع عشر، أصابت نجاحاً في التجارة وفي الوقت ذاته دخلت مراتب العلماء. وقد أسس فرعي الأسرة صالح وعبد الله ولدا عبد الرحيم. وكان كل من عبد القادر بن صالح (07/1806 ــ 72/1871) وابن عمه السيد محمد بن عبد الله (11/1810 ــ 69/1868) تاجراً. كان أولهما عطاراً درس في مصر، وثانيهما واحداً من كبار تجار الحج وله دراية بطريق الحج، وقيل أنه أخذ ذلك عن أبيه. وكان كلاهما شافعياً.

ظل السيد محمد يتعاطى التجارة و لم يشغل أي من حفدته وظائف حكومية. من ناحية أخرى، بدأ عبد القادر إلقاء دروسه في الجامع الأموي ومدرسة الخياطين (E/4) حيث أصبح لديه عدد كبير من الأتباع والمريدين. وحينما بدأ أولاده بطلب العلم في الأربعينات قام بخطوة غريبة من نوعها، إذ عمد إلى تدريس أولاده على المذاهب الأربعة. فاختار المذهب الحنفي لولده الأكبر أبي الفرج (29/1828 ــ 94/1893)، والشافعي لولده الثاني السيد أبي الخير (32/1831 ــ 90/1889)، والحنبلي لولده الثالث أبي الفتح (35/1834 ـ 98/1897)، والمالكي لولده الأصغر أبي النصر (38/1837 ـ 07/1906). ثم تراءى له في المنام الإمام الشافعي وأمره بإعادتهم إلى المذهب الشافعي، فما كان منه إلا أن لبى الأمر.

لم يكن أبناء عبد القادر الخطيب نشطين في الحياة الدينية في دمشق فحسب، بل والولاية أيضاً. فقد تصدر أبو الفرج للتدريس في الجامع الأموي والمدرسة النورية في العصرونية (E/3). وعمل أبو الخير خطيباً في المدرسة القلبقجية. وتولى أبو الفتح الخطابة في المدرسة الأحمدية (D/14) ثم أصبح محافظاً في دار الكتب الظاهرية (E/3). أما أبو النصر الذي انتقل بعائلته إلى حرستا ــ التي ربما كان آل الخطيب يملكون فيها بعض الأراضي ـ فقد سافر إلى استانبول مراراً، وعين في آخر الأمر نائب قاض في عدد من الأقضية. وكان من أتباع الطريقة الشاذلية التي عمل الشيخ علي اليشرطي على إحيائها في سورية منذ عام 1849. وقد اشتهر أبو النصر بوصفه واحداً من شيوخ القراءات في الشام، وكان من عادته أن يخطب في مساجد البلدات التي كان يتولى القضاء فيها.

كان أول عهد آل الخطيب بتولي الخطابة في الجامع الأموي عام 71/1870. ويقال أن السيد أبا الخير بن عبد القادر الخطيب تولى هذه الوظيفة بعد وفاة رشيد المحاسني، وقد تولاها مناوبة بينه وبين آل الأسطواني والمنيني. ولقد أثنى عليه الحصني وذكر أنه كان للكثير من الخاصة والعامة اعتقاد به، وأن له حرمة عند العلماء والحكام. وقد خلفه في الخطابة أكبر أبنائه جمال الدين (ت 12/1911) الذي كان قاضياً في البصرة. ثم انتقلت الخطابة بعد ذلك إلى أحد أبناء عمومته وهو عبد القادر بن أبي الفرج.

وبحلول القرن العشرين، كان لآل الخطيب من الفرعين ما يزيد عن اثني عشر شاباً نشطين في الحياة العامة. ففي فرع عبد الله، كان لتاجر الحج السيد محمد سبعة أبناء نذكر منهم رشيد (ت 99/1898) الذي سافر إلى استانبول مراراً حيث كان موضع احترام أعيانها. وكما سبق الذكر يلوح أن أبناء هذا الفرع كانوا يتعاطون التجارة، باستثناء رشيد وولده عبد الرحمن اللذان توليا الخطابة في جامع السنانية.

أما في فرع صالح الذي تقلد أبناؤه الخطابة في الجامع الأموي ـ فكان صلاح الدين رئيساً لمحكمة البداية، وعبد القادر خطيباً في الجامع الأموي. كذلك تولى الخطابة كل من جمال الدين وزكي. وكان الأخير نشطاً في أوساط القوميين العرب أثناء دراسته في استانبول. فيما هاجر محب الدين بن أبي الفتح إلى مصر حيث كان نشطاً في الحركة العربية في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى. وكان سيف الدين بن أبي النصر أحد مؤسسي المنتدى الأدبي. وقد حكم عليه جمال باشا بالإعدام شنقاً في دمشق عام 1915* .

---

* الصحيح أنه أعدم في بيروت عام 1916. الزركلي، 149/3. (المترجم ع.م)

الشريحة الثالثة: الأشراف

نقابة الأشراف

آل الكيلاني[42]

يرجع آل الكيلاني بنسبهم إلى عبد القادر الجيلاني. وقد انتشرت فروعهم في جميع أرجاء دار الإسلام. ولئن كانوا من أتباع المذهب الحنبلي في بغداد، فإنهم تحولوا إلى المذهب الشافعي لما قدموا إلى سورية في القرن السابع عشر*. وخلال القرنين التاليين بقي بعضهم على المذهب الشافعي، فيما تحول من عمل منهم في الإدارة العثمانية إلى المذهب الحنفي. ولنا أن نذهب إلى الافتراض بأنهم كانوا على جانب من الثراء لدى وصولهم سورية. وربما كان مرد ذلك إلى عملهم في التجارة بين سورية وبلاد ما بين النهرين. ولقد عينوا متسلمين وملتزمين في حماة إبان صعود آل العظم.

كان عبد القادر الكيلاني (1669 ـ 1774) وربما والده إبراهيم قد شغلا هذين المنصبين ووسعا ثروتهما. كذلك أفلح عبد القادر في إشغال منصب نقيب الأشراف في حماة. إلا أنه اضطر للانتقال وأبناؤه إلى دمشق إثر ثورة أهالي حماة عليه في عام 1730. وفي دمشق أعانه السيد ياسين القادري، ولعله عمه ياسين عبد القادر الكيلاني أو أحد أبناء العظم.

وقد تعززت صلاتهم في دمشق حينما زوج ياسين ابنته إلى الوالي سليمان باشا العظم. (يذهب آل الكيلاني إلى القول بأن ياسين قد زوج حفيدته إلى عبد الله بن خليل العظم). كذلك وفي الوقت ذاته، زفت خديجة بنة محمد العظم ـ حفيدة سليمان باشا ـ إلى أحد أبناء الكيلاني. مما هو جدير بالذكر أن خديجة كانت أولى بنات العظم اللواتي تزوجن خارج نطاق الأسرة. ولذلك كان زواجها يمثل تنازلاً كبيراً من جانب آل العظم. ولنا أن نذهب إلى القول بأن الصلات بين

---

* يعود آل الكيلاني بأصولهم في حماة إلى عام (723هـ / 1298م). وأول من انتقل إليها من أسلافهم جدهم سيف الدين يحيى قادماً من بغداد. مؤيد الكيلاني، محافظة حماة، (دمشق 1964)، 54 ـ 55 نقلاً عن تاريخ أبي الفداء. (المترجم ع.م)

هاتين الأسرتين الصاعدتين اللتين تتمتعان بأهمية محورية وتنتميان إلى شريحتين مختلفتين إلى حد بعيد ومتعارضتين في كثير من الأحيان، كانت تمثل نقطة هامة في الفترة التي شهدت ظهور العُصب في سورية.

ويلوح أن آل الكيلاني لم يكونوا موضع ترحيب في دمشق، ربما كان مرد ذلك إلى أنهم قدموا من حماة ويمثلون طريقة صوفية لم تكن منتشرة في دمشق، أو بسبب صلاتهم بآل العظم. ولعلهم كانوا ـ شأنهم شأن آل العظم ـ يمارسون سلطتهم على الأهالي بدعم من استانبول. ومع أن اثنين من رجال هذا البيت قد توليا نقابة الأشراف في دمشق، إلا أن تعيينهما لاقى معارضة في ذلك الحين. ويذكر المرادي أن بعض أعيان دمشق جمعوا حشداً من الأشراف وأثاروا فتنة استهدفت دار آل الكيلاني في العصرونية إبان تولي عبد الرحمن الكيلاني نقابة الأشراف.

ومن جهة أخرى، استخدم آل الكيلاني نفوذهم في استانبول لمساعدة جماعة معينة من علماء دمشق. وقد استقر يعقوب بن عبد القادر (ت1771/72) في استانبول حيث تدبر أمر إسناد مناصب لعدد من أعيان دمشق. مثلاً، تدبر أمر توجيه نظارة الجامع الأموي إلى علي بن محمد المرادي لقاء ألفي قطعة ذهبية.

بينما عاد فرع واحد على الأقل ـ سلالة أسعد بن عبد القادر ـ إلى حماة، بقيت فروع الأسرة الأخرى في دمشق حيث كانت لديهم دار واسعة في العصرونية. وقد تولوا إدارة أوقاف دار الحديث الأشرفية (E/3,4). ولا تشير المصادر إلى أن صلتهم بآل العظم قد انقطعت. بل على العكس من ذلك، فكثيراً ما تصاهرت الأسرتان طوال الفترة موضوع البحث. ولم نطالع أخبار النشطين في الحياة السياسية من رجال هذا البيت في الفترة التي شهدت أفول نجم آل العظم. ومع ذلك، ظل آل الكيلاني يتمتعون بأهمية سياسية. ففي دارهم لقي الوالي سليم باشا مصرعه على يد الثوار عام 1831.

نحو منتصف القرن، صاهر آل الكيلاني عدة أسر دمشقية من العلماء مثل آل الأيوبي والنابلسي والعطار. وتولى اثنان من حفدة عبد القادر الكيلاني هما

صالح ومحمد سعيد عدداً من المناصب في عهد التنظيمات، فكان أولهما نائب قاض، وثانيهما عضواً في مجلس إدارة الولاية.

وقد نفي محمد سعيد الكيلاني بتهمة الضلوع في حوادث 1860. وعاد إلى دمشق مع غيره من المنفيين. وفي عام 82/1881 عين رئيساً للبلدية، وهي وظيفة كان يشغلها عادة أحد أبناء الأسر العريقة التي سبق لها أن تولت نقابة الأشراف. كذلك فقد تولى ولده عطا الله رئاسة البلدية وكان عضواً في مجلس إدارة الولاية.

في النصف الثاني من القرن، تعززت صلات الأسرة بالطريقة القادرية، ومما يذكرنا بصلات آل الكيلاني بالعثمانيين أن الطريقة القادرية غالباً ما كانت تؤيد سياسة الجامعة الإسلامية التي انتهجها السلطان عبد الحميد الثاني.

في مطلع القرن العشرين، حافظ بعض آل الكيلاني على مكانة الأسرة في الحياة العامة. وقد منح هائل بن محمد فارس لقب «باشا».

آل حمزة (الحمزاوي) [43]

ربما كان آل حمزة أعرق الأسر الدمشقية التي عرضنا لها. وقد قيل أنهم حلوا في دمشق قادمين من مدينة حرّان في الجزيرة بالقرب من بغداد في مطلع القرن العاشر حينما تولى جدهم الأعلى السيد إسماعيل بن حسين نقابة الأشراف. وكانوا على المذهب الحنفي. وقد سكنوا حي العمارة حيث بنوا لأنفسهم داراً واسعة ومسجداً في زقاق النقيب الذي سمي كذلك تكريماً لهم (F/3). وإذا انتقلنا إلى القرن الثامن عشر، نجد أنهم شغلوا عدداً من المناصب إلى جانب توليهم نقابة الأشراف، بفضل ما كانوا يتمتعون به من نفوذ في استانبول. مثلاً، تولوا التدريس في كل من المدرسة القيمرية والماردانية والجوزية. كذلك تولى إبراهيم بن محمد بن حمزة (45/1644 ـ 09/1708) نيابة القضاء في كل من محكمة القسمة العربية والعسكرية.

يتحدر من برز من آل حمزة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من النقيب يحيى بن حسين بن حمزة. وكان ولده حمزة (31/1730 ـ 03/1802) نقيباً للأشراف أيضاً، فيما كان ولده الآخر حسين (49/1748 ـ 89/1788) ناظراً على الجامع الأموي. ومن المؤسف أن المرادي لم يتوسع في الترجمة لرجال هذا البيت، ولذلك لا يتوفر لدينا سوى القليل من المعلومات حولهم في القرن الثامن عشر. وللسبب نفسه، من المحتمل أن يكون آل العجلاني، وهم أسرة كانت لها صلات وثيقة بآل العظم قد أخمدوا ذكرهم.

تتلمذ نسيب بن حسين بن حمزة (87/1786 ـ 49/1878) على يد عدد من كبار علماء دمشق (نذكر منهم عبد اللطيف العمري الذي أخذ عنه الطريقة الخلوتية)، ثم درَّس في مسجد الأسرة في زقاق النقيب. وقد نظم قصيدة في مديح محمد علي باشا. ومع ذلك فقد عين عضواً في مجلس الولاية لدى عودة العثمانيين إلى دمشق بعد رحيل المصريين عنها. وتولى نقابة الأشراف مدة وجيزة عندما احتدم الصراع على هذا المنصب في عام 47/1846. ثم استعاد مقعده في المجلس فبقي فيه حتى وفاته. وقد وضع عدداً من الكتب حفظت في مشهد الحسين في الجامع الأموي بعد وفاته.

لما توفي نسيب حمزة كان ثلاثة من أبنائه الخمسة قد بلغوا سن الرشد، وأصبحوا بذلك مؤهلين لاقتناص الفرص التي أتاحها أواسط القرن. إلا أن ولده الأكبر سليم لم يتول نقابة الأشراف أو أي منصب حكومي آخر. ويقال أنه قد انصرف إلى إعالة عائلته من كسب يده. ومما هو مدعاة للاهتمام أنه عقد صداقة مع الأمير عبد القادر الجزائري، وعرف عنه أنه كان أحد ندمائه.

أما ولده الثاني محمود (ت 1887) فقد تتلمذ على يد كل من والده والشيخ عمر الآمدي وسعيد الحلبي وعبد الرحمن الكزبري وحسن الشطي والمنلا بكر الكردي الكلالي. ويقال أنهم أجازوه جميعاً، وقد برع في الأدب وأجاد اللغة التركية إجادة تامة. كما اشتهر بكتابة الخطوط الدقيقة ـ مثلاً ـ قيل أنه كان يستطيع كتابة سورة الفاتحة بأكملها على حبة أرز.

وفي مطلع عهد التنظيمات تولى محمود نيابة القضاء في كل من محكمة البزورية والسنانية وأخيراً في محكمة الباب بالرغم من أنه كان في العقد الثالث من عمره. ثم سافر إلى استانبول حيث نال حظوة لدى الحكومة. وعاد إلى دمشق معيناً عضواً في مجلس الولاية عام 50/1849، فبقي فيه حتى عام 1860 (تخلل ذلك سفره برفقة أحد الولاة عندما حول عن ولاية دمشق إلى خربوط). ربما كان محمود أول من انتظم في الإدارة في عهد التنظيمات من أبناء أسر دمشق العريقة. ففضلاً عن عضويته في المجلس، تولى عدداً من الوظائف التي أحدثت في عهد التنظيمات لعل أهمها تعيينه مديراً للدفتر الخاقاني في ولاية دمشق عام 57/1856، ومنها رئاسة مجلس الزراعة ونظارة لجنة الضرائب (الويركو). إبان حوادث 1860 عمل كل من محمود حمزة والأمير عبد القادر الجزائري على حماية المسيحيين، ولذلك فقد وفر له الأمير عبد القادر الحماية من عواقب تلك الحوادث. ومنحه نابليون الثالث بندقية صيد محلاة بالذهب تقديراً لجهوده في مساعدة المسيحيين. كما كان عضواً في لجنتين التحقيق في الحوادث والتعويضات.

وحينما أعاد الوالي أمين مخلص باشا تشكيل مجلس الولاية في شباط [كانون الثاني] 1861، كان محمود حمزة الدمشقي الوحيد المعين منه مباشرة. وفي عام 1864، عين عضواً في لجنة هامة شكلت باقتراح من القنصل البريطاني لتنظيم مديونية قرى دمشق.

وقد بقي محمود حمزة عضواً في المجلس طوال الستينات. وفي عام 1868 تولى الإفتاء، وكان بذلك الوحيد الذي تولى هذا المنصب من آل حمزة، فبقي فيه حتى وفاته. ومع مرور الزمن - وخاصة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني - لم يعد محمود حمزة يؤيد الدولة العثمانية تأييداً مطلقاً كما عهدناه في شبابه الأول. ففي أواسط الثمانينات كان طرفاً في مكائد سياسية، فخسر بذلك ما كان له من حظوة لدى المسؤولين العثمانيين. وبعد إهمال الوالي حمدي باشا له اعتزل الحياة العامة ولم يعد يحضر اجتماعات مجلس الإدارة. وكان إقصاؤه قد بدأ مع إلغاء العثمانيين للأنشطة الإصلاحية المحلية في مجالات التعليم والأعمال الخيرية والإنسانية برعاية جمعية المقاصد الخيرية التي شجع عليها مدحت باشا. وقد فرض العثمانيون على هذه الجمعية مجلس معارف كان لاستانبول السيطرة عليه. ومع أن المفتي محمود

حمزة كان بحكم منصبه عضواً دائماً في هذا المجلس، إلا أنه أصيب بخيبة أمل بسبب ما فرضته الحكومة عليه من قيود.

وإبان المكائد السياسية التي كانت تحاك في تلك الفترة، والتي راقبها القنصل الفرنسي المسيو فليش عن كثب، تم اعتبار كل من محمود حمزة وعبد القادر الجزائري على وفاق مع هولو باشا العابد، والذي وصف بأنه زعيم الحزب «الحر المعتدل» في دمشق ذو الميول الفرنسية على ما يُزعم. وقد عزا القنصل الفرنسي انحسار نفوذ محمود حمزة إلى اكتشاف السلطان أمر هذه المؤامرة التي كانت تهدف إلى قيام عصيان مسلح في الحجاز، يمتد إلى عشائر الشام والعراق وينضم في آخر الأمر إلى ثورة المهدي في السودان. واستناداً إليه، فقد أرسل السلطان موفدين إلى دمشق ليختاروا بعض علمائها للعمل على إحباط جهود محمود حمزة لدى العشائر. ومن المؤسف أننا لم نقف على المزيد من أخبار تلك المكائد.

ولما توفي محمود حمزة نشب نزاع في دمشق حول اختيار خليفة له. وقد شكل الأعيان عصبة تساند ترشيح شقيقه أسعد (ت 1890) الذي كان من البارزين في الإدارة العثمانية، إذ سبق له أن تولى رئاسة البلدية وعمل قاضياً في المحاكم النظامية. وقد وافق مجلس الإدارة على تعيين أسعد، لكن شيخ الإسلام في استانبول لم يصادق على قرار تعيينه بل عين محمد المنيني بدلاً منه. بينما ذكر القنصل البريطاني آنذاك المستر ديكسون أن قرار شيخ الإسلام هذا قد سبب استياء لدى أعيان دمشق، واعتبر جزءاً من مؤامرة عثمانية ترمي إلى تقويض موقع الأسر العريقة. إلا أن البيطار يعلمنا بأن الوالي قد تلقى عريضة من جماعة أخرى من الأعيان ترشح المنيني، وأنه أرسل رأيه الشخصي المؤيد للمنيني إلى شيخ الإسلام. كذلك فإن ملاحظات الشطي - وإن كان قد دونها بعد مضي زمن طويل على تلك الحادثة - تشير إلى قيام صراع بين أعيان دمشق. ويذهب الشطي إلى القول بأن قرار تعيين المنيني كان موضع استحسان على العموم. والواقع أن آل حمزة كانوا أسرة من الأشراف بلغت مؤخراً أعلى المناصب العلمية بتولي أحد أبنائها الإفتاء، بينما كان آل المنيني أسرة عريقة من العلماء. لكن يمكننا فهم التفسير الذي قدمه الشطي على أنه محاولة لاتخاذ إحياء نظام الشرائح ذريعة لإحياء عصبة آل

العظم. وإنه لمن المفارقة أن يكون صعود آل العظم هو السبب الذي أدى في المقام الأول إلى تقويض نظام الشرائح.

لقد عكس آل حمزة المأزق السياسي الذي وقع فيه أعيان دمشق في نهايات القرن التاسع عشر. ففي وقت نال فيه الدمشقيون الحظوة لدى الدولة العثمانية، قبل رجال هذا البيت طبعاً تسلم ما عرض عليهم من مناصب في الإدارة العثمانية. لكنهم مع ذلك تجرأوا على الاتصال بخصوم العثمانيين الفعليين أو المحتملين. ولذلك فإنهم يمثلون حالة استثنائية تستدعي الاهتمام. مثلاً، كان محمود حمزة يتتبع أنشطة المهدي، وعلى اتصال بالقنصل الفرنسي، ومعنياً بالأنشطة السياسية للفرق الصوفية. ولعله كان وشريف مكة يخططان للقيام بعصيان مسلح في الثمانينات. وكانت تربط شقيقاه سليم وأسعد صداقة متينة بالأمير عبد القادر الجزائري.

ولئن تولى عدد من أبناء الجيل التالي من الأسرة وظائف في المحاكم الشرعية بدمشق، وكان أحدهم مديراً للأيتام في المحكمة الشرعية، وآخر عضواً في المجلس البلدي مدة وجيزة، فإن أياً منهم لم يتول الإفتاء، أو نقابة الأشراف، أو يحتل مقعداً في مجلس الإدارة في أواخر العهد العثماني من جديد. وفي عام 1909 وصف القنصل الفرنسي شاكر بن أسعد (ت 1910) بأنه «سليل أسرة عريقة كانت تتمتع بنفوذ كبير فيما مضى».

آل العجلاني[44]

أسرة من الأشراف الحسينية سطع نجمهم في دمشق مع الفتح العثماني. وكان أحد أسلافهم حسين أبو الجن قد دفن في محكمة الباب بدمشق. كذلك كان لديهم مدفن خاص بهم في مقبرة باب الصغير. ويذكر المحبي أنهم قدموا من مصر وأقاموا في الزاوية الرفاعية في الميدان. أما بريتر فيذهب إلى القول بأن انتقالهم إلى دمشق ربما كان الحافز عليه الاضطهاد الذي لحق بأتباع الطريقة الرفاعية في مصر. وربما كان مرد ذلك أيضاً إلى أن العثمانيين حكام البلاد الجدد قد شجعوهم على الاستقرار في دمشق، لسد النقص الحاصل في أعداد السكان المنتجين إثر وباء

الطاعون الذي اجتاح البلاد في القرن الخامس عشر. وقد أسند العثمانيون إلى بني عجلان وظيفة شيخ المشايخ (مشايخ الطرق والحرف). وكان صاحب هذا المنصب قديماً يعرف بسلطان الحرافيش ثم كني بشيخ المشايخ احتشاماً. وأول من تولى هذه الوظيفة من أسلافهم جدهم نساج الحرير كمال الدين محمد بن عجلان (ت 1596). وقد بقيت فيهم طوال الفترة موضوع البحث.

كانت الأسرة قد انقسمت في القرن الثامن عشر إلى فرعين. اشتهر أولهما باسم بني العجلاني، وكان أبناؤه على المذهب الحنفي ويسكنون بجوار الجامع الأموي (ربما في G/3)، وهم الذين تولوا نقابة الأشراف في القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر.

أما ثانيهما فقد اشتهر باسم بني منجك العجلاني، وكان أبناؤه على المذهب الشافعي ويقيمون في الزاوية الرفاعية بالميدان (D/13) التي كانوا شيوخها، وغالباً ما كانوا يتولون مشيخة المشايخ. واستناداً إلى معلومات مصدرها أبناء الفرع الأول في القرن العشرين، فإن بني منجك العجلاني هم من سلالة منجك باشا (لعله الأمير منجك وزير مصر في القرن الرابع عشر)*، وأن بعضهم تزوج من بنات العجلاني فنسبوا إليهم.

كان أبناء الفرع الأول من ذوي الثروة والمكانة ولهم صلات بأعيان عصبة آل العظم. مثلاً، نشأ علي بن إسماعيل العجلاني ـ الذي تولى نقابة الأشراف غير مرة في القرن الثامن عشر ـ في دار آل العمادي أخوال أبيه بسبب موته المفاجئ. (تولى آل العمادي الإفتاء في الثلاثينات من القرن الثامن عشر). كذلك كان بمثابة الأخ لمفتي دمشق آنذاك علي المرادي. وقد أقطعته الدولة أراض خصبة ومنحته أراض أخرى بشكل (مالكانة). وقيل أنه حقق نجاحاً في الزراعة لم يسبقه إليه أحد، وأنه كان غاية في الثراء. وفضلاً عما ناله من رتب، فقد تولى نيابة محكمة الباب عام 62/1761. وفي وقت لاحق من القرن صاهر آل العجلاني آل العظم.

---

* هم من ذرية الشاعر منجك باشا ابن محمد المنجكي (1007 ـ 1080هـ / 1598 ـ 1669م) سليل الأمير منجك اليوسفي الناصري الكبير الذي تولى الوزارة في مصر في القرن الرابع عشر. الزركلي، 291/7. (المترجم ع.م)

على النقيض من ذلك، لا تتوفر لدينا معلومات حول بني منجك العجلاني في عهد آل العظم. ولنا أن نفترض بأن آل العظم قد أفلحوا في تثبيت مرشحيهم من أبناء هذا الفرع في مشيخة المشايخ، وبذلك كانت لهم السيطرة على الطوائف الحرفية والطرق الصوفية.

تولى حمزة بن علي العجلاني (ت 13/1812) نقابة الأشراف في مطلع القرن التاسع عشر. كذلك تقلد الإفتاء مدة وجيزة بعيد عزل أحمد باشا الجزار للمفتي أسعد المحاسني عام 04/1803. ولنا أن نذهب إلى الافتراض بأنه مات ميتة طبيعية. وقد خلفه في النقابة ولده سعيد (57/1756 ـــ اختلف في وفاته 30/1829، 34/1833، 43/1842)، كذلك تولى سعيد الإفتاء مدة وجيزة ثم أعيد هذا المنصب إلى آل المرادي.

في عام 31/1830 ـ والأرجح إبان ثورة 1831 ـ حل درويش حمزة محل سعيد العجلاني في نقابة الأشراف. وهو أمر كان موضع خلاف بين أصحاب كتب التراجم. مثلاً، لم يأت البيطار على ذكر درويش حمزة. فبالنسبة له استمر سعيد نقيباً للأشراف حتى وفاته عام 43/1842. ثم خلفه ولده أحمد (ت 1860)، وأثناء توليه هذا المنصب قام نزاع حول وظيفة مشيخة المشايخ في عام 47/1846*.

وقد حكم على أحمد العجلاني بالنفي مدة ثلاث سنوات بتهمة الضلوع في حوادث 1860، بالرغم من عدم توفر أي دليل يدينه. وقد توفي بلا عقب في منفاه في قبرص ودفن هناك. أما نقابة الأشراف فلم تعد إلى آل حمزة، بل انتقلت إلى آل الكزبري. وأخذ نفوذ أبناء هذا الفرع بالانحسار في أعقاب حوادث 1860. مثلاً، لم نعد نطالع أخبارهم فيما تبقى من الفترة موضوع البحث.

---

* حاول العثمانيون أن ينتزعوا مشيخة المشاريخ من آل العجلاني وإسنادها إلى أحد الأتراك الغرباء عن دمشق. لكن هذا الإجراء لاقى معارضة محلية فأبعد التركي واستعاد آل العجلاني هذه الوظيفة. خالد زيادة، التجدد لدى الجماعات المسيحية في المشرق، الاجتهاد، ع 29، س 7، خريف 1416هـ / 1995م، 170. (المترجم ع.م)

أما آل العجلاني من فرع منجك في الميدان، فقد سطع نجمهم في الحياة العامة في الفترة ما بعد 1860. ويذكر الشطي نقلاً عن البيطار أن درويش بن حسين منجك العجلاني قد انتظم في سلك الإدارة بعد حوادث 1860. ومع أننا لم نصادف الترجمة التي كان الشطي ينقل عنها، فمما لا ريب فيه أن ما أورده كان مدعاة للاهتمام ويدفعنا إلى القول بأن درويش منجك العجلاني هو ذاته درويش أفندي الذي عين عضواً في مجلس الولاية عام 1861، وأنه أيضاً منجك الذي كان عضواً في لجنة التعويضات التي تشكلت على أثر حوادث 1860. ومن المؤكد أنه شغل منصب رئيس البلدية وتولى رئاسة ديوان التمييز المحدث. وقد عرف عنه أنه كان بارعاً في الفرائض والحساب وتقسيم المواريث. فضلاً عن ذلك، فقد كان أول من أشار إليه أصحاب كتب التراجم بالحنفي من أبناء منجك العجلاني. مما يعيد إلى أذهاننا التحول الذي قام به أعيان دمشق في القرن الثامن عشر عندما تقربوا من العثمانيين.

بينما تولى درويش منجك العجلاني الحنفي وذريته الوظائف السياسية التي كان ينهض بها الفرع الرئيس في الأسرة الآخذ نفوذه بالانحسار. فإن شقيقه الذي بقي على المذهب الشافعي أمين (ت 1866) ورث مشيخة المشايخ. وهكذا انقسم آل العجلاني من فرع منجك بدورهم إلى فرعين، وهو ما يشبه انقسام الأسرة في الفترة ما قبل 1860، حينما كان باستطاعتنا أن نميز بين بني العجلاني الأحناف في المدينة الداخلية وبني منجك العجلاني الشافعية في الميدان.

وقد أفلحت الأسرة في الثمانينات في استعادة نقابة الأشراف في وقت كان قد ترسخ فيه نظام اقتصادي وسياسي جديد. ولكن، لم يعد أي من النقيب أو شيخ المشايخ يضطلع بالدور الذي كان يقوم به فيما مضى. إذ لم تفقد الشرائح دورها السياسي فحسب، بل ــ استناداً إلى مصدر معاصر ــ كان من شأن الإصلاحات التي بدأت في عهد السلطان عبد المجيد، أن قلصت إلى حد بعيد ما كان يتمتع به شيخ المشايخ من امتيازات ضمن شريحتي الحرفيين والمتصوفة.

فقد اقتصر عمله على الموافقة على تسمية شيخ إحدى الطوائف الحرفية بعد انتخابه من اختيارية تلك الطائفة. على أن يصادق على قراره هذا المجلس البلدي، وهو أحد مؤسسات عهد التنظيمات وكان يتمتع بصلاحيات أوسع من تلك الممنوحة لشيخ المشايخ. فيما اقتصر عمل شيخ المشايخ على القيام ببعض المهام الرسمية والإجرائية، كأن يقيم في داره حفل تنصيب أحد الشيوخ الجدد. ومع ذلك كان يُرجع إليه في حل الخلافات بين الطوائف الحرفية. كذلك لم تعد نقابة الأشراف كعهدها منصباً يتنافس عليه الأعيان الراسخون لكي يبلغوا مكانة مرموقة وربما ليظهروا ما كانوا يتمتعون به من نفوذ في استانبول. فقد اعتبر من تولى النقابة من آل الكزبري عقب نفي أحمد العجلاني من رجال «الطبقة الثانية» (استناداً إلى البيطار على الأقل)، وربما كان مرد ذلك إلى أن العثمانيين هم الذين عينوه. ولما توفي الكزبري سعى آل العجلاني لاستعادة النقابة* . فتولاها درويش منجك العجلاني المذكور مدة وجيزة، لكن بعد وفاته نشب نزاع بين عطا وأحمد من أبناء الفرع الشافعي في الأسرة** . وكان عطا (ت 32/1931) يعتقد أنه المرشح القادر على إعادة ما كان لهذا المنصب من مكانة. إلا أن أخاه الأكبر أحمد سافر إلى استانبول حيث حصل على فرمان يقضي بتعيينه نقيباً للأشراف.

لكن لم يُسمح لآل العجلاني من فرع منجك بأن يتوارثوا هذا المنصب كما فعل الفرع الرئيس في الفترة ما قبل 1860. فلما توفي أحمد، تولى نقابة الأشراف صالح تقي الدين الحصني بعدما مارس ضغوطاً في استانبول. وقد استعاد آل العجلاني هذا المنصب بين عامي 1893 ـ 98، ثم انتقلت النقابة إلى آل الحسيبي

---

* أحمد مسلم الكزبري (ت 1881) تولى النقابة بين عامي 1860 ـ 69. ثم أعيدت إلى آل العجلاني. البيطار، 166/1. (المترجم ع.م)

** تحول أحمد بن أمين منجك العجلاني (1834 ـ 1896) إلى المذهب الحنفي. تاريخ علماء دمشق، 128/1. (المترجم ع.م)

الذين ربما كانت صلاتهم الأسرية بالعديد من الأعيان وراء صدور القرار لصالحهم* .

وهكذا جاهد بنو منجك العجلاني للاحتفاظ بموقعهم القيادي بين الأشراف والحرفيين لكن النجاح لم يكن حليفهم على الدوام، وحينما وفقوا في ذلك كانوا مضطرين للتخلي عن الكثير من سلطات هذا المنصب تحت تأثير الإصلاحات الإدارية في الفترة ما بعد 1860. وإنه لأمر ذو مغزى، أنه إذا لم تتول الأسرة النقابة، فغالباً ما كانت لها السيطرة على البلدية التي انتقل إليها كثير من سلطات نقيب الأشراف وشيخ المشايخ.

إن هذين المنصبين في قمة هرم كل من شريحة الأشراف والمتصوفة والحرفيين، ربما كانا بؤرتين للنزعة المحلية أو الصراع الطبقي أو نشوء القومية، إلا أنهما فقدا دورهما هذا في أواخر العهد العثماني. وبعد استيعاب علماء المدينة الداخلية المتصلين بآل العظم لهما، تم استيعابهما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في الإدارة المحلية المحدَّثة. ولم يغتنم أحمد منجك العجلاني الذي كان يجمع بين هذين المنصبين الفرصة التي وفرتها الثمانينات لاستعادة ما كان لهما من مكانة في وقت لاقت فيه الصناعات المحلية رواجاً واسترد الاقتصاد الدمشقي بشكل عام عافيته. فقد كان رجلاً كهلاً وصف بأنه «جسور ووقور» لكنه «لم يكن على شيء من صنعة أو حرفة».

آل الحصني[45]

بحلول منتصف القرن التاسع عشر كان قد مضى على استقرار آل الحصني في دمشق خمسة أجيال على الأقل. وكانت الأسرة قد انتقلت إليها قادمة من قرية

---

* بعد عزل الكزبري تولى النقابة أحمد منجك العجلاني (ت 1896). ثم عزل وتولى مكانه عمه درويش (ت 1879). فلما توفي أعيد أحمد إليها. ثم عزل عام 1889 وتولى مكانه صالح تقي الدين. وبعد وفاته عام 1892 أعيد أحمد إليها ثانية فبقي فيها حتى وفاته. ثم انتقلت إلى آل الحسيبي. المصدر السابق، 128/1. (المترجم ع.م)

الحصن في قضاء عجلون بالبلقاء. وفي أواخر القرن السابع عشر قامت الأسرة على رعاية زاوية في حي الشاغور البراني، وأسست وقفاً في ذلك الحي وآخر في مئذنة الشحم* . وقد ترجم المرادي لاثنين من رجال هذا البيت هما تقي الدين (ت 17/1716) ومحب الدين (ت 02/1701) الذي ينسب إليه فرع الأسرة الشهير باسم بني الحصني.

أما الفرع الشهير باسم بني تقي الدين الحصني فينسب إلى حسن بن تقي الدين الحصني (ت 48/1874)**. وكان أبناء هذا الفرع يقيمون في حي مئذنة الشحم من المدينة الداخلية، فيما كان بنو الحصني يسكنون حي الشاغور البراني ضمن المنطقة المحلية.

تولى حسن تقي الدين الحصني الإفتاء مدة وجيزة، ربما كان ذلك أثناء ثورة 1831 أو في الأربعينات. ومن المؤسف أن المصادر قد قصرت عن ذكر تاريخ توليه هذا المنصب، وكانت الظروف في كلتا المناسبتين متشابهة، مما يجعل من العسير أن نأخذ بأي منهما. وأثناء توليه الإفتاء كان يخترق شوارع المدينة متوجهاً إلى السرايا تحف به ثلة من الفرسان المسلحين. لكنه ما لبث أن عزل، وأعيد هذا المنصب إلى المفتي السابق حسين المرادي. كذلك تولى حسن نقابة الأشراف زمناً يسيراً، ثم أعيدت النقابة إلى آل العجلاني. ومن المؤسف أن المصادر لم تأت على ذكر الفترة التي كان فيها عضواً في مجلس الولاية، أو شيء عن أنشطته الأخرى في ذلك الحين.

وقد اعتقل المصريون أحد أبنائه. ومن المنطقي أن نفترض بأن ذلك كان جزءاً من الإجراءات التي اتخذها المصريون لقمع عصبة الميدان. لكن ابنه الآخر

---

* تعود هذه الأسرة بأصولها في دمشق إلى أواسط عهد المماليك. أما مؤسسها فهو الشيخ تقي الدين أبو بكر (ت 829هـ / 1426م) الذي انتقل إلى دمشق من الحصن وعمر رباطاً داخل باب الصغير في محلة الشاغور عرف بعده بزاوية الحصني. وبعد وفاته تسلم الرباط أبناء أخيه محب الدين محمد. واستمر بعض أعقاب محب الدين مستقرين في هذا الرباط ومنتفعين بأوقافه حتى العصر الحديث. الحصني، 553 ـ 56، 571، 599، 621 ـ 22؛ 817 ـ 19. (المترجم ع.م)

** الصحيح أن هذا الفرع يتحدر من جده حسن بن مصطفى. مقابلة مع السيد سميح تقي الدين (دمشق، ربيع، 1998). (المترجم ع.م)

راغب (ت 72/1871) كان من حاشية إبراهيم باشا أثناء الحكم المصري، ولما عاد إبراهيم باشا إلى مصر أخذه في معيته. ومع أنه عاد إلى دمشق في أواخر الأربعينات معيناً عضواً في مجلس الولاية، إلا أنه حافظ على صلاته بمصر، فكان رفيقاً لمصطفى فاضل باشا في أسفاره، وكان الأخير يطالب بعرش مصر ومسؤولاً عن العديد من المكائد السياسية التي كانت تحاك في سورية في الستينات. ثم أصبح راغب من حاشية الخديوي إسماعيل وبقي في مصر حتى وفاته. لكن ولده سليم بهجت (ت 1900/1899) أقام في دمشق وانتظم في سلك الإدارة فكان قاضياً في السويداء ثم قائمقام في السلمية وغيرها. ويبدو أنه توفي دون عقب.

وفي حياة سليم بهجت قام نزاع بين بني الحصني وتقي الدين حول الأوقاف الملحقة بزاوية الأسرة في الشاغور والتولية عليها وتوزيع ريعها. وقد قام الوالي مدحت باشا بتشكيل لجنة لحل النزاع، وتم توزيع ريع الأوقاف على فرعي الأسرة، فكان نصيب بني تقي الدين أربعة عشر قيراطاً وبني الحصني عشر قراريط*.

وفي الفرع الشهير باسم بني الحصني عمل كل من محمد بن عبد القادر (ت 94/1893) وشقيقه صالح (41/1840 ـ 93/1892)** في تجارة مال الفاتورة. كما تعاطيا التجارة مع استانبول والحجاز إلا أنهما تخليا عن تجارة مال الفاتورة في وقت ما من الأربعينات أو الخمسينات. وأغلب الظن أن الأسرة قد وسعت تجارتها مع مصر. وما إن ترك محمد تجارة مال الفاتورة، حتى أصبح واحداً من فقهاء الحنفية ثم تولى إمامة الحنفية في الجامع الأموي مدة طويلة تزيد عن نصف قرن. وقد أصبح ولده الأكبر ياسين حلمي (ت 16/1915) من أتباع الطريقة السفرجلانية وتولى نقابة الأشراف في دوما، ثم عين كاتباً في محكمة الباب ونال رتبة عثمانية.

---

* الصحيح أن بني الحصني كان نصيبهم أربعة عشر قيراطاً وبني تقي الدين عشر قراريط. وهو سهو من المؤلفة. الحصني، 649 ـ 50. (المترجم ع.م)

** الصحيح أنهما من بني تقي الدين. (المترجم ع.م)

أما ولده الثاني أديب (1874 ـ 1940) فقد تولى نقابة الأشراف في دمشق في عهد الإتحاديين. وهو صاحب كتاب «منتخبات التواريخ لدمشق» القيم، الذي رجعنا إليه مراراً في كتابنا هذا.

أما صالح ـ شقيق محمد ـ فقد تابع عمله في التجارة. وفي أواخر الستينات أو أوائل السبعينات أخذ الطريقة الرفاعية عن الشيخ حسن وادي الصيادي فأجازه وخلّفه في الطريق. وفي عام 73/1872 مضى إلى استانبول حيث عين نقيباً للأشراف في القدس ونال رتبة عثمانية. إلا أنه لم يقم بأعباء منصبه هذا بل بقي في دمشق. وفي عام 90/1889 تولى نقابة الأشراف في دمشق، فبقي فيها حتى وفاته في مكة بعدما أدى مناسك الحج عام 93/1892.

ومن رجال هذا البيت أيضاً عبد الله بن أحمد بن حسن (ت 1900/1899)، وكان عضواً في مجلسي البلدية والأوقاف أواخر الثمانينات. وقد عمل في الزراعة فنوع بذلك من مصادر ثروة الأسرة. وقيل أنه كان يملك مزرعة كبيرة في قرية المحمدية.

لقد قدمت هذه الأسرة بفرعيها شخصيات سياسية ذات شأن منذ نهاية عهد آل العظم وحتى القرن العشرين. وكانوا في بادىء الأمر ينتمون إلى عصبة الميدان، لكن صلاتهم لاحقاً تنوعت على نحو واسع وربما متعارض. فمن مشايعين لإبراهيم باشا ومصطفى فاضل باشا والخديوي إسماعيل باشا من الأسرة العلوية الحاكمة في مصر، إلى منضمين إلى الحركات الصوفية التي قامت على رعايتها وتنظيمها الدولة في القرن التاسع عشر. ثم أفلحوا ـ على نحو مفاجئ ـ في استعادة نقابة الأشراف في دمشق في عهد الإتحاديين.

آل الكزبري[46]

كان أحمد مسلم الكزبري (26/1825 ـ 82/1881) الوحيد الذي تمكن من تولي نقابة الأشراف من آل الكزبري. وهم أسرة من فقهاء الشافعية في القرنين

الثامن عشر والتاسع عشر. أما مؤسس شهرة هذه الأسرة ونفوذها فهو الشيخ علي كزبر (1688/89 ـ 1751/52) الشهير بالشافعي الصغير. وقد تصدر الشيخ علي وابن أخته الشيخ عبد الرحمن الكبير للتدريس في الجامع الأموي في القرن الثامن عشر. ويروى أن أول من استقر في دمشق من أسلافهم جدهم السيد عبد الكريم قادماً من صفد عام 1604/05، لكن شهرتهم تعود إلى خالهم علي كزبر. وبما أن خالهم هذا لم يكن من السادة الأشراف، فإننا لم نعد نطالع لهم ذكراً بين الأشراف في كتب التراجم. ولذلك فإن اختيار أحمد مسلم الكزبري ليكون نقيباً للأشراف في عام 1860 كان أمراً ملفتاً للنظر، إذ إن المسؤولين العثمانيين قد تجاوزوا في هذه المرة مراتب الأشراف والأسر الراسخة التي سبق لها أن تولت النقابة، ليقع اختيارهم على أسرة من العلماء. وجرت العادة أن تبقى أسر الأشراف في شريحة العلماء لدى انتقالها إليها (كما في حالة آل المرادي). لكن العملية هنا كانت معكوسة، ولذلك فهي مثال جدير بالاهتمام على ما طرأ في دمشق من تغييرات في الأنماط الاجتماعية ـــ السياسية خلال عهد التنظيمات وخاصة نتيجة حوادث 1860.

كان آل الكزبري قد تصدروا لتدريس البخاري تحت قبة النسر في الجامع الأموي منذ عام 1795، حينما تولى هذه الوظيفة محمد بن عبد الرحمن الكزبري (1727/28 ـ 1806/07). كذلك فقد درسوا في المدرسة السليمانية. والواقع أن أحمد مسلم الكزبري كان يجمع بين هاتين الوظيفتين قبل أن يتولى النقابة، وبقي فيهما حتى وفاته على الرغم من قيامه بأعباء منصبه الجديد. وكانت الأسرة تسكن حي الشاغور.

ويعزو الحصني تعيين أحمد مسلم الكزبري في النقابة إلى منعه أبناء أسرته (الواسعة على ما يفترض) من المشاركة في أعمال شغب تموز 1860. وقد قيل أنه عمد إلى إغلاق الأبواب الحديدية لداره وحظر على من في داخلها المشاركة في أعمال الشغب تلك.

ولما توفي أحمد مسلم الكزبري أعيدت النقابة إلى آل العجلاني*، بينما احتفظ آل الكزبري ـ كعهدهم ـ بالتدريس تحت قبة النسر حتى القرن العشرين (بالرغم من افتقار الأجيال اللاحقة للكفاءة على حد ما ذهب إليه البيطار). كذلك في الفترة ما بعد 1860، عمل بعض آل الكزبري في محاكم دمشق والمجلس البلدي وتولوا إدارة الأيتام في المحكمة الشرعية بدمشق.

آل الحسيبي[47]

كان آل الحسيبي أسرة حديثة العهد في دمشق مقارنة بغيرها من أسر الأشراف التي عرضنا لها. ويلوح أن رجال هذا البيت قد بلغوا نفوذهم عبر الخدمة في جهاز الإدارة العثمانية وحيازة الأراضي ومصاهرة آل العظم. والأرجح أن أول من استقر في دمشق من أسلافهم جدهم عبيد الله بن عسكر العطار قادماً من قارة في نهايات القرن السابع عشر** . وتشير بعض المصادر إلى أن ولده إبراهيم قد تولى القضاء في غزة، وأن حفيده محمد كان أول من دخل مراتب العلماء من رجال هذا البيت*** . وفي الجيل التالي تولى علي بن محمد (43/1742 ـ 27/1826) النيابة في محاكم دمشق، وقد تم الاعتراف بشرف نسبه واتخذ اسم «حسيب» للدلالة على شرف محتده بدلاً من العطار، فنسبت الأسرة إليه واشتهرت باسم بني الحسيبي.

---

* عزل أحمد مسلم الكزبري من النقابة عام 1869 ثم أعيدت إلى آل العجلاني. وفي ذلك العام وجهت إلى الكزبري مشيخة الزاوية الصمادية القادرية في الشاغور مع بقائه في وظيفتي تدريس قبة النسر والسليمانية. فجمع بينها حتى وفاته. البيطار، 166/1. (المترجم ع.م)

** خلطت المؤلفة بين آل الحسيبي والعطار. فعبيد الله بن عسكر العطار ليس والد إبراهيم العطار الذي ينسب إليه آل الحسيبي. بل هو جد أسرة دمشقية أخرى مازالت تعرف بآل العطار. كذلك فإن آل الحسيبي من الأشراف الحسينية فيما آل العطار من الحسنية. وآل الحسيبي على المذهب الحنفي فيما آل العطار على المذهب الشافعي. ولم نقع في المصادر على ما يشير إلى وجود صلة بين الأسرتين. حول آل العطار انظر: البيطار، 239/1 ـ 41. الحصني، 642/2 ـ 43، 842 ـ 43. (المترجم ع.م)

*** الصحيح أن محمد هو الذي تولى القضاء في غزة. البيطار، 1375/2 ـ 81. (المترجم ع.م)

وفي مطلع القرن التاسع عشر حينما أخذ نفوذ آل العظم بالانحسار، أفلح علي في تزويج اثنتين من بناته إلى اثنين من أبناء العظم. فزوج ابنته زينب إلى صالح بك (لعله ابن عبد الله) العظم، فيما زف ابنته الأخرى عائشة إلى محمد علي بك ابن محمد حافظ العظم. وفي ذلك الحين كان آل الحسيبي يسكنون حي العقيبة ولعلهم كانوا على المذهب الحنفي. وقد أقطعت الحكومة العثمانية ولده أحمد (92/1791 ـ 77/1876) أراض في عدة قرى قرب دمشق، حول قطنا على الأرجح. ثم أصبح أحمد عضواً في مجلس الولاية فبقي فيه حتى عام 1860. ومن المؤسف أن المصادر لم توضح الأسباب التي دعت الحكومة إلى إقطاعه تلك الأراضي. ولنا أن نفترض بأن هذا الإجراء كان شبيهاً بما درجت الحكومة عليه من مكافأة المخلصين في خدمتها وكسب أنصار لها من ذوي النفوذ في دمشق. على أي حال، أصبح أحمد رجلاً ثرياً، فانتقل بأسرته من حي العقيبة إلى القنوات، وعزز صلاته بآل العظم بتزويجه ابنتيه إلى اثنين من أبناء تلك الأسرة، فزفت إحداهما إلى آل العظم والأخرى إلى آل المؤيد العظم.

كان أحمد الحسيبي من بين المنفيين في تشرين الأول 1860. كذلك فقد عاد معهم بعدما تم نقلهم إلى إزمير، ومنها إلى استانبول حيث أطلق سراحهم. ولم نعد نطالع له ذكراً في الأعوام التي سبقت وفاته عام 77/1876 أثناء تأديته مناسك الحج.

أما ولده أبو السعود (ت 1914) فقد سجن في دمشق مدة عام واحد (1860 - 1861)، وفي غضون ذلك وضع واحداً من أهم الأعمال التي تناولت حوادث 1860، ذلك أن أعمال قلة من المسلمين الذين تناولوا تلك الحوادث قد وجدت طريقها إلى النشر. ويبدو أنه استعاد حظوته لدى العثمانيين في عهد الوالي رشيد باشا عام 1869. ثم انتخب عضواً في المجلس البلدي. وتزوج من ابنة المفتي محمد المنيني، وبالتماس من المنيني (استناداً إلى الشطي* على الأقل) ولي نقابة الأشراف عام 1898. وفي عهد الإتحاديين انتقلت النقابة إلى الشيخ أديب تقي الدين الحصني.

* الصحيح البيطار، 100/1. وهو سهو من المؤلفة. (المترجم ع.م)

وبحلول الحرب العالمية الأولى كان آل الحسيبي قد صاهروا العديد من الأسر البارزة من الأغوات والعلماء والتجار. ففضلاً عن مصاهرتهم آل العظم والمؤيد العظم والمنيني، فقد صاهروا كلاً من آل الركابي والشمعة والبارودي في دمشق والحداد في بيروت وأسرة نظيف باشا الذي كان مشيراً في دمشق عام 1878 ثم والياً عليها عام 89/1888. ولئن انضم آل الحسيبي إلى عصبة آل العظم في وقت متأخر، إلا أن صلاتهم المتعددة بتلك العصبة ونجاحهم في استعادة حظوتهم لدى العثمانيين قد أعادا إليهم ما كانوا يتمتعون به من مكانة.

المنضمون إلى النخبة في منتصف القرن التاسع عشر

كان من نتائج التطورات السياسية والاقتصادية التي حفل بها القرن التاسع عشر، أن استطاعت بضع أسر تجاوز نظام الشرائح، وبلوغ نفوذ سياسي كبير في النصف الثاني من القرن. وسوف نعرض هنا لاثنتين من هذه الأسر.

آل مردم بك[48]

يشير الحصني إلى آل مردم بك على أنهم أسرة دمشقية عريقة تعود بنسبها إلى الوزير الأعظم لالا مصطفى باشا فاتح قبرص في القرن السادس عشر. وقد أفادت الأسرة من هذه الصلة في الفترة ما قبل 1860 لحيازة ممتلكات واسعة في كل من حلقة الإمداد الداخلي والخارجي للمدينة. واستناداً إلى مشجرة الأسرة المطبوعة في القرن العشرين، فإن الجد الأعلى لآل مردم بك في دمشق هو يحيى بن إبراهيم الذي عاش نحو مطلع القرن الثامن عشر، وتزوج من رابية سليلة لالا مصطفى باشا (ووريثته الوحيدة على ما يفترض).

كذلك تظهر المشجرة أنهم كانوا أسرة كبيرة العدد نسبياً بحلول القرن التاسع عشر. ويتحدر أبناء هذه الأسرة الذين عاشوا في القرنين التاسع عشر والعشرين من الأبناء الأربعة لعبد الرحمن بن محمد حفيد يحيى. أما أكبر هؤلاء

محمد (ت 1834) فقد أعقب كلاً من عثمان (20/1819 ـ 1886) وعلي (نحو 1824 - 88/1887)* اللذين انضما إلى النخبة وزادا في ثروة الأسرة وأسسا نفوذها السياسي الحديث.

لكن تبقى قصة صعود عثمان لغزاً. فاستناداً إلى الشطي، كان عثمان في حداثته يميل إلى الفتوة. لكن نقطة التحول في حياته كانت حينما دعي للالتحاق بحلقة الشيخ هاشم التاجي، حيث تتلمذ على يد عدد من العلماء وأقام رابطة شخصية وإياهم بزواجه من اثنتين من بناتهم.

وفي أواسط القرن كانت أهمية عثمان في الوسط التجاري كبيرة. إذ ابتاع من آل المرادي أرضاً في منطقة باب البريد لقاء ثمن بخس، وحولها إلى سوق تجارية هامة اشتهرت باسم السوق الجديدة (الشكل 3. المربع E/4) فذاع صيته. ويتابع الشطي أنه عمل موظفاً في المحاكم الشرعية، ثم انتقل إلى مجلس التجارة. ويؤيد ذلك مصدر معاصر هو «كتاب الأحزان» الذي يشير إليه بعثمان بك ابن مردم باشا (كذا!)، ويذكر أنه كان رئيساً لمجلس التجارة. كما يذكر المصدر ذاته أنه كان عضواً في لجنة التعويضات التي تشكلت في أعقاب حوادث 1860.

تساورنا شكوك بشأن الأصول المحلية لآل مردم بك، وكان من شأن المعلومات التي أوردها القنصل البريطاني في تقرير له في أيار 1850 أن عززتها. فقد كتب: «لقد وصل صاحب السعادة عثمان بك الذي أرسله الباب العالي لإعادة تنظيم كل من مجلس البلدية والتجارة». ويصف تقرير قنصلي آخر عثمان بك ذاته بأنه موظف عثماني باشر مهامه في دمشق بحل مجلس الولاية، وتشكيل مجلس جديد ضم أربعة من أعضاء المجلس السابق المسلمين، ودعا أبناء كل من طائفة الكاثوليك والروم الأورثوذوكس واليهود لانتخاب ممثلين عنهم في هذا المجلس. وتشير هذه الوقائع أيضاً إلى أن عثمان مردم بك هو ذاته عثمان بك «صاحب

---

* الصحيح أنه ولد عام 1810 وتوفي عام 1887. تاريخ علماء دمشق، 50/1. (المترجم ع.م)

الحل والعقد» - كما سبق العرض - في تعيين المفتي الجديد عام 1850، في وقت أخذ فيه نفوذ آل المرادي بالانحسار، وتحول العثمانيون القائمون على نهج التنظيمات بشكل حاسم إلى عصبة الميدان، في مسعى منهم للحصول على الدعم المحلي لحكمهم.

وبذلك، يبدو أن عثمان مردم بك لم يكن دمشقياً، بل مسؤولاً عثمانياً أرسل إلى دمشق لفرض عدد من الإصلاحات في عهد التنظيمات*. ومن الممكن أنه قد استقر في المدينة بزواجه من فرلان العظم، إلا أن ذلك ليس مؤكداً**.

ظل عثمان مردم بك شخصية بارزة في الفترة التي تلت حوادث 1860. فحينما أعاد الوالي أمين مخلص باشا تشكيل مجلس الولاية في شباط [كانون الثاني] 1861، انتخب عضواً في المجلس الجديد.

وفي الستينات سافر عثمان وعلي إلى استانبول، حيث حصلا على موافقة السلطات بحقوق أسرتهما في أوقاف لالا مصطفى باشا وزوجه فاطمة خاتون بنة [محمد بك ابن] السلطان قانصوه الغوري. وشملت هذه الأوقاف - استناداً إلى كتاب الوقف الذي عُني بنشره خليل بك حفيد عثمان عام 1925 - أراض وممتلكات في كل من دمشق ووادي البقاع وسفوح جبال لبنان الجنوبية وحول صيدا وصفد وجنوب دمشق والشعرة والحولة والجولان وحوران. وذكر أن آل مردم بك قد جمعوا ثروة طائلة من استثمارهم لهذه الممتلكات.

---

* عثمان بك الذي عرض لمهمته القنصل البريطاني في تقريره وأتى على ذكره البيطار ليس عثمان مردم بك بل هو مسؤول عثماني. حول عثمان بك رئيس مجلس الولاية انظر: الأسطواني، 150 ــ 52. البيطار، 742/2 ــ 43. أما عثمان مردم بك فقد وردت ترجمته في الشطي، 316 - 17. تاريخ علماء دمشق، 50/1. محمد عبد اللطيف الفرفور، أعلام دمشق في القرن الرابع عشر الهجري، (دمشق، 1987)، 206 - 07. (المترجم ع.م)

** لم يتزوج عثمان مردم بك من فرلان العظم. الأسرة العظمية، 154. مقابلة مع السيد تميم مردم بك (دمشق، صيف، 1996). (المترجم ع.م)

ويروي الشطي أنه بينما كان علي يلبس الجبة والعمة، لبس عثمان الطربوش والبذة، ووصفه بأنه كان «من رجال الجد والعمل»، احتل مقعداً في مجلس إدارة الولاية في السبعينات، ثم عين متصرفاً في حوران عام 1878.

بقي كل من عثمان وعلي عضواً في مجلس الإدارة حتى عهد متأخر من الثمانينات. كذلك كان علي عضواً في ديوان التمييز.

وقد أعقب عثمان خمسة أبناء هم: عبد القادر، ولعله عبد القادر أفندي متصرف حوران عام 1879 لما توفي والده. وعبد الله وكان عضواً في مجلس الإدارة بين عامي 75/1874 - 78/1877. وأحمد مختار وكان رئيساً للبلدية في الستينات، وتزوج من فاطمة بنة محمود حمزة وبذلك أقام صلة بين آل مردم بك وواحدة من أهم الأسر الدمشقية المؤيدة لنهج التنظيمات. وراشد المولود نحو عام 1870، وقد نال لقب «باشا»، وانتظم في سلك القضاء، ثم مثل دمشق في مجلس المبعوثان العثماني عام 1908. ورضا* .

وفي الجيل التالي كان كل من جميل بن عبد القادر وخليل بن أحمد مختار (1895 - 1959) من الشخصيات البارزة في القرن العشرين. وقد أنهى جميل تحصيله العلمي في باريس حيث كان أحد الطلاب العرب الخمسة الذي دعوا لانعقاد المؤتمر العربي الأول عام 1913. أما خليل فقد أنهى دراسته في لندن، وكان واحداً من أشهر الشعراء العرب.

أما علي فقد أعقب ولداً واحداً هو حكمت باشا الذي توفي في مطلع القرن العشرين. لا نعلم الكثير عن حكمت سوى ما بلغنا عن القنصل الفرنسي أنه اعتبره «وجيهاً محلياً» في الثمانينات، وأنه كان يتولى إدارة أوقاف الأسرة في عهد الوالي عثمان نوري باشا. كذلك أعقب حكمت ولداً واحداً هو سامي باشا، وكان

---

* لم يكن عبد القادر (1858 ـ 1902) متصرفاً في حوران إذ لم يتول من الوظائف غير عضوية محكمة الاستئناف في أواخر أيامه. وتوفي عبد الله عام 1880 وكان دون العشرين وبالتالي لم يكن عضواً في مجلس الإدارة في أواسط السبعينات. وكان أحمد مختار (1864 ـ 1911) رئيساً للبلدية في وقت ما مطلع القرن العشرين. و لم يمثل راشد باشا (1870 ـ 1947) دمشق في مجلس المبعوثان. أما محمد رضا (1881 ـ 1963) فكان من الأعضاء المؤسسين لجمعية النهضة العربية. مقابلة مع السيد تميم مردم بك (دمشق، صيف، 1996). (المترجم ع.م)

نشطاً في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى حيث مثل دمشق في مجلس المبعوثان العثماني. كذلك كان عضواً في محكمة الاستئناف.

ولم يكن عقب كل من عثمان وعلي من البارزين في الحياة العامة فحسب، بل وعقب أبناء عمومتهم مصطفى (ت 1852) وعبد الله (ت 1827) وسعد الدين (ت 1875) أيضاً.

ومع مطلع القرن العشرين حينما بلغ تعداد أفراد هذه الأسرة نحو المئة. برزت بوصفها واحدة من أعرق أسر دمشق وأكبرها. وكان أبناؤها يملكون عدداً من العقارات داخل المستطيل المركزي وخارجه، وفي كل من المنطقة المحلية بجوار سوق السنانية، والمنطقة العثمانية تجاه السرايا.

لئن كان آل مردم بك أسرة سورية عريقة تحسنت أحوالها من جديد في منتصف القرن التاسع عشر، إلا أنها برزت في الحياة العامة حينما حمل أبناؤها رتبة (البكوية)، وهي رتبة لم يكن يحملها في دمشق سوى أبناء العظم والكحالة وكنج يوسف باشا، إلا أنهم بخلاف أبناء تلك الأسر لم يكن لهم شأن يذكر في تاريخ الولاية أو المنطقة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، ولم يقترن اسمهم بموقع زعامة ضمن نظام الشرائح الأسبق، لعدم انتمائهم إلى أي من شريحة الأغوات والعلماء والأشراف. فقد بدأ نجاحهم في العهود الحديثة بجلاء خلال عهد التنظيمات نتيجة نجاحهم في التجارة والزراعة والدور البارز الذي اضطلعوا به في الإدارة العثمانية.

آل الجزائري[49]

قوبل آل الجزائري بالترحاب لدى وصولهم دمشق في حينما انتقل بهم كبيرهم الأمير عبد القادر (1807/08 - 883 من بورصة. وكانت دمشق آخر منفى لهم، بموجب الاتفاق ال بين الحكومتين العثمانية والفرنسية. كان آل الجزائري أسـ تعدادها 200 فرد، وتضم عائلات كل من الأمير عبد القادر

وأتباعه. وكانت الحكومة الفرنسية قد أجرت له راتباً سنوياً قدره 200,000 فرنك لإعالة المئات من أبناء عشيرته، ثم رفعته إلى 300,000 فرنك في السنة التي سبقت انتقاله إلى دمشق. كذلك فقد تدبر الفرنسيون أن تقطعه الحكومة العثمانية أراض في سورية، وأن تقدم له 100,000 فرنك لإقامة مساكن لهم. وقبيل حوادث 1860 قدمت له القنصلية الفرنسية في دمشق أموالاً أخرى ليتمكن من تسليح قوة شبه عسكرية من الجزائريين قوامها 1000 رجل تحسباً لنشوب نزاع مدني.

وما إن وصل الأمير عبد القادر سورية، حتى سافر إلى مناطق عجلون وصفد والقدس والبقاع وحمص وحماة ليتحقق من أن زعماء العشائر في تلك المناطق سيجيزون للمهاجرين الجزائريين استيطان القرى المهجورة. وكان يعتزم أن يجعلهم يعملون في تلك الأراضي بصفة مرابعين. ولما كانت تلك الأراضي التي وقعت تحت سيطرته، مناطق هامة لزراعة القمح، فلنا أن نفترض بأنه عمل في تجارة تصدير الحبوب المزدهرة آنذاك. ومن المعروف أنه أقام صداقة متينة مع شبلي أبيلا ـ وهو تاجر مالطي مسيحي يقيم في صيدا ـ وواحد من أهم مصدري الحبوب على الساحل السوري. وربما كان من شأن أسفاره والصلات التي عقدها في فرنسا، أن جعلته في موقع يمكنه من فهم أهمية الحبوب السورية لأوروبا. ولعله كان مسؤولاً عن تغيير توجه تجارة الحبوب في دمشق الذي طرأ في ذلك الحين. فمنذ أواسط الخمسينات أصبح التوجه لاستغلال حلقة الإمداد الخارجي للمدينة وخاصة حوران لاستمرار تجارة المدينة مع أوروبا أمراً محسوماً.

إلا أن كتب التراجم ـ كعهدها ـ لا تعنى بالأنشطة الدنيوية لمترجميها، فحينما طالعنا ترجمة الأمير عبد القادر الجزائري وجدنا أنها تناولت ملامح شخصيته والجانب الفكري منها. وقد تأثر الدمشقيون بعلمه وتقواه واستقامته وكرمه. فقد كان عالماً متبحراً بالمذاهب الإسلامية، وشيخاً للطريقة القادرية. وكان يختلف إلى دار الحديث الأشرفية (الشكل 4: E/3,4).

وكان لوصوله دمشق على رأس جماعة كبيرة من الجزائريين ودخل كبير وفرقة شبه عسكرية وقع في المدينة، مما أهله ليتزعم خمس شرائح اجتماعية. وبذلك تفرد عن غيره من أبناء الأسر الدمشقية العريقة. فهو أحد أبطال المقاومة الجزائرية،

ورجل أعمال ثري، وأحد السادة الأشراف، وعالم، ومتصوف، له صلات رفيعة المستوى في كل من استانبول وفرنسا ومصر. ويلوح أنه كان مقدراً له أن يضطلع بدور سياسي محوري.

ويبقى أمر عدم قيامه بذلك الدور واحداً من ألغاز سياسة دمشق في أواخر القرن. ومما هو جدير بالذكر أنه ربط مصيره بجماعة من الأعيان الذين سطع نجمهم بتأثير إصلاحات عهد التنظيمات والتوسع الاقتصادي الذين شهدهما أواسط القرن. لكنه إما نأى بنفسه عن السياسة العُصبية أو تم استبعاده منها. ولربما كان من نتائج ذلك، أن عمل الأمير عبد القادر على تشكيل خطوط جديدة من الولاءات بين أعيان المدينة عبر الخطوط العُصبية. مثلاً، كان من أصدقائه المقربين محمود حمزة الذي أخذت أحوال أسرته بالتحول بشكل مماثل في تلك الفترة. ومما له أهميته أيضاً، أن الأمير عبد القادر قد توسل بنفوذه في استانبول للحصول على عفو عن منفيي 1860 الذين كانوا في جلهم من عصبة آل العظم. إلا أن هذه المبادرة فقدت زخمها مع وفاته. وقد خلف تسعة أبناء* . بقي أحدهم وهو الأمير عمر** معتمداً على راتب من الحكومة الفرنسية. أما البقية فقد أعلنت ولاءها للسلطان العثماني، وبذلك عكست الاتجاه العثماني الذي غلب في دمشق في أواخر القرن. والتالي عرض لسير أبنائه.

كان أكبر أبنائه الأمير علي*** قد أقام في مستهل حياته صلات مع بدو جنوب سورية. وإبان النزاعات التي شهدتها حوران في الستينات اعتبره الدروز راع لمصالح البدو. ولا نعلم شيئاً عن أحواله في السبعينات، ولعله انصرف فيها إلى إدارة أراضيه في حوران.

---

* الصحيح أنهم عشرة. وهو سهو من المؤلفة. (المترجم ع.م)

** الأمير عمر بن عبد القادر الجزائري (1871 - 1916) من شهداء العرب في الحرب العالمية الأولى. اعتقله جمال باشا. وحكم عليه في ديوان عاليه العرفي. وشنق في دمشق. أحمد قدامة، معالم وأعلام، (دمشق، 1965)، 243. (المترجم ع.م)

*** ليس الأمير علي باشا (1859 - 1917) أكبر أبناء الأمير عبد القادر. أدهم الجندي، شهداء الحرب العالمية الكبرى، (دمشق، 1960)، 100. الزركلي، 301/4. (المترجم ع.م)

وفي عام 01/1900 عهد إليه العثمانيون بالتوسط بين أهالي حوران والدروز، وقاد حملة ناجحة على البدو. وفي عام 1903 عين متصرفاً بالوكالة ثم مسؤولاً مالياً في لواء حماة، لكنه ما لبث أن استقال من منصبه هذا. وأثناء إقامته في حماة حاول استمالة فلاحي فياض آغا زعيم القريتين ليعملوا لديه، إلا أن محاولته هذه باءت بالفشل.

أما ثاني أبنائه الأمير محيي الدين (44/1843 ـ 18/1917) فقد أنعم عليه السلطان عبد العزيز برتبة ووسام عام 65/1864، مع أنه كان يتلقى راتباً من الفرنسيين. وفي عام 1865 سافر إلى روما وسويسرا وباريس حيث استضافه نابليون الثالث. وعاد إلى دمشق عن طريق مصر. وخلال الحرب الفرنسية ـ البروسية سافر خفية إلى تونس، ومنها إلى طرابلس الغرب حيث قيل أنه قام بأعمال مناهضة للفرنسيين الذين يبدو أنهم لم يلحظوها إذ استمروا في دفع رواتبه. ثم عاد إلى سورية، فبقي في صيدا مدة من الزمن ربما عمل فيها في تصدير الحبوب. ولم نعد نطالع شيئاً من أخباره حتى أواخر السبعينات. وبعد وفاة والده قام بقطع صلاته مع فرنسا وحصل على راتب شهري من السلطان العثماني قدره 50 ليرة عثمانية، ونال رتبة (الباشوية). ويذكر أنه أُقطع أراض في قرية الكفرين. وفي أواخر الثمانينات انتقل إلى استانبول حيث شغل عدداً من المناصب في بلاط السلطان. مثلاً، ذكر القنصل الفرنسي أنه كان يشغل منصب كبير مرافقي السلطان (الياورية العظمى). ويعود إليه الفضل في إجراء الباب العالي راتباً للشيخ عبد الرزاق البيطار، ولعله تدبر ذلك لغيره من علماء دمشق. وفي عام 1888 أرسله السلطان إلى دمشق في محاولة لاستمالة أبناء الأمير عبد القادر إلى جانب العثمانيين والتخلي عن صلاتهم بالفرنسيين.

كذلك حوَّل ثالث أبنائه الأمير محمد (ت 1913)* ولاءه إلى العثمانيين ونال لقب «باشا». وكان عضواً في مجلس إدارة الولاية بين عامي 1884 - 1889. والتحق بعد ذلك بشقيقه محيي الدين في استانبول وتوفي هناك.

---

* الصحيح أن الأمير محمد باشا (1840 ـ 1913) هو أكبر أبنائه. تاريخ علماء دمشق، 294/1 ـ 95. (المترجم ع.م)

وربما بتأثير من محيي الدين حوّل رابع أبنائه الأمير أحمد ولاءه إلى العثمانيين. ولذلك قدم له محيي الدين أراض في السلط وعجلون، وحصل له على إذن بتشكيل جماعتين من الدرك الجزائريين وإعفائهم من الخدمة الإلزامية. وقد بقيت تلك المفاوضات معلقة. ذلك أن القنصل الفرنسي ذهب إلى القول بأن جميع تلك الوعود كانت جوفاء إلا المتعلقة منها بالإعفاء من الخدمة الإلزامية.

ولا نعلم الكثير عن خامس أبنائه الأمير الهاشمي سوى أنه وقع في مشكلة مالية مع البنك العثماني السلطاني في الثمانينات، وأن الحكومة الفرنسية قدمت له عام 1888 مبلغ 4000 فرنك لتسديد الفوائد المترتبة عليه لدى البنك. ولعله عاد إلى الجزائر لاحقاً.

أخيراً، أعلن كل من الأمير إبراهيم وعبد الله وعبد المالك ولاءهم للعثمانيين. وقد بقي عبد الله في دمشق. فيما انضم عبد المالك إلى شقيقيه محيي الدين ومحمد في استانبول. ولانعلم شيئاً عن تاسع أبنائه، الأمير عبد الرزاق الذي ربما توفي في شبابه.

في أوائل التسعينات نشب نزاع عنيف بين آل الجزائري والمؤيد العظم حول ملكية بعض القرى. ويبدو أن العلاقات بين هاتين الأسرتين قد شابها التوتر. ومما هو جدير بالملاحظة أننا لم نعثر على أية واقعة زواج بين آل العظم والجزائري قبل الحرب العالمية الأولى.

قبيل دخول القوات العربية مدينة دمشق سلم العثمانيون الأمير سعيد بن علي الجزائري مقاليد الحكم التي سلمها بدوره إلى الأمير فيصل.

حواشي المؤلفة

الفصل الأول: الجغرافيا

1 C.F. Volney, *Voyage en Egypte et en Syrie, les années 1783, 1784 et 1785*, Paris, 1825, II, 141.

2 Friedrich Wencker-Wildberg, *Napoleon, die Memoirien Seines Lebens*, Hamburg, 1924 - 25, V, 16.

3 John Bowring, *Report on the Commerical Statistics of Syria*, Parliamentry Papers, 1840, 7.

4 Colonel W.F. Lynch, *Narrative of the United States Expedition to the River Jordan and the Dead Sea*, Philadelphia, 1849, 489.

5 Alfred von Kremer, *Topographie von Damaskus*, Vienna, 1855, 2 (note).

6 J.L. Porter, *Five Years in Damascus*, London, 1855, 138 - 39.

7 Lynch.

8 Firtz Grobba, *Die Getreidewirtschaft Syriens und Palästinas seit Beginn des Weltkriegs*, Hannover, 1923, 134.

9 أحمد حلمي العلاف، دمشق في مطلع القرن العشرين، دمشق، 1976، 23.

10 المصدر السابق، 23.

11 Abdul Karim Rafeq, *The Province of Damascus, 1723 - 1783*, Beirut, 1966, 309.

12 العلاف، 17 - 22.

13 Kremer, 20.

14 Porter, 57.

15 Fleischer, "Michael Meschaka's Kultur - Statistik von Damascus", *Zeitschrift der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft*, 1854, 346.

16 Rafeq, *Province*, 269.

17 Kremer, 23; K. Dettmann, *Damaskus. Eine orientalishe Stadt zwischen Tradition und Moderne*, Erlanger Geographische Arbeiten, 26, Erlangen, 1969, 207 - 208.

18 Kremer, 31; Lynch, 486.

19 Rafeq, "The law-court registers of Damascus with special reference to craft corporations during the first half of the eighteenth century" in Jacque Berque and Dominque Chevallier, *Les Arabes par leurs Archives*, Paris, 1976, 149, 153.

20 Kremer, 11, 20.

21 Dettmann, 229, 270.

22 Rafeq, "Law - court," 54.

23 Kremer, 21.

الفصل الثاني: السياسة

1 H.A.R. Gibb and Harold Bowen, *Islamic Society and the West*, Oxford, 1950, I, 222; Rafeq, *Province*, 1f.; Karl Barbir, *Ottoman Rule in Damascus*, Princeton, 1980, 16f.
عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864 - 1914، القاهرة، 1969، 61 - 81.

2 Albert Hourani, "The Fertile Cresent in the Eighteenth Century", *A vision of History*, Beirut, 1964, 40f. Herbert L. Bodman, *Political Factions in Aleppo, 1760 - 1826*, Chapel Hell, 1963, 103f.; Rafeq, "Local Forces in Syria in the Seventeenth and Eighteenth Centuries" in V.J. Parry and M.E. Yapp, *War, Technology and society in the Middle East*, London, 1975, 277 - 307.

3 Rafeq, *Province*, "Local Forces"; Barbir, *Ottoman Rule*; Hourani, *Vision*, 35 - 70.

عبد القادر العظم، الأسرة العظمية، دمشق، 1951.

4 المصدر السابق، 242

Wencker-Wildberg, IV, 425f., V, 192f. Andre Raymond, *Artisans et Commerçants au Caire au XVIIe siècle*, Damascus, 1974, II, 819f.

5 محمد خليل المرادي، سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، بولاق، 1301هـ، 1/ 163 ـ 67، 2/220 ـ 29، 3/135 ـ 36، 148 ـ 50، 279 ـ 87.

Gibb and Bowen, *Islamic Society*, 220; Rafeq, *Province*, 161 - 69; Barbir, *Ottoman Rule*, 73f.

6 محمد جميل الشطي، روض البشر في أعيان دمشق في القرن الثالث عشر، دمشق، 1946، 28 ـ 32. عبد الرزاق البيطار، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، دمشق، 1961 ـ 63، 1/127 ـ 32. تاريخ حوادث الشام ولبنان أو تاريخ ميخائيل الدمشقي، تحقيق أحمد غسان سبانو، دمشق، 1981، 14 ـ 29.

K.S. Salibi, *The Modern History of Lebanon*, London, 1965, 16f.; P.M. Holt, *Egypt and the Fertile Cresent 1516-1922*, London, 1966, 129 f.; Rafeq, Province, 285f.

7 تاريخ حوادث، 14.

8 المصدر السابق، 17 ـ 19.

9 Wencker-Wildberg, V, 53, 56, 58, 67, 70; Correspondance de Napoléon 1er, Paris, 1860, 4039 - 40.

10 البيطار، 1/127 ـ 32. الشطي، روض، 28 ـ 32.

11 تاريخ حوادث، 19، 24، 27.

12 مجهول، مذكرات تاريخية، تحقيق قسطنطين الباشا، حريصا، لاتا، 24 ـ 25.

13 تاريخ حوادث، 17، 19، 22، 26 ـ 29.

14 المصدر السابق، 35، 46.

15 Wencker-Wildberg, V, 415.

16 تاريخ حوادث، 75.

17 مذكرات، 2 ـ 48. محمد أديب تقي الدين الحصني، كتاب منتخبات التواريخ لدمشق، دمشق، 1927، 257ح. تاريخ حوادث، 76 ـ 80.

18 Asad Jibrail Rustum, "Syria under Mehemet Ali", *American Journal of Semitic Languages and Literature*, XLI (1924), 34 - 57;

محمد كرد علي، الحكومة المصرية في الشام، القاهرة، 1343هـ. سليمان أبو عز الدين، إبراهيم باشا في سورية، بيروت، 1929.

F.Charles Roux, "La domination égyptienne en Syrie", *Revue d'Historie des Colonies*, XXI (1933), 187 - 217.

الشطي، روض 8 - 17. مذكرات، 51 - 240 . البيطار، 1/15 ـ 29.

19 مذكرات، 54.

20 R. Thounin, "Deux quartiers de Damas", *Bulletin d'Études Orientales*, I (1931), 113; Hourani, "The Syrians in Egypt in the Eighteenth and Nineteenth Centuries"; *Colleque International sur l'Historie du Caire*, Cairo, 1972, 225.

21 مذكرات، 222 ـ 23.

22 المصدر السابق، 222.

23 Rustum, 39f. E.R.J. Owen, *Cotton and the Egyptian Economy, 1820 - 1914*, Oxford, 1969, 76f. Alfred Schlicht, *Frankreich und die Syrischen Christen 1799 - 1861, Minoritätren und europäischer Imperialismus in Vorden Orient*, Berlin, 1981, 32f.

24 Rustum, 53.

25 مذكرات، 235 ـ 36.

26 المصدر السابق، 240. تاريخ حوادث، 83 ـ 85.

27 C.E. Farah, "The Lebanese Insurgence of 1840 and the Powers", *Journal of Asian History*, (1967), 105-32.

28 Wood, 9, March 7, 1845, FO 78/622.

29 Rogers, 71, Nov. 21, 1867; 16, Oct. 28, 1868 and 20, Nov. 28, 1868, FO 195/806.

30 *Damas et le Liban, Extraits du Journal d'un Voyage en Syrie au Printemps de 1860*, Londres, 1861, 34 - 35.

31 Wood, 9, March 7, 1845, FO 78/622.

32 Wood, 25, August 27, 1851, FO 78/872.

33 Wood, 13, May 31, 1845, FO 78/622.

34 البيطار، 1/ 243 ـ 44، 1347/3، الحصني، 873 ـ 74، 692 ـ 93. الشطي، 190 ـ 91، 207 ـ 208.

A.A. Paton, *The Modern Syrians*, London, 1844, 34 - 35.

35 Outrey, 117, August 16, 1860, AE ARC/93/4.

الفصل الثالث: الاقتصاد

1 Barbir, *Ottoman Rule*, 166.

2 Charles Issawi, *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914*, Chicago, 1966, 39 - 40.

3 Gallagher and R. Robinson, "The Imperialism of Free Trade", in *Economic History Review*, 2nd Series, VI, No. 1 (1953), 5 - 11.

4 Muhammad Sa'id Kalla, *The Role of Foreign Trade in the Economic Development of Syria 1831 - 1914*, unpublished Ph.D. thesis, American University, Washington, 1969, 32 and Appendix I, Table I; D. Chevallier, *La Sociéte du Mont Liban a l'époque la révolution industrielle en Europe*, Paris, 1971, 192 ff.

5 MacGregor, "Syria and Palestine", *Commercial Tariffs and Regulations of the Several States of Europe and America*, VIII: Ottoman Empire (London, 1843).

6 Henri Guys, *Esquisse de l'état politique et Commercial de la Syrie*, Paris, 1862.

7 Bowring, 94.

8 البيطار، 1575/3 ـ 76. الحصني، 699.

9 المصدر السابق، 861 ـ 62.

Outrey, 103, Oct. 13, 1860, AEP o1/6; Wrench 12, April 19, 1861, FO. 195/677.

10 Bowring, 94.

11 - خير الدين الزركلي، الأعلام، بيروت، 1969، 3/178.

Guillois, 9, March 6, 1889, AEP o1/15; Paton, 200

12 Bowring, 94.

13 المصدر السابق. مذكرات، 24 - 25.

Paton, 39 - 40; Tresse, *Le Pélerinage Syrien*, Paris, 1937, 111; Hecquard, 26, Dec. 10, 1863, AEP 01/8.

14 Bowring, 92.

15 J.L. Farley, *Modern Turkey*, London, 1866, 221f.

16 Porter, I, 147.

مذكرات، 242 - 43. كتاب الأحزان (خ)، مجهول، مخطوطات الجامعة الأمريكية في بيروت 956.9 ك 62 ك أ، 1864، 97.

17 مذكرات، 36.

J. Schacht, *Introduction to Islamic Law*, Oxford, 1964, 156 - 57.

18 Paton, 14.

19 Chevallier, *Sociéte*, 84f.

20 Paton, 14.

21 المصدر السابق.

22 Chevallier, *Sociéte*, 210 - 42.

23 William Polk, *The Opening of South Lebanon, 1788 - 1840*, Cambridge, Mass., 1963, 163; Chevallier, 185 - 86; Isawi, "British Trade".

24 George Robinson, *Three Years in the East: Syria 1829 - 32*, London, 1837, 138.

25 Ct. de Paris, 29.

26 Polk, 160 - 73.

27 Chevallier, *Société*, 185 - 86.

28 GBPP, LXVIII (1874), 40 - 44.

29 GBPP, LVIII (1872), 842 - 63.

30 GBPP, LXVIII (1874), 40 - 44.

31 Sandwith, 4, Feb. 25, 1862, FO. 195/724.

32 Rogier, July 9, 1863, AECom/4.

33 Outrey, 27, May 3, 1859, AECom/4; Sandwith, 4, Feb. 25, 1862, FO. 195/724; (Anonymous), *Rambles in the Desert of Syria*, London, 1864, 157.

34 Sandwith, loc. cit.

35 L. Massignon, "Pour une sociologie du travail en Islam", *Opera Minora*, Paris, 1953, 432; Kalla, 131.

36 الحصني، 818.

37 Outrey, 33, Jan. 10, 1860, AECom/4.

38 Bowring, 94; MacGregor, 148.

39 Outrey, 32, Jan. 10, 1860, AECom/4.

40 Outrey, loc. cit.

41 Bowring, 94.

42 MacGregor, 53.

43 المصدر السابق، 147.

44 R.J. Joseph, *The Material Origins of the Lebanese Conflict of 1860*, unpublished B. Litt. thesis, Oxford, 1977, 20f.

ظافر القاسمي، قاموس الصناعات الشامية، باريس، 1960.

45 Joseph, 58.

46 المصدر السابق، 63 ح.

47 MacGregor, 148.

48 Joseph, 47; Kalla, 109.

49 المصدر السابق، 48 - 58.

50 Joseph, 48 - 58.

51 Kremer, 21.

52 GBPPLII (1854 - 55), 25 - 34.

53 GBPP (1854 - 55), LI, 569.

54 Outrey, 16, June 17, 1857, AECom/4; GBPP 1856, LVII, 137 - 139; GBPP 1876, LXXV, 1012 - 1020; E.M. Delbet, "Paysans en communauté et en polygamie de Bousrah", in M. Le Play, *Les Ouvries de L'Orient* (Tours, 1877), 352; J. Zwiedenck von Sudenhorst, *Syrien und seine Bedeutung für den Welthandel* (Wien, 1873), 25; Rousseau, 34, Feb. 27, 1860, AECom/4.

55 Statistisches Reichsamt (hrsg.), *Vierteljahrshefte zur Statistik des Deutschen Reichs*, Berlin, 1935, 286.

56 GBPP LIV (1857 - 58), 303.

57 Cuinet, Syrie, *Liban et Palestine*, Paris, 1901, 346.

58 Ya'akov Firestone; "Production and Trade in an Islamic Context", in *International Journal of Middle East Studies*, 6 (1975).

59 E.M. Delbet, "Paysans en communauté et en polygamie de Bousrah", in Le Play, *Les Ouvriers de l'Orient*, Tours, 1877, 307.

60 Kamal Salibi, "Shaykh Muhammad Abu Sa'ud al Hasibi and the events of 1860 in Damascus", in Polk and Chambers, *op. cit.*, p. 191; Alexa Naff, "Zahleh", Ph.D. Dissertation, University of California at Los Angeles, 1976.

61 كتاب الأحزان، 30.

62 Guillois, 11, May 8, 1894, AEPol/17; Eyres, 49, Nov. 3, 1894, FO. 195/1843.

63 Guillois, 29, Dec. 18, 1897, AEPol (Nouvelle Serie) (henceforth abbreviated: AEPolNS). 105/II.

64 Guillois, 51, Dec. 21, 1895, AEPol/17/; Duparq, 34, July, 15, 1905, AEPolNS 109/VI; Eyres, 7, Feb. 1, 1896, FO. 195/1940.

65 Richards, 32, June 27, 1904, FO. 195/2165.

66 Guilloins, 23, Aug. 11, 1888, AEPol/14; 5, March 9, 1894, AEPol/17;19, June 15, 1894, AEPol/17; 23, July 2, 1896, AEPol/18: Georfroy, 28, Sept. 15, 1890; Dickson, 12, May 21, 1889, FO. 195/1648; Richards, 60, May 8, 1902, FO. 195/2122; 12, Feb. 10, 1903 Fo. 195/2190; *Rambles*, 55 - 56.

67 مذكرات، 246.

68 Rogers, 35, 8, 1862, FO. 195/727.

69 Wood, 25, Aug. 27, 1851, FO. 78/872; 13, May 31, 1845, FO. 78/622.

70 Wrench 23, May 16, 1863, FO. 195/760.

71 Paton, 36 - 37.

72 Porter, I, 147.

73 Rogers, 2, Jan. 26, 1865, FO. 195/ 806; Eldridge, 97, Sept. 15, 1878, FO. 195/1202; GBPP LXIV (1873) 178 - 185.

74 Dickson, 12, May 21, 1889, FO. 195/1648.

75 Lavierre, June 1, 1909, AECPNS 112/IX.

76 Rogers, 2, Feb. 5, 1865, FO. 195/760.

77 Jago, 16, June 6, 1879, FO. 195/1263.

78 Rogers, 37, Aug. 20, 1861, FO. 195/677.

79 Rogers, 48, Dec. 31, 1863, FO. 195/727; Dickson, 12, May 21, 1889, FO. 195/1648.

80 Rogers, 48, Dec. 31, 1862, FO. 195/727; 49, Sept. 24, 1863, FO. 195/760.

81 Eldrige, 1. Jan. 1877, FO. 195/965.

82 Jago, 16, June 6, 1879, FO. 195/1263.

83 Green, 59, Dec. 11, 1873, FO. 195/1027; Eldridge, 18, May 4, 1874, FO. 195/1047 and 13, Feb. 26, 1880, FO. 195/1305.

84 Eldridge, 31, Aug. 27, 1870, FO. 195/965; Burton, 31, June 27, 1871, FO. 195/976.

85 Eldrige, 48, May 10, 1877, FO. 195/1153.

الفصل الرابع: الأزمة

1 مجهول، حسر اللثام عن نكبات الشام، القاهرة، 1895. ميخائيل مشاقة، كتاب مشهد العيان بحوادث سورية ولبنان، القاهرة، 1908. اسكندر بن يعقوب أبكاريوس، كتاب نوادر الزمان في ملاحم جبل لبنان سنة 1860، ترجمة ج. ف شيلتمة Scheltema بعنوان *Lebanon in Turmoil: Syria and the powers in 1860*: New Haven, 1920.

محمد كرد علي، خطط الشام، دمشق، 1925 ـ 28، 3/75 ـ 100. البيطار، 1/260 ـ 80، 2/1009 ـ 10، 1035 ـ 36. محمد أبو السعود الحسيبي، «لمحات من تاريخ دمشق في عهد التنظيمات»، تحقيق كمال سليمان الصليبي في الأبحاث، 21 (1968)، 57 ـ 58، 117 ـ 153، 22 (1969)، 51 ـ 69.

Kamal S. Salibi, "The 1860 Upheaval"; John P. Spagnolo, *France and Ottoman Lebanon 1861 - 1914*, London, 1977, 3 If.; Gino Cerbella, "L'azione dell'emiro Abd el Qader contro i Drusi, massacratori, nel 1860, dei Cristiani di Damasco", in *Africa* 28 (1973), 51-64; Alfred Schlicht, *France und die syrischen Christen 1700-1861*, Berlin, 1981, 67-69; John King, *Abd al-Qadir al-Jaza'iri*, D. Phil., Oxford, 1971, Chapters VI and VII; Joseph; Fritz Steppat, "Some arabic manuscript sources of the Syrian crisis of 1860", in Jacques Berque and Dominique Chevallier (eds), *Les Arabes par leurs Archives*, Paris, 1976, 183-191.

2 Lanusse, 11, July 17, 1860, AE ARC/93/4; Abkarius, 131-132; A. Schlicht, 274.

3 Outrey, 112, July 28, AE ARC/93/4; Rogers, Jan. 15, 1863, FO 195/760.

4. Outrey, 91, August 14, 1860; 117, August 16, 1860; 121, September 17, 1860, AE ARC 93/4.

5. Marcel Emerit, "La crise syrienne et l'éxpansion économique française en 1860", *Reuve Historique*, 207 (1952), 211-232; King, Chapter VI; Gino Cerbella.

6. Outrey, 114, August 1, 1860, AE ARC/93/4; 116, August 9, 1860; August 14, 1860 AE ARC/93/4.

7. Lanusse, 11, July 17, 1860, AE ARC/93/4.

8. King, Chapter VII, 29.

9. Outrey, 135, December 2, 1861, AE PD/6; *Enclopedia of Islam*, 2nd Edition, II, 935.

10. Salibi, *The Modern History of Lebanon*, 107; Schlicht, 69.

11. King, VII, p.2.

12. Jobin, *La Syrie*, Paris, 1880, 232.

13. Lanusse, 11, July 17, 1860, AE ARC/93/4.

14. Outrey, 115, August, 4, 1860, AE ARC/93/3.

15. B. Poujoulat, *La Verité sur la Syrie*, Paris, 1861.

16. Spagnolo, 31.

17. Steppat, 189.

18. Lanusse, 11, July 17, 1860, AE ARC/93/4.

19. Steppat, 189.

20. Outrey, 112, July 28, 1860, AE ARC/93/4.

21. Salibi, *Modern History*, p. 104.

22. Thoumin, 105, 108, 112f. 114; Dettmam, 278.

23. كتاب الأحزان، 102 ح.
Thoumin, 112f.; Sandwith March 31, 1862, FO 195/727; Rogers, 2, January 26, 1865, FO. 195/806.

24. الحصني، 266.

25. Schlicht, 72.

26. King, VI, p. 29.

27. Outrey, 117, August 16, 1860, AE ARC/93/4.

28. Emerit, 225.

29. King, Chapter VII.

30. Thoumin.

31. Farah, 139.

32. Lanusse, Nr. 107, May 23, 1860, AE ARC/93/4.

33. Farah, 115-153.

34. Edward Barker, *Syria and Egypt under the Last Five Sultans of Turkey*, London, 1876, 43-44.

35. Lanusse, June 2, 1860, AE ARC/93/4; June 19, 1860, AE ARC/93/4.

36. Rustum, 56.

37. Abkarius, 130.

38. البيطار، 1008/2 ـ 10. الشطي، 163 ـ65. الحصني، 667 ـ 69.

39. Salibi, "Shaykh Muhammad", 194-195.

40 المصدر السابق، 189.

41 Poujoulat, 394-396.

42 Outrey, 116, August, 9, 1860, AE ARC/93/4.

43 Outrey, 124, October, 15, AE ARC/93/4.

44 Outrey, July 28, 1860; July 30, 1860; August 4, 1860; August 9, 1860, AE ARC/93/3; August 14, 1860, October 15, 1860, AE ARC/93/4; August 14, 1860, AE CPC/6.

45 Rogers, 2, January 26, 1865, FO 195/806.

46 Rogers, 55, December 26, 1860, FO 195/677.

47 Thoumin, 111, 114.

48 Outrey. 103, October 31, 1860 and 105, November 30, 1860, AE CPD/6; Wrench, 12, April 19, 1861; Rogers, 12, June 1, 1861; 13, June 3, 1861, FO 195/677 and 29, October 29, 1862, FO 195/727; Abkarius, 134;
تنهدات سورية (خ)، مخطوطات الجامعة الأمريكية في بيروت 956.6 ت 16. كتاب الأحزان، 102ح.

49 Emerit, "La crise syrienne", 218-219.

50 Spagnolo, 32.

51 Schlicht, 271.

52 كتاب الأحزان، 289 - 90.

53 Wrench, 4, Feb. 7, 1861, FO 195/677.

54 L. Schilcher, "Ein Modellfall indirekter wirtschaftlicher Durchdringung: Das Beispeil Syrien", *Geschichte und Gesellschaft*, 1 (1975) 482-505, "The Hawran conflicts of the 1860's: A Chapter in the Rural History of Modern Syria, *International Journal of Middle East Studies*, 13 (1981), 159-179.

55 Wood, 20, Oct. 26, 1869, FO 195/927.

56 Hecquard, 17, July 20, 1866, AE Pol/9; Consul Rogers, 27, May 7, 1867, FO 195/806; Eldridge, 64, Beirut, September 30, 1868, FO 195/903.

57 Eldridge, 29, Aug. 2, 1869; 30, Aug. 2, 1869, FO. 195/927; Wood, 5, April 10, 1869, FO. 195/927; Eldridge, 7, April 5, 1870; 17, May 12, 1870; 27, Aug. 11, 1870; 30, Aug. 27, 1870; 41, Nov. 5, 1870, 49, Dec. 16, 1870, FO. 195/965; Green 59, Dec. 12, 1873, FO. 195/1027; Eldridge, 18, May 4, 1874, FO. 195/1047 and his 31, June 20, 1874, FO. 195/1047; Robin, 1, April 18, 1872, AECom/5.

58 Hasibi/Salibi, 70 - 77.

الفصل الخامس: المجتمع

1 *Handwörterbuch der Sozialwissenschaften*, Stuttgart, 1956-68, VI, If.

2 Rafeq, Province, 25.

3 Barbir, 93.

4 Wood, 9, March 7, 1845, FO. 78/622.

5 Rafeq, "Local Forces", 278.

6 المصدر السابق؛ Barbir, 149 - 151.

7 Rafeq, "Local forces", 278-79.

8 المرادي، 2/63 - 64، 107 - 112.

9 المصدر السابق، 14/4.

10 تاريخ حوادث.

11 Rafeq, "Local Forces", 281.

12 مذكرات، 60 ـ 61.

13 Wood, 13, May 31, 1845, FO. 78/622.

14 Kremer, 20.

15 Paton, 168-169.

16 Bertrand, 4, June, 1862, AEPol/9.

17 Rogers, 71, Nov. 1867, FO. 195/866.

18 Wood, FO. 195/226.

19 Hecquard, 7, June 15, 1862, AEPol/7.

20 مذكرات، 122.

21 Hecquard, 6, June 31, 1862, AEPol/7.

22 الحصني، 884.

23 Rogers, 3, Feb. 5, 1863, FO. 195/760.

24 مذكرات، 222 ـ 23. الحصني، 864.

Abkarius 134; Outrey, 103, Oct. 31, 1860, AEPol/6; Wrench, 12, April 19, 1861, FO. 195/677

25 مذكرات، 6 ـ 7، 33، 77.

26 الحصني، 883. Guillois, 9, March 6, 1889, AEPol/15.

27 الحصني، 859.

28 البيطار، 497/1 ـ 98. الشطي، الروض، 28.

29 الحصني، 883 ـ 84.

30 المصدر السابق، 686 ـ 87، 879. الشطي، تراجم، 207. الزركلي، 121/7.

31 مذكرات تاريخية، 222 ـ 23. الحصني، 901 ـ 902.

32 الشطي، الروض، 250.

33 مذكرات، 234.

34 المصدر السابق، 33، 56.

35 Outrey, 91, Aug. 14, 1860, AE ARC/93/4; Poujoulat, 393, 396, 401.

36 الحصني، 872 ـ 73.

Guillois, 28, Aug. 6, 1895, AEPol/17; Gabriele Wallbrecht, *Die Gelehrten des Osmanischen Reiches in 17. / 18. Jahrhundert anhand von al-Muradi*, Dissertation, Saarbrücken, 1970, 296.

37 Rafeq, *Province*, 43-50.

38 المصدر السابق؛

Rafeq, "Law Courts", 147; Barbir, 104; Paton, 205.

39 المرادي، 58/3 ـ 59، 55/4.

40 U. Heyd, "Some Aspects of the Ottoman Fetwa", *Bulletin of the school of Oriental and African studies*, 32 (1969) 56.

41 Kremer, 6, 19, 21.

42 Rafeq, *Province*, 6. "Law Courts", 143-4;

المرادي، 200/1.

43 Gibb and Bowen, II, 124.

44 Heyd.

45 كتاب الأحزان، 193 - 94.

46 Heyd, 52 - 53.

47 Kremer, *Mittelsyrien und Damaskus*, Wien, 1853, 246.

48 I.M. Lapidus, *Muslim Cities in the Later Middle Ages* (Cambridge, Massachusetts), 1967, 86, 112.

49 Salibi "Shaykh Muhammad", 199.

50 Butros Abu Manneh, "Sultan Abdulhamid II and Shaikh Abulhuda al-Sayyadi", *Middle East Studies*, 15 (1979), 139.

51 الحصني، 817، 825 - 26.

52 W. Brinner, "The significance of the harafish and their sultan", *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, 6 (1963) 211.

53 المرادي، 254/1. الحصني، 814.

54 البيطار، 637/2 - 39. الشطي، تراجم، 97. الحصني، 880 - 81.

55 المصدر السابق، 81 - 15.

Johbn Voll, "Old Ulama Families and Ottoman Influence in Eighteenth Century Damascus", *American Journal of Arabic Studies*, 3 (1971), 51.

56 البيطار، 719/2 - 20، 1230/3 - 39، 1335 - 37. الحصني، 680 - 82، 702 - 706، 816. الشطي، الروض، 220 - 23، تراجم، 24 - 25، 38 - 39. خليل مردم بك، أعيان القرن الثالث عشر في الفكر والسياسة والاجتماع، بيروت، 1971، 7، 37 - 39. الزركلي، 147/1، 267/6 - 68 - 152/7.

57 المرادي، 52/1 - 53، 82/2 - 83. البيطار، 724/2 — 26، 1352/3 — 53. الشطي، روض، 33، 125 — 26، 212. الحصني، 814.

58 المرادي، 172/1 - 73، 66/3، 179/4 - 83. البيطار، 921/2. الشطي، روض، 161 — 62. الحصني، 854 — 56.

59 البيطار، 674 - 75؛ الشطي، الروض، 118 - 19. الحصني، 813 - 14.

60 المرادي، 220/1 - 21، 227، 5/3 - 6. البيطار 311/1، 1346/3 - 47. الشطي، روض، 49، 234. الحصني، 643، 678 - 79، 860 - 61.

61 المصدر السابق، 911. الزركلي، 54/8.

62 الحصني، 815 - 16.

63 المرادي، 192/1 - 96، 199، 240/2 - 43، 21/3 - 25، 3/4 - 5. Voll, 50.

64 الشطي، روض، 144. الحصني، 669، 860.

Rogers 22, June 12, 1861, FO. 195/677.

65 كتاب الأحزان، 290.

66 الشطي، روض، 197 - 98.

67 المرادي، 1/112 - 13، 2/159 - 60، 3/142، 4/218ح. الشطي، روض، 215. الحصني 907.

68 المرادي، 1/214، 4/28 - 29. البيطار، 3/1339، 1487 — 89. الشطي، روض، 223، 241. الحصني، 695، 879.

69 المرادي، 2/56 - 58؛ الحصني، 872.

70 الشطي، روض، 214 - 15، تراجم، 197.

71 المرادي، 1/163 - 67، 2/220 - 29، 3/135 - 36، 148 - 50، 279 - 87.

الفصل السادس: بروسوبوغرافيا

1 Rafeq, *Province*, 8.

2 Gibb and Bowen, I, 219 - 20.

3 Rafeq, *Province*, 7.

4 Holt, 107.

5 Barbir, 56.

6 Hourani, "Fertile Crescent", "Ottoman Reform and the Politics of Notables" in W.R. Polk and R.L. Chambers (eds), *Beginnings of Modernization in the Middle East*, Chicago, 1968, 41 - 65.

7 - القصر العدلي بدمشق، سجلات محكمتي العونية (1303هـ، 1321هـ) والباب (1308 - 1309هـ). سالنامة ولاية سورية للسنوات المالية (العثمانية): 1288، 1289، 1291، 1293، 1294، 1296، 1302، 1305، 1311، 1316. كتاب الأحزان، 97 — 100. مذكرات، 28، 30، 220 — 21، 231 — 32. البيطار، 2/630 — 34، 3/1479 — 81. الشطي، روض، 238 — 40، تراجم، 29 — 30. الحصني، 660 — 95. الزركلي، 2/134، 8/45، 5/370. مردم، 210 - 11. أدهم الجندي، أعلام الأدب والفن، دمشق، 1954، 1/185 — 89، 190 — 95.

Poujoulat, 393, 395, 402, 403; K. Daghestani, *La Famille Musulmane Contemporaine en Syrie*, Paris, 1932, 184; Baedeker, 321; R.B. Winder, "Syrian Deputies and Cabinet Ministers", *Middle East Journal*, 16 (1962) 411, 413, 416-417; C.E. Dawn, "The Rise of Arabism in Syria" *Middle East Journal*, 16 (1962) 164 - 165; P. Seale, *The Struggle for Syria*, Oxford, 1965, 91 - 92, 92n, 107n, 114n, 166, 182-183; 214; A.L. Tibawi, *A Modern History of Syria*, London, 1969, 93, 199, 203,

T.E.A.M. Harran, *Turkish-Syrian Relations in the Ottoman Constitutional Period*, unpublished D.Phil thesis, London, 1969, 23, 24, 87, 125n, 196n, 200, 213, 237, 302; AEPol/6, AECom/4, AEPol/16, AEPol/15, AEPol/16, AEPol/17, AECPNS/9, AECPNS/116/13, AECPNS/118, AECPNS/120/17, AECPNS/120/17, AEARC/69, AECPNS/116/13; FO. 195/927, FO. 195/927, FO. 195/927, FO. 195/927, FO. 195/1583, FO. 195/1984, FO. 195/2075, FO. 195/2097, FO. 195/2122, FO. 195/2144, FO. 195/2190, FO. 195/2190, FO. 195/2277, FO. 195/2311, FO. 195/2343, FO. 371/6455.

8 سالنامة، 1872/73، 1877/78، 1884/85، 1890/91، 1891/92، 1893/94. الشطي، تراجم، 29 — 30. الحصني، 755، 795، 846 - 47. الجندي، 1/189 - 90، 195.

Daghestani, 189; Dawn, "The Rise", 164; E. Pech, *Manuel des Societés anonymes fonctionnantes en Turquie*, Paris, 1902, 44; Harran, 71, 79, 131, 135, 137, 151 - 152, 167 - 175; AEPol/6, AEPol/15,

AEPol/15, AEPol/16, AEPol/17, AEPol/17, AECPNS/106/4, AECPNS/114/11, AEARC/63, AECPNS/117, AECPNS/118, AECPNS/120/7, AECPNS/119/16, AECPNS/120/17, AECPNS/120/17, AECPNS/120/17; FO. 195/1448, FO. 195/ 1801, FO. 195/2075, FO. 195/2075, FO. 195/2097, FO. 195/2122, FO. 195/2190, FO. 195/2277, FO. 195/2342, FO. 371/6455.

9 المرادي، 1/218، 2/63 ـ 67، 3/229. البيطار، 1/168. الشطي، تراجم، 107. الحصني، 849. الزركلي، 9/282 – 83. سالنامة، 1879/80، 1880/81، 1881/82، 1882/83، 1886/87، 1886/87، 1888/89، 1892، 1894/95.

Harran, 176-77; Outrey, 91, Augut 14, 1860, AEARC/ 93/4.

10 مذكرات، 3، 7، 15 ـ 16، 24 ـ 25، 59، 69. الحصني، 884.

11 تاريخ حوادث، 21. الحصني، 862 ـ 63. الشطي، تراجم، 40. الجندي، 1/227.

Poujoulat, 398; Zwiedenek von Südenhorst, 25; Guillois, 9, March 6, 1889, AEPol/15; "Who's Who", May 19, 1919, FO. 371/6455; Philip David, *Un Government Arabe à Damas, Le Congrès Syrien*, Paris, 1923.

12 الحصني، 899. الشطي، تراجم، 88 ـ 89.

Tresse, 85; Poujoulat, 394; Abu Manneh, *Some Aspects of Ottoman Rule in Syria in the Second Half of the Nineteenth Century, Reforms, Islam, and Caliphate*, unpublished D. Phil. thesis, Oxford, 1971; FO. 195/927, FO. 195/976, FO. 195/976, FO. 195/1263, FO. 195/1027, FO. 195/1153, FO. 195/1201, FO. 195/1448, FO. 195/1514, FO. 195/1765, FO. 195/994, FO. 195/1027; AEARC/93/3, AEARC/93/4, AEPol/6, AEPol/9, AEPol/10, AEPol/10, AEPol/12, AEPol/17, AEPol/11, AEPol/13, AEPol/15.

13 Salibi, Modern History, 183, 193 - 194.

14 الحصني، 863 ـ 64.

Abkarius, 134; Poujoulat, 393 - 95; AEPol/15, AECPNS/112/9; FO. 195/677, FO. 371/6455.

15 عبد القادر بدران، الكواكب الدرية في تاريخ عبد الرحمن باشا اليوسف، دمشق، 1920. مذكرات، 177ح، 235 ـ 36. الحصني، 851 ـ 53. الشطي، تراجم، 59 ـ 61.

Harran, 302; Tresse, *Pèlerinage*, 85 - 86; AEARC/93/5, AEPol/8, AEPol/9, AEPol/10, AEPol/11, AEPol/15, AEPol/16, AEPol/7, AECPNS/111/8, AECPNS/112/8, AECPNS/63, AECPNS/116/13, AECPNS/169; FO 195/1202, FO. 195/1305, FO. 195/1368, FO. 195/1368, FO. 195/1765, FO 195/1984, FO. 195/677, FO. 195/927, FO. 195/965, FO. 195/976, FO. 195/1843, FO. 195/2165, FO. 195/2024, FO. 195, 2144, FO. 195/2165, FO. 195/2097, FO. 195/2097, FO. 195/2144, FO. 195/ 2144, FO. 2165, FO. 371/6455.

16 Harran, 22, 79; Tresse, *Pèlerinage*, 57; Lewis, *Emergence*, 239-240. Poujoulat, 395, 397;

الشطي، روض، 121، تراجم، 54 ـ 55. الحصني، 853 ـ 54. الجندي، 1/229، الزركلي، 7/197.

AECom/4, AEPol/8, AEPol/9, AEComl/5, AEPol/10, AECom/5, AEPol/12, AEPol/14, AEPol/15, AEPol/17, AEARC/63, AEARC/63, AECPNS/9, AECPNS/117/8 FO. 195/2075, FO. 195/2056, FO. 195/2075, FO. 195/2097, FO. 195/2122, FO. 195/2165, FO. 371/6455.

كذلك فإنني مدينة بالشكر للدكتور برهان العابد لما قدمه من عون في جمع معلومات حول تاريخ الأسرة.

17 المرادي، 1/149 ـ 56، 223 ـ 25، 241 ـ 49، 2/190 ـ 200. الشطي، الروض، 26، 72، 117، تراجم، 46 ـ 48. الحصني، 650 ـ 51، 663، 675، 819 ـ 20، 820 ـ 21.

Hourani, Fertile Cresent, 55, *Syria and Lebanon*, London, 1946, 206, 214;

Antonius, G., *The Arab Awakening*, New York, 1965, 149f., 190 - 191; Rafeq, *Province*, 77 - 85, 97 - 101, Harran, 79; AEPol/15, AEPol/16, AECPNS/112/9, AECPNS/115/12, FO. 195/1202, FO. 195/6455.

كما أنني مدينة بالشكر للسيد بهاء الدين البكري لما قدمه من معلومات.

18 Rafeq, *Province*, 97.

19 Hourani, "Fertile Crescent", 55.

20 المرادي، 1/25 ـ 30، 145 ـ 48، 2/70 ـ 72، 218 ـ 19، 3/219 ـ 28، 4/114 ـ 16، 129 ـ 31، 215 ـ 28. البيطار، 1/323 ـ 24، 533، 2/1007 ـ 1008، 3/1393 ـ 1405. الشطي، روض، 75 ـ 76، 87 ـ 94، 165 ـ 66، 184 ـ 87، تراجم، 48. الحصني، 652، 655، 665، 752 ـ 53، 841 ـ 42، 943. مردم، 7، 229 — 30. تاريخ حوادث، 25 ـ 26، 34 ـ 35. سالنامة، 1872، 1874، 1877، 1880، 1885، 1890.

Rafeq, *Province*, 49, 162, 329; FO. 78/872, AEPol/15, FO. 195/976, AECPNS/112/9.

إنني مدينة بالشكر للأستاذ الدكتور طاهر المرادي لما أبداه من ملاحظات وإضافات مفيدة.

21 المرادي، 4/129 ـ 31.

22 Wencker - Wildberg, V, 76.

23 Paton, *The Modern Syrians*, London, 1844, 156 - 157.

24 الحصني، 665.

25 البيطار، 1/463 — 75، 2/748 — 49. الحصني، 651. الشطي، روض، 67 — 70. عز الدين، 217، 219. البيطار، 1/ 6 — 7، 9 — 20، 192 — 93، 342 — 43، 380 — 407، 2/873 — 81، 3/1421 — 22، 1483. الشطي، روض، 514، تراجم 50، 65، 113. الحصني، 707، 760 ـ 61، 768، 858 — 59. الزركلي، 4/4. كتاب الأحزان، 290. عدنان الخطيب، محمد بهجت البيطار، حياته وآثاره، دمشق، 1972.

26 الحصني، 671، 737. الشطي، روض، 190، تراجم، 4. البيطار، 2/748 ـ 49، 1132.

Poujoulat, 402 - 403; AEPol/6, AEARC/93/4, AEPol/8.

27 البيطار، 1/343 ـ 64. الجندي، 1/31 — 34، الشطي، روض، 54 — 56. الحصني، 643 — 45. الزركلي، 1/361.

R. Devereux, *The First Ottoman Constitutional Period*, Baltimore, 1963, 268 n.; FO. 195/806, FO. 195/1153.

28 المرادي، 1/117 ـ 19، 172، 2/97، 243 ـ 44، 3/64 ـ 65، 215 — 16، 4/39 — 40، 41، 53 — 58، 126، 127 ـ 28، 166. البيطار، 1/153، 2/863 ـ 64، 3/1133 ـ 35، 1331 ـ 33. الشطي، روض، 20، 52 ـ 53، 107 ـ 108، 136 ـ 39، 150، 188 ـ 90، 199 — 202، 209 — 10، 226 — 27. الحصني، 645، 659، 671، 672، 675، 77، 843 ـ 44، مردم، 7. الزركلي، 4/24. البيطار، 2/629، 1133 ـ 35. العظم، 27. الحصني، 660، 671، 632. الشطي، تراجم، 12 ـ 13، 24، 106 ـ 107 ـ 107 — 108، الروض، 107 — 108، 188 — 90. الزركلي، 5/370.

Rafeq, *Province*, 50; AEPol/16, AEARC/93/4, AEPol/15, AECPNS/112/9, AEPol/15, AEARC/69,

AEPol/17.

كذلك إنني مدينة بالشكر لأسامة ومصباح الغزي لما قدماه من مساعدة في جمع معلومات حول تاريخ الأسرة.

29 المرادي، 67/1 ـ 69، 234/2 ـ 38، 4/، 61. الحصني، 687 ـ 89. حول آل التغلبي: المرادي، 58/3 ـ 59، 55/4. البيطار، 1135/2 ـ 36.

30 الشطي، روض، 50 ـ 52.

31 البيطار، 664/1، 717، 1541/3 ـ 43. الشطي، روض، 109، 113 ـ 14، 243 ـ 44. الحصني، 662، 678، 724. الزركلي، 135/8. أما المعلومات الأخرى فمصدرها مراسلات مع مصطفى عدنان السيوطي، وإليه أدين بالشكر.

32 البيطار، 33/1، 478 ـ 80، 849/2 ـ 50، 1625/3 ـ 26، 1516 ـ 17، 1539 ـ 40، 1623 ـ 24. الشطي، روض، 64 ـ 67، 146 ـ 48، 171 ـ 73، 245 ـ 47، 267 ـ 69، تراجم، 36، 62، 72 ـ 74، 100. الحصني، 647، 673 ـ 74، 713، 878. الزركلي، 129/4، 129/6، 324. مردم، 58 ـ 59.

33 إنني مدينة بالشكر للسيد سميح العمري لما قدمه من عون في التحقق من معلومات حول آل العمري. المرادي، 119/1 ـ 24، 151/2 ـ 56، 183 ـ 89، 133/3، 68/4 ـ 69، 109، 186 ـ 90. البيطار، 556/1، 663/2، 1064، 1540/3 ـ 51. الشطي، روض، 36 ـ 37، 76 ـ 77، 109 ـ 110، 131، 173 ـ 74، 225. الحصني، 662، 822 ـ 24. مردم، 161 ـ 62.

Schilcher, *The Islamic Maqased of Beirut: A Case Study of Modernization in Lebanon*, unpublished M.A. thesis. American University of Beirut, Beirut, 1969.

34 ـ أتوجه بالشكر إلى الدكتور إبراهيم الأسطواني ومراسلي الدكتور أسعد الأسطواني لما قدماه من عون في كتابة تاريخ الأسرة. المرادي، 200/4 ـ 201، 229 ـ 31. البيطار، 154/1 ـ 56، 342، 535، 626/2، 729. الحصني، 647، 658 ـ 59، 551 ـ 665، 720 ـ 21، 750 ـ 51، 837 ـ 38. مردم، 7. الشطي، روض، 57، 70 ـ 71، 104، 112، 167، تراجم، 21، 43، 56.

B.G. Martin, "A Short History of the Khalwati Order of Derwishes", in N. Keddie, (ed.), *Scholars, Saints and Sufis*,, Berkeley, 1972 , 289; AECPNS/112/9, FO. 195/927, FO. 195/965, FO. 371/6455.

35 وقفيات آل السفرجلاني في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر المحفوظة في مديرية الوثائق التاريخية بدمشق (سلسلة وثائق متفرقة).

36 المرادي، 112/1، 250 ـ 54، 163/2 ـ 67، 222/4 ـ 25. البيطار، 309/1. الشطي، روض، 48 ـ 49، 100، 120، 150. الحصني، 839 ـ 40. FO ـ 371/6455.

37 المرادي، 119/1، 133 ـ 45، 241 ـ 49، 275/2 ـ 81، 204/3 ـ 205. البيطار، 238/1 ـ 39، 318 ـ 19. الشطي، روض، 40 ـ 41. الحصني، 640، 824، 788 ـ 89، البيطار، 1183/3 ـ 88. الشطي، تراجم، 67 ـ 68.

AEPol/15; FO. 195/927, FO. 195/1583.

38 البيطار، 246/1 ــ 47، 667/2 ــ 68، 108 ــ 112. الشطي، روض، 12 ــ 13، 110 ــ 111، 163 ــ 65، تراجم، 12. الحصني، 640، 662، 667 ــ 69، 706، 754 ــ 55، 877، مردم، 7.

Poujoulat, 395; Abkarius, 130; Paton, 196; Cte. de Paris, 23 - 25; AEARC/93/4, AEPol/6, AEARC/93/4, AEPol/8, AEPol/10, AECPNS/112/9, FO. 195/927.

39 Paton, 195 - 96.

40 المصدر السابق، 196.

41 البيطار، 96/1، 126 ــ 27، 918/2. الشطي، روض، 158 ــ 59، تراجم، 42 ــ 43، 48 ــ 49، 65، 112 ــ 13. الحصني، 669 ــ 70، 703 ــ 704، 709 ــ 10، 826 ــ 27، الزركلي، 331/5، 82/8.

Harran, 22 - 25, 178 - 179, 184n, 216, 237; Dawn "The Rise", 162; AECPNS /119/ 16, AECPNS/120/17; FO. 195/1306; F.O. 371/6455.

42 المرادي، 294/2 ــ 302، 46/3 ــ 48، 235/4 ــ 36. البيطار، 755/2، 1013 ــ 14، 1315/3، 1327 ــ 28، 1338 ــ 39. الشطي، روض، 120، 129، 133 ــ 34، 229، تراجم، 69 ــ 70، 116. الحصني، 825 ــ 26.

Rafeq, *Province*, 51; Trimingham, 41; FO. 195/2144, WO. 371/6455; AEPol/14, AEPol/15, AEPol/17, AEARC/93/4, AEPol/6, AEARC/63.

43 المرادي، 21/1 ــ 22، 156/2 ــ 58، 66/3 ــ 80، 206 ــ 208، 318. البيطار، 310/1 ــ 11، 558، 672/2، 675، 920، 1328/3 ــ 30، 1467 ــ 77. الشطي، روض، 52، 74 ــ 75، 78 ــ 79، 101، 157 ــ 58، 251 ــ 45، تراجم، 3، 35 ــ 36، 285. الحصني، 667 ــ 69، 673، 698 ــ 99، 729، 730، 737 ــ 38، 768 ــ 72، 772 ــ 87، 810 ــ 13. مردم، 7، 21 ــ 22، 23، 24، 26.

Rafeq, *Province*, 51, 166, 210, 226; Kremer, 141; AECPNS/112/9, AEPol/15, AEPol/7, AEPol/6, AEPol/11, AEPol/13, AEPol/14; CNF 62, 1942/43 FO. 195/677. 195/806, FO. 195/927, FO. 195/1648, FO. 195/1583; FO. 371/6455.

44 المرادي، 206/3؛ البيطار، 168/1، 340 ــ 41، 536 ــ 37، 626/2، 668 ــ 69، 1042 ــ 44، 247/3. الشطي، روض، 36، 56 ــ 57، 63، 79، 101. 102، 104، 112 ــ 13، تراجم، 100. الحصني، 658 ــ 65، 661، 666، 809 ــ 10. كتاب الأحزان، 308.

Rafeq, Province, 51; Wulzinger and Watzinger, *Damaskus: Die islamische Stadt*, Berlin, 1924, 100; Yusif Ibish, "Elias Qudsi's Sketch of the Guilds of Damascus in the 19th Century", *Middle East Economic Papers*, Beirut, 1967, 41 - 44; Harran, 155; AECom/4, AEPol/15, AEPol/6, AEARC/93/4; FO. 371/6455; Brinner, 199, 202f.

45 ـ المرادي، 5/2 ــ 6، 128/4؛ مذكرات 87. الشطي، روض، 60، 72، 105، 162 ــ 63، تراجم، 45، 49 ـ 84. الحصني، 649، 660، 728 ــ 29، 800 ــ 801، 817 ــ 19. الزركلي، 252/6. البيطار 33/1، 413 ــ 14، 488 ــ 89، 734/2 ــ 35. F.O. 371/6455.

46 المرادي، 326/2، 205/3. الحصني، 666 ــ 879 ــ 80، 692، 828 ــ 30. البيطار، 146/1 ــ 50، 682/2 ــ 83، 833 ــ 36، 917، 1003 ــ 1004، 1227/3 ــ 29، 1345، 1594 ــ 94. الشطي، روض، 38 ــ 39 ــ 139 ــ

141، 161، 167 ـ 68، 227 ـ 29، 258. مردم، 27.

FO. 195/2075; AEPD/15, AECPNS 112/10.

47 البيطار، 1/100، 164 ح، 241 ـ 43، 3/1093، 1375 ـ 81. الشطي، روض، 32 ـ 33، 187 ـ 88، 232 ـ 33. الحصني، 828 ـ 29.

Salibi, "Shaykh Muhammad", 185f.; AEARC/93/4, AEPol/6, AEPol/8, AEPol/15, FO. 371/6455.

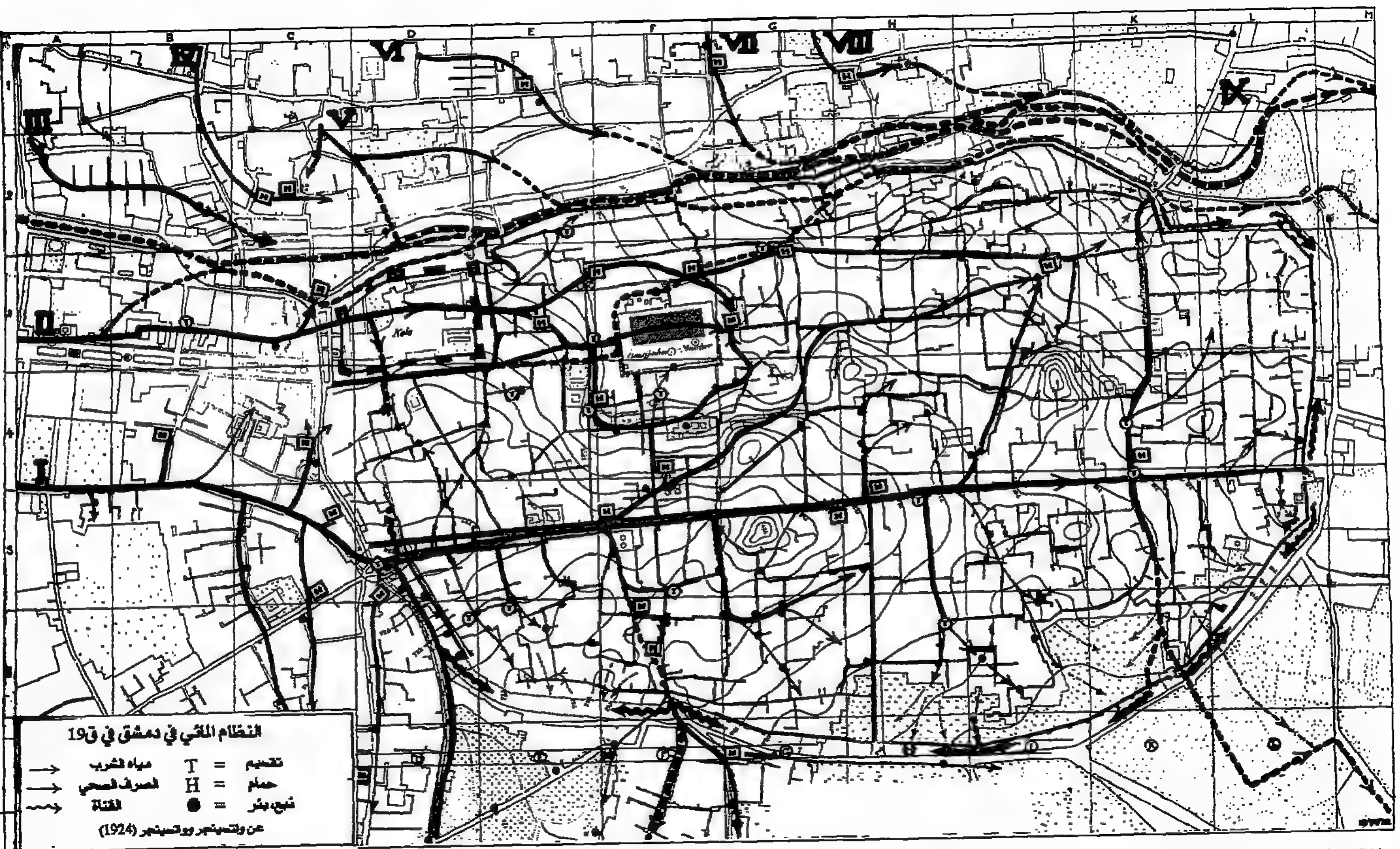
48 الشطي، تراجم، 14، 23. الحصني، 891 ـ 92. مردم، 15 ـ 20. كتاب وقف الوزير لالا مصطفى باشا ويليه كتاب وقف فاطمة خاتون، دمشق، 1925. كتاب الأحزان.

Harran, 290, 302; FO. 371/6455.

49 البيطار، 2/883 ـ 915، 3/1433 ـ 49. الشطي، روض، 153 ـ 57، 210 ـ 13، تراجم، 96 ـ 97. الحصني 673 ـ 74، 696، 704 ـ 705، 750 ـ 48، 756، 793 ـ 95، 799 ـ 800. الزركلي، 7/82. الجندي، 1/219 ـ 220، 238، 240. عبد الجليل التميمي، «الأمير عبد القادر في دمشق (1855 ـ 1860)»، في مجلة:

Revue d'Histoire Maghrebine, 6 (1979), 5-32; King; Emerit; AEARC/93/4, AEPol/7, AECom/8, AEPol/10, AEPol/11; AEPol/12, AEPol/13, AEARC/93/4, AEPol/14, AEPol/14, AEPol/14, AEPol/15, AEPol/17, AECPNS/105/2, AEARC/63, AECPNS/106/4, AECPNS/112/9, AECPNS/114/9, AECPNS/115/ 12, AECPNS/115/12, AECPNS/119/16; FO. 195/677, FO. 195/976, FO. 195/994, FO. 195/1067; FO. 195/1843, FO. 195/2056, FO. 195/2097, FO. 195/ 2122, FO. 195/2165, FO. 371/6455.

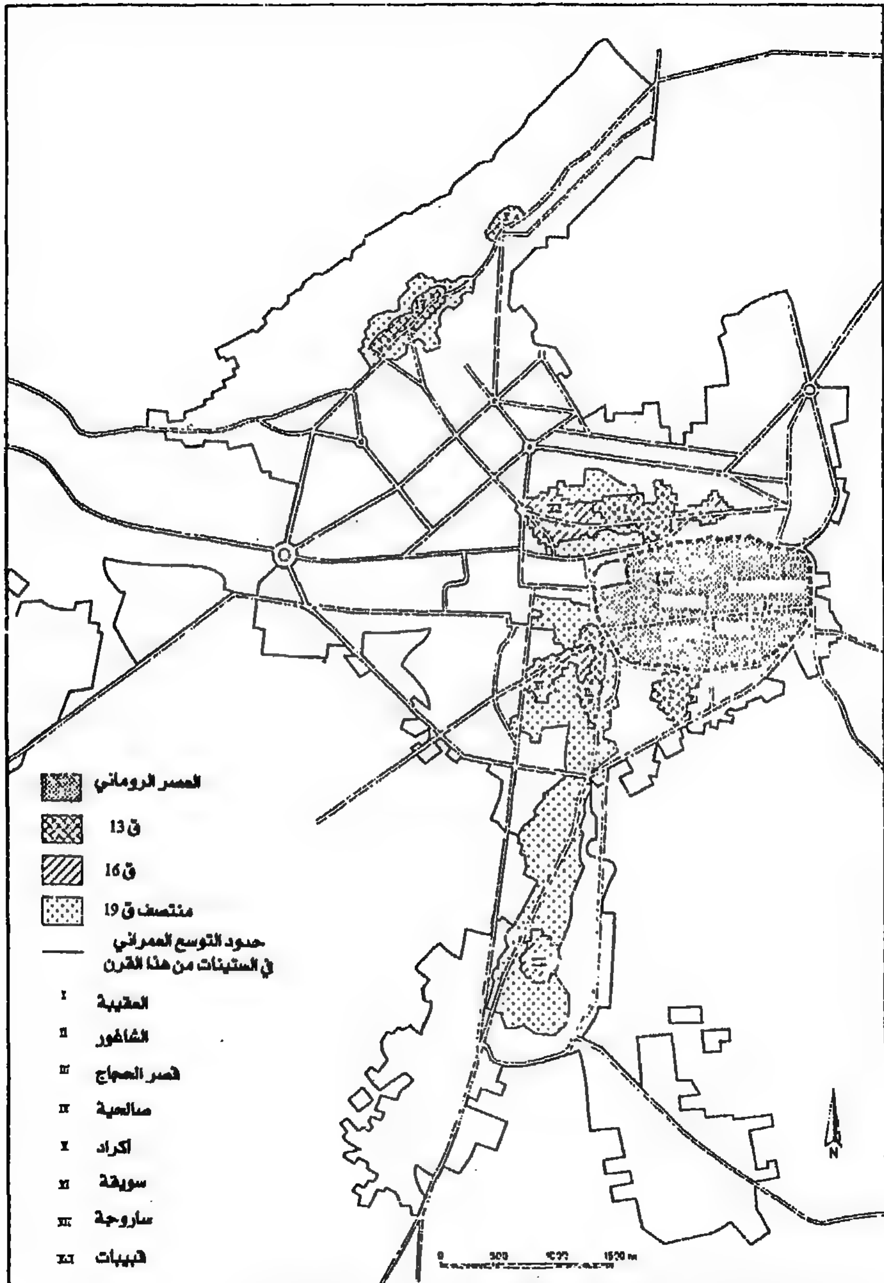
فهرس المصورات



النظام المائي في دمشق في ق19
مياه الشرب
الصرف الصحي
القناة
T = تقسيم
H = حمام
● = نبع، بئر
عن ولتسينجر ووالسينجر (1924)
A
B
C
D
E
F
G
H
I
K
L
M
III
IV
V
VI
VII
VIII
IX

Fig. 1

الشكل 1



الشكل 2: التوسع العمراني للمدينة من العصر الروماني وحتى وقتنا الحاضر
(سوفاجيه، 1934 / ديتمان، 1966)

العقيبة
سوق ساروجة
العوينة
النوفرة
مقبرة الدحداح
ال الصالحية وقاسيون
طريق حلب
الاقصاب
باب السلام
العمارة البرانية
باب الفراديس
الفرايين
دار الوزارة
المناخلية
بين السورين
الجورة
طريق ال بيروت
نهر بردى
العمارة
باب توما
مقبرة الرسلانية
المرجة
باب الفرج
السرايا
القلعة
العصرونية
الجامع الأموي
النوفرة
القيمرية
حارة الخضر
مسبك
قية الموارنة
باب البريد
باب النصر
النقاشات
حارة الأسية
حارة القصبة
طريق بغداد
حارة المسك
حارة الجفر
القنوات
باب الكنيسه
الباب الشرقي
القناطر
باب الجابية
الخراب
مئذنة الشحم
اليهود
السنانية
سوق باب السريجة
قبر عاتكة
حوش التوتة
الشاغور
باب مصلى
طريق فلسطين ومصر
باب الصغير
السويقة
قصر الحجاج
بستان القط
باب كيسان
مقبرة الروم الأرثوذوكس
مقابر باب الصغير
الشاغور البراني
مزاز
طريق حوران ومكة
مقبرة الروم الكاثوليك
طريق مقبرة اليهود
ال مقابر مسيحية اخرى
الميدان

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59

أحياء دمشق وأسواقها
في القرن التاسع عشر
المنطقة العثمانية
المستطيل المركزي
المنطقة المحلية
0 200m
نقلاً عن ولتسينجر وواتسينجر (1924)

Fig. 3

الشكل 3

الشكل (3)

مخطط أحياء دمشق وأسواقها في القرن التاسع عشر*

المربع	الرقم	السوق أو الزقاق	تصويبات المترجم
B/2	1	سوق علي باشا	
C/2	2	سوق الخيل	
	3	سوق الجمال	
	4	سوق الخضراوات	سوق الخضروية (الشهابي، 480)
	5	سوق خان الباشا	
D/2	6	سوق الجلالاتية	
	7	سوق النحاس	سوق النحاسين (C/3, 11) (المصدر السابق، 500)
E/2	8	سوق المناخلية	
	9	سوق العابدين؟	
F/2	10	سوق العمارة	
C/3	11	سوق النحاسين	
	12	سوق القميلة	
	13	سوق السروجية	
D/3	14	سوق الخيمية	
E/3	15	سوق تحت القلعة	سوق باب القلعة. سوق تحت القلعة يقع شمال غرب القلعة (المصدر السابق، 58)
	16	زقاق البوس	سوق البورص (المصدر السابق، 101). زقاق البوس يقع جنوب سوق الحميدية.
H/3	17	سوق القاضي	يعرف بسوق القيمرية أيضاً (الآثار الإسلامية، 128)
L/3	18	زقاق الحضيرة	
C/4	19	زقاق سيدي عامود	
D/4	20	سوق الأروام	سوق الحميدية لاحقاً (الشهابي،61)
	21	زقاق المبلط	
	22	بوابة محمد باشا	
E/4	23	السوق الجديدة	سوق الحميدية لاحقاً (المصدر السابق، 61)
	24	سوق القماش	
	25	سوق القيشاني	

* استعنا في تعريب الأشكال (3 ، 4 ، 5) وتدقيقها بالمراجع التالية:
كارل ولتسينجر وكارل واتسينجر، الآثار الإسلامية في مدينة دمشق، ترجمة قاسم طوير، تعليق عبد القادر الريحاوي، (دمشق، 1984). محمد أسعد طلس، الذيل على ثمار المقاصد في ذكر المساجد لابن عبد الهادي، (بيروت، 1975). عبد القادر بن محمد النعيمي، دور القرآن في دمشق، تحقيق صلاح الدين المنجد، (بيروت، 1973). مخطط المنجد. أكرم حسن العلبي، خطط دمشق، (دمشق، 1989). قتيبة الشهابي، أسواق دمشق القديمة، (دمشق، 1990). (المترجم ع.م)

	26	سوق القباقيبية	
	27	سوق الحرير	زقاق بين البحرتين (المصدر السابق، 191). سوق الحرير يقع ضمن خان الحرير (الشكل 4، F/ 4,3)
	28	سوق البزورية	
	29	سوق القمح	
G/4	30	زقاق الأسعدية	
	31	السائح القاري	حارة حمام القاري
	32	زقاق الماعزة	
H/4	33	سوق الأحد	
D/5	34	سوق العطارين	سوق السكرية (تعليق الريحاوي على الآثار الإسلامية، 155)
	35	سوق الخواصين	سوق الصباغين (الشهابي، 350) سوق الخواصين (الخياطين) يقع عند المدرسة النورية الكبرى (الشكل4، E/4,11) (المصدر السابق، 178)
	36	سوق جقمق	
	37	سوق القواصين	سوق القطن (المصدر السابق، 339)
	38	سوق الذراع	سوق الذراع يمتد من سوق الحميدية وينتهي بسوق العبجية من سوق مدحت باشا (المصدر السابق، 327)
E/5	39	سوق منخارني؟	
	40	زقاق القاضي	
	41	سوق الحبالين	
	42	سوق النورية	يعرف بسوق الغزولية أيضاً (المصدر السابق، 179)
	43	سوق الجوخية	
	44	سوق الصوف	
F/5	45	سوق العبجية	
	46	سوق الرز	
	47	سوق الوراقين	
	48	سوق التبن	
	49	سوق العلبية	
	50	زقاق الدقاقين	
G/5	51	سوق تحت القناطر	
H/5	52	زقاق الثلاج	
	53	زقاق الدك	
E/6	54	سوق القطن	سوق القطن (D/5, 37)
	55	تحت الدرج	
F/6	56	زقاق همام الدكان	
G/6	57	زقاق الناصري	
	58	زقاق المليحي	
I/6	59	سوق الجمعة	

الشكل (4)

مخطط المدينة القديمة في القرن التاسع عشر

المربع	الرقم	البناء	تصويبات المترجم
A/1	1	مكتب عبد الله	جامع الشيخ عبد الله (الآثار الإسلامية، 82)
B/1	1	الورد	
C/1	1	سوق الشمران	
	2	العونية؛ كذلك المدرسة الشامية البرانية	
	3	الشريفة	المدرسة الحنبلية الشريفة (F/3,7)
	4	داور آغا	
D/1	1	عبد الرحمن باشا اليوسف	
	2	حارة النوفرة	
	3	محمد باشا (العظم؟)؛ لعلها القنصلية الألمانية في أواسط القرن (*Haus Westzstein*)	دار محمد فوزي باشا العظم
	4	مجهول	
	5	مكتب إعدادي	
E/1	1	العمري	
	2	التوبة	
	3	لعلها المحنونية	المدرسة المحنونية (مخطط المنجد/3)
F/1	1	مجهول	
	2	النحاس	الخانقاه النحاسية (العلبي، 407)
	3	السكاكيري	
G/1	1	الجوزة	
	2	الجديد	
H/1	1	بئر الكنائس	مسجد جادة عاصم (تعليق الريحاوي على الآثار الإسلامية، 87)
	2	الأشرف	يعرف بحمام الحموي وحمام السلطان (المصدر السابق، 87)
	3	جامع الأقصاب (زاوية)	
	4	السادات الزينبية	يعرف بجامع الأقصاب أيضاً (المصدر السابق، 87)
A/2	1	الطاووسية	

B/2	1	يلبغا	
C/2	1	الرشيدية	
	2	عين علي	
	3	البطيخ	
	4	السنانية (خان البطيخ سابقاً)	
	5	القرماني	
	6	سوق العتيق	
	7	البطيخ	
	8	الزيت	
	9	الدوبجية	جامع الورمشية (المصدر السابق،96)
D/2	1	لالا مصطفى باشا؛ آل مردم بك	حديقة سامي باشا مردم بك وفيها جامع لالا مصطفى باشا (المصدر السابق، 96)
	2	الخليلي	
	3	المؤيد	يعرف بجامع خان علي باشا وجامع الزبيب أيضاً (المصدر السابق، 96)
	4	خان علي باشا	جامع المؤيد (D/2,3)
	5	الزبيب	جامع المؤيد (D/2,3)
	6	مجهول	شجرة إبراهيم الخليل (المصدر السابق، 100)
E/2	1	السيد	
	2	مجهول	
	3	المناخلية	
	4	مجهول	باب الفرج (المصدر السابق، 101)
	5	المعلق	
	6	المناخلية	
F/2	1	السادات	
	2	العمرية	
	3	سق رقية	جامع السيدة رقية (طلس، 229)
H/2	1	باب السلام	باب السلام وإلى جانبه جامع السلام
	2	الزاوية (لعله الزاوية السعدية)	الزاوية السعدية الجباوية (مسجد الزاوية لاحقاً) (العلبي، 420)
I/2	1	مجهول	
	2	القنصلية الأمريكية؛ بيت مشاقة	

K/2	1	السقيفة	
	2	خالد بن الوليد	باب توما وإلى جانبه جامع خالد بن الوليد (الآثار الإسلامية، 105)
	3	ستي خولة أو السيدة خولة	مقام السيدة خولة (المصدر السابق، 106)
L/2	1	مجهول	جامع الشيخ رسلان (طلس، 232)
M/2	1	الشيخ رسلان	
A/3	1	جمال باشا	
	2	المولوية	التكية المولوية (تعليق الريحاوي على الآثار الإسلامية، 108)
	3	المولوية	التكية المولوية (المصدر السابق، 108)
B/3	1	تنكز، حوله إبراهيم باشا إلى ثكنة عسكرية	
	2	الخاتونية لأتباع الطريقة الخلوتية الأحمدية	الخانقاه الخاتونية (العلبي، 396)
	3	لطفي باشا	
C/3	1	الراس	
	2	السنجقدار	
	3	الخليلي	
	4	القجماسية	اسطبل السلطان (تعليق الريحاوي على الآثار الإسلامية،112). المدرسة القجماسية (D/4,4)
	5	الجسر	
	6	أحمد باشا اليوسف	
D/3	1	النهرين	مقهى بين النهرين
	2	السروجية	
	3	القلعة	
	4	القلعة	
	5	مجهول	
E/3	1	العقيق	حمام العقيقي (المصدر السابق، 113)
	2	الملك الظاهر بيبرس (الظاهرية)	المدرسة الظاهرية الكبرى (العلبي، 135)
	3	العادلية الكبرى	
	4	دار الحديث	الخانقاه الشريفية (مخطط المنجد/ 44)
	5	دار الحديث الأشرفية	
	6	السبع قاعات	المدرسة العادلية الصغرى (المصدر السابق/ 46)

	7	العصرونية	
	8	الجمرك	خان المرادية. خان الجمرك (E/4) (تعليق الريحاوي على الآثار الإسلامية، 118)
	9	المرادنية	خان المرادنية يقع عند التقاء سوق الذراع بسوق مدحت باشا (الشهابي، 328)
	10	القنصلية الإيرانية	
F/3	1	القحفي والديناري	
	2	الإقبالية	
	3	الجاروخية	
	4	الشيخ حسن العطار	
	5	القوتلي، القنصلية البريطانية سابقاً	دار سعيد أفندي القوتلي
	6	السلسلة	
	7	مجهول	المدرسة الحنبلية الشريفة (العلبي، 235)
	8	بيت المرادي، المدرسة البادرائية سابقاً	المدرسة المرادية الكبرى الجوانية. المدرسة البادرائية (G/3,2) (تعليق الريحاوي على الآثار الإسلامية، 119)
	9	الفاضلية	
	10	الجقمقية	
	11	السنجارية	
	12	الغزي	
	13	الغزي، لعلها المدرسة الشامية البرانية سابقاً	المدرسة الشامية البرانية (C/1,2)
	14	الأندلسية	الخانقاه الأندلسية (مخطط المنجد/ 25)
	15	السميساطية	الخانقاه السميساطية (تعليق الريحاوي على الآثار الإسلامية، 121)
	16	الكاملية، لعلها الطبرية	التربة الكاملية (المصدر السابق، 121)
	17	مجهول	المدرسة الصادرية (المصدر السابق، 126)
	18	الحسين	
	19	الشيخ قطنا	دار الشيخ صالح أفندي قطنا مفتي دمشق
	20	قبة النسر	
G/3	1	حبس الأموات	المدسة الناصرية الجوانية (العلبي، 165)
	2	البتراكية (سوق رابية)	المدرسة البادرائية (تعليق الريحاوي على الآثار الإسلامية، 119)

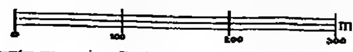
	3	مجهول	حمام أسامة الحلبي (المصدر السابق، 127)
	4	عطا العجلانى، مدرسة شيخ المشايخ سابقاً	
	5	النوفرة	
	6	النطاعين	
	7	مجهول	
H/3	1	العتاد	المدرسة القيمرية الكبرى (المصدر السابق، 128)
	2	القيمرية	مدرسة فتحي الدفتردار (المصدر السابق، 128)
	3	القيمرية	مدرسة فتحي الدفتردار (المصدر السابق، 128)
	4	مجهول	
	5	الجاويش	
I/3	1	القنصلية اليونانية، بيت القدسي	
	2	البكري	
	3	البكري	
	4	العمادي	
	5	الشيخ عبد الله	المدرسة المنكلائية (المصدر السابق، 129)
	6	بروتستانتية	
	7	بروتستانتية	
	8	المسترباترسون	
K/3	1	دير اليسوعيين	
	2	بوخران	
	3	ستات مساميري	
	4	العمادي	جامع العمادي (I/3,4) (طلس، 240)
	5	الفرنسيسكان	
	6	بيت التاج الإسباني	
	7	معتوق	
	8	البطريركية الكاثوليكية الأرمنية	
	9	راهبات الرحمة	
L/3	1	المطبخ	
	2	حنانيا	
B/4	1	المولوية	المدرسة الشاذبكية أو الشابكلية (تعليق الريحاوي على الآثار الإسلامية، 131)

	2	القناطر	
C/4	1	العدسي لأتباع الطريقة النقشبندية	جامع العداس (المصدر السابق، 132)
	2	الدرويشية	
	3	الملكة	
	4	لعله بيت مسبع	
	5	الدرويشية	
	6	الدرويشية	
D/4	1	الأحمدية	
	2	العذراوية	المدرسة العذراوية تقع غرب حمام العذراوية لاشماله (العلبي، 144)
	4	مجهول	المدرسة القجماسية (المصدر السابق، 208)
	5	القنصلية الألمانية (*Hause Lütticke*)	
	6	ست عدرا أو السيدة العذراء	حمام العذراوية (تعليق الريحاوي على الآثار الإسلامية، 136)
	7	مجهول	
E/4	1	السليمانية	المدرسة السليمانية الجوانية (العلبي، 270)
	2	الشيخ قطنا	خان قطنا (المصدر السابق، 485)
	3	الجوار (الجزار؟)	خان الحرمين (تعليق الريحاوي على الآثار الإسلامية، 137)
	4	الزعفرانجية	
	5	مارستان نور الدين، لعله دار آل البكري	بيمارستان نور الدين الشهيد (البيمارستان النوري). أما دار آل البكري فتشغل المدرسة الخاتونية الجوانية غرب البيمارستان النوري (المنجد، دور القرآن، 49)
	6	أحمد البسطامي، لعلها دار سليمان باشا العظم	
	7	الشامية الجوانية	
	8	الجوهرية سابقاً	
	9	الريحانية	
	10	الناتيبة (الخياطين؟)	المدرسة النجيبية. الخياطين (E/5,4) (تعليق الريحاوي على الآثار الإسلامية، 138)
	11	نور الدين (النورية)	المدرسة النورية الكبرى (العلبي، 225)
	12	الباب	

دمشق في القرن التاسع عشر

منشأة مسيحية — دار — محكمة
مقهى — حمام — خان — جامع
خانقاه (مدرسة) — طاحون — مدرسة
خانقاه (زاوية) — بيمارستان — زاوية

نقلاً عن ولتسينجر وواتسينجر (1924)



	13	مجهول (1841)	
	14	مجهول	
F/4	1	لعلها دار محمد باشا العظم	
	2	الصاغة	يعرف بسوق الصاغة أيضاً (تعليق الريحاوي على الآثار الإسلامية، 141)
	3	الحرير	
	4	الأمينية	
	5	التتن	
	6	السفرجلانية (أو المرادي)	خان السفرجلاني (العلبي، 482). خان المرادية تقدم ذكره (E/ 3,9) وأطلقت عليه المؤلفة سهواً اسم خان الجمرك.
	7	الصدرانية	
	8	القيمرية (أو عبد الله باشا العظم)	مدرسة عبد الله باشا العظم (المصدر السابق، 273)
	9	حافظ بك العظم	
	10	بين البحرتين	المدرسة الفارسية (المصدر السابق، 150)
	11	أسعد باشا العظم	
	12	الصواف	
	13	الكبرى (المدرسة الجوزية سابقاً)	المدرسة القليجية (مخطط المنجد/ 72). أما المدرسة الجوزية فتقع شرق المدرسة الفارسية (المصدر السابق/ 68،69)
	14	البزورية	يعرف بحمام نور الدين الشهيد أيضاً (تعليق الريحاوي على الآثار الإسلامية، 148)
	15	المعينية سابقاً	دار القرآن والحديث التنكيزية (المصدر السابق، 148. العلبي، 61)
G/4	1	القاري	
	2	المكتب السلطاني	يعرف بمكتب عنبر أيضاً
	3	مجهول	
H/4	1	مكتب القيمرية، جامع السفرجلاني سابقاً (الطريقة الخلوتية السفرجلانية) لعل مؤسسه فتحي الفلاقنسي	مدرسة فتحي الدفتردار (H/ 3,2 - 3)
	2	البعثة التبشيرية البروتستانتية الأنجليكانية	

	3	الكنيسة المريمية للروم الأورثوذوكس	
	4	بطريركية الروم الأورثوذوكس	
	5	يوسف عنبر	دار يوسف عنبر (G/ 4,2)
	6	بنات الروم	
I/4	1	الروم الأورثوذوكس	
	2	المستر كروفورد	
K/4	1	مدرسة راهبات الرحمة	
	2	دير راهبات الرحمة	
	3	القنصلية الإيطالية، بيت شامية	
	4	المسكي	
	5	أبو البيان	
	6	لعلها دار آل مسك	
L/4	1	السريان الأورثوذوكس	
B/5	1	أبو الفتح	
C/5	1	التعديل (1883 / 84)	
	2	الحدادين	
	3	المعلق	جامع المعلق (E/ 2,5) (طلس، 253)
	4	مكتب البلطجية	زاوية أبي الشامات (الطريقة الشاذلية) (تعليق الريحاوي على الآثار الإسلامية، 154)
	5	مجهول	حمام الجديد (المصدر السابق، 154)
D/5	1	الخراطين	المدرسة السيبائية (المصدر السابق، 154)
	2	السادات	
	3	الساكتين	باب الجابية
	4	المرادي	خان المرادية (E/ 3,8)
	5	سوق سركيس	جامع جركس (تعليق الريحاوي على الآثار الإسلامية، 155)
	6	السنانية، اختص به أتباع الطريقة الرفاعية	
	7	السنانية، سابقاً مدرسة	
	8	السنانية	
	9	السنانية	

E/5	1	الدكة	
	2	الزيت	
	3	جقمق	
	4	الخياطين (أسعد باشا العظم)	مدرسة إسماعيل باشا العظم (المصدر السابق، 160)
	5	الجوخية (القماش)	خان الخياطين (المصدر السابق، 160)
	6	الخياطين	
	7	المنجدين	
	8	العلاء؟	
	9	هشام	
	10	الدكة	جامع الخياطين (طلس، 213)
	11	الخضيرية، لعلها زاوية للطريقتين الخلوتية والشاذلية	دار القرآن الخيضرية (تعليق الريحاوي على الآثار الإسلامية، 162)
	12	مجهول	
F/5	1	العمود	
	2	أسعد باشا العظم	
	3	النحاس	
	4	الرز الكبير	
	5	الرز الصغير	
	6	الشحم، لعله الحبالين	مسجد مأذنة الشحم ويدعى بمسجد السوق أيضاً (طلس، 249)
	7	سليمان باشا العظم	
	8	الخزيزاتية	
	9	مجهول	خان الصنوبر (تعليق الريحاوي على الآثار الإسلامية، 170)
	10	ناصيف	
	11	السباعي	
G/5	1	مجهول، مبني على طراز العمارة في البندقية	
	2	تحت القناطر	
	3	الخراب	
	4	القنصلية البريطانية	
H/5	1	الكنيسة	

	2	الخراب	
	3	يعقوب استانبولي	
	4	مجهول	
	1	السريان الكاثوليك	
	2	البطريركية الأرمنية	
	3	بطريركية الروم الكاثوليك	
B/6	1	النبي	جامع العتابة (المصدر السابق، 173)
	2	مجهول	جامع باب السريجة (المصدر السابق، 173)
C/6	1	أحمد باشا	دار أحمد باشا الشمعة
	2	عز الدين	
	3	الشيخ عبد الله	
D/6	1	العجمي	دار القرآن الأفريدونية (المصدر السابق، 174)
	2	الشيخ محمد الصابوني	دار القرآن الصابونية (المصدر السابق، 175)
	3	الشاذلية	
	4	الزيتوني	
E/6	1	الياغوشية، الجراح (؟)	جامع الياغوشية (المصدر السابق، 178)
	2	مجهول	
	3	البدوي	
	4	السجن	
F/6	1	الصفي	
	2	القادرية الصمادية	الزاوية الصمادية (العلبي، 420)
	3	مجهول	
G/6	1	نجيب	حمام الركاب (تعليق الريحاوي على الآثار الإسلامية، 179)
H/6	1	شمعايا	
I/6	1	لزبونة	
	2	أحمد خراب	الأحمر (المصدر السابق، 180)
A/7	1	التابتية	يعرف بجامع زيد بن ثابت أيضاً (المصدر السابق، 182)
	2	مجهول	
B/7	1	التوريزي	جامع التيروزي (التوريزي) (العلبي، 319)
	2	مجهول	
C/7	1	علي البريدي (السويقة)	

	2	سابقاً مدرسة، لعلها محكمة الميدان	
D/7	1	الزين	
	2	الشيخ حسن	تربة مختار (تعليق الريحاوي على الآثار الإسلامية، 191)
	3	مجهول	
F/7	1	الشيخ مسعود	
	2	النجارين	
	3	الجراح	
	4	السروجي	
	5	السعدية	
G/7	1	السروجي	
	2	سيدي إسلام	
	3	العربي	
D/8	1	السوقية	جامع النقشبندي ويعرف بجامع المرادية أيضاً (العلبي، 357)
	2	الشيخ حسن الشيباني، ربما اختص به أتباع الطريقة السعدية [انظر مخطط حي الميدان، الشكل 5]	
F/8	1	المزاز	

الميدان
في القرن التاسع عشر

جامع
مدرسة
زاوية
دار
حمام

عن ولتسينجر وواتسينجر (1924)

0
800m

الميدان التحتاني
الحصا
الحقلة
الميدان الفوقاني
القبيبات

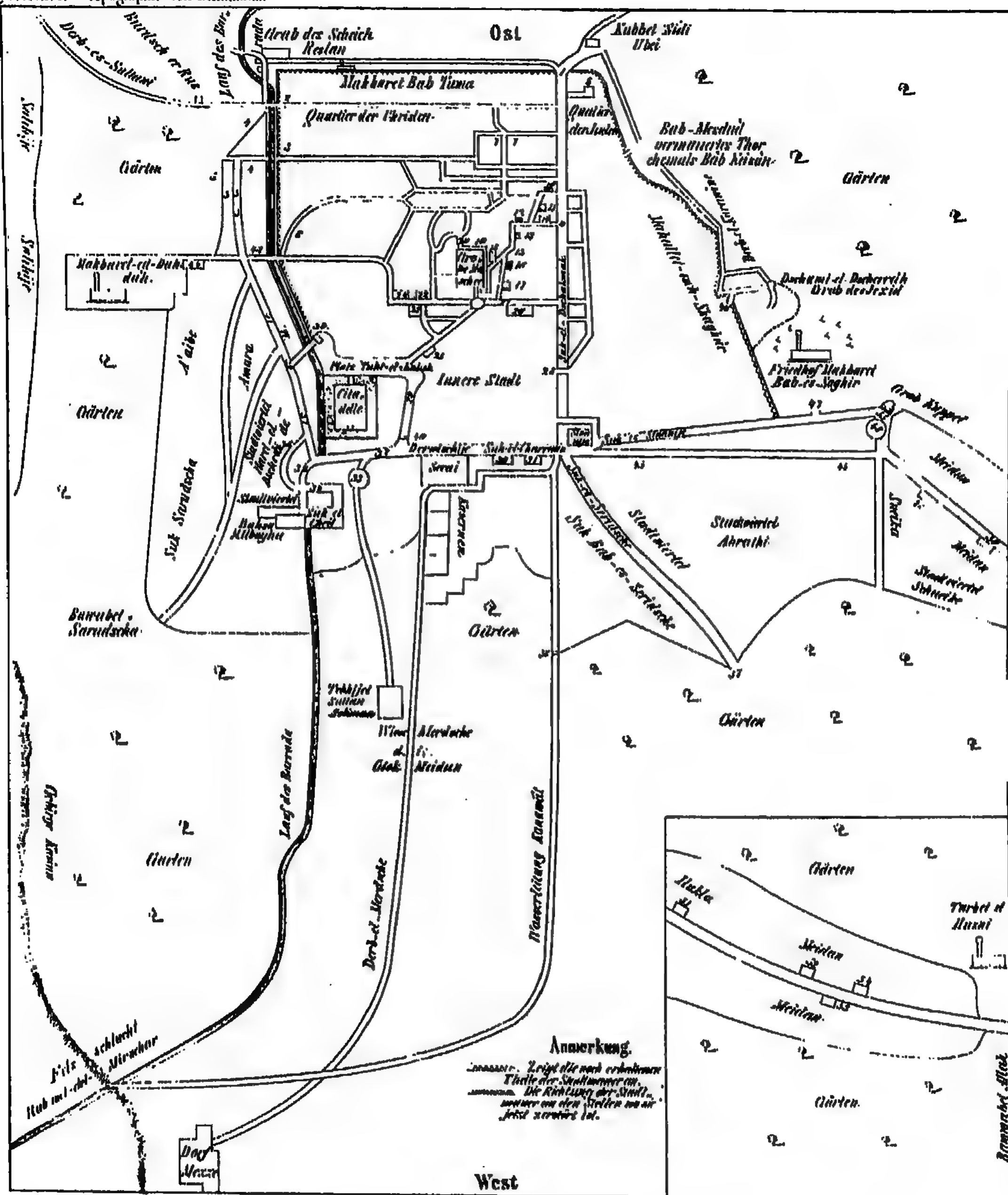
الشكل 5

الشكل (5)

مخطط حي الميدان في القرن التاسع عشر

المربع	الرقم	البناء	تصويبات المترجم
D/9	1	مجهول	
	2	سيدي عمر	جسر سيدي عمر (الآثار الإسلامية، 204)
D/10	1	مجهول	
	2	سيدي جوبان	مسجد جوبان (طلس، 204)
D/11	1	سيدي صهيب	
	2	الحرملي	تربة الشيخ محمد حرملة (تعليق الريحاوي على الآثار الإسلامية، 206)
D/12	1	فتحي	
D/13	1	الرفاعية	مسجد الرفاعي (طلس، 218)
	2	الرفاعية	حمام الرفاعي (تعليق الريحاوي على الآثار الإسلامية، 206)
	3	محمود باشا العابد	
	4	هلال بك العابد	
	5	منجك	
D/15	1	الطالبية	جامع التينبية ويعرف أيضاً بالتربة التنكية (المصدر السابق، 207)
	2	يعقوب الحقلي (القاع)	
C/16	1	مجهول	
	2	السعدية	الزاوية السعدية الجباوية (العلبي، 419)
C/17	1	المهايني	دار أبي عارف المهايني
	2	مجهول	حمام الدرب (تعليق الريحاوي على الآثار الإسلامية، 210)
	3	الرشيدية	تربة مجهولة من العهد المملوكي (المصدر السابق، 210)
D/17	1	القنشلية	
	2	الدقاق	يعرف بجامع الكريمي أيضاً (المصدر السابق، 211)
D/18	1	شهاب الدين	
D/18	1	السعدية	التربة السعدية الجباوية (المصدر السابق، 211)

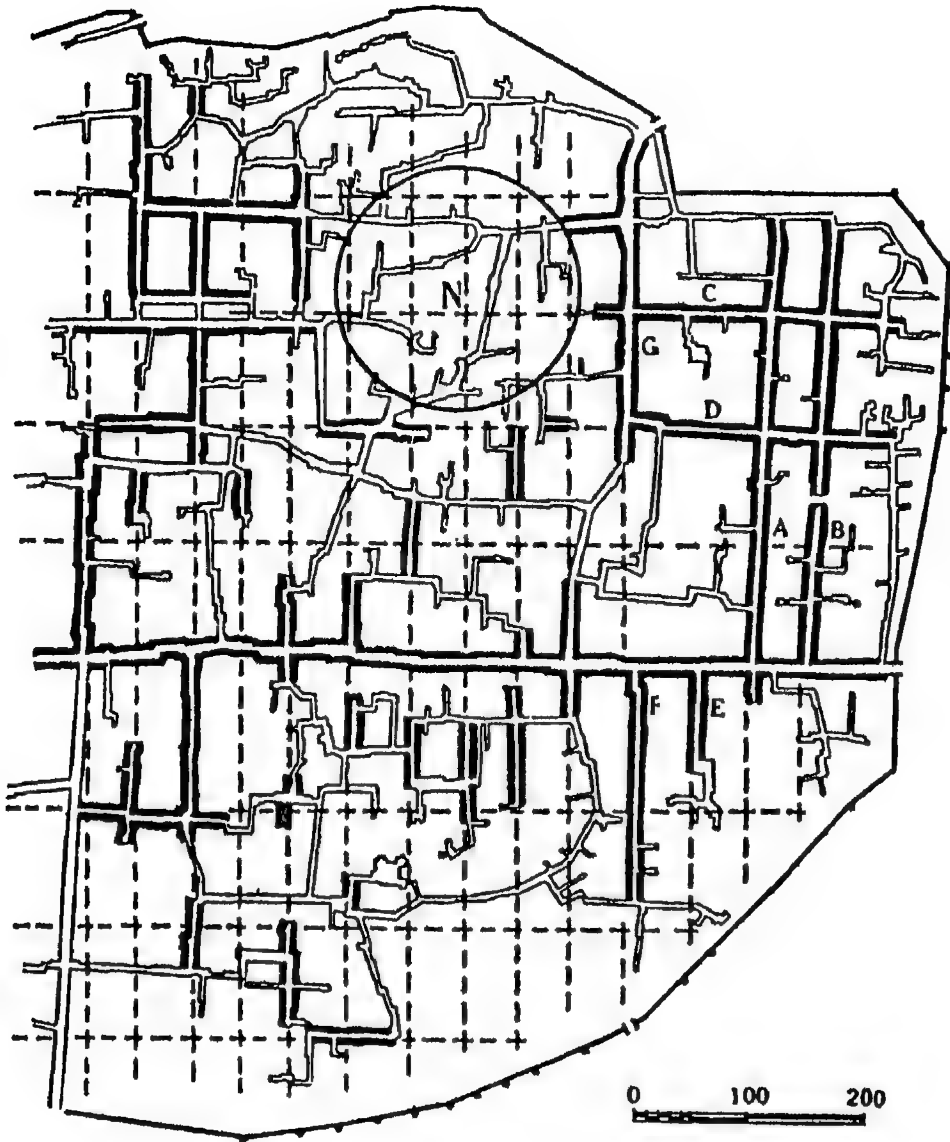
Kremer. Topographie von Damaskus



Lith. u. gedr. in d. k. k. Hof u. Staatsdruckerei.

Denkschriften der k. Akad. d. Wissensch. philos. histor. Cl. VI. Bd. 1854.

الشكل 6: خارطة دمشق التي وضعها كريمر (1854)



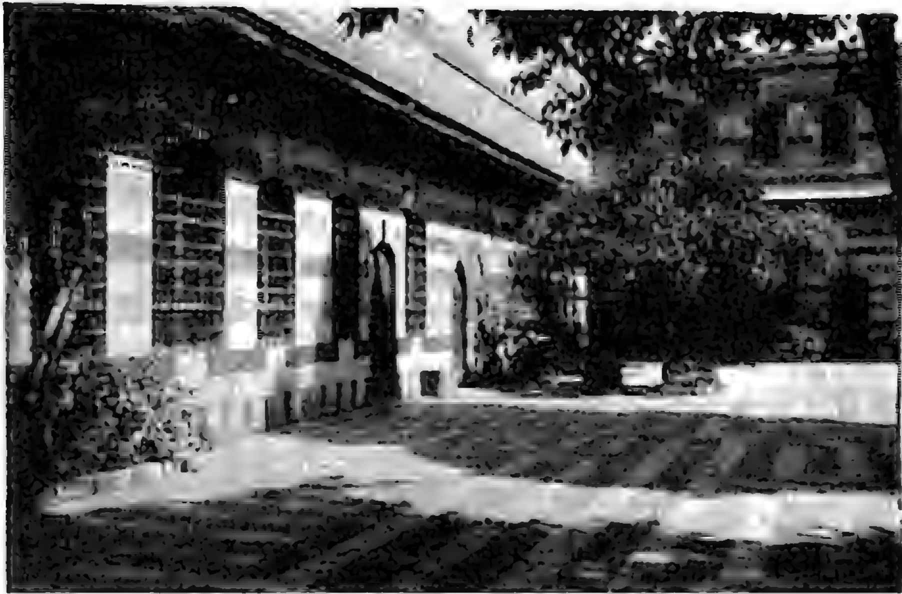
الشكل 7: الآثار الباقية من العصر الروماني
في مخطط شوارع المدينة القديمة
(سوفاجيه، 1949/أليسييف، 1970)



1 . منظر عام لدمشق من الجامع الأموي باتجاه الغرب وتظهر في مقدمة الصورة الأسواق والقلعة في الوسط ونهر بردى في الخلف. بونفيس، أواخر القرن التاسع عشر.



2 . السور الجنوبي لدمشق وحلقة الطرق الجنوبية. بونفيس، أواخر القرن التاسع عشر.



3. باحة الحرملك في قصر أسعد باشا العظم. تصوير المؤلفة، 1982.



4. مشجرة نسب آل الكيلاني. تصوير المؤلفة، 1972.



5. مشجرة نسب آل الخطيب. تصوير المؤلفة، 1972.



6. باحة دار احد الوجهاء (بيت نظام). بونفيس، اواخر القرن التاسع عشر.



7. الشارع المستقيم. بونفيس، اواخر القرن التاسع عشر.

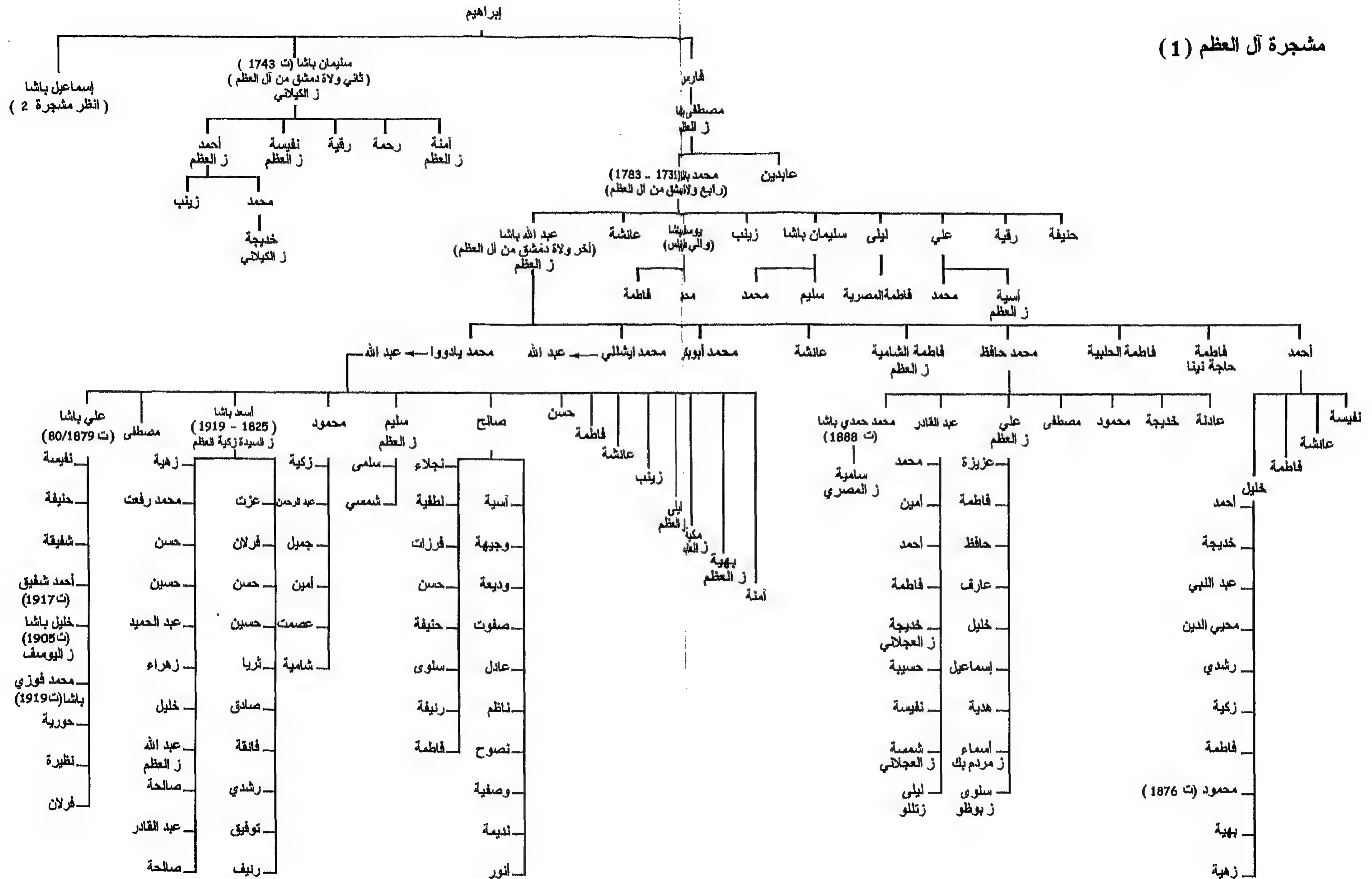


8. نهر بردى غربي المدينة ويبدو طريق بيروت إلى اليسار والتكية السليمانية إلى اليمين. بونفيس، أواخر التاسع عشر.



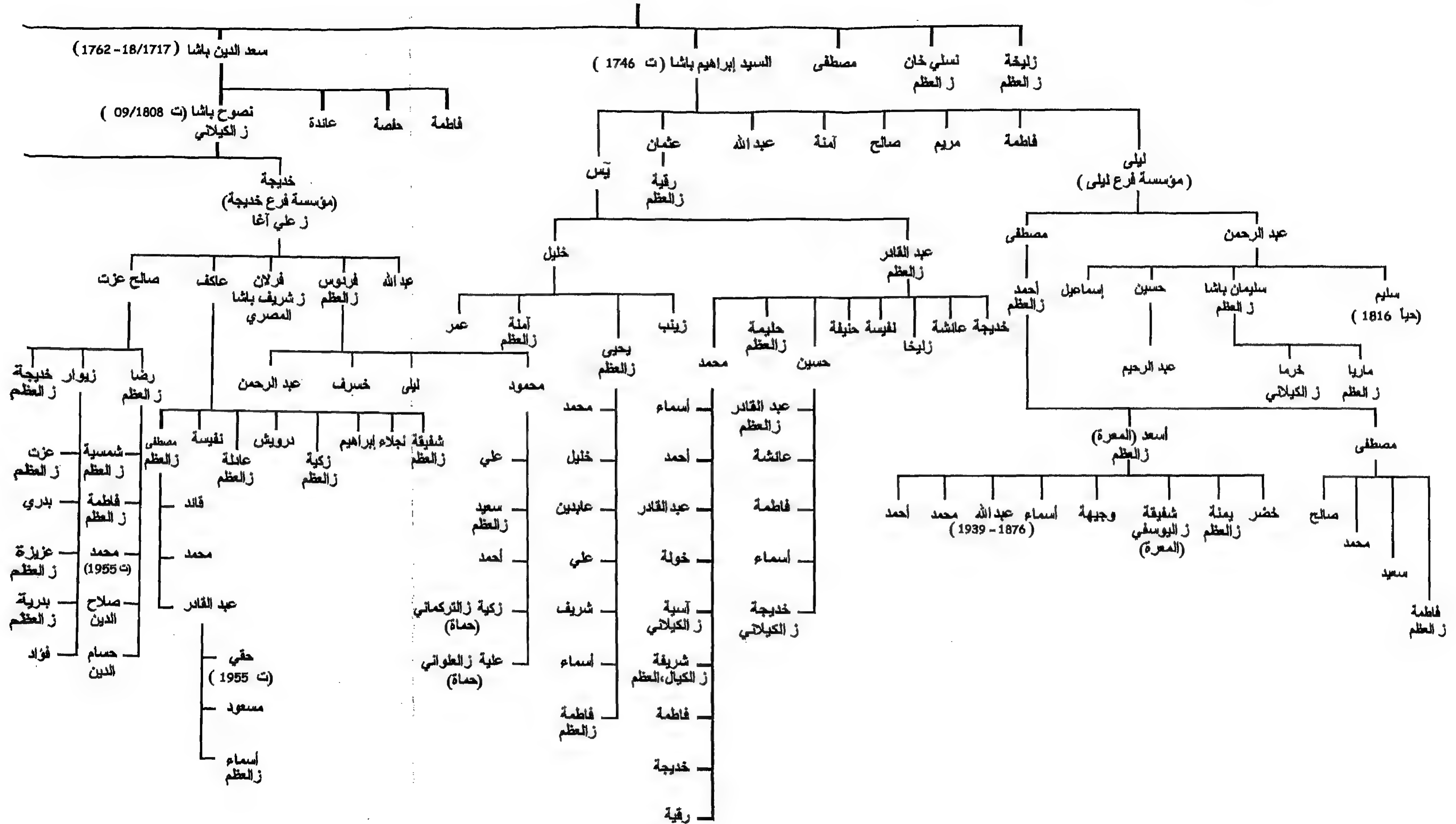
9. السور الشمالي لدمشق بمحاذاة نهر بردى. مجموعة أوين تويدي، الثلاثينات من هذا القرن.

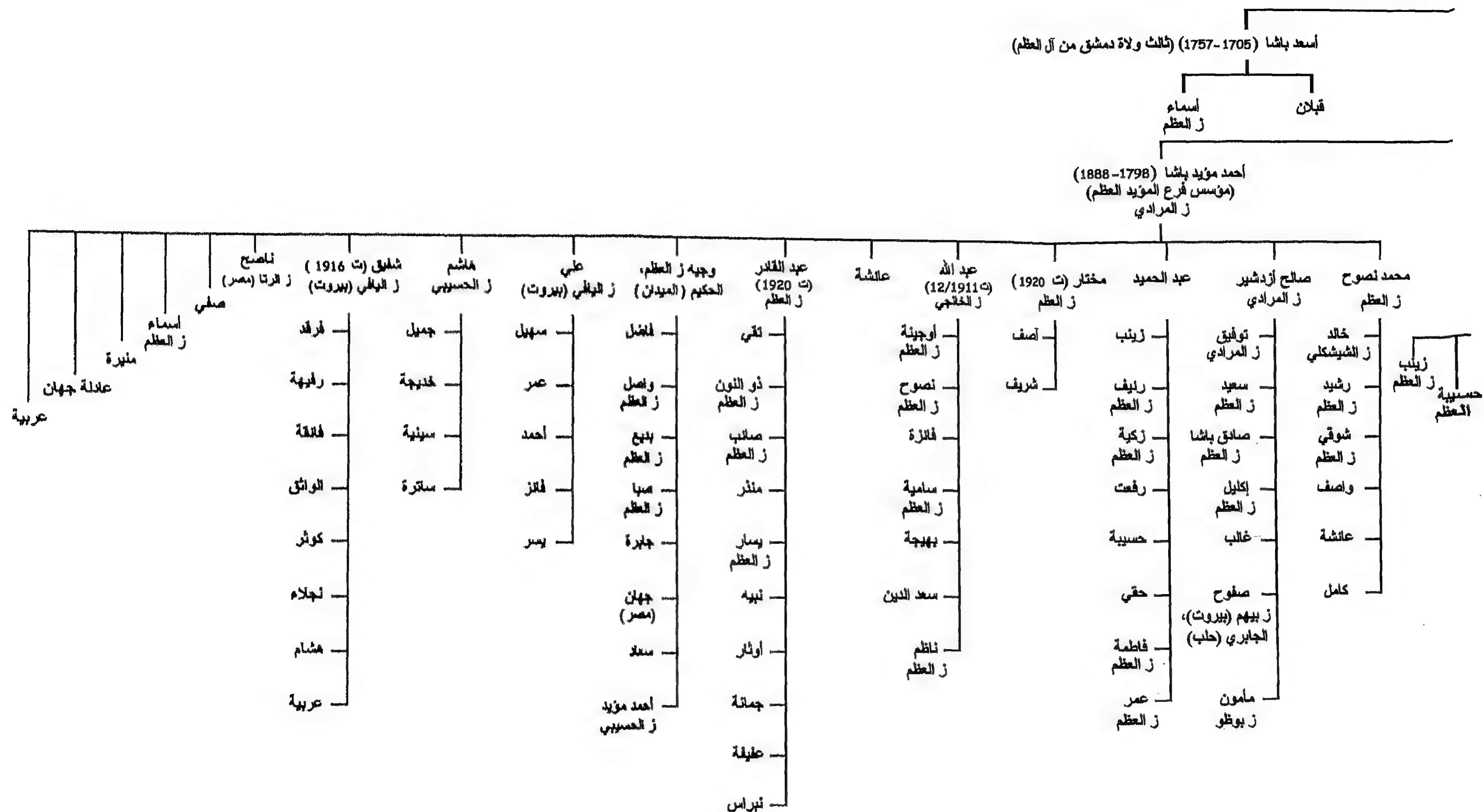
فهرس المشجرات



مشجرة آل العظم (1)
إبراهيم
إسماعيل باشا
(انظر مشجرة 2)
سليمان باشا (ت 1743)
(ثاني ولاة دمشق من آل العظم)
ز الكيلاني
فارس
مصطفى باشا
ز العظم
أحمد
ز العظم
نفيسة
ز العظم
رقية
رحمة
آمنة
ز العظم
زينب
محمد
خديجة
ز الكيلاني
عابدين
محمد باشا (1731 - 1783)
(رابع ولاة دمشق من آل العظم)
عبد الله باشا
(آخر ولاة دمشق من آل العظم)
ز العظم
عائشة
يوسف باشا
(والي طرابلس)
زينب
سليمان باشا
ليلى
علي
رقية
حنيفة
فاطمة
محمد
محمد
سليم
فاطمة المصرية
محمد
آسية
ز العظم
محمد بادووا
عبد الله
محمد ايشلي
عبد الله
محمد أبوبكر
عائشة
فاطمة الشامية
ز العظم
محمد حافظ
فاطمة الحلبية
فاطمة
حاجة نينا
أحمد
علي باشا
(ت 80/1879)
مصطفى
أسعد باشا
(1825 - 1919)
ز السيدة زكية العظم
محمود
سليم
ز العظم
صالح
حسن
فاطمة
عائشة
زينب
ليلى
ز العظم
مكية
ز العابد
بهية
ز العظم
آمنة
محمد حمدي باشا
(ت 1888)
سامية
ز المصري
عبد القادر
علي
ز العظم
مصطفى
محمود
خديجة
عادلة
نفيسة
عائشة
فاطمة
خليل
نفيسة
حنيفة
شفيقة
أحمد شفيق
(ت1917)
خليل باشا
(ت1905)
ز اليوسف
محمد فوزي
باشا(ت1919)
حورية
نظيرة
فرلان
زهية
محمد رفعت
حسن
حسين
عبد الحميد
زهراء
خليل
عبد الله
ز العظم
صالحة
عبد القادر
صالحة
عزت
فرلان
حسن
حسين
ثريا
صادق
فائقة
رشدي
توفيق
رئيف
زكية
عبد الرحمن
جميل
أمين
عصمت
شامية
سلمى
شمسي
نجلاء
لطفية
فرزات
حسن
حنيفة
سلوى
رئيفة
فاطمة
آسية
وجيهة
وديعة
صفوت
عادل
ناظم
نصوح
وصفية
نديمة
أنور
محمد
أمين
أحمد
فاطمة
خديجة
ز العجلاني
حسيبة
نفيسة
شمسة
ز العجلاني
ليلى
زتللو
عزيزة
فاطمة
حافظ
عارف
خليل
إسماعيل
هدية
أسماء
ز مردم بك
سلوى
ز بوظو
أحمد
خديجة
عبد النبي
محيي الدين
رشدي
زكية
فاطمة
محمود (ت 1876)
بهية
زهية

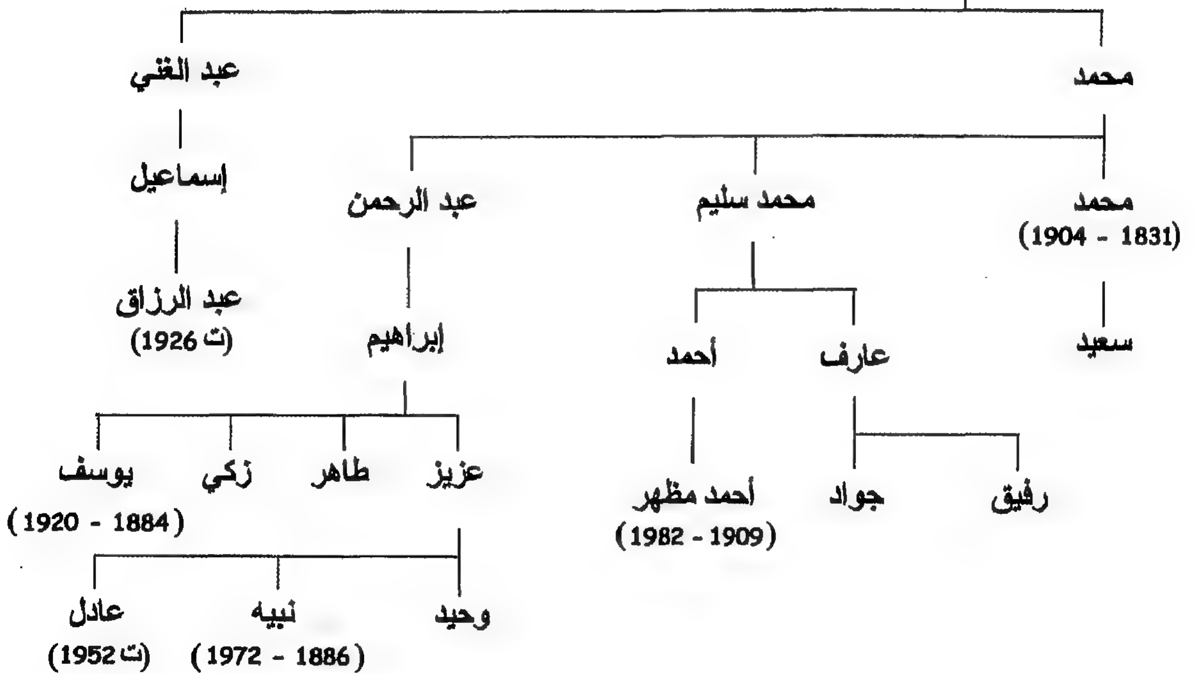
مشجرة آل العظم (2)





أسعد باشا (1705-1757) (ثالث ولاة دمشق من آل العظم)
قبلان
أسماء ز العظم
أحمد مؤيد باشا (1798-1888) (مؤسس فرع المؤيد العظم) ز المرادي
محمد نصوح ز العظم
صالح أزدشير ز المرادي
عبد الحميد
مختار (ت 1920) ز العظم
عبد الله (ت 12/1911) ز الخانجي
عائشة
عبد القادر (ت 1920) ز العظم
وجيه ز العظم، الحكيم (الميدان)
علي ز اليافي (بيروت)
هاشم ز الحسيبي
شفيق (ت 1916) ز اليافي (بيروت)
ناصح ز الرتا (مصر)
صفي
أسماء ز العظم
منيرة
عادلة جهان
عربية
زينب ز العظم
حسيبة العظم
خالد ز الشيشكلي
رشيد ز العظم
شوقي ز العظم
واصف
عائشة
كامل
توفيق ز المرادي
سعيد ز العظم
صادق باشا ز العظم
إكليل ز العظم
غالب
صفوح ز بيهم (بيروت)، الجابري (حلب)
مأمون ز بوظو
زينب
رئيف ز العظم
زكية ز العظم
رفعت
حسيبة
حقي
فاطمة ز العظم
عمر ز العظم
آصف
شريف
أوجينة ز العظم
نصوح ز العظم
فائزة
سامية ز العظم
بهيجة
سعد الدين
ناظم ز العظم
تقي
ذو النون ز العظم
صائب ز العظم
منذر
يسار ز العظم
نبيه
أوثار
جمانة
عقيلة
نبراس
فاضل
واصل ز العظم
بديع ز العظم
صبا ز العظم
جابرة
جهان (مصر)
سعاد
أحمد مؤيد ز الحسيبي
سهيل
عمر
أحمد
فائز
يسر
جميل
خديجة
سينية
ساترة
فرقد
رفيهة
فائقة
الواثق
كوثر
نجلاء
هشام
عربية

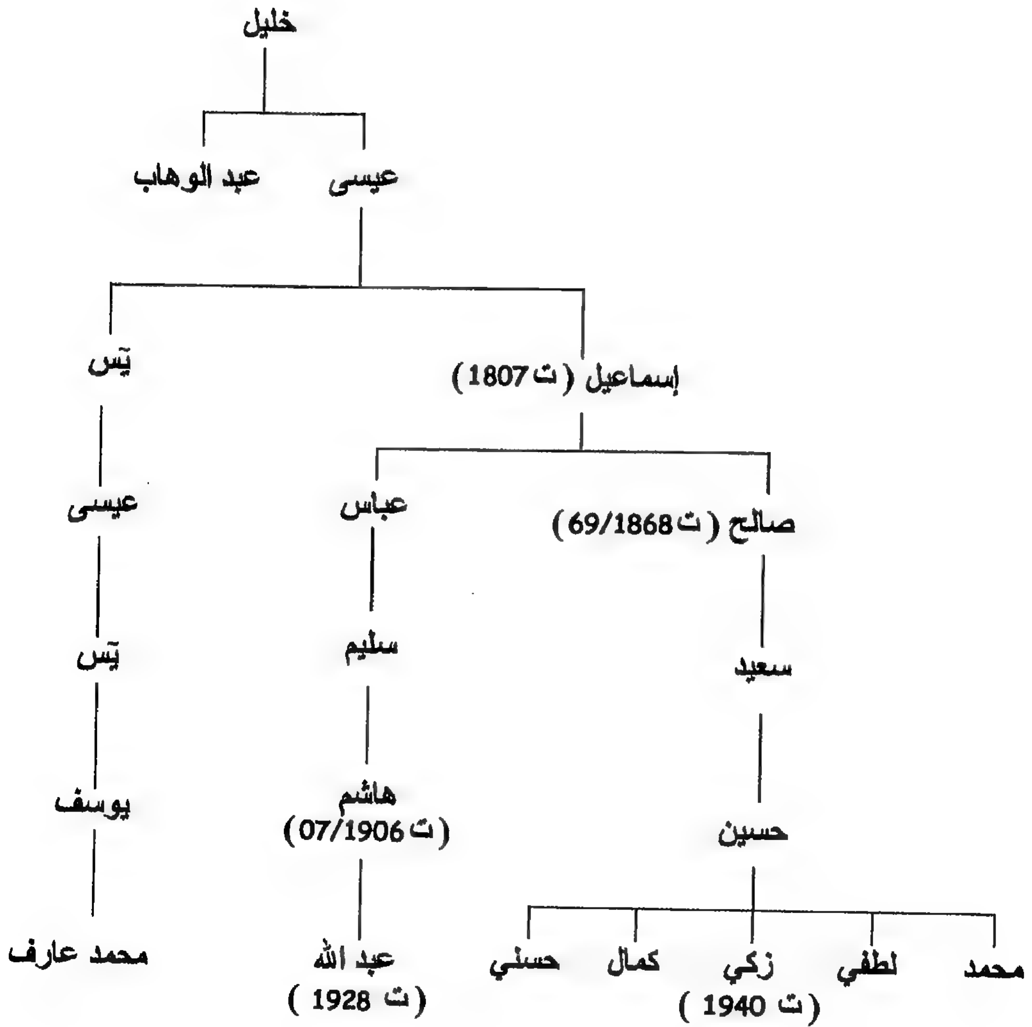
مشجرة آل العظمة



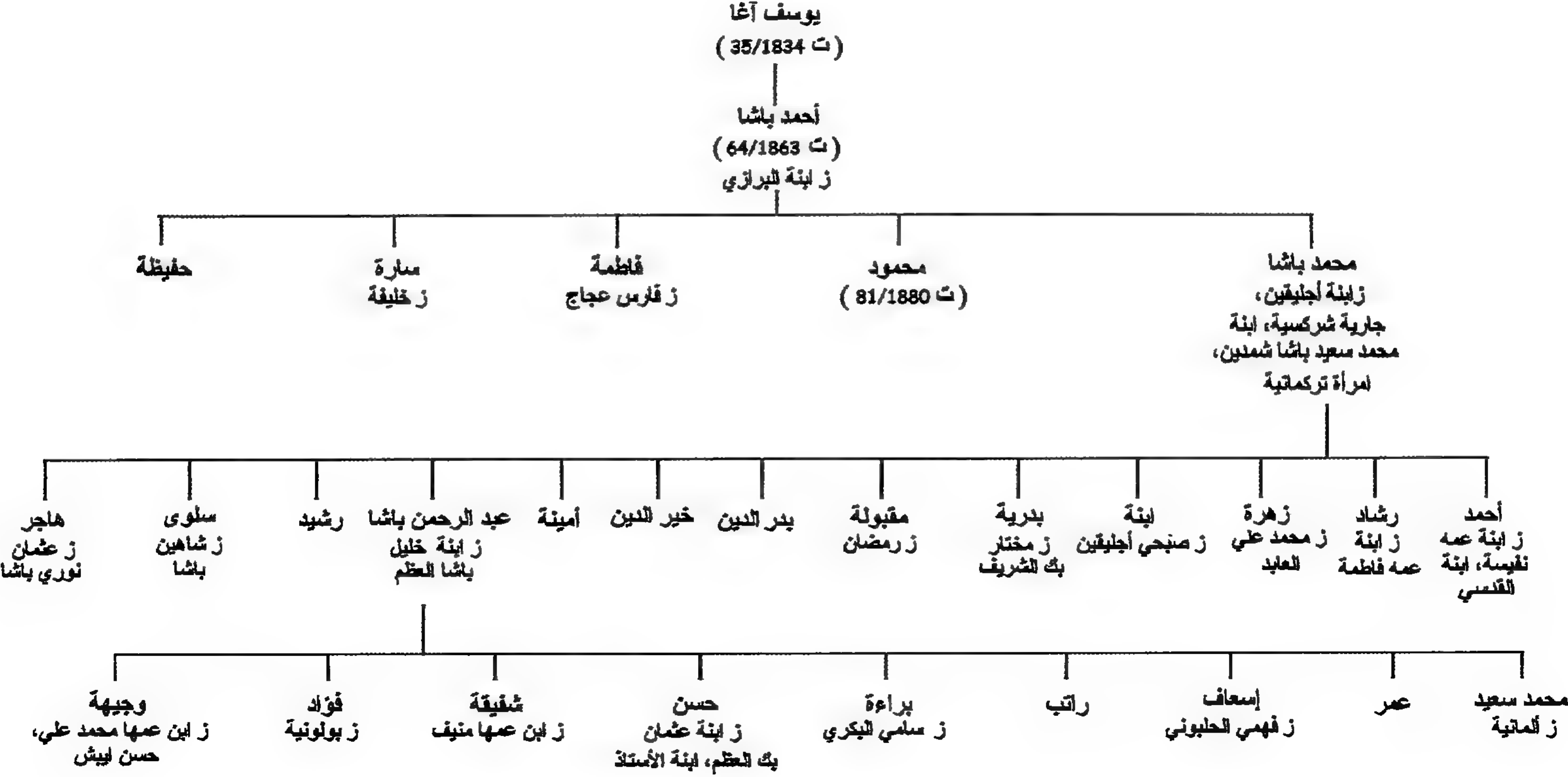
مشجرة آل شمدين



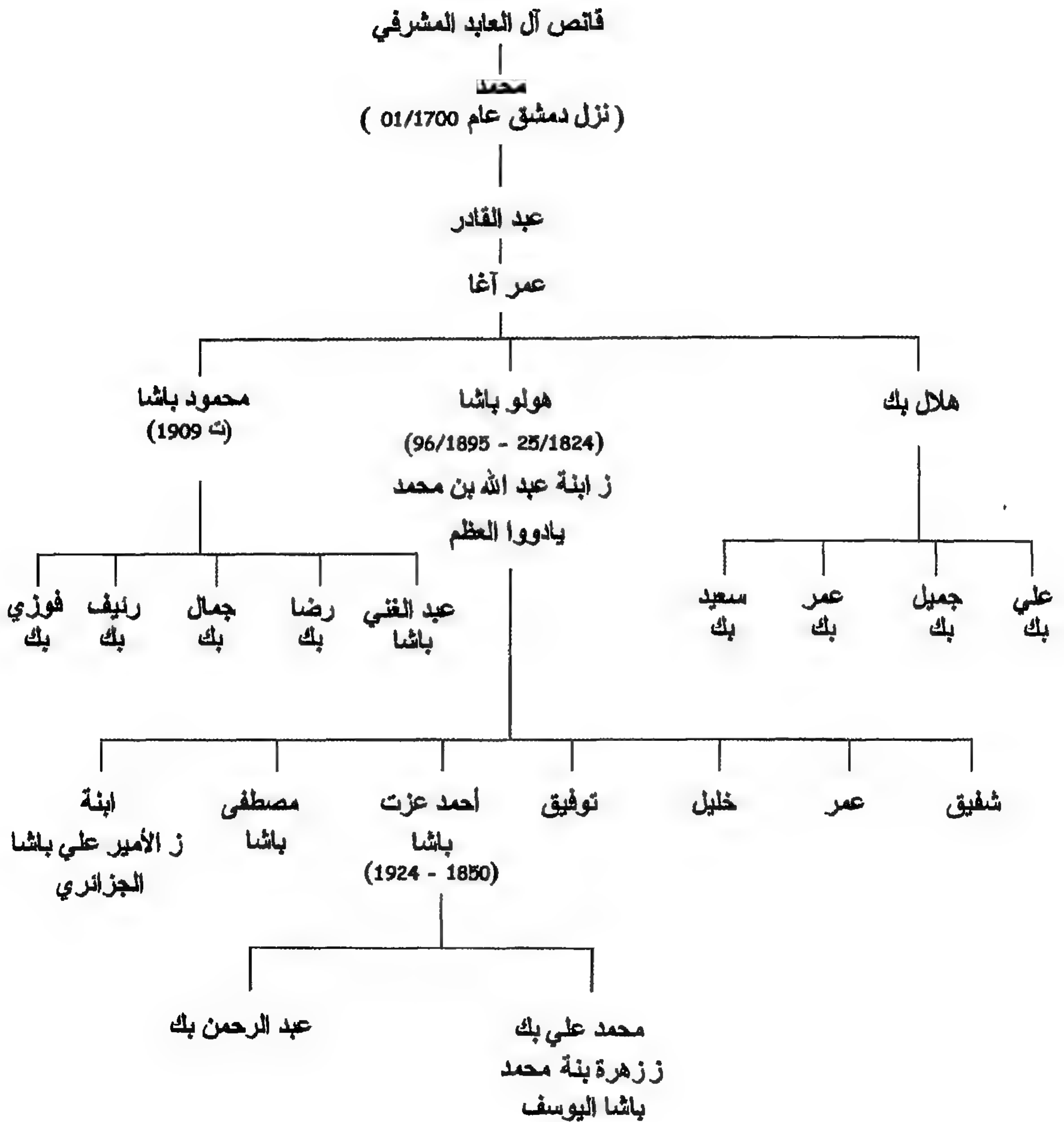
مشجرة آل المهايني



مشجرة آل اليوسف



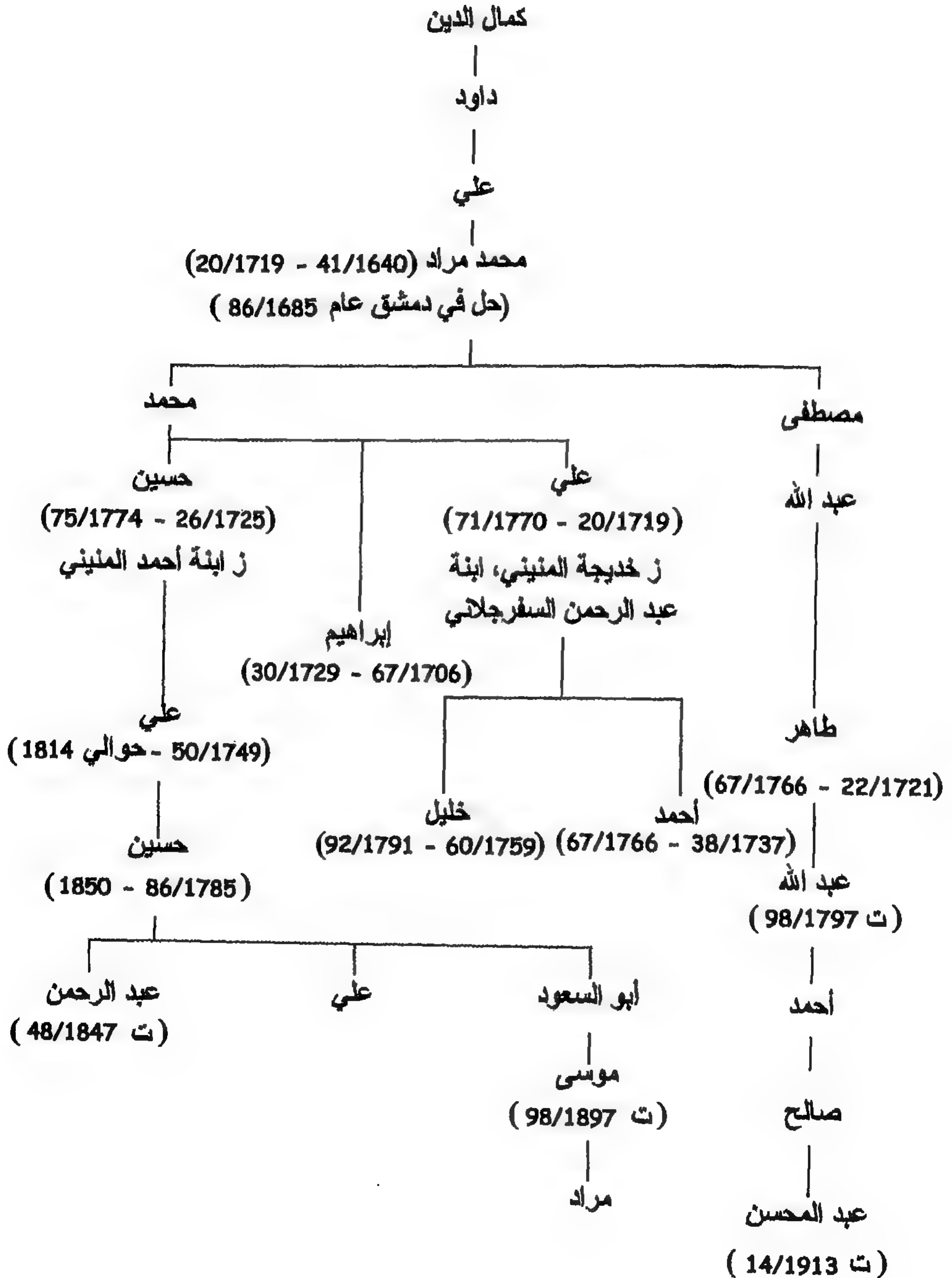
مشجرة آل العابد



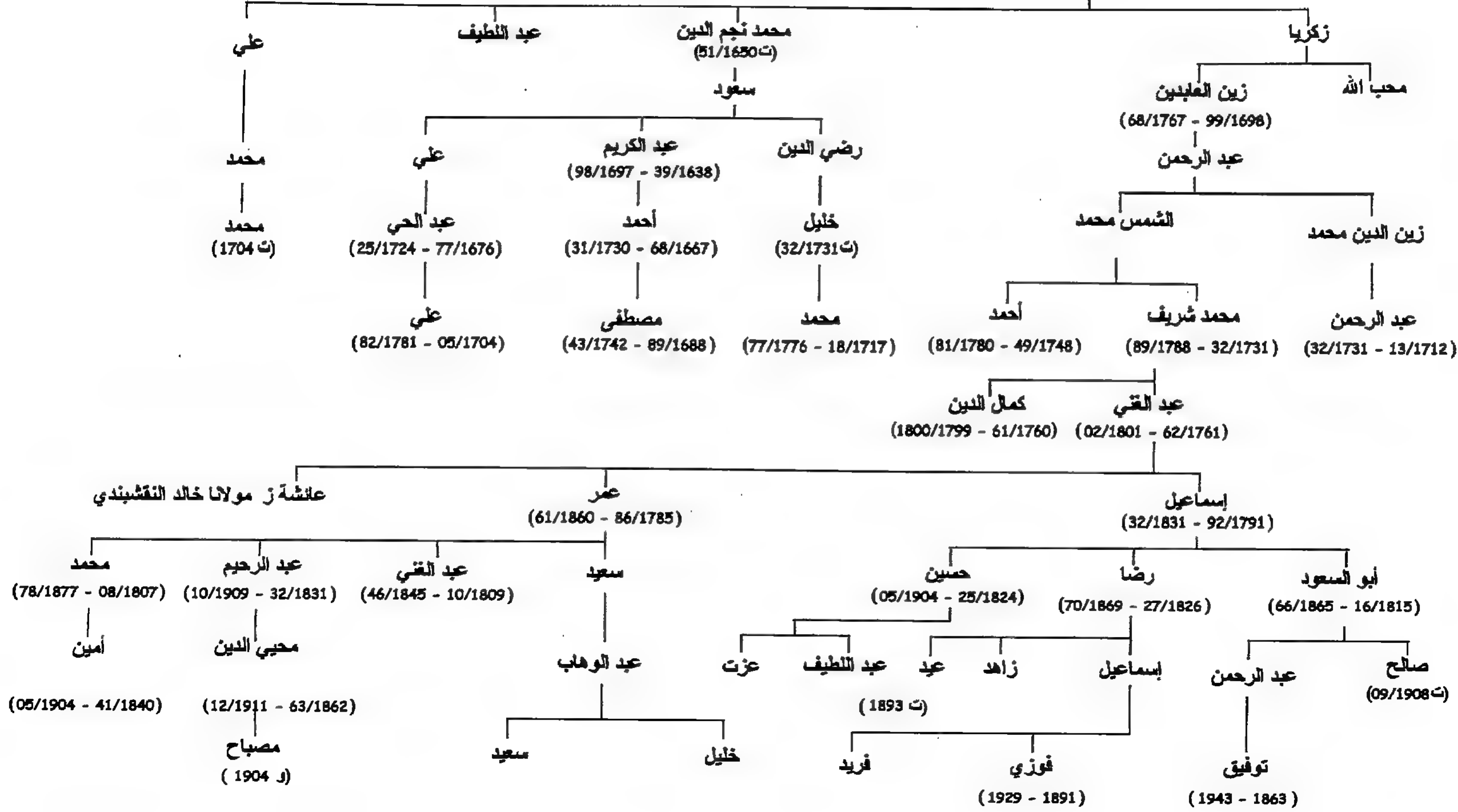
مشجرة آل البكري

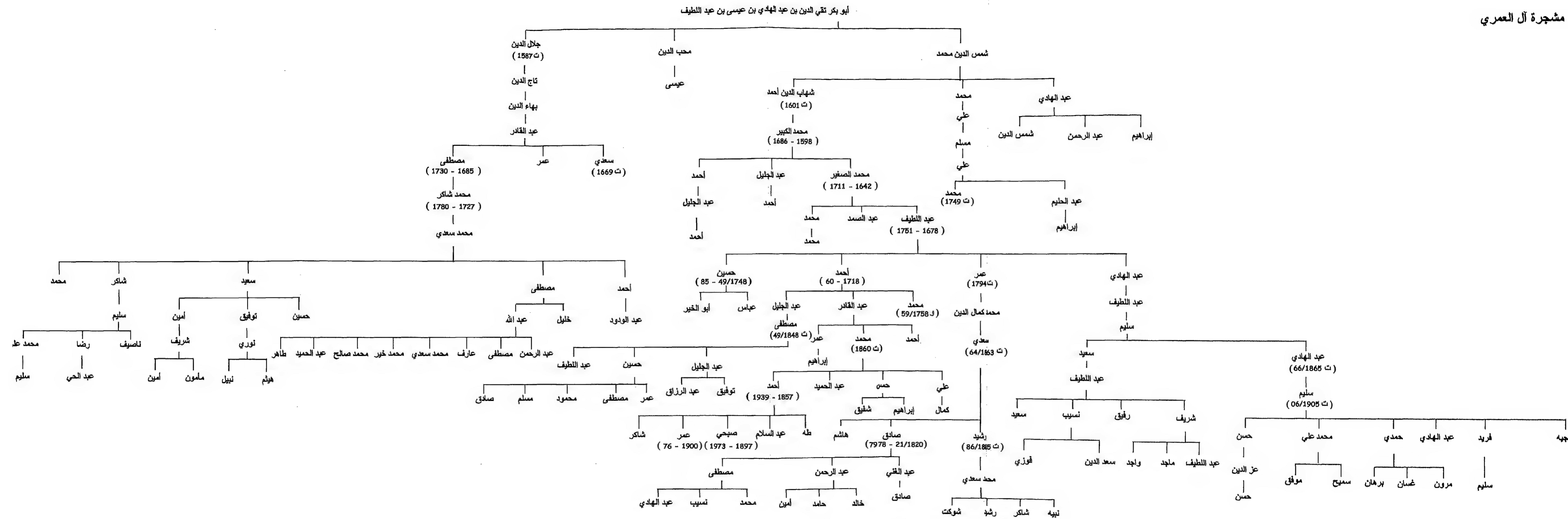
- بدر الدين محمد (نزيل دمشق)
  - حسن
    - عبد القادر
      - محيي الدين
        - كمال الدين
          - أحمد (33/1632 - 96/1695)
            - أسعد (53/1652 - 16/1715)
              - خليل (87/1686 - 60/1759)
                - عطا الله
                  - أسعد (ت 93/1892)
                    - خليل
                      - أنور
                      - رشدي
                      - مدحت
                    - عطا الله باشا
                      - فوزي باشا (1883 - 1963)
                      - نسيب بك (1888 - 1966)
                      - سامي بك
                      - مظهر بك
                      - بشير بك
                      - خير الدين بك
                  - مصطفى
                - رشيد
                - سعد الدين
                - عبد الرحمن
                - عبد الله
                - أسعد
          - علي
            - كمال الدين
              - مصطفى (88/1687 - 49/748)
            - محمد
              - سليم

مشجرة آل المرادي



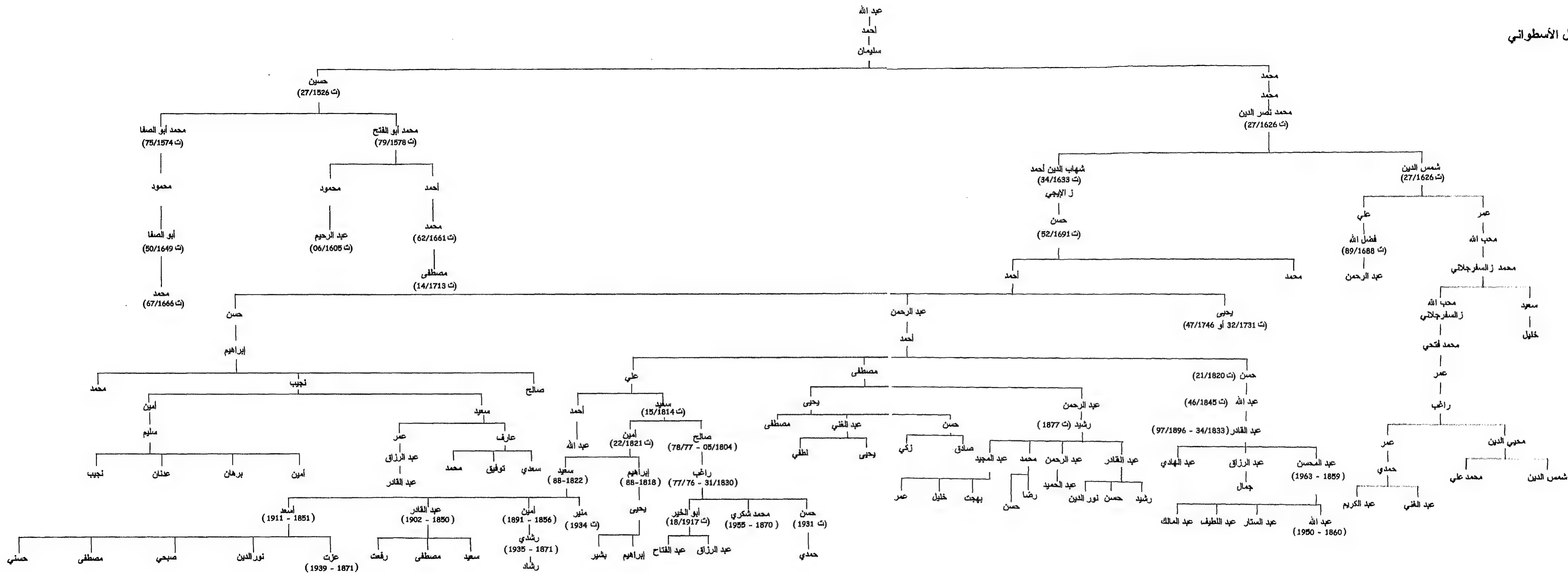
مشجرة آل الغزي



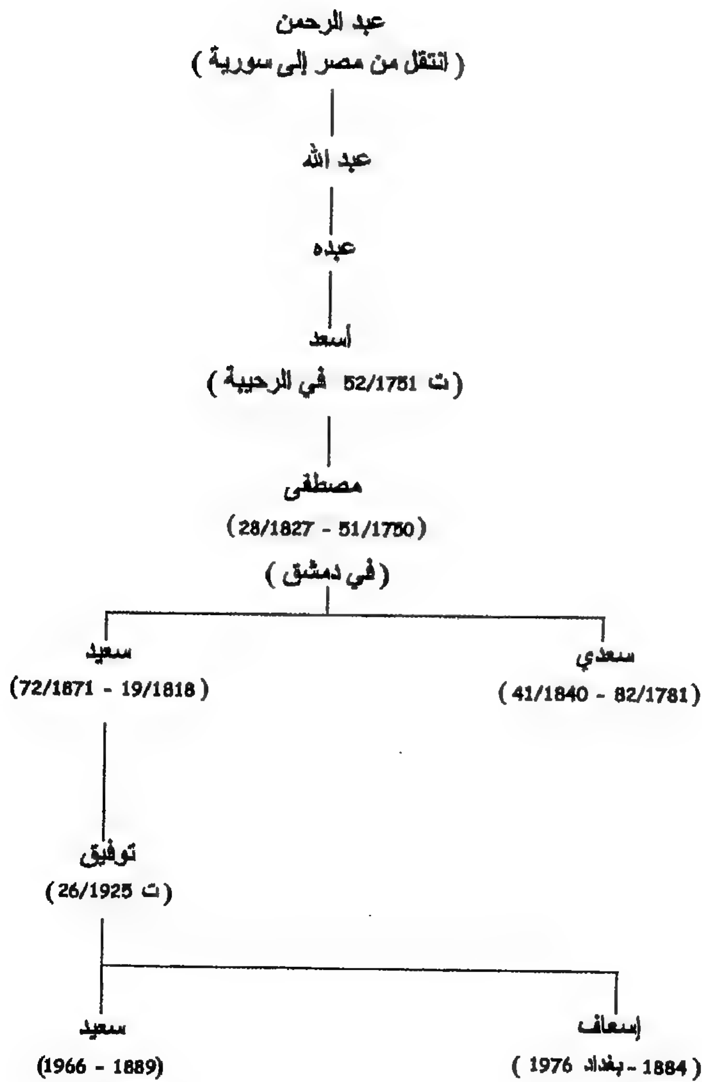


مشجرة آل العمري
أبو بكر تقي الدين بن عبد الهادي بن عيسى بن عبد اللطيف
شمس الدين محمد
محب الدين
جلال الدين
(ت 1587)
عيسى
تاج الدين
بهاء الدين
عبد القادر
عبد الهادي
محمد
شهاب الدين أحمد
(ت 1601)
إبراهيم
عبد الرحمن
شمس الدين
علي
مسلم
علي
محمد الكبير
(1686 - 1598)
سعدي
(ت 1669)
عمر
مصطفى
(1730 - 1685)
محمد الصغير
(1711 - 1642)
عبد الجليل
أحمد
عبد الحليم
محمد
(ت 1749)
إبراهيم
محمد شاكر
(1780 - 1727)
عبد اللطيف
(1751 - 1678)
عبد الصمد
محمد
محمد
أحمد
عبد الجليل
أحمد
محمد سعدي
عبد الهادي
عمر
(ت 1794)
أحمد
(60 - 1718)
حسين
(85 - 49/1748)
أحمد
مصطفى
سعيد
شاكر
محمد
عبد اللطيف
محمد كمال الدين
محمد
(ق 59/1758)
عبد القادر
عبد الجليل
عباس
أبو الخير
عبد الودود
خليل
عبد الله
حسين
توفيق
أمين
سليم
سليم
سعدي
(ت 64/1863)
أحمد
محمد
(ت 1860)
عمر
مصطفى
(ت 49/1848)
عبد الرحمن
مصطفى
عارف
محمد سعدي
محمد خير
محمد صالح
عبد الحميد
طاهر
نوري
شريف
ناصيف
رضا
محمد عل
عبد الهادي
(ت 66/1865)
سعيد
إبراهيم
عبد الجليل
حسين
عبد اللطيف
هيثم
نبيل
مامون
أمين
عبد الحي
سليم
عبد اللطيف
سليم
(ت 06/1905)
علي
حسن
عبد الحميد
أحمد
(1939 - 1857)
توفيق
عبد الرزاق
عمر
مصطفى
محمود
مسلم
صادق
شريف
رفيق
نسيب
سعيد
كمال
إبراهيم
شفيق
وجيه
فريد
عبد الهادي
حمدي
محمد علي
حسن
رشيد
(ت 86/1885)
صادق
(7978 - 21/1820)
هاشم
طه
عبد السلام
صبحي
(1973 - 1897)
عمر
(76 - 1900)
شاكر
عبد اللطيف
ماجد
واجد
سعد الدين
فوزي
عز الدين
موفق
سميح
برهان
غسان
مرون
سليم
عبد الغني
عبد الرحمن
مصطفى
محمد سعدي
حسن
صادق
خالد
حامد
أمين
محمد
نسيب
عبد الهادي
نبيه
شاكر
رشيد
شوكت

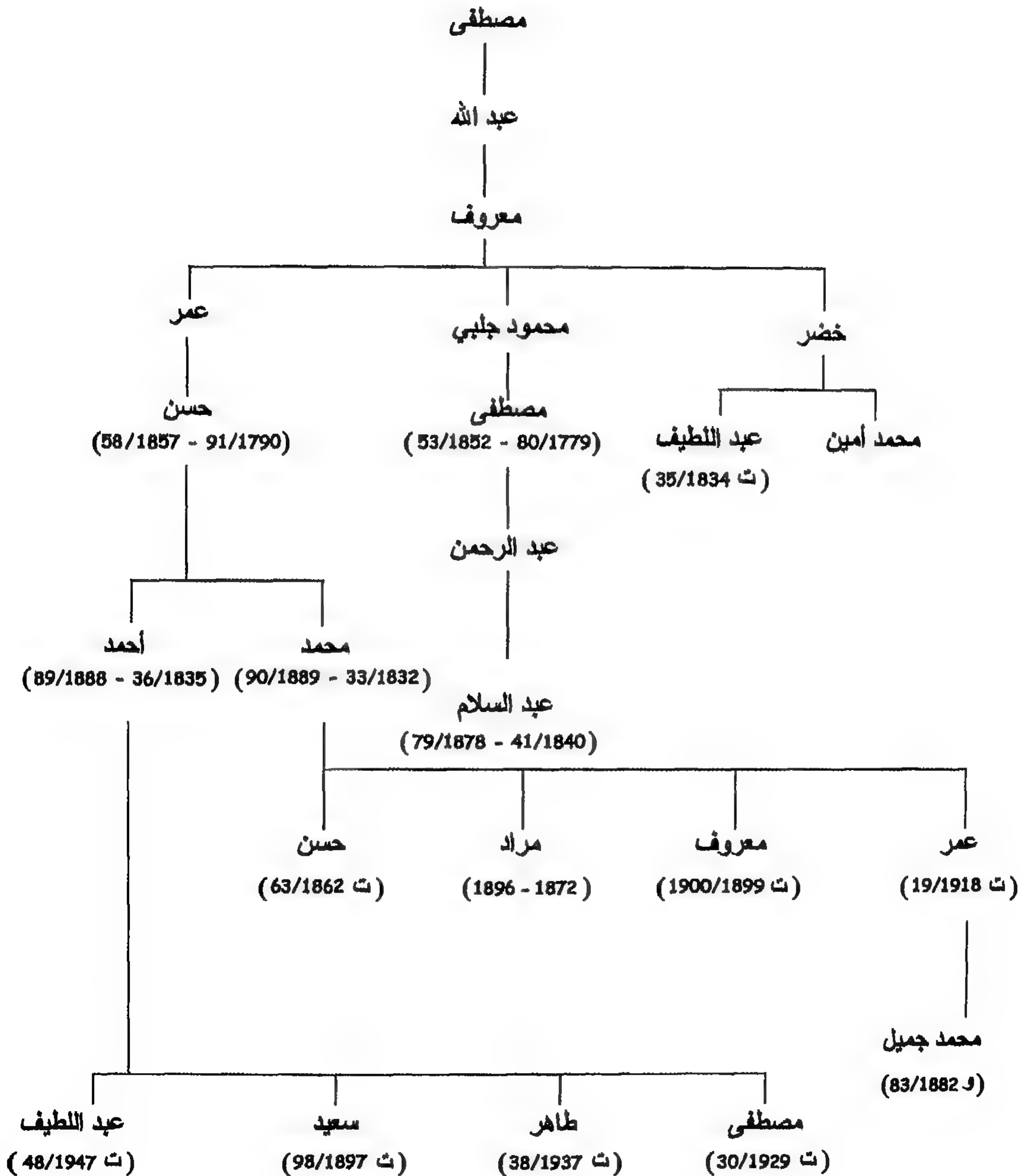
مشجرة آل الأسطواني



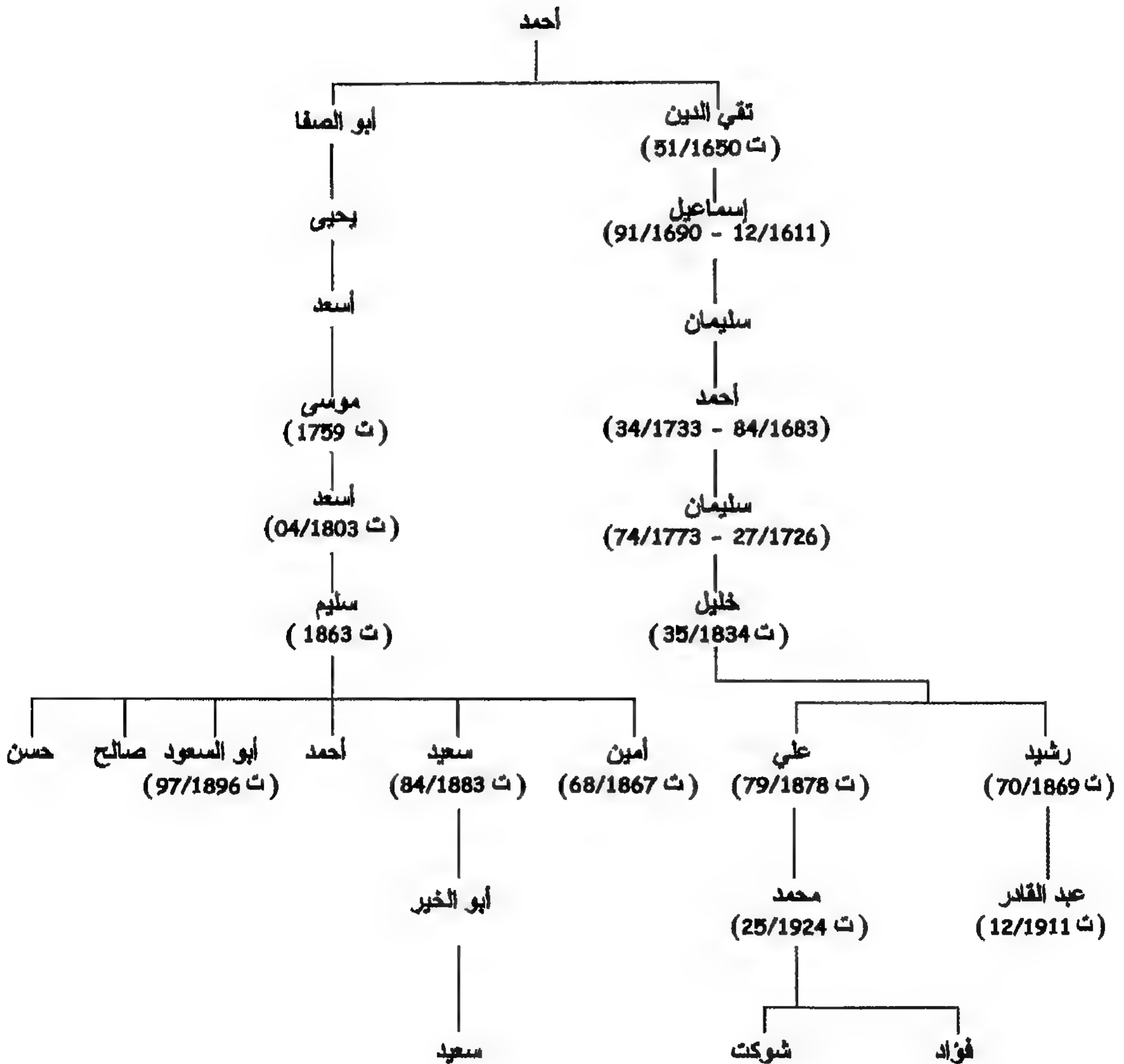
مشجرة آل السيوطي



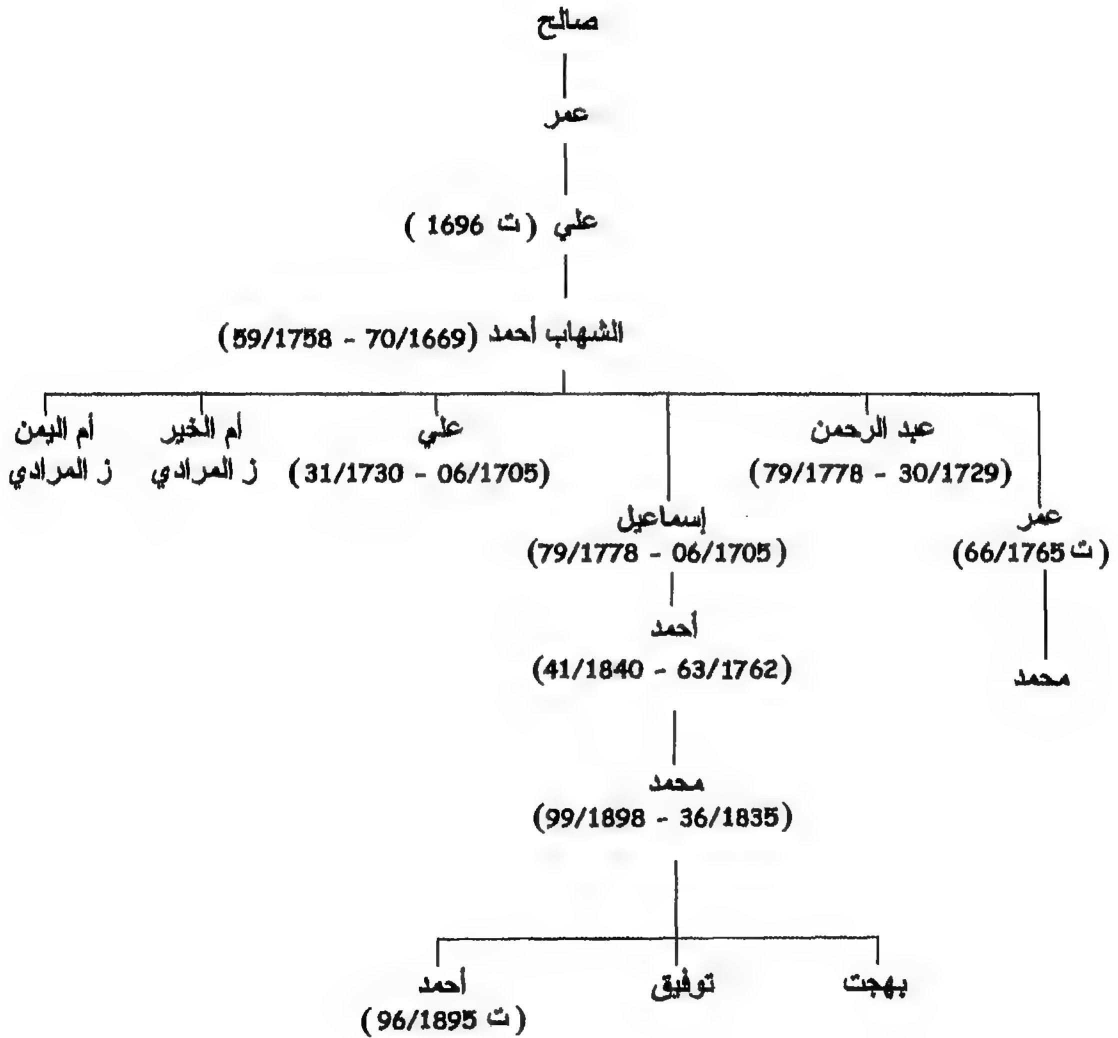
مشجرة آل الشطي



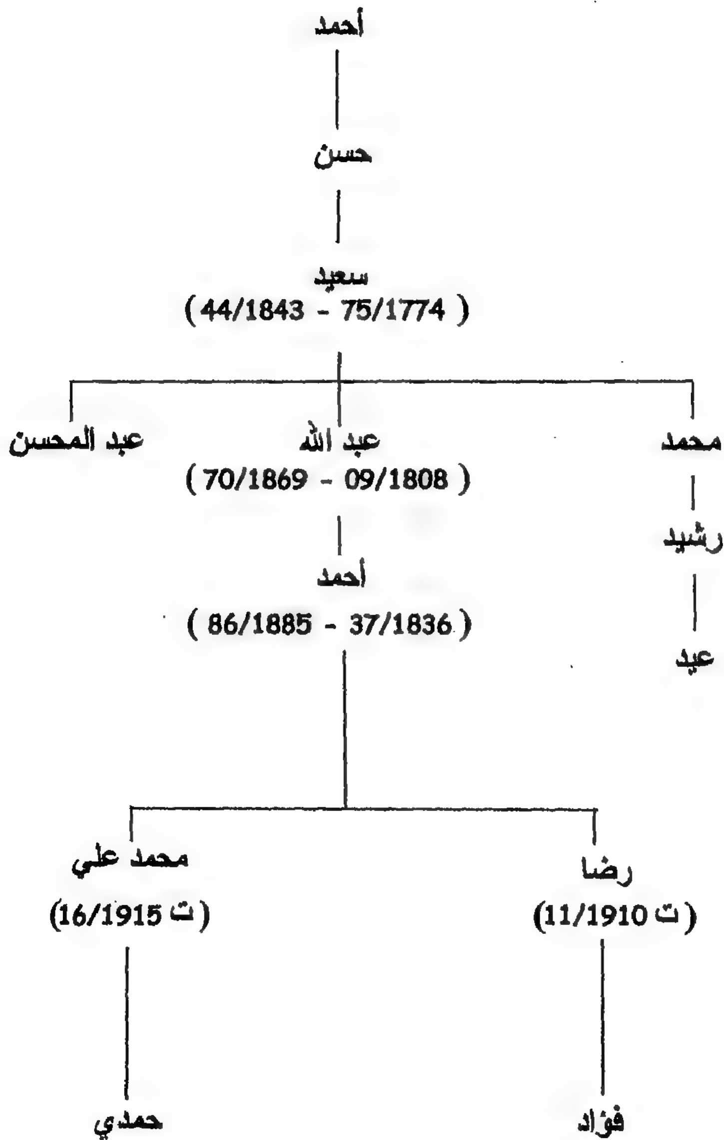
مشجرة آل المحاسني



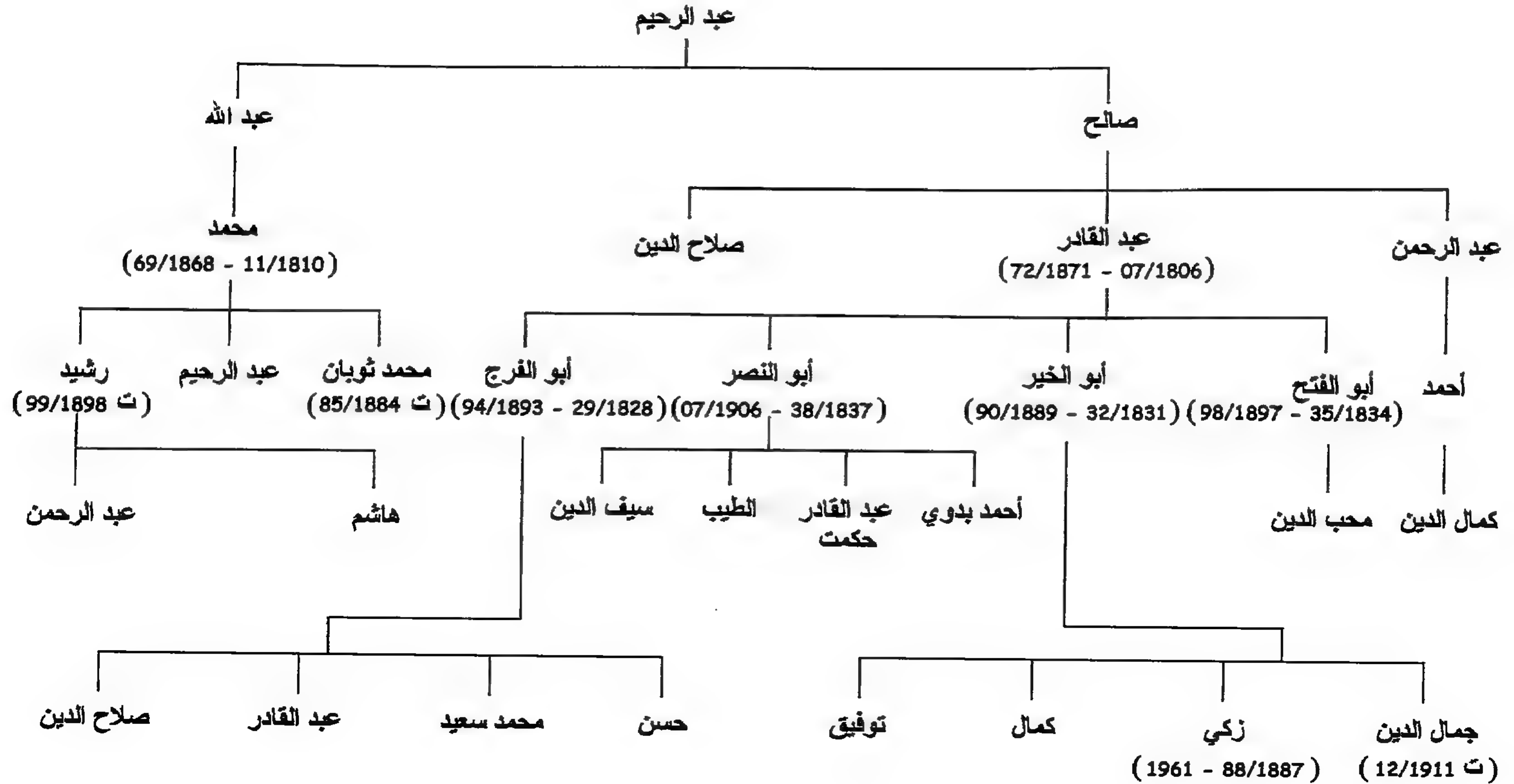
مشجرة آل المنيني



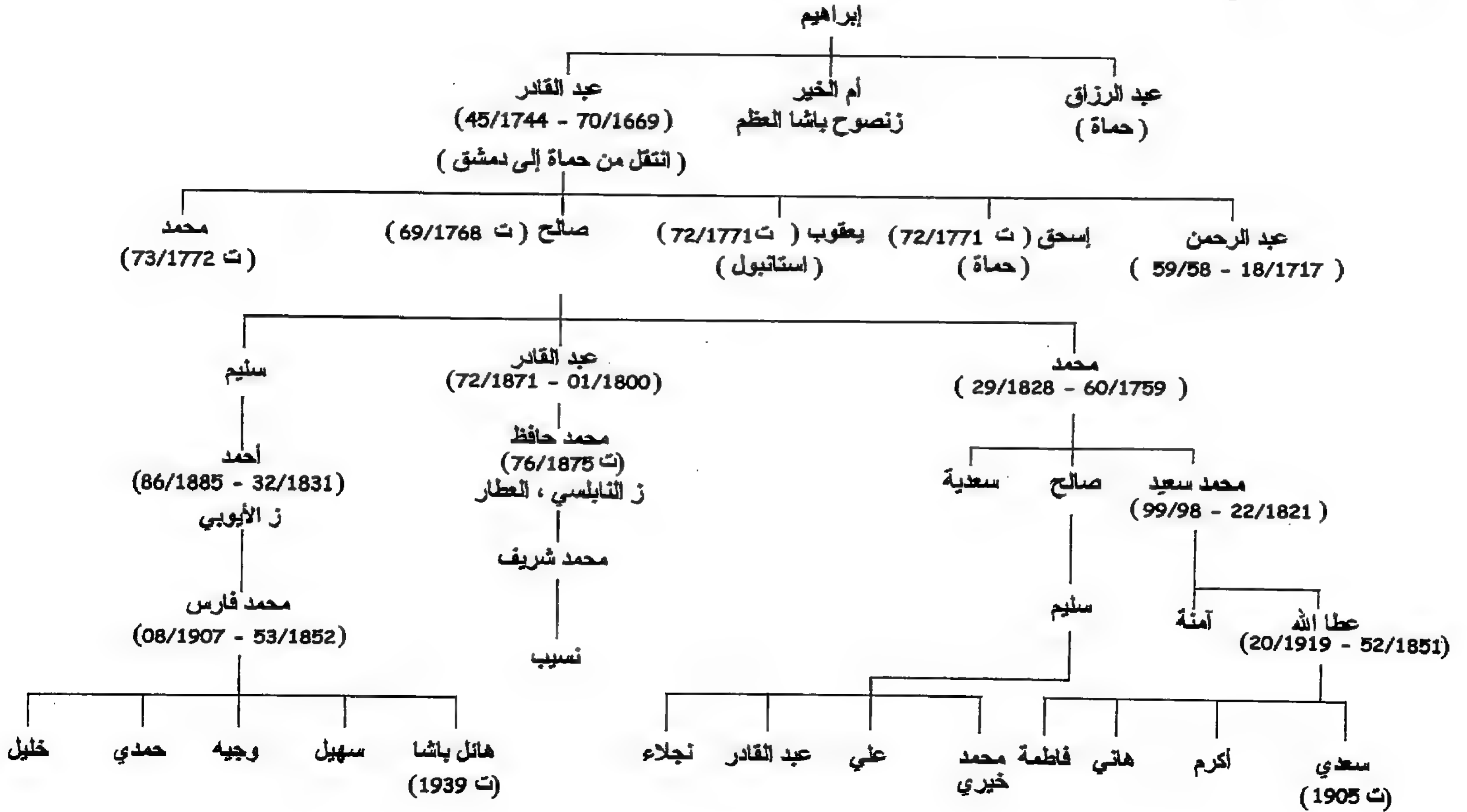
مشجرة آل الحلبي



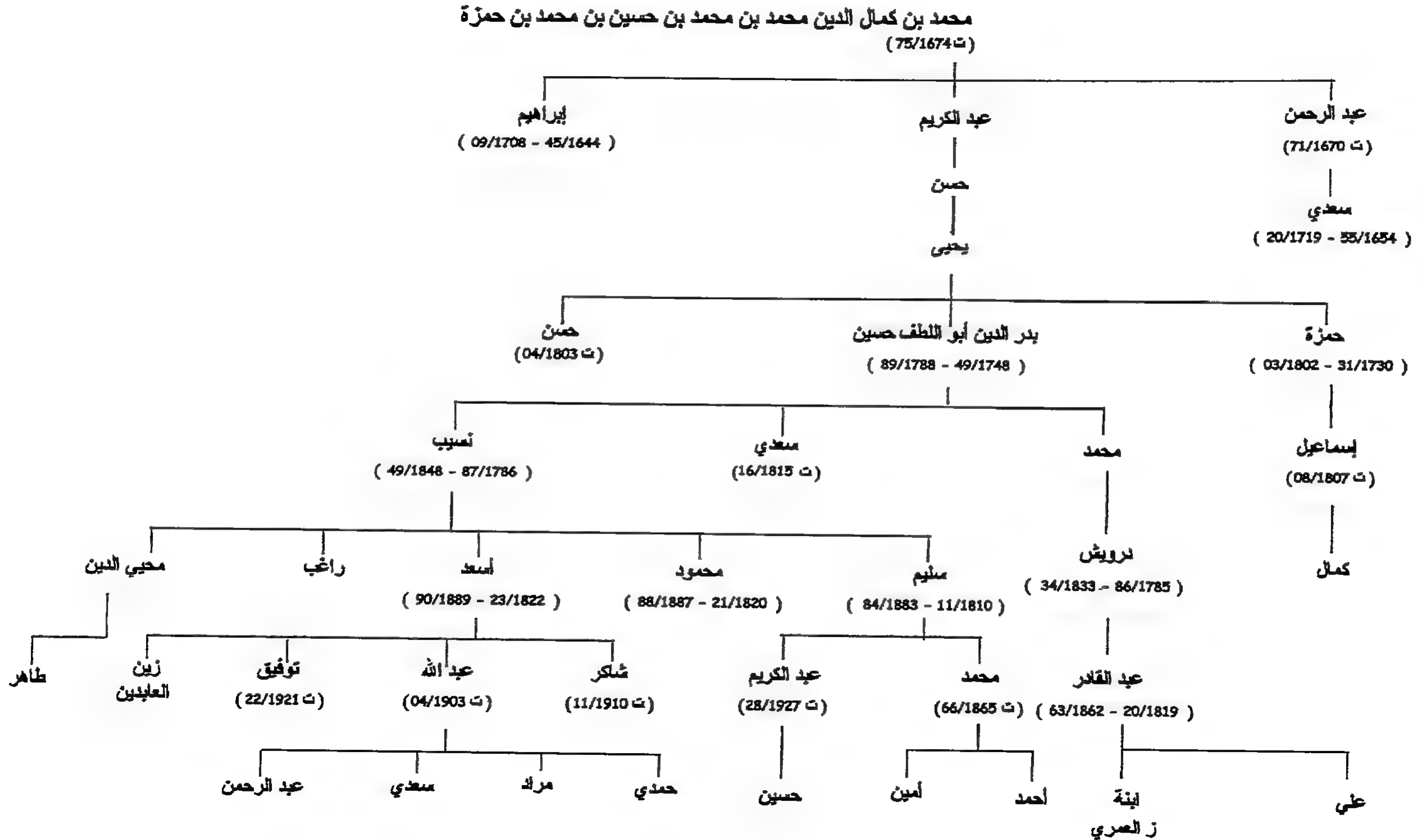
مشجرة آل الخطيب



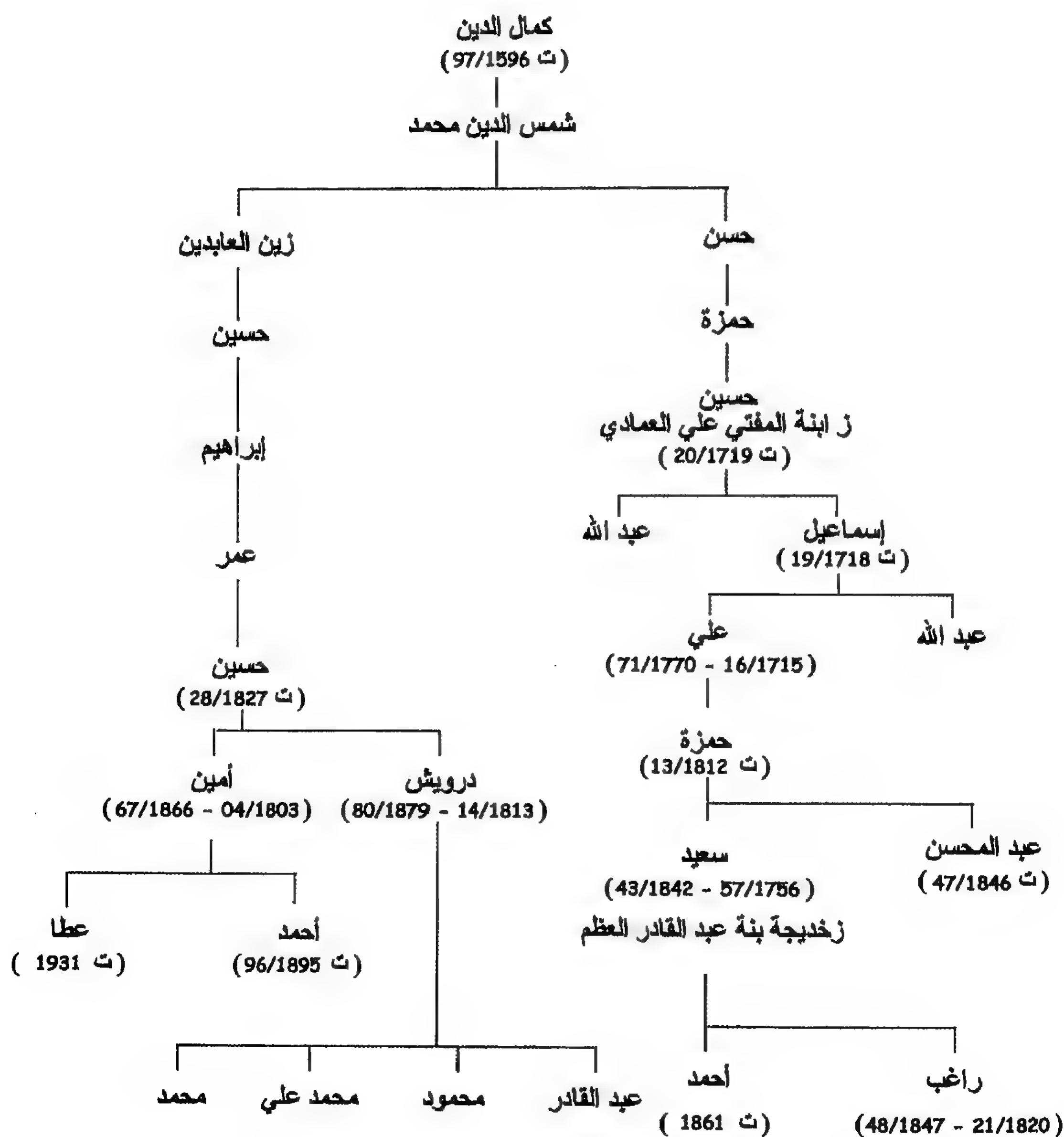
مشجرة آل الكيلاني



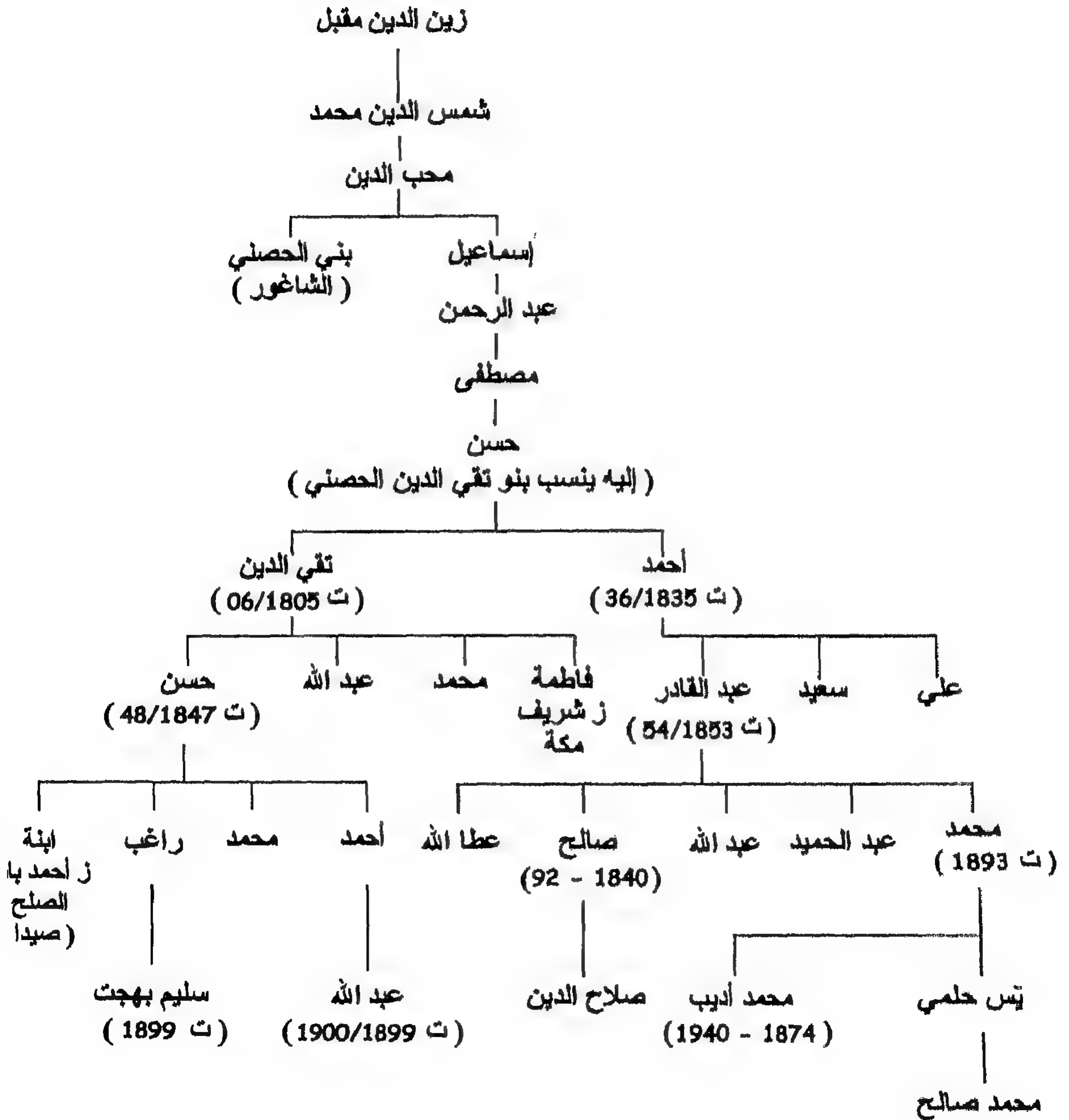
مشجرة آل حمزة (الحمزاوي)



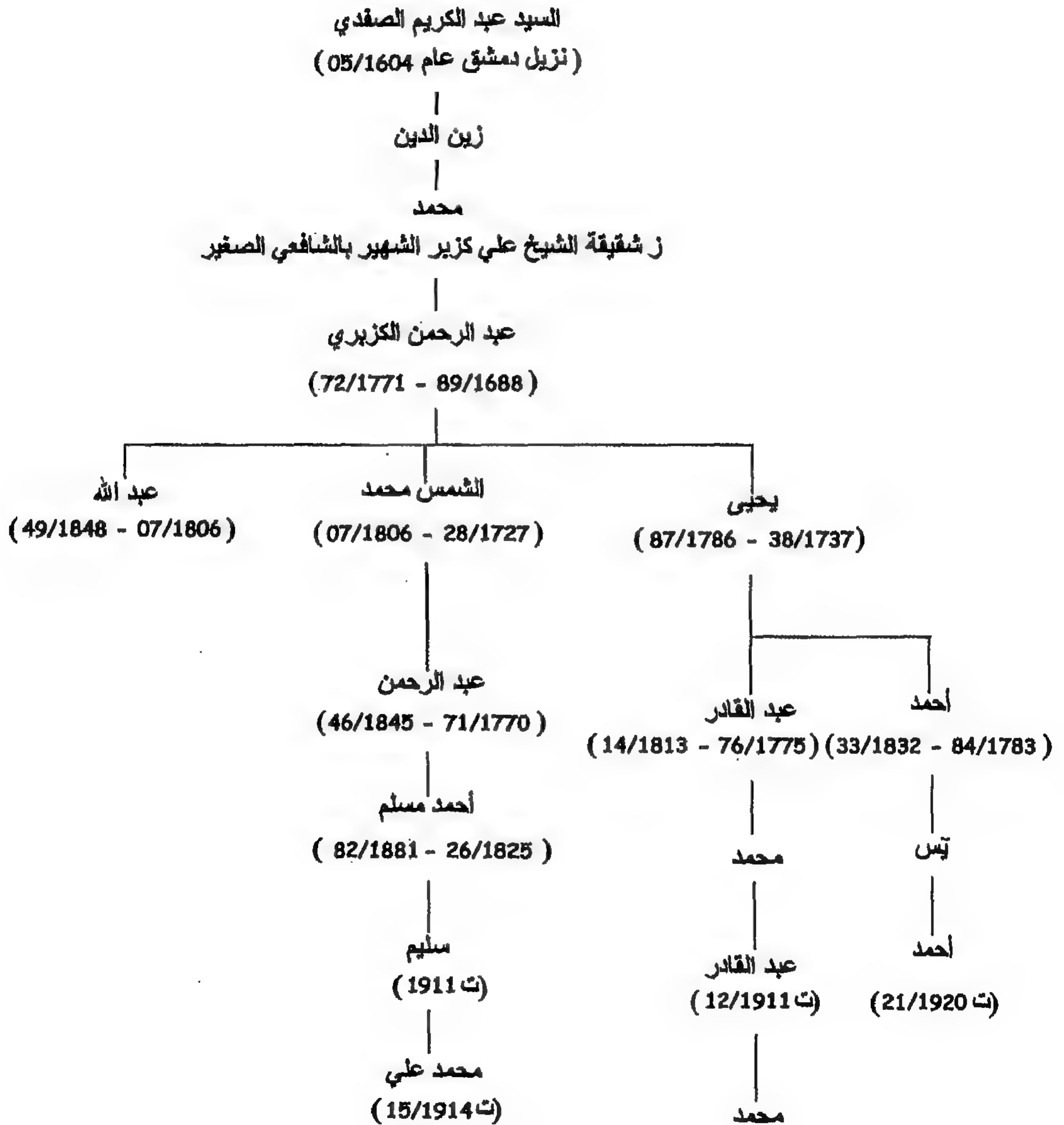
مشجرة آل العجلاني



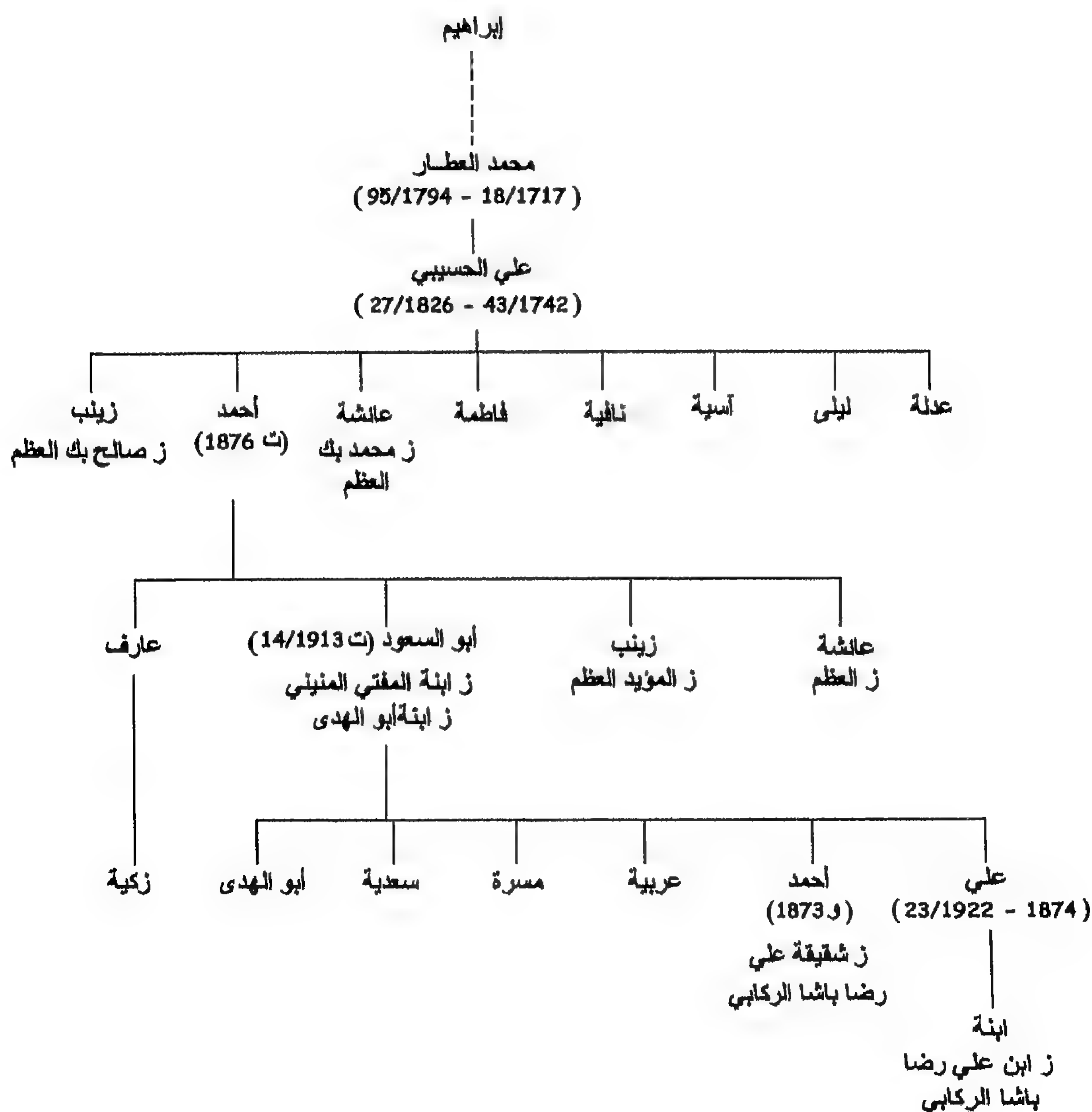
مشجرة آل تقي الدين الحصني



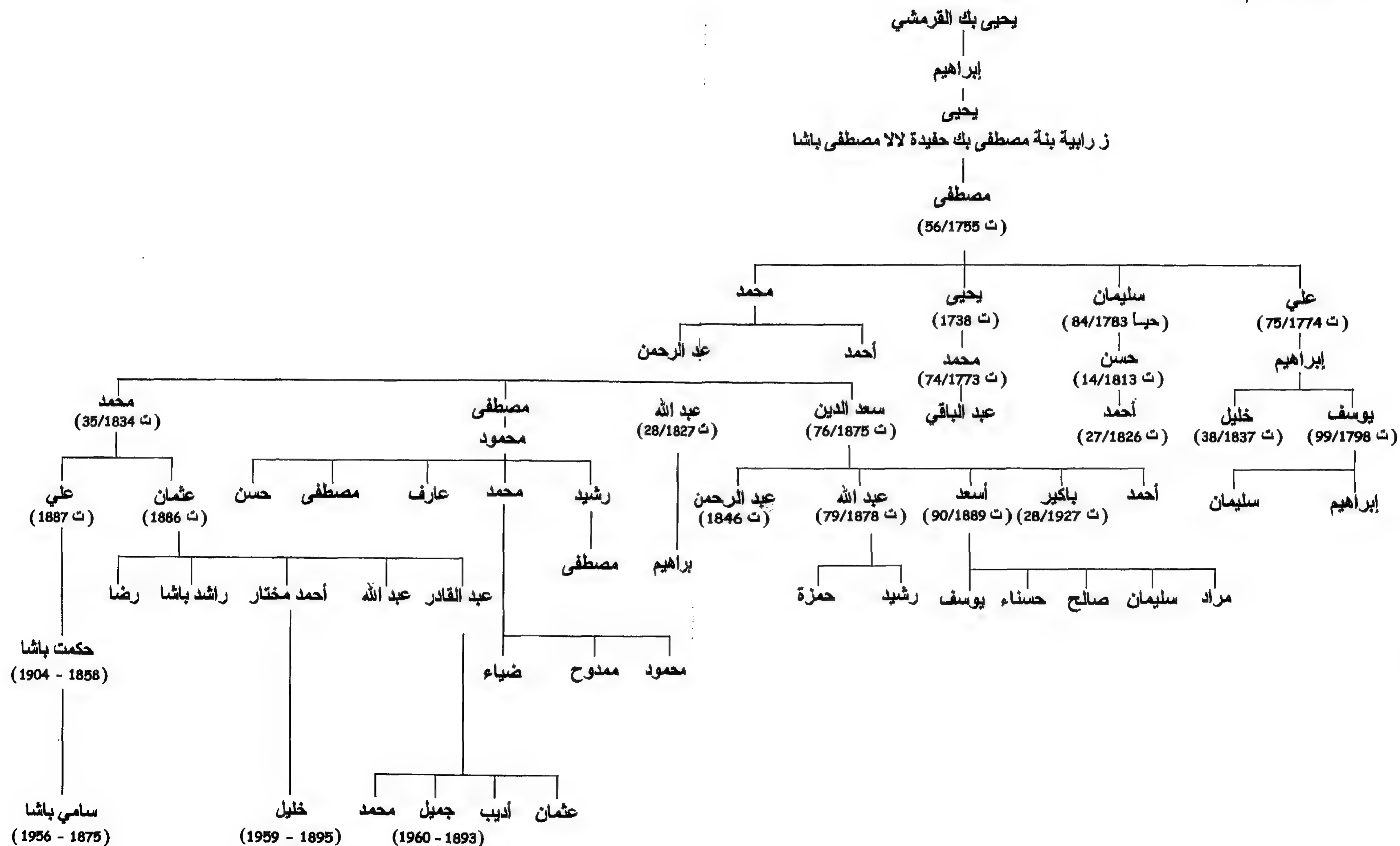
مشجرة آل الكزبري



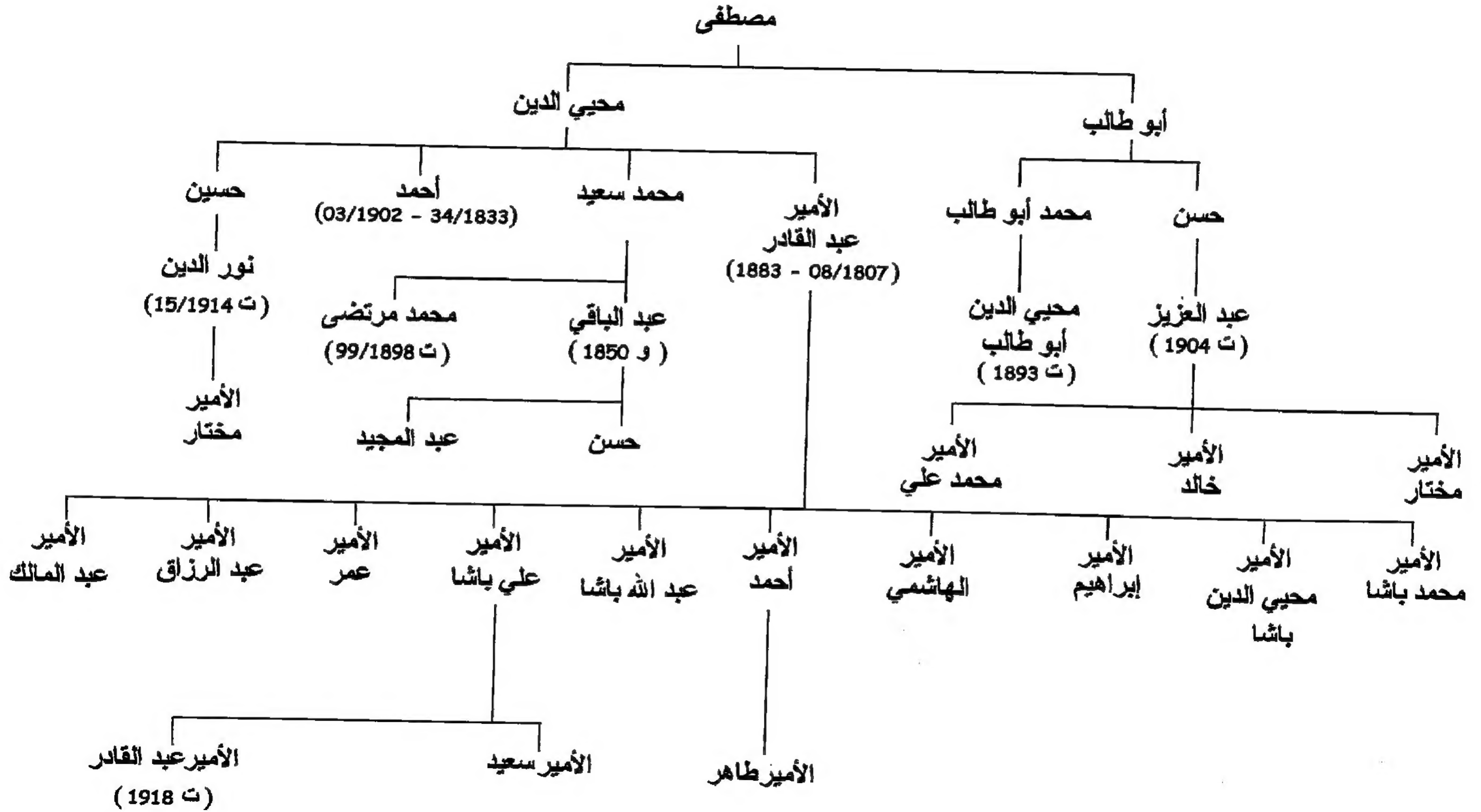
مشجرة آل الحسيبي



مشجرة آل مردم بك



مشجرة آل الجزائري



تنويه: نأسف أشد الأسف للخطأ المطبعي الذي وقع في رسم اسم مصمم الغـلاف الفنان **جون العيا** إذ ورد اسمه خطأ جون العليا.

تصويبات

ص	س	الخطأ	الصواب
9	11	عُنينا	اعتنينا
12	17	بشكل	يشكل
27	12	خلاصة	خاصة
36	3	أهمية	أهميته
36	8	أرسلان	رسلان
42	9	خطوتها	حظوتها
48	23	ابنعاث	انبعاث
65	7	بـ	بما
69	1	عجز الجيش	عجزت قوات الجيش
82	20	المنهج	المنهجي
103	5	الأطور	الأطوار
107	12	فيها	فيما
108	24	استعاده	استعادة
118	4	بجلمها	بحملها
132	11	العصبيتين	العصبتين
149	21	أثنائها	أثناءها
178	22	هذا	هذان
186	3	ملائمة	ملاءمة
209	2	وراق	مجلد كتب
225	25	120	140
233	13	لجنتين	لجنتي
237	22	المشاريخ	المشايخ
281	20	المنحد	المنجد
300	صورة (7)	الشارع المستقيم	غرب البحصة ويبدو جامع الطاووسية

دمشق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر / ليندا شيلشر؛ ترجمة عمرو الملاح، دينا الملاح؛ مراجعة عطاف مارديني. ـ دمشق: [د.ن]، 1998 (دمشق: مطبعة دار الجمهورية).

ـ 338ص: مص؛ 25سم.

1 ـ 956.111 ش ي ل د 2 ـ 956.10081 ش ي ل د
3 ـ العنوان 4 ـ شيلشر 5 ـ الملاح
6 ـ الملاح مكتبة الأسد

ع ـ 1359 / 9 / 1998